

مكافحة التطرف العنيف في ليبيا

من منظور
بناء السلام

طلحة كوسة، بيلغيهان أوزتورك



مكافحة التطرف العنيف في ليبيا من منظور بناء السلام



مكافحة التطرف العنيف في ليبيا من منظور بناء السلام

طلحة كوسه، بيلغيهان أوزتورك



© 2020 مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (سيسرك)

العنوان: Kudüs Cad. No: 9, Diplomatik Site, 06450 Oran, Ankara –Turkey

الهاتف +90-312-468 6172

الموقع الإلكتروني www.sesric.org

البريد الإلكتروني pubs@sesric.org

جميع الحقوق محفوظة

اعتمد سيسرك معايير عالية خلال مرحلة إعداد هذا العمل، وذلك بغرض تحقيق أقصى حد من الدقة في البيانات الواردة فيه. لا تعبر التسميات المستخدمة في هذا المطبوع وباقي المعلومات المشار إليها في أي فقرة توضيحية أو على أي شكل من الأشكال الواردة فيه بأي حال عن رأي سيسرك بشأن الوضع القانوني لأي مكون كان. كما يخلي المركز مسؤوليته عما قد يترتب من جدل سياسي بشأن البيانات والمعلومات المعروضة في هذا المنشور. كما أن الحدود والأسماء التي تظهر على الخرائط المستعملة في هذا المنشور لا تنطوي على إقرار أو قبول رسمي من طرف سيسرك. تخضع المادة المقدمة في هذا المنشور لقانون حقوق الطبع والنشر. وبموجب هذه الحقوق وبحكم تشجيع سيسرك على نشر مطبوعاته خدمة للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، فهو يعطى الإذن بعرض ونسخ وتحميل وطباعة المواد المعروضة على أن لا يتم إعادة استخدامها لأغراض تجارية في أي ظرف كان. للحصول على الإذن بإعادة إنتاج أو إعادة طبع أي جزء من هذا المنشور، يرجى إرسال طلب يشمل جميع المعلومات لدائرة النشر على العنوان التالي:

Kudüs Cad. No: 9, Diplomatik Site, 06450 Oran, Ankara –Turkey

يرجى إرسال كل الاستفسارات المتعلقة بالحقوق والتراخيص لدائرة النشر بسيسرك على العنوان أعلاه.

الرقم الدولي المعياري للكتاب: 978-625-7040-88-4

لا يجوز إعادة طبع أي جزء من هذا الكتاب أو إعادة إنتاجه أو استخدامه بأي شكل أو بأي وسيلة إلكترونية أو ميكانيكية أو غير ذلك، دون إذن خطي من الناشرين.

الغلاف والتصميم: حسن سعاد أولغون

طبع في الجمهورية التركية، إسطنبول من قبل شركة توركواز للاتصالات والنشر

(A.Ş. ve Yayıncılık TurkuvaZ Haberleşme), (أكتوبر 2020)

فهرس المحتويات

10	تقديم
12	شكر
15	الملخص التنفيذي
24	القسم الأول
24	المقدمة
29	تحديات مكافحة التطرف العنيف في ليبيا
	ملخص تشخيصنا لمصادر التطرف العنيف في ليبيا (عوامل الدفع)
33	
	مخطط ومبادئ نموذج مكافحة التطرف العنيف "المرونة
38	المتمحورة حول المجتمع" (كيف نوحّد؟)
	الأهداف والخطوات المنطقية لمكافحة التطرف العنيف في ليبيا
38	
39	مهمة مشروع مكافحة التطرف العنيف
40	رؤية مكافحة التطرف العنيف في ليبيا
42	شروط نجاح برنامج مكافحة التطرف العنيف في ليبيا
44	التعريفات الإجرائية للمصطلحات الأساسية
44	1-التطرف/الراديكالية
45	2-التطرف العنيف
45	3-الثورة
46	مكافحة التطرف العنيف
47	منهجية مكافحة التطرف العنيف في ليبيا
47	منهجية البحث
47	1-مراجعة نقدية للأدبيات الموجودة

2-تصميم البحث	48
3-الملاحظات الميدانية	49
4-المقابلات الميدانية، والمقابلات نصف-الهيكلية مع الخبراء	49
5-ندوات الخبراء	49
6-فحص الوثائق الرئيسية والبيانات المتوفرة حول ليبيا ...	50
7-مقابلة الخبراء الدوليين في مجال مكافحة التطرف العنيف	50
منهجية التنفيذ	50
القسم الثاني	51
فهم التطرف العنيف في ليبيا	51
عوامل الدفع	52
مرحلة ما قبل القذافي	53
فترة حكم القذافي	53
مرحلة ما بعد القذافي/الثورة	68
عوامل الجذب	83
1-البحث عن الأمان الذاتي	83
2-التجنيد	84
3-البيئة الممكنة	86
القسم الثالث	90
المنظمات المتطرفة العنيفة في ليبيا	90
أولا- تنظيم الدولة	90
ثانيا- أنصار الشريعة	99
ثالثا- السلفية المدخلية	106
رابعا- القواسم المشتركة بين تنظيم الدولة وأنصار الشريعة	107

أدوات وقنوات التأثير	107
الدعم الخارجي	109
منظمة غربية	111
السيطرة على المجال الديني	112
الجاذبية	113
الرسالة المضادة	113
التحدي: حدود ضبابية	114
تحالف مع حفتر	116
عنف شديد	116
خامسا - سرديات وتأطير المنظمات المتطرفة العنيفة في ليبيا	
.....	120
سادسا - استراتيجيات التجنيد للمجموعات المتطرفة العنيفة	
في ليبيا	133
القسم الرابع	146
استراتيجية شاملة لمكافحة التطرف العنيف في ليبيا	146
1- العلاقة بين هشاشة الدولة والتطرف العنيف	146
مقاربة بيئية لمكافحة التطرف العنيف	148
انتشار المجموعات المتطرفة العنيفة في الدولة الهشة	150
المدنيون والجهات الخارجية في مكافحة التطرف العنيف ...	152
قوة الدولة أم المرونة الاجتماعية؟	154
الخطوط العريضة لاستراتيجية مكافحة التطرف العنيف	
المتمحورة حول بناء السلام	158
2- تحديد اختصاصات نموذج مكافحة التطرف العنيف: بناء	
الأمة، وبناء الدولة، وبناء السلام	165

تحسين مرونة المجتمع.....	171
بناء الدولة	176
بناء السلام	177
بناء الأمة	179
المشروع الحداثي لبناء الأمة	181
تقاطعات بناء الأمة، وبناء الدولة، وبناء السلام	183
قائمة التدخلات لخطة العمل لمكافحة التطرف العنيف في ليبيا	185
القسم الخامس	187
قطاعات ممارسة مكافحة التطرف العنيف	187
أولاً- التعليم ومكافحة التطرف العنيف	187
نظام التعليم والتدريب المهني	189
ثانياً- النظام القانوني وإنفاذ القانون	196
ثالثاً- تعزيز قدرات المجتمع المدني	203
مساهمة منظمات المجتمع المدني بشكل أفضل في مكافحة التطرف العنيف	207
رابعاً- الشركات الصغيرة والمتوسطة والقطاع الخاص	211
خامساً- مشاركة المرأة في بناء السلام وجهود مكافحة التطرف العنيف	218
سادساً- استراتيجية للشباب	222
سابعاً- تقوية المؤسسات الدينية وتعزيز الخطاب الديني المعتدل	230
يمكن للدين أن يلعب دوراً بناءً لمستقبل ليبيا	232
ثامناً- دور الإعلام في مكافحة التطرف العنيف	237

242.....	تاسعا- منع التدخلات الخارجية
249.....	عاشرا- تأسيس عملية حوار وطني شامل
256.....	جهود الحوار في ليبيا ما بعد الثورة
258.....	لماذا فشلت عملية الحوار السابقة في ليبيا؟
263.....	-التكامل والتنسيق بين الوكالات
273.....	المراجع
291.....	ملحق 1: الأجندة الليبية Libya Platform
299.....	ملحق 2: الحوار الوطني
308.....	ملحق 3: استبيان حول التطرف العنيف في ليبيا ونتائجه..

تقديم

تم إطلاق برنامج "بناء" من قبل البرنامج الليبي للإدماج والتنمية "LPRD"، والبنك الإسلامي للتنمية "IsDB"، ومركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية "SESRI". برنامج بناء هو مبادرة لبناء الدولة، تهدف إلى دعم ليبيا والبلدان الأخرى ذات البنية المؤسسية الهشة والمتضررة من حالة النزاع في إعادة بناء مؤسساتها. يشتمل برنامج بناء على ثلاث مكونات رئيسية، أحدها هو تطوير الأبحاث. يعتبر الجانب البحثي مهماً لتحليل الوضع الحالي في ليبيا، ودعم صانع القرار بتوصيات وسياسات وحلول مقترحة، للتغلب على التحديات التي تقف في وجه عملية بناء الدولة. وفي هذا السياق، فإن مسألة الأمن هي إحدى أهم القضايا التي تواجه الشعب الليبي في مساعيه لإعادة بناء مؤسسات الدولة الليبية. ليبيا كما العديد من دول المنطقة تعاني من العنف والإرهاب الذي تتسبب به المجموعات المتطرفة كتنظيم داعش. ولهذا السبب فإن مشروع بناء كان قد أطلق مشروعه البحثي حول مكافحة التطرف العنيف "CVE". كان الهدف الرئيسي لمشروع "مكافحة التطرف العنيف" هو تحليل الأسباب الجذرية للتطرف العنيف في ليبيا والعمل على إيجاد حلول لمواجهة ومكافحة انتشاره في عموم ليبيا. وقد قام البحث بالعمل على سبر أغوار جذور التطرف العنيف في ليبيا، وكيفية التغلب على مسبباته. اعتمد هذا البحث منهجية "بناء السلام" والتي تهدف لتعزيز مشاركة الجهات الفاعلة المحلية وتقوية المرونة والمناعة المجتمعية. وقد جاء برنامج مكافحة التطرف العنيف الذي تبناه هذا البحث متسقاً مع رؤية "برنامج بناء" في الجمع بين مقاربات بناء السلام، وبناء الدولة، وبناء الأمة.

من الأهداف المهمة الأخرى لمشروع بناء، العمل على نقل المعرفة وأفضل الممارسات الدولية للطرف الليبي. وقد وقع اختيار مشروع بناء لمركز الأبحاث السياسية والاقتصادية والاجتماعية "ستا" كشريك في هذا البحث بهدف نقل التجربة التركية والدولية في معالجة التطرف العنيف من خلال التعامل مع جذوره المسببة.

وقد تم تشكيل فريق المشروع البحثي بطريقة فريدة من خلال الجمع بين الباحثين الليبيين، والأتراك والدوليين معاً وعلى مدى عدة أشهر وذلك لإجراء بحث ذو جودة عالية والخروج بتوصيات وسياسات مقترحة واضحة تستفيد من التجارب التركية والدولية في هذا الشأن. هذا وقد أدى الحماس والتنسيق ومشاركة الخبرات والمعلومات بين أعضاء الفريق البحثي لنجاح هذا المشروع على الرغم من الخلفيات والجنسيات المتنوعة للباحثين المشاركين. كان لي شرف المشاركة في هذا الفريق وأن أكون شاهداً على قدرة الباحثين الليبيين والأتراك على العمل سوياً بتناغم وود.

بعد أشهر من العمل الشاق يمكنني القول بثقة أن "مشروع بناء" قد نجح في تزويد صانعي القرار الليبيين بخريطة طريقة تصف الجذور المسببة للتطرف العنيف وتقتراح حلول واضحة للتعامل معها. خريطة طريقة متسقة تماماً مع مقاربات بناء السلام وبناء الدولة. هذا ولا يسعني في الختام إلا أن أشكر وأبارك للجهات الداعمة لبرنامج "بناء" وفريق المشروع البحثي من مركز ستا ومن الطرف الليبي على جهودهم الكبيرة التي نتج عنها هذا البحث المميز.

مصطفى الساقزلي

المدير العام للبرنامج الليبي للإدماج والتنمية

شكر

أتاح مشروع مكافحة التطرف العنيف CVE في ليبيا، لفريق البحث دراسة المجتمع الليبي خلال فترة مضطربة للغاية من تاريخه (2018-2019)، ربما تكون واحدة من نقاط التحول التاريخية الحاسمة في التاريخ السياسي للبلاد. لقد شاهدنا خلال هذا البحث الأمل واليأس الذي اعتري الليبيين في هذه الفترة. كما تأثر فريق الباحثين لدينا بالتطورات خلال فترة البحث، وقد حفزت الأحداث الجارية ومحاولات زعزعة الاستقرار في ليبيا فريقنا على التفاني بالعمل. إن مشروع بناء يحمل رؤية شاملة تهدف إلى تحقيق السلام والاستقرار المستدامين في ليبيا. وقد أردنا أن نكون جزءاً من هذه مبادرة لإحداث تغيير سلمي في ليبيا. يود فريق مكافحة التطرف العنيف البحثي أن يشكر مصطفى الساقزلي، وإمره كيكيلي، ومركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية SESRIC على إتاحة الفرصة لنا للمشاركة في هذا الجهد البناء. هذا التقرير هو نتيجة لمسعى جماعي. لقد أجرينا خلال مرحلة البحث والكتابة التي استمرت لقراءة العامين حوارات بناءة للغاية مع العديد من ممثلي شرائح المجتمع الليبي المختلفة. كانت التعليقات والرؤى والمساهمات الصادقة والمخلصة التي شاركها إيانا شركاؤنا الليبيون أساسية لفهمنا الواقع كما هو في ليبيا. وقد شلت تلك المدخلات الأصلية الركائز الأساسية لتقريرنا. كما قد أتحت لنا الفرصة فرص للذهاب إلى طرابلس ومصراتة وزليتن والزنتان، حيث أجرينا لقاءات عميقة مع اللاعبين الليبيين، في الوقت الذي كان فيه الجنرال خليفة حفتر يحاول محاصرة عاصمة البلاد.

في إطار هذا البحث، قمنا بدعوة العديد من الخبراء الليبيين

الدوليين إلى ورش العمل الخاصة بالمشروع في اسطنبول وأنقرة. لقد أعطتنا هذه الحوارات وشبكة العلاقات التي بنيناها أثناء وبعد البحث الميداني بعض الأمل والتفاؤل بشأن مستقبل ليبيا. ولولا دعم وإضافات شركائنا الباحثين الليبيين والأصدقاء في ليبيا عموماً، لم نكن لنتمكن من فهم تعقيدات المجتمع الليبي بعد الثورة. كل صراع له خصائصه الفريدة التي قد تخفف من تفاقم حدة هذا الصراع. نحن ممتنون بشكل خاص لمساعدات شركائنا الليبيين على فهم تفاصيل المشهد الليبي البالغ التعقيد.

لم تساعد التطورات والتدخلات المحلية والدولية على تحقيق الاستقرار في ليبيا بعد الثورة التي أطاحت بالعقيد معمر القذافي الذي استمر في حكم البلاد لاثنتين وأربعين عاماً. لقد تم دفع البلاد إلى حرب أهلية بسبب بعض الأسباب الداخلية والخارجية. لسوء الحظ، عمقت معظم الجهات الفاعلة والتدخلات الدولية حالة عدم الاستقرار في البلاد، بدلاً من المساعدة في معالجة الأسباب الجذرية للمشاكل التي زعزعت استقرار ليبيا. كفريق من الباحثين، ركزنا بشغف على كيفية استقرار وتحفيز السلام المستدام والشامل في ليبيا. وعلى الرغم من أن التركيز على جهود بناء السلام الشامل والمستدام تبدو متفائلة جداً في وقت تتصاعد فيه التوترات، إلا أنها كانت الصيغة الوحيدة التي يمكن أن تحقق السلام والمصالحة في ليبيا. قام فريق من الخبراء في مركز ستا للدراسات من الباحثين ومساعدتي البحث بدور كبير في دعم هذا البحث. نود أن نشكر رئيس مركز سيتا للدراسات بروفيسور برهان الدين دوران وفريق الباحثين لدينا: مراد يشيلطاش، جان آجون، بلال سلايمة، سيبال كورو، كزّام كزان على جهودهم وإضافاتهم المميزة.

وأخيراً، أود أن أشكر مساعدي في البحث في جامعة ابن
خلدون: ذو القرنين محمد وأحمد صفا خودافيردي على الدعم
الذي قدموه لي خلال هذا البحث.
نأمل أن يكون هذا التقرير ملهماً لعملية التغيير السلمي في
ليبيا. فيما سيستمر دعمنا لنضال ومساعي أصدقائنا الليبيين
للعيش في بلد أكثر سلاماً واستقراراً وازدهاراً. نأمل أن يساهم
هذا المشروع أيضاً في تعزيز روابط الصداقة وتقوية الروابط
الثقافية والتاريخية العميقة بين الشعبين الليبي والتركي.

الأستاذ المساعد طلحه كوسه
مقرر ورئيس الفريق البحثي لمشروع مكافحة التطرف العنيف.

الملخص التنفيذي

- الغلو والتطرف العنيف هما نتيجة لاثنتين وأربعين سنة من حكم القذافي
- خطاب وسياسات القذافي الراديكالية والقمعية، وممارساته التي مزقت النسيج المجتمعي الليبي ودمرت مؤسساته التقليدية، والتي جاءت بالتوازي مع فتح المجال لبعض المجموعات السلفية، وتحديدًا السلفية المدخلية، إضافةً للقمع الدوري لأي حركات مجتمعية منظمة، وعلى رأسها الحركات الإسلامية، مهد الطريق لظهور وانتشار التطرف العنيف في ليبيا.
- إغلاق الجامعات والمؤسسات الدينية من قبل نظام القذافي حرم أجيال من الليبيين من الحصول على التعليم الديني الكافي. وقد ترك هذا الأمر المجال الديني لسيطرة الفتاوى والتفسيرات الدينية الخارجية البعيدة عن الفهم الليبي المعتدل للإسلام.
- أدى القضاء على المؤسسات الدينية وتهميش العلماء المحليين لخلق حالة من الفراغ الديني، أدت بدورها إلى انتزاع الشعب الليبي من الفهم الديني المحلي، وتركه عرضة للتفسيرات الدينية الخارجية.
- سعى نظام القذافي، وبشكل متعمد، لدفع الحركات الإسلامية نحو التطرف، وذلك من أجل قمع خصومه السياسيين بشكلٍ عنيف. وقد مهد ذلك الأمر إلى التعبئة السياسية للفصائل الإسلامية ضد نظام القذافي في فترة الثمانينيات وما بعدها.
- خلق أسلوب نظام القذافي في مواجهة خصومه في سعيه لتثبيت الحكم أرضية خصبة لظهور الممارسات المتطرفة. إقصاء وسحق المعارضين مهد الطريق لأساليب التعبئة والعمل

السري، والذي شكل محاضن خبسة ومنصات لانتشار أفكار الغلو بمساعدة المجموعات المتطرفة العنيفة.

● قام نظام القذافي نظاماً للإقصاء والإدماج السياسي بهدف إضعاف أنصار النظام ضد خصومه؛ الآلية التي أنتجت مشاعر الكراهية الشخصية والجماعية.

● فشل النظام في اجتثاث التيار السلفي في ثمانينيات القرن الماضي، وقرر بدلاً من ذلك الترويج لنسخة معينة من السلفية (السلفية المدخلية) لاحتواء الإسلاميين في التسعينات. وبما أن السلفيين المداخلية يركزون على الخضوع المطلق لـ "ولي الأمر"، الذي يشير إلى الحاكم الذي يملك شرعية الحكم، فقد مهد نظام القذافي الطريق لهم واستثمر فيهم من أجل جعلهم فاعلاً مؤثراً ومفيداً.

● التطرف العنيف ليس مشكلة متوطنة في ليبيا، بل هي فكرة مستوردة يتم استثمارها من قبل دول المنطقة الأخرى. تدخلت دول معينة في المنطقة في ليبيا من أجل منع أهداف الثورة في البلاد والمنطقة بأسرها. كانت السلفية المدخلية مدعومة بشكل أساسي من قبل دول المنطقة وأصبحت تدريجياً أداة مهمة لتقويض أنصار السياسة الثورية في ليبيا.

● المشكلة الأساسية هي الضعف المزمن لقدرة الدولة في ليبيا، والذي ترك فراغاً في الأمن والفرص الاقتصادية والتعليم. ساءت الأوضاع أكثر بعد ثورة 2011، حيث انهارت الدولة تقريباً مع تعمق الخلاف السياسي وغياب الخدمات الأساسية وتدهور الأحوال المعيشية في جميع أنحاء البلاد.

● تسبب فشل الدولة في انعدام الأمن وانتشار انتهاكات حقوق الإنسان وإساءة استخدام السلطة والفساد، كما عزز من ظهور شبكات إجرامية. عجز الأنظمة المتعاقبة عن إنشاء آلية حكومية

مركزية ذات مصداقية وفعالة وقادرة على حكم كامل أراضي البلاد وضمان الأمن على المستوى الشخصي والمجتمعي، سرع في تدهور النظام السياسي القائم على الاستقطاب إلى مستتق الطرف.

● يلعب ضعف قدرات التعليم الجامعي دوراً مهماً في المشاركة بنشاطات المجموعات المتطرفة العيفة. عدم وجود نظام تعليمي جيد التصميم يحد من الآفاق المستقبلية الممكنة للشباب، ويتركهم بدون مهارات التفكير النقدي اللازمة لتقييم وتنفيذ الرسائل السلفية المتطرفة.

● يجب العمل على تدريب المدرسين حول تشخيص والتعامل مع حالات الغلو والتطرف. يجب أن يكون الوعي بالتطرف أحد الركائز الرئيسية لبرنامج إعداد المدرسين. كما يمكن تدريب المرشدين النفسيين والموجهين التربويين على كيفية التعامل مع الحالات التي ينخرط فيها الطلاب بالتطرف أو الغلو.

● يجب تخصيص برامج تدريب المعلمين وفقاً للاحتياجات المحلية في هذا الصدد. حيث يجب تعيين المعلمين المجهزين للتعامل مع التطرف في المناطق التي كون فيها الطلاب أكثر عرضة لهذه الأفكار.

● يجب صياغة برامج وسياسات خاصة لجذب الشباب في المناطق القبلية إلى التعليم الثانوي والعالي. كما يجب بناء ورعاية مساكن طلابية خاصة لجذب الطلاب من المناطق القبلية للتعليم الثانوي. هذا من شأنه أن يساهم في عملية بناء الشعور بالهوية الجماعية.

● يجب تصميم أطر إعادة تأهيل خاصة في المدارس للأطفال الذين تعرضوا لسلوك المجموعات المتطرفة العيفة. ● يجب على السلطات الليبية أن تركز بداية في مشاريع

مكافحة التطرف العنيف على المناطق التي من المحتمل أن يكون سكانها أكثر عرضة للغلو والتطرف، خاصة أولئك الذين كانت لديهم صلات بالمجموعات المتطرفة العنيفة خلال مرحلة الصراع المسلح. يجب أن تكون المناطق التي سيطر عليها تنظيم داعش بشكل خاص بين 2014-2016 أولوية في هذا الصدد. التعاون الدولي مهم بشكل خاص لتطوير برامج مكافحة التطرف العنيف التجريبية في هذه المجالات. يمكن للسلطات الليبية أن تفعل ذلك بعدد من الطرق، من خلال التعليم الابتدائي والثانوي، والتعليم التقني والمهني، وبرامج التدريب كجزء من برامج التوظيف والتدريب على المهارات التي تمثل جزءاً من برامج التسريح وإعادة الإدماج.

● يجب أن يكون التعليم الديني الأساسي جزءاً من مناهج التعليم، وذلك حتى لا يقع الشباب فريسة للجهات التي لا يسيطر عليها المسؤولون. كما يجب توفير تعليم ديني متقدم اختياري في إطار النظام المدرسي الرسمي. قد يكون هناك تعاون أعمق بين السلطات الدينية الرسمية مثل وزارة الشؤون الدينية والأوقاف وسلطات التعليم الرسمية لتحقيق هذا الهدف.

● يجب أن يتمكن البالغون الليبيون من الحصول على التعليم الديني أيضاً، من خلال قنوات التعليم الرسمية مثل المدارس والمساجد، وذلك لتجنب ترك المواطنين عرضة لرسائل متطرفة من خلال "الجهات" الغير خاضعة للرقابة.

● يجب أن يشمل النظام التعليمي دورات في العلوم الإسلامية مثل "الفقه" و "العقيدة" كمجالات ذات أولوية. هذا سيزود الطلاب بالمعرفة اللازمة، مما سيجعلهم محصنين ضد الرسائل المتطرفة ودعاوى المتطرفين المزعومة بتفوقهم المعرفي.

● هناك حاجة إلى قانون وطني مصمم خصيصاً لنزع سلاح

المليشيات أو أعضاء المجموعات المتطرفة الذين يريدون الخروج من تلك المنظمات. قد يسمح هذا القانون لأفراد هذه المجموعات بامتلاك سلاح شخصي، على الأقل في المرحلة الأولية.

● يجب تدريب المحامين للتعامل مع الأشخاص المنخرطين في الجماعات المتطرفة العنيفة. يجب تدريبهم على فصل الأفراد المتطرفين عن المتعاطفين والتمييز الواضح بينهم، وذلك لضمان حقوق الأشخاص الذين يشاركون في تلك المنظمات دون التورط في أعمال عنف. من الأهمية بمكان العمل على نزع التطرف لدى هؤلاء الأفراد. يجب تجهيز المحامين للتعامل مع مثل هذه الحالات.

● ينبغي أن تركز السلطات الليبية أيضاً على تسهيل توثيق انتهاكات حقوق الإنسان التي حدثت فترة الصراع أو عهد القذافي، بهدف دعم المحاسبة والمساءلة، التي يمكن أن تمنع الانتهاكات المحتملة اللاحقة لحقوق الإنسان.

● يجب إعطاء أولوية للمسارات المتعلقة ببرامج مكافحة التطرف العنيف داخل منظمات المجتمع المدني، وتوفير أموال خاصة لمثل هذه الأنشطة. من شأن عمل منظمات المجتمع المدني أن يساهم في جهود بناء الدولة وبناء الأمة وبناء السلام.

● يجب دعم منظمات المجتمع المدني التي تعمل في مجال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج DDR من قبل المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية سواء من حيث التمويل أو الدعم الفني. كما يجب أن تلعب منظمات المجتمع الدولي دوراً رائداً في توفير الحضانة لتزويد منظمات المجتمع المدني الجديدة بالمهارات اللازمة للعمل في مجال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. يتمتع البرنامج الليبي لإعادة الإدماج والتنمية

بخبرة قيّمة في مجال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ما يمكّنه من لعب دور في تدريب وإرشاد وتمويل منظمات المجتمع المدني لهذا الغرض، بالإضافة إلى تأسيس وإدارة الحواضن التدريبية اللازمة.

● يجب تطبيق مشاريع نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج DDR للأعضاء السابقين في المجموعات المتطرفة العنيفة الذين يسلكون مسار تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الاتجاه المعاكس: يجب أن تأتي إعادة الإدماج أولاً، ثم يتبع ذلك عملية التسريح من المجموعات المسلحة، فيما أن تكون عملية نزع السلاح المرحلة الأخيرة. يجب اتباع هذا المسار، لأن الأعضاء السابقين في المجموعات المتطرفة العنيفة قد لا يكونوا متأكدين من أمنهم الشخصي حتى بعد مغادرتهم المجموعات وبدء عمل تجاري. قد يقاوم أفراد المجموعات المتطرفة تسليم أسلحتهم حتى تهدأ بيئة الصراع، ويكونوا قادرين على إثبات أنفسهم في مجال الأعمال.

● يجب إصدار عفو عام عن الأعضاء التائبين من المنظمات المتطرفة العنيفة بعد تحقيق التسوية السياسية. بعد العفو، ينبغي يمكن تقديم قروض لأولئك الذين يريدون الخروج من هذه المجموعات. وقد تم ذلك في الجزائر، حيث افتتح الأعضاء السابقون في المجموعات المتطرفة متاجر صغيرة وبدأوا أعمالهم بفضل العفو والقروض المقدمة لهم.

● النساء أقل تعليماً، لكنهن أكثر تعرضاً لوسائل الإعلام التقليدية. يمكن استخدام وسائل الإعلام التقليدية لزيادة الوعي حول المجموعات المتطرفة العنيفة، ويمكن استخدامها لنشر الرسائل لمواجهة مثل هذه المنظمات. كما يمكن أن تنتج النساء بعض هذه المشاريع والبرامج.

● ينبغي أن تكون المرأة حاضرة في أي حوار وطني أو جهود مؤسسية في هذا الصدد. كما يجب تدريب النساء في مجالهن الديني، وموازنة هيمنة الرجال على التعليم والأنشطة الدينية. يجب أن تكون هناك مؤسسات محددة تنظمها الأوقاف لتوفير التدريب الديني للمرأة.

● يجب أن تجتمع المجموعات النسائية لمناقشة توصياتها الخاصة بعملية السلام الوطنية.

● قد يكون تدريب النساء على زيادة وعيهن بشأن الرسائل المتطرفة والغلو خطوة إيجابية كإجراء وقائي. وقد يلعبون أيضاً أدواراً أكثر نشاطاً بشكل طوعي من خلال الانضمام إلى منظمات المجتمع المدني التي تركز على أنشطة مكافحة التطرف العنيف.

● يجب العمل على تدريب الشباب وتنظيم ورش عمل قيادية بين الشخصيات الشبابية المؤثرة، التي قد يكون لها تأثير أوسع بين أقرانهم؛ وذلك لزيادة وعيهم حول التطرف العنيف وتزويدهم بالموارد اللازمة للتعامل مع تحديات الشباب؛ يمكن اعتبار توفير مساحة وموارد اجتماعية لهؤلاء القادة الشباب استراتيجية طويلة المدى.

● من الضروري خلق أرضية آمنة وشرعية لأنشطة الشبكات والمنظمات الشبابية. قد يتم دعم منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية لتخصيص حصص خاصة للشباب. من الضروري أيضاً إنشاء شبكات متداخلة مع قطاعات مختلفة من المجتمع الليبي من أجل خلق شعور بالانتماء المشترك. كما يجب الانتباه لعدم استغلال الحصص المخصصة للشباب على أساس عرقي أو قبلي أو فصلي.

● من الأهمية بمكان العمل على مواجهة الرسالة المتطرفة باستخدام أكثر فاعلية لكل من وسائل الإعلام الاجتماعية

ووسائل الإعلام التقليدية. من المهم في الوقت ذاته الحد من انتشار القنوات التي تبث الأصوات المتطرفة كجزء من استراتيجية إعلامية. يمكن تشجيع الشباب المهتمين بالمساهمة في أنشطة مكافحة التطرف العنيف للعب أدوار أكثر نشاطاً في نشر الأصوات المعتدلة من خلال قنوات مختلفة. كما يمكن تخصيص منح خاصة للمشاريع التي تنشر الأصوات المعتدلة وتشجع الشباب على العمل البناء في مختلف المجالات.

● يمكن الاستفادة من برامج الشباب الدولية ومعسكرات الشباب لخلق بيئة صديقة للشباب وتعزيز شبكات العلاقات وبيئات نقاش أوسع للشباب الليبي. يمكن لمؤسسات مثل الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي والاتحاد الأوروبي توفير أموال خاصة لدعم هذه الشبكات والأنشطة. كما يمكن رعاية ودعم المنظمات غير الحكومية المحلية للشباب للقيام بأدوار أكثر نشاطاً وانتظاماً في هذا الصدد.

● يمكن تشجيع الشباب الليبيين الذين كانوا جزءاً من المجموعات المتطرفة العنيفة على الانضمام إلى برامج إزالة التطرف من خلال توفير فرص العمل بعد القضاء على التطرف والخضوع لبرامج التدريب المهني. كما قد يتم منحهم بعض الرواتب خلال عملية التدريب.

● في إطار برامج مكافحة التطرف، يجب العمل على تحفيز معايير التسامح والاحترام والاعتدال والانفتاح في المجتمع.

● يمكن توفير برامج التوعية المدنية والتربية المدنية بالتوازي مع عملية مكافحة التطرف.

● يجب تزويد الأعضاء السابقين في المجموعات المتطرفة العنيفة بالمشورة والعلاج الاجتماعي والنفسي، خلال عملية مكافحة التطرف.

● ينبغي السماح للمشاركين في برامج مكافحة التطرف أو نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج باستئناف وظائفهم السابقة مع زيادة مهاراتهم وقدراتهم. كما يجب العمل أيضاً على تمكين العاطلين عن العمل، تحديداً الذين كانوا عاطلين عن العمل حتى قبل الانضمام إلى المجموعات المتطرفة، وتوظيفهم في وظائف جديدة في القطاعين العام والخاص.

● ينبغي متابعة المشاركين الذين التحقوا ببرامج مكافحة التطرف ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج طوال عملية إعادة الإدماج.

● قد يتم تصميم مشاريع خاصة لعلاج الصدمات لمساعدة الشباب الذين شاركوا أو الذين تأثروا بشكل مباشر أو غير مباشر بالنزاع المسلح.

القسم الأول

المقدمة

الغرض من هذا التقرير تقديم مبادئ لتوجيه السياسات، يُرجى أن يكون لها تأثير عملي في مجال مكافحة التطرف العنيف (CVE) في السياق الليبي خاصة، وتستند توصيات ومبادئ توجيه السياسات الواردة في هذا التقرير إلى بحثنا المكثف بشأن ليبيا لمدة اثني عشر شهرا بين سنتي 2018-2019، كما أن التوصيات والملاحظات المقدمة قد تكون مفيدة أيضاً للتعامل مع التطرف العنيف في الدول الهشة الأخرى في المنطقة، مع تركيزها على التحديات التي تواجه ليبيا في هذا السياق.

تشكلت رؤيتنا من خلال المعلومات والتغذية الراجعة التي جمعناها من خلال تواصلتنا وحلقات البحث التي عقدناها مع الخبراء و القادة السياسيين والدينيين وممثلي منظمات المجتمع المدني وعسكريين سابقين في المجموعات المسلحة، مع مشاركة مراكز التفكير والبحث الليبية فضلاً عن بحثنا الميداني الذي أجريناه في ليبيا.

يتركز الهدف الرئيس لاستراتيجية مكافحة التطرف العنيف في هذا التقرير في ضمان الاستقرار المستدام لليبيا، والتي مرت بحرب أهلية وانقسامات في أعقاب ثورة فبراير 2011، وتعد المشاركة المثلى للاعبين المحليين ونظرائهم وزيادة التعاون والتنسيق بين هؤلاء اللاعبين أحد الاقتراحات الأساسية لهذا التقرير، ولقد تبيننا منظورا شموليا طويل الأمد يعمل على توفير تحولٍ هيكليٍّ طويل الأجل لمعالجة الجذور المسببة للتطرف العنيف، ويعتمد منظورنا كذلك على منهجية "بناء السلام" التي تهدف إلى تعزيز مشاركة اللاعبين المحليين

والمرونة والمناعة المجتمعية.

قبل البدء بمناقشة الخطوط العريضة لاستراتيجية مكافحة التطرف العنيف في ليبيا، علينا أن نوضح المصطلحات والمفاهيم المستخدمة، فمفهوم "مكافحة التطرف العنيف" غامض يحتاج إلى توضيح وتقييد في سياق الواقع الليبي، كما أنه لا يوجد إجماع بشأنه، وإن كانت هذه الجهود جزءاً من "مكافحة الإرهاب" أو عملية "مكافحة/إزالة التطرف".

في الحقيقة هناك تداخل كبير بين كل هذه المصطلحات وتطبيقاتها العملية، فبعض المقاربات تتعامل مع هذه المسألة من منظور أمني، وذلك من خلال التركيز على الجوانب العسكرية والاستخباراتية وتقنيات التتبع والمراقبة، بينما تتعامل مقاربات أخرى مع المسألة من خلال منظور أكثر شمولاً، يقوم على دمج المكونات الاجتماعية والاقتصادية والنفسية والقانونية والسياسية، في حين أن البعض يعتمد لمكافحة التطرف ومواجهته على المنظور الفردي تركز مقاربات أخرى على البعد الهيكلي والسياق الدولي، كل هذه المقاربات لديها ميزاتها، وعيوبها ونواقصها.

نظراً لأن المقاربات الفردية المركزة على المجموعات الصغيرة تعد أقل فائدة مقارنة بالتحليلات الهيكلية، فإننا من الناحية المنهجية سنركز على المستويات المتوسطة والكلية في التحليل، دون إنكار أهمية الدوافع الشخصية التي تؤدي إلى التطرف.

يعتمد التقرير نظرة شمولية بدلاً من التركيز على جانب بعينه من "مكافحة التطرف العنيف"، والاستراتيجيات المقدمة في هذا التقرير هي جزء من استراتيجية شاملة كذلك بشأن "بناء السلام" بدلاً من التعامل فقط مع جوانب العنف المباشر، وإدراكاً منا للقيود التي قد تواجه شمولية نموذج التدخل

والمعالجة الخاص بنا، فإنه يمكن أن يكون لبعض التدخلات تأثير على المدى القصير، في حين أن بعض التدخلات الأخرى، مثل بناء الثقة بين المجتمعات وبناء المؤسسات، قد تستغرق وقتاً أطول بكثير، وعليه فإن الموازنة بين الأهداف قصيرة المدى وطويلة المدى، وموازنة القدرات المحلية والخارجية هي معادلة دقيقة يجب مراعاتها في السياق الليبي. ويتمثل أحد التحديات الأساسية في إدارة الأهداف قصيرة المدى ومتوسطة المدى وطويلة المدى بطرق متناغمة حتى لا تعيق بعضها البعض.

اعتمدنا مجموعة واسعة من الأنشطة بما في ذلك: "بناء قدرات المؤسسات المالية والعدالة الجنائية وسيادة القانون، تطوير مواد ورسائل إعلامية لمواجهة الروايات المتطرفة ومواجهة أيديولوجياتها، تدريب الشرطة ومسؤولي الخطوط الأمامية حول مكافحة التطرف العنيف، تعزيز المشاركة مع مجموعات المجتمع المدني العاملة في مجال منع العنف وقضايا التنمية ذات الصلة، مشاريع إشراك الشباب وتوظيفهم، البرامج التعليمية، تطوير البرامج التلفزيونية والإذاعية والبرامج الإعلامية الأخرى لعرض الروايات البديلة لتلك التي يروج لها المتطرفون" كمكونات لمكافحة التطرف العنيف، مع محاولة تكييف استراتيجيتنا لتناسب واقع ليبيا على الشكل الأمثل⁽¹⁾.

في هذا التقرير، قمنا بتضمين الموانع الهيكلية للتطرف العنيف تحت قائمة مجموعات مكافحة التطرف العنيف. في السياقات الأكاديمية والمتعلقة بالسياسات ذات الصلة، هناك تفسيرات مختلفة للجدور المسببة للتطرف العنيف منها:

Holmer, G. (2013). Countering violent extremism: A peacebuilding perspective. United States Institute of Peace. Washington D.C. pp. 6-7

عدم اليقين بسبب انهيار أو ضعف البنية التحتية للدولة⁽²⁾ أو المؤسسات الاجتماعية، الفقر والبحث عن فرص اقتصادية⁽³⁾، الإذلال والتهميش المجتمعي⁽⁴⁾ لشرائح معينة، المظالم والمشاكل في توزيع الموارد الاقتصادية والسلطة والإقصاء السياسي⁽⁵⁾،

-
- Karen Ballentine. "Beyond Greed and Grievance: Reconsidering (2)
Karen Ballen- the Economic Dynamic of Armed Conflict." In
tine and Jake Sherman, eds., *The Political Economy of Armed
Grievance*, (Boulder: Lynne Rein- Conflict: Beyond Greed and
er, 2003), 265; Ken Menkhaus, "Constraints and Opportunities
in Ungoverned Spaces: The Horn of Africa" in *Denial of Sanc-
tuary: Understanding Terrorist Safe Havens*, edited by Michael
Innes, 2007; Lynch, M. (2016). Failed states and ungoverned
spaces. *The Annals of the American Academy of Political and
Social Science*, 668(1), 24-35; Howard, T. (2016). Failed states
and the origins of violence: A comparative analysis of state
failure as a root cause of terrorism and political violence.
Routledge; Halvard Buhaug, "Relative Capability and Rebel
Objective in Civil War," *Journal of Peace Research*, Vol. 43, No.
6, 2006, pp. 691-708; Denoeux, G., & Carter, L. (2009). Guide to
.the drivers of violent extremism. USAID, February, p. 41
Keefer, P., & Loayza, N. (Eds.). (2008). *Terrorism, economic devel- (3)
opment, and political openness*. Cambridge University Press;
Collier, Paul, and Anke Hoeffler, *On the Incidence of Civil War
in Africa*, Washington, D.C.: The World Bank, August 16, 2000;
Elbadawi, Ibrahim, and Nicholas Sambanis, "Why Are There
So Many Civil Wars in Africa?" *Journal of African Economies*,
.Vol. 9, No. 3, 2000
Fattah, K., & Fierke, K. M. (2009). A clash of emotions: The politics (4)
of humiliation and political violence in the Middle East. *Euro-
pean journal of international relations*, 15(1), 67-93; Lindner, E.
G. (2002). *Healing the Cycles of Humiliation: How to Attend to
the Emotional Aspects of "Unsolvable" Conflicts and the Use
of "Humiliation Entrepreneurship"*. *Peace and Conflict: Jour-
nal of Peace Psychology*, 8(2), 125-138
Gurr, T. R. (2000). *Peoples versus states: Minorities at risk in the (5)
new century*. US Institute of Peace Press; Hafez, M. (2003); Ced-
erman, L. E., Wimmer, A., & Min, B. (2010). *Why do ethnic groups*

التاريخ الطويل للعداوات المجتمعية⁽⁶⁾. كما أن التدخل والمشاركة الهدامة من قبل بعض اللاعبين الخارجيين هي من العوامل المحتملة المحفزة للتطرف العنيف في ليبيا.

في الحالة الليبية هناك مشاكل هيكلية تتعلق بضعف مؤسسات الدولة، وهناك أيضاً مشاكل داخل المجتمع المدني، حيث لا يملك اللاعبون المدنيون القدرة والخبرة للعمل بشكل متماسك لسد الثغرات التي خلفتها بنية الدولة الهشة. وانقسام المجتمع بسبب الإرث الاستبدادي الذي لم يترك مساحة للمؤسسات المدنية المستقلة، والأمر الذي فتح باب الأزمة على مصراعيه في ليبيا هو انهيار البنية التحتية للدولة إثر انهيار نظام القذافي، حيث تم العمل على إبقاء البنية التحتية والمؤسسات الحكومية ضعيفة بشكل متعمد خلال حكم نظام القذافي⁽⁷⁾، وفي الوقت نفسه كان المجتمع المدني الرسمي أيضاً ضعيفاً للغاية، ما جعل الشبكات

rebel? New data and analysis. World Politics, 62(1), 87-119; Why Muslims Rebel: Repression and Resistance in the Islamic World. Boulder, Colorado: Lynne Rienner Publishers; Laqueur, W. (1987). The Age of Terrorism. Toronto: Little, Brown and Company. Callaway, R. L., & Harrelson-Stephens, J. (2006). Toward a Theory of Terrorism: Human Security as a Determinant of Terrorism. Studies in Conflict & Terrorism, 29(8), 773-796; Newman, E. (2006). Exploring the "Root Causes" of Terrorism. Studies in Conflict & Terrorism, 29, 749-772; Dalacoura, K. (2006). Islamist terrorism and the Middle East democratic deficit: Political exclusion, repression and the causes of extremism. Democratization, 13(3), 508-525; Jennifer Noyon, Islam, Politics and Pluralism: Theory and Practice in Turkey, Jordan, Tunisia and Algeria (London: The Royal Institute of International Affairs, 2003

Kaplan, R. D. (2002). The coming anarchy: Shattering the dreams (6) of the post cold war. Vintage; Volkan, V. D. (1998). Bloodlines:

.From ethnic pride to ethnic terrorism. Basic Books

Gaub, F. (2014). A Libyan recipe for disaster. Survival, 56(1), 101- (7) 120; Interviewee No: 1& 2, 17 August 2018, Ankara

القبلية والشبكات العائلية والمساجد مجالات غير رسمية للتعاون. وفقاً لبحثنا، فإنه يتوقع أن يكون الحد من حالة عدم اليقين، وإعادة دمج المجتمع من خلال بناء الثقة من الأسفل إلى الأعلى، وإضفاء الطابع المؤسسي على آلية بناء الثقة، هي الاستراتيجية المناسبة لليبيا. ومحاولة فرض رؤية مدفوعة من الخارج أمر لا يمكن قبوله، ويمكن أن يؤدي إلى جولة أخرى من الصراع.

قد لا يبدو الاستثمار في القدرات المحلية الليبية بالضرورة هو النهج الأكثر كفاءة، ولكنه الأكثر استدامة. ومع ذلك، علينا أن نأخذ في الاعتبار المحددات والقيود التي تظهر بسبب الحرب الأهلية المستمرة، والتي أدت لظهور الاستقطاب في المجتمع الليبي. تسمح حالة الحرب الأهلية بالتدخلات الخارجية في ليبيا، مما يزيد من استقطاب شرائح مختلفة من المجتمع الليبي. كما أن حالة عدم اليقين في الميدان تصب في مصلحة الفصائل المتطرفة والمنظمات الإرهابية.

تحديات مكافحة التطرف العنيف في ليبيا

منذ الثورة التي أطاحت بالقدافي ونظامه عام 2011، تواجه ليبيا حالة من "المعضلة الأمنية" المتأزمة⁽⁸⁾، حيث عمقت الحرب الأهلية وانهيار البنية التحتية للدولة من الشكوك

(8) نهج المرونة له أيضاً بعض التشابه مع نهج بناء السلام. هذا النهج ليس شاملاً ولكنه يحاول تحويل المشهد من أجل منظور أكثر مرونة.

Weine, S. (2017). Resilience and countering violent extremism. The Routledge International Handbook of Psychosocial Resilience, 189-201

Ibid; Bhardwaj, M. (2012). Development of conflict in Arab Spring Libya and Syria: From revolution to civil war. Washington University International Review, 1(1), 76-97; Posen, Barry. "The Security Dilemma and Ethnic Conflict." Survival 35 (1), 27-47, Spring 1993

وحالة عدم اليقين في ليبيا . ويعد أهم تحدٍ لمعالجة المشكلة الأمنية هو تجاوز انعدام الثقة، والتعاون والتنسيق بين مختلف الجهات الفاعلة المحلية، لتجنب احتمالية تعرض الدولة الليبية للتدخلات الخارجية. ومن المعلوم أن مشاركة الأطراف الخارجية والجماعات المسلحة من غير الدول عززت حالة عدم اليقين في البلاد . وبسبب هذا التشرذم والحرب الأهلية المستمرة، يبدو من الصعب جداً تقديم منظور كلي واضح من الأعلى إلى الأسفل قادر على تحقيق الاستقرار في ليبيا من خلال منهجية متسلسلة خطوة بخطوة.

النهج الأمني الذي يتبنى رؤية تطبيقية من أعلى إلى أسفل قد يؤدي إلى تصعيد الحرب الأهلية الجارية أو قد يؤدي إلى العنف الهيكلي، مما قد يؤدي في النهاية إلى مزيد من العنف، إذا كانت الظروف مواتية لدورة أخرى من المواجهة. وعلى هذا نقترح بديلاً عنه، منظور مكافحة التطرف العنيف الذي يتوافق مع المبادئ الأساسية لـ "بناء السلام"، من التركيز على منع مختلف أشكال العنف والقمع وليس فقط العنف المباشر، ومراعاة الديناميكيات المحلية والسياقية. والشمول على أساس محلي يراعي الفوارق بين الجنسين (أكثر حساسية فيما يتعلق بإدماج المرأة) ويتمحور حول المجتمع المدني⁽⁹⁾.

لا يمكننا الوصول إلى تحقيق هدف الاستقرار المستدام في ليبيا دون تمكين الجهات الفاعلة المحلية بالموارد والخبرات

Holmer, G. (2013). Countering violent extremism: A peacebuild- (9) ing perspective. United States Institute of Peace. Washington D.C; Subedi, D. B., & Jenkins, B. (2016). Preventing and Countering Violent Extremism: Engaging Peacebuilding and Development Actors. Counter Terrorist Trends and Analyses, 8(10), 13-19.

المناسبة، وتحتاج الوكالات والجهات الفاعلة المحلية والدولية التي ستشارك في بناء السلام إلى العمل بشكل أكثر تنامياً لتجنب التعارض، ولتخصيص الموارد بشكل أكثر كفاءة.

من ناحية أخرى، فإن التركيز فقط على العنف المباشر وخلق فجوات ومشكلات هيكلية وثقافية جديدة لمنع العنف المباشر، ليس هو الطريق الصحيح لإيجاد حل مستدام للتطرف العنيف.

من الصعب للغاية إعطاء الأولوية لقائمة المهام الواجب القيام بها لتحقيق ليبيا المستقرة والأمنة، لذا يفضل بدلاً من ذلك العمل على مزامنة الجهود من خلال مشاريع متزامنة لمعالجة التحديات المعقدة، ويعد تنسيق جميع الأعمال البناءة وتوفير فرص الاتصال والتعاون للجهات الفاعلة على مختلف المستويات هو أيضاً مصدر تحدٍ كبير لمشروع الاستقرار في ليبيا .

في هذا القسم، سوف نلخص بإيجاز مصادر المشكلة الحالية للتطرف العنيف في ليبيا، وسوف نقدم وجهات نظر وإرشادات للسياسات من شأنها معالجة هذه المصادر المشار إليها . وللوقاية من المواجهات الجارية أو التخفيف منها على الأقل، يجب أن تكون الخطوة الأولى نحو العودة للوضع الطبيعي ومكافحة التطرف العنيف في ليبيا . استمرار حالة عدم اليقين تؤدي أو تساهم في تركيز جميع المشاكل الأخرى.

حتى فترة قريبة كانت الموارد البشرية والمالية المحدودتان تُنفقان في الغالب على المواجهات العنيفة المستمرة بين الفصائل المتحاربة⁽¹⁰⁾. أما الجهات الخارجية فلم تقم سوى

(10) وفقاً لتقديرات عام 2018 لمؤسسة النفط الليبية، فقد كلفت الحرب البلاد

بإذكاء المواجهات بين الفصائل الليبية المقاتلة⁽¹¹⁾. هناك أولوية قصوى لإنهاء المعارك والمواجهات المسلحة بين جميع الفصائل الليبية في ظل الحرب الأهلية الجارية. العودة للوضع الطبيعي وظهور سياق مناسب للاستقرار الأوسع لا يمكن أن يظهر إلا بعد فترة طويلة من وقف إطلاق النار وتأسيس سلطة الدولة. يمكن أن يكون وقف إطلاق النار محلياً، إذا تعذر الوصول لوقف إطلاق النار أو اتفاق سلام على المدى القصير.

ينبغي أن تكون خطوات الحوار وبناء الثقة ركيزة لأي جهد جاد لإعادة الأمور إلى طبيعتها في ليبيا. حتى الآن، عملت الديناميكيات المحلية والوطنية والدولية، وبشكل معاكس على تعميق الديناميكيات للتوترات داخل ليبيا.

في إطار السياق الليبي، يبدو من المستحيل على أي سلطة واحدة أن تجلب النظام والخدمات إلى البلد بأكمله في أي وقت قريب. سيستغرق تأسيس السلطة السياسية الشرعية سنوات في معظم نواحي البلاد. تتطلب هذه الحقيقة تخطيطاً جزئياً ومحلياً لمواجهة التحديات العاجلة. تقع مسؤولية التعامل مع الناس وتنسيق جهودهم لمنع التطرف على المستوى المحلي

حوالي 130 مليار دولار بسبب الأضرار التي لحقت حقول النفط وإغلاق محطات النفط. وقد ردت التكلفة الإجمالية لإعادة بناء البلاد أيضاً بأكثر من 100 مليار دولار.

The Human and Material Cost of the War in Libya, Al Shahid,“ May.8.2018 <https://alshahidwitness.com/human-material-cost-libya-war/> (accessed August 1 2019).

هذه الأرقام زادت منذ عام 2018. النازحين واللاجئين هي التكاليف البشرية الأخرى للصراع. إذا قمنا بتضمين تكاليف الفرصة البديلة وتدفع رأس المال الخارجي، فقد تكون الأرقام أعلى بكثير من التقديرات.

Megeresi, Tarek (2019). Libya's global civil war. European Council of Foreign Affairs. Policy Brief, 26 June 2019.

على عاتق الحكومات والسلطات المحلية. يجب أن يكون التنسيق والتعاون بين السلطات المحلية والمركزية ركيزة أساسية في جهود مكافحة التطرف العنيف في البلاد.

يجب على أي سلطة محلية تحتاج إلى تحسين شرعيتها أن تعمل على توفير الاحتياجات الأساسية للشعب. يجب توفير الأمن، والخدمات الأساسية، والغذاء والتعليم، والخدمات الصحية لإضفاء الشرعية على السلطات المحلية. حالياً، الجهات الفاعلة المحلية ليست مجهزة بالموارد المالية وكذلك المهارات والقدرة على تقديم تلك الخدمات. يجب على الوكلاء الدوليين الذين يحاولون تحسين سلطة وشرعية الفاعلين المحليين تقديم هذه الموارد إلى الفاعلين المحليين بشكل مشروط. قد يؤدي أي إطلاق غير مشروط للموارد إلى تمكين جهات معينة ضد آخرين أو إلى مزيد من التوترات. ما هو واضح في الوقت الحالي هو أنه بدون مشاركة أوسع لشرائح المجتمع الليبي فإنه من الصعب جداً الوصول إلى استراتيجية شاملة لمكافحة التطرف العنيف.

ملخص تشخيصنا لمصادر التطرف العنيف في ليبيا (عوامل الدفع)

هناك طرق متعددة لدراسة الجذور المسببة للتطرف العنيف، وفي الوقت نفسه لا يوجد سبب معين أو مسار واحد للتطرف، بل هناك مجموعة واسعة من العوامل سواء على المستوى الكلي أو المستويات الدقيقة للتحليل، وتعد الجذور التاريخية للتطرف العنيف من الأسباب الرئيسة. وفي السياق التاريخي الليبي تعتبر أربع ديناميكيات ضرورية لفهم التحول التاريخي للجذور المسببة للتطرف العنيف في ليبيا:

1- **الديناميكيات المؤسسية:** يمكن تعريف الضعف المؤسسي بأنه معاناة الدولة من خسارة ساحقة للشرعية في منطقتها الجغرافية، حيث تكون الدولة غير قادرة أو غير راغبة في توفير السلع والخدمات العامة والعدالة والأمن والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وفي الحالة الليبية في ظل نظام القذافي من عام 1969 إلى عام 2011، عانت الدولة الافتقار للمؤسسات جيدة التصميم. والأهم من ذلك، أصبحت بنية الدولة الليبية تدريجياً مصدراً للتطرف، نتيجةً لإعادة صياغة نظام الدولة حسب حكم القذافي.

2- **الديناميكيات الدينية:** قدم العديد ممن تم لقاءهم أفكاراً قيّمة حول محورية التفسير الديني كأحد العوامل المهمة في السياسة الليبية عبر التاريخ. ومع ذلك، فإن العلاقة بين الدين والتطرف العنيف معقدة ولا يمكن تفسيرها بسببية مباشرة. في بعض حالات التطرف العنيف لا يعد الدين محركاً رئيسياً، بينما في حالات أخرى قد يكون أكثر وضوحاً⁽¹²⁾.

في السياق الليبي لا يمكن اعتبار الدين أحد العوامل المهمة طوال التاريخ الحديث لليبيا. ومع ذلك في عهد القذافي تم تصميم السياق الديني بشكل منهجي للهيمنة عليه بغية تبرير حكم القذافي وسياسته. خلال هيمنة القذافي، تفاعل الدين مع مجموعة واسعة من العوامل الأخرى مثل تسهيل التعبئة الجماهيرية، وتوفير التبرير السياسي، وتقديس أعمال العنف.

3- 4- **الديناميكيات الاجتماعية السياسية:** تهدف إلى فهم

Wilton Park, "Statement: Religion, radicalization and counter- (12) ing violent extremism," April 29, 2016, www.wiltonpark.org.uk/wp-content/uploads/Statement-on-religion-radicalisation-and-counter-terror-extremism.pdf.

الجدور المسببة للتطرف العنيف من خلال السعي لفهم مسألة كيفية تطور الديناميكيات الاجتماعية السياسية في التاريخ الحديث لليبيا. وقد أكد جميع المشاركين الذين تم استطلاع آرائهم بشكل واضح على تأثير إرث القذافي على المشهد السياسي الليبي، وخاصة في مرحلة ما بعد ثورة 17 فبراير. ضعف الروابط الاجتماعية بين الناس، لا سيما على مستوى المجتمع المدني وضعف المؤسسات المجتمعية يعزز من نقاط ضعف ليبيا.

لذا فإن بحثنا ينوي التركيز على:

- تحديد الدوافع الرئيسية للخطاب والممارسات المتطرفة العنيفة.

- دراسة الأهمية النسبية لضعف القدرة المؤسسية للدولة الليبية، نقص المؤسسات الدينية القوية والمصممة بشكل جيد في جميع أنحاء البلاد، بما يتعلق بمسألة التطرف.

- دراسة التطور التاريخي للعلاقة الاجتماعية السياسية بين الفئات الاجتماعية المختلفة، وذلك بغية فهم ضعف الروابط المجتمعية الأفقية كسبب لتقويض المرونة المجتمعية.

- نتيجة لقرارات مكثفة ومناقشات حول الأدبيات المتعلقة بالصراع الليبي، يلخص فريق البحث حول مكافحة التطرف العنيف في ليبيا النقاط الرئيسية التالية على أنها النتيجة حتى الآن:

- يمكن إرجاع الجدور المسببة لانعدام الأمن وعدم الاستقرار الحالي والتطرف العنيف والاضطراب في ليبيا إلى عهد القذافي. هناك ثلاثة أبعاد يجب أخذها في الاعتبار لشرح الخلفية التاريخية: السياق المؤسسي، والسياق الديني، والإرث السياسي والشخصي للقذافي.

- إلغاء المؤسسات الدينية من قبل القذافي هو أحد الجذور المسببة الرئيسة لموجة التطرف في ليبيا. أصبحت هذه الديناميكية مركزية بشكل خاص في ترويج وجهات النظر الراديكالية في عموم ليبيا.

- غير المشهد السياسي والأمني ما بعد الثورة طبيعة النزاع في ليبيا. في هذا السياق، يعد فشل عملية بناء الدولة، وانقسام المجال السياسي، والتدخلات العسكرية والسياسية الخارجية العوامل الدافعة الرئيسية وراء فشل التحول السياسي في ليبيا.

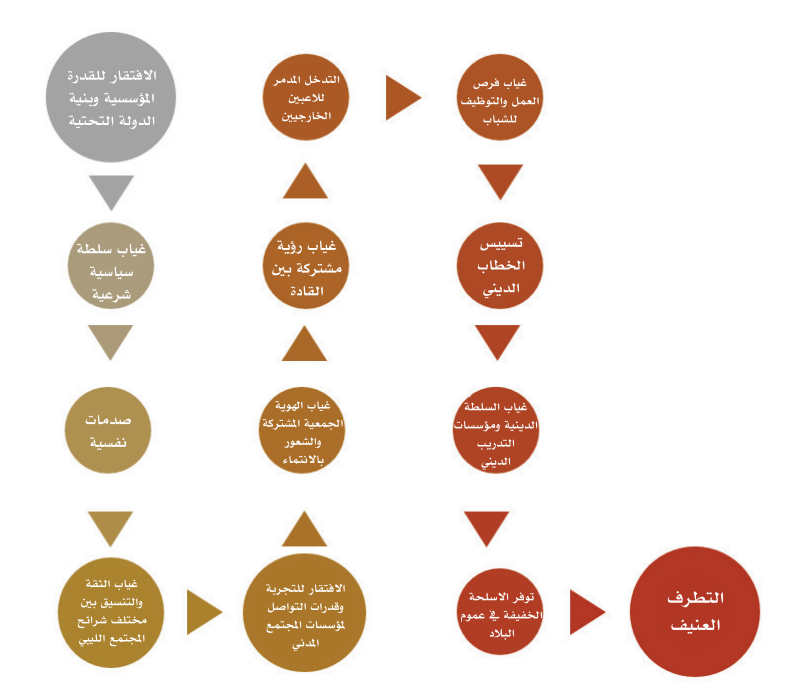
- الصراع الليبي الحالي يتسم بالعديد من الديناميكيات المتنوعة مثل انقسام الجماعات السياسية والمسلحة، والتنافس الإقليمي على المجال السياسي الليبي، وعدم وجود آلية مؤسسية دولية للتغلب على حالة الفوضى الحالية. وعليه، يجب تصنيف ديناميكيات الصراع الحالي في ليبيا على أنها داخلية وإقليمية ودولية.

- الممارسات المتطرفة والعنيفة في ليبيا هي نتيجة للفوضى التي حدثت في المشهد السياسي ما بعد الثورة. كما يمكن القول أيضًا بأن التدخل الخارجي والتنافس الجيوسياسي على ليبيا بين دول المنطقة هما العاملان الرئيسيان في الدفع تجاه تطرف الجماعات المسلحة.

- يجب أن يؤخذ الخطاب السياسي والأيديولوجية السلفية المدخلية بعين الاعتبار كقوى رئيسية في نشر الفكر المتطرف في عموم ليبيا. في هذا السياق، سيركز تقرير مكافحة التطرف العنيف على الاستراتيجية السياسية للمجموعة المدخلية (إلى جانب آخرين) لفهم تأثيرها على عملية التطرف في ليبيا.

- حقيقة أنه لا يزال هناك وجود للمؤسسات القديمة ذات

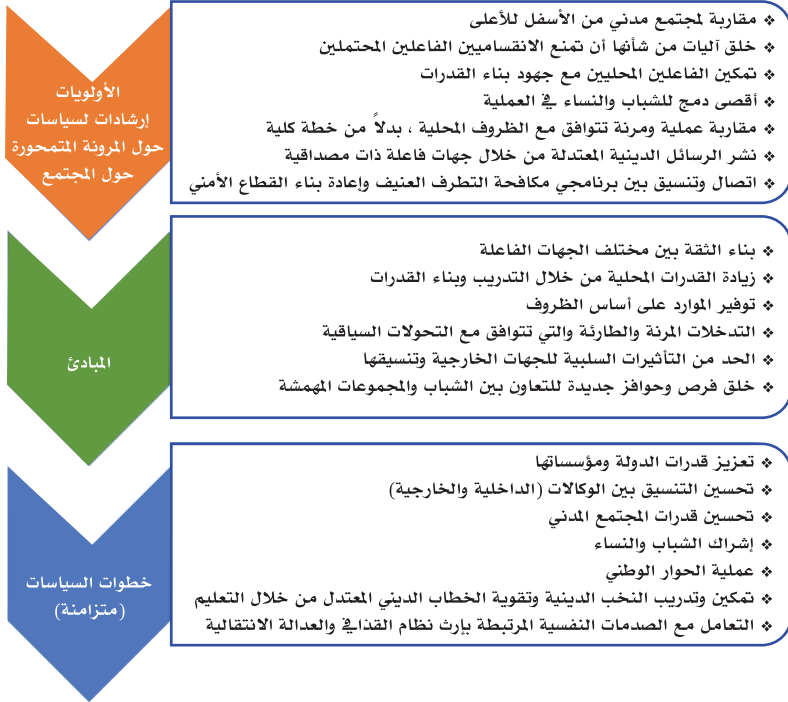
المستوى المؤسسي الضعيف، يعني أن المؤسسات الدينية غير المستقرة استمرت في التسبب بالعديد من المشاكل في فترة ما بعد الثورة.



بناءً على هذه الملاحظات، فإن الأسئلة الرئيسية التي وجهت جهود فريق مكافحة التطرف العنيف هي كما يلي:

- كيفية إدارة المجموعات / الفصائل الاجتماعية والسياسية المتنوعة في ليبيا مؤسسياً، وذلك دون استبعادها من عمليات صنع القرار؟
- كيفية توفير أرضية للحوار للأشخاص ذوي الآراء المتنوعة حول القضايا الاجتماعية والسياسية والدينية الحساسة؟
- كيفية بناء العلاقات والثقة بين الناس على المستوى الأفقي؟

- كيفية توفير وإدارة الموارد والقدرات المالية والبشرية اللازمة لإعادة بناء البلد بأكمله؟
- كيفية تنسيق ومواءمة الجهود المحلية والمركزية؟
- كيفية الحد من التأثير المدمر وتدخلات اللاعبين الأجانب؟
- مخطط ومبادئ نموذج مكافحة التطرف العنيف "المرونة المتمحورة حول المجتمع" (كيف نوحّد؟)



الأهداف والخطوات المنطقية لمكافحة التطرف العنيف

في ليبيا

بعد ثورة عام 2011 التي أطاحت بمعمر القذافي، ورغم الفراغ الأمني وانتشار السلاح، كانت نقطة التحول الحقيقية التي جرت

البلاد إلى الدمار هي ظهور الحرب الأهلية التي بدأت في أيار/مايو 2014. وقد توجت حالة الفوضى هذه بظهور مراكز قوة متعددة مما زاد من تعزيز أهمية الأمن والبقاء الشخصي والجماعي. في جوهر ذلك، كان إعادة إحياء مراكز الولاءات القبلية، والتي ترافقت مع إعادة إحياء الكراهية والتوترات القبلية القديمة. وكان التأثير المباشر هو ظهور الأعمال المتطرفة التي تميزت بالتطرف العنيف، الذي أزحق العديد من الأرواح والممتلكات. نتيجة لهذه العملية، التي ترافقت مع انهيار الدولة، واتساع اليأس، وتضاؤل الثروات الاقتصادية، أصبح مسار الشباب في ليبيا يوجه من قبل دعاية الجهاديين المظلل بشرور الدولة (الفساد السياسي، إساءة استخدام السلطة، البطالة... الخ). وقد نتج عن ذلك ظهور شبكات إجرامية، وتعزيز الأمن الشخصي والمجتمعي، مما أدى إلى دوامة من العنف وإجراءات مكافحة العنف.

مهمة مشروع مكافحة التطرف العنيف

- فهم مصادر وديناميكيات التطرف العنيف في ليبيا، وذلك لوضع خارطة طريق شاملة لمكافحة التطرف العنيف في البلاد.
- تحديد المصادر الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية للتطرف العنيف، وفهم كيفية تفاعل هذه المصادر والديناميكيات في بيئة معقدة.
- فهم كيفية تأثير الاتجاهات السياسية الإقليمية والعالمية على التطرف العنيف في ليبيا، بالإضافة إلى المصادر والديناميكيات المحلية.
- التعرف على الجذور التاريخية للأزمة الليبية القائمة من حيث دراسة الأسباب الجذرية التاريخية للتطرف العنيف.
- تحليل دور القذافي وإرثه في تشكيل طبيعة الحرب الأهلية

الليبية وظهور التطرف.

- صياغة استراتيجية شاملة وخطة عمل ذات صلة بالسياسة العامة، تحدد الخطوات والتدابير التي يجب اتخاذها على المدى القصير والمتوسط والطويل، كنتيجة لهذه الدراسة.
- تحليل شامل لمصادر وديناميكيات التطرف العنيف في ليبيا، ووضع خطة عمل حول مكافحة التطرف العنيف في ليبيا.
- التوصل إلى استراتيجية لمكافحة التطرف العنيف من شأنها أن تخدم ضمان الاستقرار والسلام في ليبيا، مع أقصى قدر من المشاركة من الجهات الفاعلة المحلية.
- الحد من حالة عدم اليقين وإعادة دمج المجتمع.
- منع مختلف أشكال العنف والقمع
- صياغة نموذج لمكافحة التطرف العنيف في ليبيا، في فترة الانتقال السياسي ما بعد الصراع.

رؤية مكافحة التطرف العنيف في ليبيا

- تحديد وتعزيز أصحاب المصلحة المحليين الذين قد يقدمون مساهمات بناءة في استراتيجية مكافحة التطرف العنيف الشاملة، هو أحد الركائز المهمة لهذا المشروع.
- يجب أن تكون الوقاية من المواجهات الجارية أو التخفيف منها على الأقل الخطوة الأولى نحو إعادة الأمر إلى طبيعتها ومكافحة التطرف العنيف في ليبيا.
- إنهاء المعارك والمواجهات المسلحة بين جميع الفصائل الليبية في ظل الحرب الأهلية الجارية يمثل أولوية قصوى. إعادة الأمور إلى طبيعتها وظهور سياق مناسب للاستقرار الأوسع لا يمكن أن يظهر إلا بعد فترة طويلة من وقف إطلاق النار. يمكن أن يكون وقف إطلاق النار محلياً إذا كان وقف إطلاق النار أو اتفاق السلام غير قابل للتحقيق على المدى القصير.

- التنسيق بين الجهات المحلية هو أيضًا ركيزة أخرى للتسوية في ليبيا. لا يمكن أن تحدث التسوية إلا بعد عملية تدريجية لبناء الثقة بين القادة المحليين.

- ينبغي أن تكون خطوات الحوار وبناء الثقة ركيزة لأي جهد للتسوية في ليبيا. التنسيق بين الجهات الفاعلة الدولية والوطنية، والتنسيق بين الجهات المركزية والمحلية هما ركيزتان مزدوجتان لعملية التسوية وإعادة الأمور إلى طبيعتها. يتحمل كل من القادة المحليين والمجتمع الدولي مسؤوليات كبيرة لإنهاء القتال وبدء عملية سلام مستدام للمجتمع الليبي.

- يجب توفير الأمن والخدمات الأساسية والغذاء والتعليم والخدمات الصحية لإضفاء الشرعية على السلطات المحلية. يجب على الوكلاء الدوليين الذين يحاولون تحسين سلطة وشرعية الفاعلين المحليين الذين يساهمون في جهود مكافحة التطرف العنيف تقديم هذه الموارد إلى الفاعلين المحليين بشكل مشروط.

- إن زيادة مرونة المجتمع الليبي في مواجهة الرسائل المتطرفة والمجموعات الاجتماعية والسياسية المتطرفة، هو عنصر أساسي في استراتيجية مكافحة التطرف العنيف. يتمتع المجتمع الليبي بمزايا مهمة للغاية في هذا الصدد، والحفاظ على هذه المزايا والمضي قدما نحو مجتمع ليبي أكثر مرونة هو الأولوية الأكثر أهمية في هذه اللحظة.

- الحد من حالة الغموض وإعادة دمج المكونات المجتمعية من خلال بناء الثقة من الأسفل إلى الأعلى، هي الاستراتيجية الأنسب. أما محاولة فرض رؤية مباشرة مدفوعة من الخارج أمر لا يمكن تحمله ويمكن أن يؤدي إلى جولة أخرى من الصراع. - نقترح رؤية لمكافحة التطرف العنيف متوافقة مع المبادئ

الأساسية لبناء السلام، وذلك من حيث التركيز على منع مختلف أشكال العنف والقمع وليس فقط العنف المباشر، مع مراعاة الديناميكيات المحلية والسياقية، وبالتالي هي رؤية مرنة شمولية وعلى أساس التبنى المحلي، نهج يراعي الفوارق بين الجنسين (أكثر حساسية فيما يتعلق بإدماج المرأة، ونهج موجه نحو المجتمع المدني).

- يفضل العمل بشكل متزامن لمعالجة التحديات المعقدة ومزامنة الجهود. إن تنسيق جميع أعمال البناء وتوفير فرص الاتصال والتعاون للجهات الفاعلة على مختلف المستويات هو أيضاً مصدر تحد كبير لمشروع الاستقرار في ليبيا.

- سيكون من المناسب التخطيط الجزئي والمحلي للتصدي للتحديات الفورية. ويقع على عاتق الحكومات والسلطات المحلية مسؤولية التعامل مع الناس في السياق المحلي لتنسيق جهودهم لتحقيق الاستقرار في البلاد. التنسيق والتعاون بين السلطات المحلية والمركزية، يجب أن يكون ركيزة أساسية لجهود تحقيق الاستقرار في البلاد.

شروط نجاح برنامج مكافحة التطرف العنيف في ليبيا

- دعم الفاعلين الذين يواجهون الفاسدين المهمتين والمستفيدين من استمرار حالة عدم الاستقرار.

- تقييد نفوذ الجهات الدولية التي تلعب دوراً مدمراً في أمن ليبيا. حيث يحتاج اللاعبون الدوليون والجهات الفاعلة المحلية إلى تشكيل تحالفات قوية لمواجهة تأثير الجهات المدمرة

- الحد من الدعاية المتطرفة في مختلف أشكال وسائل الإعلام (التقليدية ووسائل التواصل الاجتماعي). يجب أن تشرف جهة من السلطات على الصحافة.

- يجب إسكات الأصوات المتطرفة، وطرد القوى المتطرفة

من المساجد .

- يجب إعطاء الأولوية للمسارات ذات الصلة ببرامج مكافحة التطرف العنيف داخل منظمات المجتمع المدني، ويجب توفير أموال خاصة لهذه الأنشطة.

- ينبغي العمل على نقل بعض المعارف والخبرات المتاحة في سياقات أخرى إلى منظمات المجتمع المدني في ليبيا .
- يجب أن تكون القبائل والعائلات جزءاً من أي عملية حوار وطني شامل في ليبيا . يجب أن تكون هناك آليات محفزة للسماح لهم بلعب أدوار بناءة.

- يجب إجراء حوار بين الثوار من جهة، وبينهم وبين عناصر النظام السابق من جهة أخرى.

- يجب توفير برامج تدريبية شاملة وشاملة تغطي قطاعات مختلفة بشكل دوري، وذلك على المستويات الدولية والإقليمية والوطنية والمحلية المجتمعية.

- يجب على المجتمع الدولي تكثيف جهوده في تقديم الدعم المالي واللوجستي في الوقت المناسب وبطريقة استباقية للجهات الفاعلة التي تتحمل المسؤولية في مكافحة التطرف العنيف.

- يجب على دول المنطقة إنهاء مساعدتها العسكرية للجماعات المسلحة، والبدء في بدء المساعدة الاقتصادية والسياسية لتدعيم جهود مكافحة التطرف العنيف.

- يجب دعم القادة الدينيين المعتدلين في ليبيا من قبل دول المنطقة، وذلك لمواجهة الروايات التي تستغل التقاليد الدينية الليبية للترويج للعنف.

- من الضروري معالجة ضعف قدرة الدولة على توفير الاحتياجات العامة بمختلف أشكالها بما في ذلك العدالة العامة، والمخاوف الأمنية الواسعة، والرفاهية الاقتصادية، وفرض

السلطة، وبناء ثقة الجمهور في السلطة، وما إلى ذلك.

- يجب أن يصاحب الانتقال السياسي، التغييرات الهيكلية والمؤسسية مثل الإصلاحات الدستورية والإصلاحات القضائية وهياكل الحكم التمثيلية من بين أمور أخرى، والتي تعزز الاندماج، مع وجود الشعب الليبي في مركز هذا الانتقال والتغيير.
- يجب إعادة تقييم تركيبة حكومة الوفاق الوطني وربما إعادة تشكيلها لتعكس الشرائح المجتمعية الأفقية الواسعة للمجتمع الليبي.

- يجب أن يكون تدخل القطاع الأمني في السياسة محدوداً وخاضعاً للسيطرة المدنية.
- ينبغي إنشاء وكالات توظيف الشباب، وذلك لتزويد الشباب بالتدريب التقني والمهني الضروري للحد من تعرضهم للتجنيد من قبل الجماعات المتطرفة العنيفة.

التعريفات الإجرائية للمصطلحات الأساسية

تجدر الإشارة بدايةً إلى أن التعريفات المعتمدة في هذا التقرير تخضع للتعديلات بما يتماشى مع التعقيدات المحددة لحالة عنيفة معينة، ويرى الباحثون أن التعريفات المعتمدة من مختلف الخبراء في هذا المجال ستساعد في استخلاص أهم المعايير بالنسبة إلى القضية المطروحة.

1- التطرف/الراديكالية

على حد تعبير Beck (2016)، يُعرّف التطرف بأنه "نزاع خارج الروتين المشترك للسياسة الموجودة داخل المجتمع، وموجه نحو تغيير جوهري في الهياكل الاجتماعية أو الثقافية أو الاقتصادية أو السياسية، والتي يقوم بها أي من الفواعل باستخدام وسائل خارج المؤسسات".

يعد التعريف السابق مفيداً لأنه يعطي المزيد من المصداقية

لنسبية المصطلح، وبعبارة أخرى يوفر التعريف مساحة للأشكال والمجالات المتنوعة التي يجب أن يأخذها المصطلح باختلاف البيئة والظروف النازمة للحالة المطروحة. وفقاً لموسوعة العلوم السياسية في القرن التاسع عشر (1899) فإن "التطرف يتميز بطريقة تطبيقه، أكثر من مبادئه"⁽¹³⁾.

2- التطرف العنيف

عرّفت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID التطرف العنيف على أنه فعل "مناصرة أو الانخراط أو التحضير أو دعم العنف بدوافع إيديولوجية أو تبريرية لتحقيق أهداف اجتماعية واقتصادية وسياسية"⁽¹⁴⁾ ولا يغطي هذا التعريف الجانب المادي للتطرف العنيف فقط، بل إنه يشمل الجانب النفسي الذي عادة ما يعتبر أمراً مفروغاً منه.

3- الثورة

مقارنة بالتطرف العنيف والراديكالية، فإن مصطلح الثورة لا يثير الكثير من الجدل بين علماء السياسة والاجتماع. في نطاقه العام يتم تنظيم المصطلح إما في سياق سياسي أو اجتماعي. قدمت Skocpol (1979) التعريف المعروف للثورة بالنسبة إلى المجال الاجتماعي. ووفقاً لها فإن الثورات الاجتماعية التي تفضل أن تصفها بأنها "تحولات سريعة وأساسية لدولة المجتمع والبنى الطبقية... تجري جزئياً من خلال التمردات الطبقية

Lalor, J. J. (Ed.). (1899). Cyclopædia of Political Science, Political (13) Economy, and of the Political History of the United States, by the Best American and European Writers (Vol. 3). Maynard, Merrill, & Company

Policy, U. S. A. I. D. (2011). The Development response to (14) violent extremism and insurgency

من الأسفل⁽¹⁵⁾. أما الثورة السياسية، فيشير جاك جولدستون (Goldstone 1998 : vii) إلى خاصيتين: "إجراءات غير منتظمة تهدف إلى إحداث تغيير سياسي داخل المجتمع. . . وآثار دائمة على النظام السياسي للمجتمع الذي حدثت فيه"⁽¹⁶⁾.

مكافحة التطرف العنيف

غالباً ما تكون هناك افتراضات معينة تشكل أسباب الإرهاب والتطرف العنيف والراديكالية. هناك العديد من عوامل الجذب وعوامل الدفع التي تسبب هذه الظواهر. يركز تقرير موجز لمعهد الولايات المتحدة للسلام (USIP) حول مكافحة التطرف العنيف على الالتباس حول المفهوم. يجادل معهد (USIP) أنه على الرغم من جميع الجهود، "هناك نقص في الوضوح أو الفهم المشترك بين الحكومات المختلفة والخبراء فيما يتعلق بتعريف المصطلح وآثاره على البرامج التطبيقية."⁽¹⁷⁾ بالنسبة لبعض الحكومات فإن مكافحة التطرف العنيف يرتبط بقضايا الأمن ومكافحة الإرهاب، لكنه بالنسبة لآخرين "يشتمل على مجموعة أوسع من جهود الوقاية بما في ذلك مبادرات من قبل الأخصائيين الاجتماعيين والمعلمين والجهات الفاعلة في التنمية، والتي قد لا تعتبر الجهات الأمنية التقليدية المرتبطة بمكافحة الإرهاب"⁽¹⁸⁾. يشير التقرير المذكور إلى أن مناهج مكافحة التطرف العنيف

Skocpol, T., & Theda, S. (1979). States and social revolutions: A comparative analysis of France, Russia and China. Cambridge University Press

Goldstone, J. A. (1998). Social movements or revolutions. On the evolution and outcomes of collective action, 125-45

Holmer, G. (2013). Countering violent extremism: A peace-building perspective. United States Institute of Peace. Washington D.C.

(18) المصدر السابق

تبدو ضمن مجموعة الإجراءات التي تقع تحت مكافحة الإرهاب، ويبدو أن أنشطة مكافحة التطرف العنيف هي أكثر تحت "الموانع الهيكلية"، ومهام التخفيف بدلاً من التعامل مع الأنشطة التي تمنع العنف المباشر. وعلى هذا قد يكون لمكافحة التطرف العنيف تأثير أكثر أهمية على المدى المتوسط والطويل، بدلاً من التدابير قصيرة المدى التي تركز على منع العنف المباشر.

منهجية مكافحة التطرف العنيف في ليبيا

منهجية البحث

تتنظم منهجية البحث في المراحل السبع التالية المذكورة إجمالاً وسيأتي تفصيلها لاحقاً:

- 1- مراجعة نقدية للأدبيات الموجودة.
- 2- تصميم البحث.
- 3- الملاحظات ميدانية في ليبيا.
- 4- المقابلات الميدانية، ومقابلات "نصف هيكلية" مع الخبراء المحليين.
- 5- ندوات الخبراء.
- 6- فحص الوثائق الرئيسية والبيانات المتوفرة حول ليبيا.
- 7- مقابلة الخبراء الدوليين في مجال مكافحة التطرف العنيف

1- مراجعة نقدية للأدبيات الموجودة

بدأت المرحلة الأولى من البحث بمراجعة الأدبيات بشأن التطورات الأخيرة في ليبيا، وديناميكيات الصراع، والأدبيات العامة حول التطرف العنيف، والمراجعة الشاملة لاستراتيجيات مكافحة التطرف العنيف. وقد تم توضيح الديناميكيات التاريخية لعدم الاستقرار في ليبيا، وكذلك أصحاب المصلحة الرئيسيين وعقليتهم في ظل الأدبيات الموجودة. بالإضافة إلى ذلك ركز

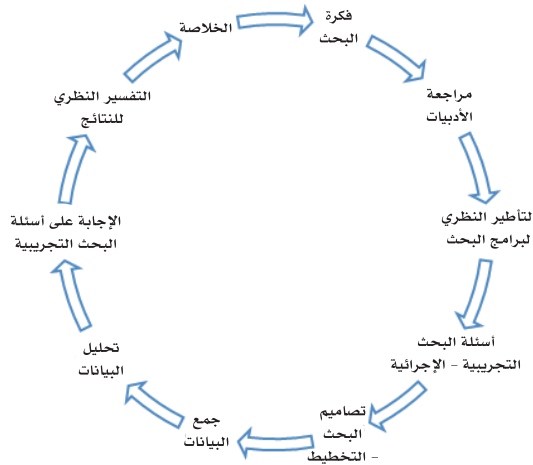
تقرير مكافحة التطرف العنيف على الموضوعات التالية:

- التاريخ والديناميكيات الأخيرة للصراع في ليبيا.
- الفاعلون والجهات ذات المصلحة في ليبيا.
- تجارب التطرف العنيف ومكافحته في العالم.
- مصادر وديناميكيات التطرف العنيف والإرهاب ومقارباته ومنهجيته، وبناء السلام.

2- تصميم البحث

نظراً لأن بحثنا نوعي -من حيث المنهجية-، ولدينا فرص محدودة جداً لجمع البيانات الكمية بناءً على الإجراءات المثبتة، تبيننا عملية بحث مرنة، وكان المصدر الرئيس للبيانات بواسطة المقابلات الهيكلية ونصف الهيكلية structured and semi-structured interviews - مع الخبراء والجهات الفاعلة في هذا المجال.

قمنا باعتماد إجراءات البحث لدينا وفق السياق المتغير، وتم تصميم دورة البحث لدينا كما في الشكل التالي. وقد بذلنا أيضاً جهداً كبيراً في تفسير النتائج وصياغة مقترحات عملية.



3- الملاحظات الميدانية

أتاحت الفرصة لفريقنا لمراقبة بعض الحقائق والمشكلات على أرض الواقع، وتعد الملاحظات حول البنية والممارسات الاجتماعية والثقافية جزءاً مهماً من البحث الذي يتبنى المنهجية التفسيرية النوعية، وقد سجلنا ملاحظات ميدانية مفصلة خلال إقامتنا في ليبيا.

4- المقابلات الميدانية، والمقابلات نصف-الهيكلية مع

الخبراء

بعد تطوير بروتوكولات المقابلات نصف-الهيكلية على أساس نموذج "مكافحة التطرف العنيف" الذي يتمحور حول الوقاية، تواصل فريق البحث مع مجموعة متنوعة من الأشخاص الذين تمت مقابلتهم، بما في ذلك ممثلو الحكومة وأعضاء إنفاذ القانون وممثلو المجتمعات المحلية، والقادة المحليون، وأعضاء الجيش، والبيروقراطيون الأمنيون، والأكاديميون، والصحفيون الذين يركزون على التعليم العام والدين.

قدمت المقابلات لفريق البحث وجهة نظر بشأن الجهات المتطرفة العنيفة بدءاً من الجهات ذات الدافع الديني إلى الجماعات الأخرى في ليبيا. سعى الفريق إلى فهم عوامل الدفع والجذب وراء ديناميكيات التطرف والراديكالية والتطرف العنيف وأنشطة الإرهاب في الحالة الليبية.

استخدم فريق البحث لفهم طبيعة التطرف العنيف ونموذج مكافحته منهجية مقابلة نوعية ونصف-هيكلية منظمة - semi-structured. فريق البحث استخدم أيضاً المنهجيات التالية: OPINT, SOCINT، بالإضافة إلى منهجية تحليل الخطاب، وتحليل المحتوى الإعلامي.

5- ندوات الخبراء

عقدنا ورش عمل في شكل مؤتمر بحثي مع خبراء دوليين

في مكافحة التطرف العنيف في ليبيا، وخبراء في مظاهر معينة من العنف. هدفت ورش العمل المنظمة إلى جمع آراء الخبراء المنهجية حول هذا الموضوع. قمنا بجمع المعلومات بشكل تحليلي كما صغنا ملخصات بحثية حول كل موضوع، وإدراج ملخصات في التقرير النهائي، وخلصنا بقائمة توصيات بشأن مكافحة التطرف العنيف.

6- فحص الوثائق الرئيسية والبيانات المتوفرة حول ليبيا

جمع فريق البحث أيضاً البيانات المتاحة حول ليبيا من مصادر مفتوحة، خاصةً عدد الشباب، وإحصاءات التوظيف، والبيانات التعليمية، والهجمات العنيفة، والانتشار الجغرافي لأحداث العنف، وتعتبر هذه المعلومات مهمة لصياغة التوجهات السياسية.

7- مقابلة الخبراء الدوليين في مجال مكافحة التطرف

العنف

أجرى أعضاء فريقنا مقابلات مع الخبراء الدوليين في مكافحة التطرف العنيف، وكان من بينهم أكاديميون وصانعو سياسات وكذلك بعض الصحفيين، وصاغت أفكارهم وخبراتهم المتبادلة خطة عمل دقيقة، أخذنا هذه المعلومات بعين الاعتبار في تحليلاتنا وصياغة التوصيات المتعلقة بالسياسات. **منهجية التنفيذ.**

تعتمد منهجية البحث على الآتي:

- 1- تعزيز قدرات الدولة ومؤسساتها.
- 2- تحسين التنسيق بين الوكالات (الداخلية والخارجية).
- 3- تحسين قدرات المجتمع المدني.
- 4- إشراك الشباب والنساء.
- 5- عملية الحوار الوطني.
- 6- تدريب وتمكين النخب الدينية، وتقوية الخطاب الديني المعتدل من خلال التعليم.

القسم الثاني

فهم التطرف العنيف في ليبيا

إن مكافحة التطرف العنيف كأي مكون من مكونات عملية بناء السلام، مرهون بالتحليلات الصحيحة لخصائص الوضع القائم، وذلك بهدف تحديد المحفزات الرئيسية أو المحرضين والترابط بين هذه العوامل.

عرضت دراسة حديثة Khalil and Zeuthen (2016) ثلاث طرق واسعة لتقييم هذه الظاهرة وفهمها، بالاستفادة من السياق المحدد للوضع، ودوافع التطرف العنيف، والسلوك الراديكالي. صيغت المجموعة الأولى من المحفزات كمحفزات هيكلية مرتبطة بالقضايا المتعلقة بالبنية الهيكلية للمجتمع، وأضيف الطابع المؤسسي على بعض الحالات بعد تجذرهما. تعتبر قضايا مثل البطالة والفساد والكراهية التاريخية والأعمال العدائية والتمييز وعدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية وانعدام الأمن والتهديد الخارجي من بين أمور أخرى مهمة هذا المجال.

في المقابل حُددت المجموعة الثانية من المحفزات على مستوى الحوافز الفردية وتتكون من الإجراءات والمجموعات السلوكية للفرد نسبة إلى علاقاته مع الآخرين أو المجتمع بشكل عام. يتم معالجة هذا المجال من خلال القضايا التي تتعلق بمعنى الهوية والانتماء، وانعدام الأمن الشخصي، والإغراءات المادية، والوضع، والخوف...إلخ. وأخيراً تم استعراض مجموعة من المحفزات كعوامل تمكينية، ويشار إليها على أنها العوامل المتداخلة التي تمزج وتتداخل مع المحفزات الهيكلية والفردية وهي: الوصول إلى المعلومات حول القضايا الراديكالية، وتوفر الشبكات والموجهين المتطرفين، وضعف الدولة، وانتشار الأسلحة، والكراهية القبلية التاريخية، ونقص الدعم

الأسري المباشر⁽¹⁹⁾.

محفزات هيكلية	الحوافز الفردية	عوامل تمكينية
البطالة ونقص فرص العمل إرث العنف والقمع انعدام الأمن والتهديد الخارجي بسبب الحرب الأهلية والافتقار لقدر الدولة.	ضعف الإحساس بالهوية الجماعية الاستبعاد من آلية المشاركة الاجتماعية والسياسية الإغراءات المادية الخوف من الاعتداء المادي والاضطهاد	الوصول إلى المعلومات حول الفضايا الراديكالية من خلال وسائل الإعلام التقليدية والجديدة توافر الشبكات والموجهين الراديكاليين ضعف الدولة توافر الأسلحة والتخيرة المنافسة والحداء القلبي التاريخي

جعلت التعقيدات المتعلقة بالصراعات التي يطول أمدها التحليل الهيكلي أكثر ملاءمة للباحثين، مع التأكيد على أن معظم تحليلات الصراع والتطرف العنيف تميل إلى الجمع بين الأبعاد الثلاثة لأن هذا النهج يوفر فهماً أفضل للوضع لنصل إلى أفضل العلاجات المناسبة. يمكن تقليل مسار المؤشرات لفهم أسباب التطرف العنيف على أساس بعدين، الأسباب أو العوامل الدافعة أو الساحبة، ومن المؤكد أن عوامل الدفع و عوامل الجذب لا تعمل بشكل فردي أو معزول، بل يعملان بشكل مترادف، وعادة ما تكون نتائج أحدهما بمثابة محفز للآخر.

عوامل الدفع

تعرف العناصر التي تدفع الأفراد والجماعات إلى التطرف العنيف وتكون خارج نطاق سيطرتهم غالباً بعوامل الدفع. تخلق هذه العناصر جواً مواتياً يساعد على ظهور التطرف العنيف واستمراره في مجتمع معين. وترتبط هذه العوامل بأبعاد

Countering violent extremism. (2016). Khalil, J., & Zeuthen, M (19) and risk reduction: A guide to programme design and evaluation

المجتمع المختلفة، خاصة الاقتصادي والثقافي والسياسي منها، والتي تكون إلى حد كبير خارجة عن سيطرة الفرد المباشرة. ومن ثم فهي عوامل مولودة من رحم المجتمع، تجبر الفرد على اتخاذ إجراءات معينة كان قد يتمتع عنها في ظروف مغايرة.

مرحلة ما قبل القذافي

تجدر الإشارة عند نقاشنا لقضية التطرف أو التطرف العنيف إلى أن هذه الظواهر زرعت جذورها في ليبيا مع وصول معمر القذافي للحكم في عام 1969، ومن الصعب الحديث عن وجود هذه الظواهر خلال حكم الملك إدريس؛ لأن ليبيا كانت دولة تقليدية خرجت حديثاً من صراع مناهض للاستعمار، واتسمت ببصمة سنوسية صوفية، وقادة نضالها ضد الاستعمار كانت شخصيات وحركات مرتبطة بالصوفية السنوسية. إضافة إلى أن الملك إدريس نفسه كان أيضاً من الحركة الصوفية السنوسية، لذلك يمكن القول إنها كانت حصناً ضد ظهور تطرف أو التطرف العنيف مع آثار واسعة النطاق⁽²⁰⁾. وسنفهم هذه النقطة بشكل أفضل بمجرد توضيح تأثير حكم القذافي على ظهور وترسخ التطرف في ليبيا في الأقسام اللاحقة للتقرير.

أحد كبار السن ممن أجريت معهم مقابلة، وشهدوا حكم الملك إدريس، عقد مقارنة بين حكم القذافي والملك إدريس: "على الرغم من وجود فقر في ذلك الوقت -عهد الملك إدريس-، كان هناك أيضاً استقرار، ويمكن للناس التنفس على الأقل".

فترة حكم القذافي

إن كل من أجريت معهم المقابلات متفقون على أن التطرف

(20) هذه النقطة أكدها كل من تمت مقابلتهم في إطار هذا المشروع.

والتطرف العنيف هما نتاج حكم القذافي لمدة 42 سنة، فسياسات القذافي الراديكالية والقمعية، وممارساته التي دمرت النسيج الاجتماعي الليبي والمؤسسات التقليدية، وفتح المجال لبعض الحركات السلفية والحملات الدورية على أي حركة منظمة تحديداً من الإسلاميين بشكل رئيسي، كانت من بين العوامل التي مهدت الطريق لظهور وانتشار التطرف العنيف في ليبيا.

ونستعرض أبرز هذه العوامل في الآتي:

1- القضاء على المؤسسات والفضاء الديني.

أكد من تم مقابلتهم أن ليبيا كانت دولة مغلقة خلال عهد القذافي. عندما استولى القذافي على السلطة في عام 1969، باشر بإغلاق الجامعات والمؤسسات التي تقدم التعليم الديني، الأمر الذي حرم الأجيال القادمة من التعليم الديني الكافي، وترك هذا المجال لتهمين عليه "الفتاوى" السعودية وفهمها للإسلام.

شهد عصر ما قبل القذافي في ليبيا، وخاصة خلال حكم الملك إدريس صعود الصوفية من خلال المؤسسات الدينية والجامعات بغية تعبئة جيل جديد معتدل في ليبيا، لكن القذافي قضى على احتمالات ظهور العلماء والمدارس والمؤسسات الدينية. وكانت النتيجة أن هذا المجال هيمنت عليه التفسيرات السعودية التي استقطبت الشباب⁽²¹⁾.

أحد من تمت مقابلتهم أشار إلى أن القذافي حاول إزالة 350 مفردة من مفردات القرآن⁽²²⁾. يوضح هذا البيان أيضاً سبب تطور الموقف المفرط ضد القذافي خلال حكم الأخير. أدى

(21) مقابلة رقم 9، 25 أيلول/سبتمبر 2018 - أنقرة

(22) مقابلة رقم 11، 27 أيلول/سبتمبر 2018 - اسطنبول

عدم وجود علماء وسلطات دينية إلى استغلال المجال الديني من قبل التيارات الدينية المتطرفة والأجنبية عن ليبيا .

استولى القذافي على مجتمع كانت خصائصه المميزة هي سيطرة التفسيرات المالكية والإباضية والصوفية المعتدلة للإسلام، مع هيمنة للصوفية السنوسية كحركة اجتماعية، حيث أولت السنوسية أهمية للتعليم ومؤسسات التدريب التقليدية التي ركزت على التعليم الديني، التي تسمى "المدرسة". كانت هناك أيضا عديد الدوائر والمراكز التدريبية المنظمة بشكل خاص التي توجهت لتعليم القرآن الكريم في ليبيا . لم يكن لهذه المراكز والدوائر أي أجندة سياسية. كان تركيزها منصبا على فهم أفضل للدين الإسلامي ومصادره الرئيسية.

عندما صعد القذافي إلى السلطة، كان أول شيء فعله هو إغلاق هذه الدورات والمؤسسات، وبحلول عام 1979 أي بعد عشر سنوات من انقلاب القذافي، كانت جميع المدارس التي كانت تقدم التعليم الديني قد أغلقت⁽²³⁾، لم يتسامح القذافي مع وجود أي مؤسسة أو عالم⁽²⁴⁾، وقد أكد أحد الذين أجريت معهم مقابلة ما يلي:

"في عهد القذافي، تم سجن أو قتل جميع العلماء، بغض النظر عن مدى اعتدالهم".

كان الملك إدريس نفسه يتبع الطرق الصوفية، وكان يسعى لنشرها . وأنشأ مؤسسات دينية وجامعات، كانت وظيفتها تربية جيل معتدل دينياً، لكن القذافي قام بتصفيتها جميعاً⁽²⁵⁾، ويظهر لنا مدى هذا "التصفية" بواسطة شخص تمت مقابلته فقال :

(23) مقابلة رقم 4، 11 أيلول/سبتمبر 2018 - أنقرة

(24) مقابلة رقم 6، 12 أيلول/سبتمبر 2018 - أنقرة

(25) مقابلة رقم 9، 25 أيلول/سبتمبر 2018 - أنقرة

“لقد أغلق القذافي كل الجامعات الإسلامية والمؤسسات الدينية بين عشية وضحاها، وأهمها المؤسسات الإسلامية التقليدية في البيضاء، وفي يوم واحد أغلق 136 مدرسة في محافظة واحدة فقط”⁽²⁶⁾

خلق القضاء على المؤسسات الدينية والعلماء “فراغاً دينياً”، أدى لانتزاع الشعب الليبي بعيداً عن التفسير الديني العضوي الخاص به وتركه عرضةً لتفسيرات دينية غريبة. لم يجد الجيل الجديد الذي نشأ في ظل حكم القذافي أي علماء يتعاملون مع الظواهر والقضايا ذات الصلة بالشعب الليبي. وعليه فقد أصبحت الفتاوى والخطاب الديني يتأثر بشكل مباشر بفهم سعودي للإسلام لم له صلة بالسياق الليبي⁽²⁷⁾.

هيمنت أعمال العلماء السعوديين على “السوق الدينية”، واعتبرهم الشباب الفهم الوحيد والأصيل للإسلام⁽²⁸⁾، وأضحى اختراق الطريقة الدينية المتطرفة ومفاهيمها للفضاء الاجتماعي الليبي ممكناً من خلال القضاء على المؤسسات الدينية الراسخة. جادل أحد الذين تمت مقابلتهم: “الدين مثل الطعام، إذا لم تتمكن من العثور عليه في السوق، يمكنك شراؤه من السوق السوداء. بمجرد غلق القذافي للمصادر الليبية، حاول الناس الحصول عليها من مكان آخر. بدأوا بشراء الدين من المملكة العربية السعودية. كانوا يتعلمون الدين من كاسيات العلماء السعوديين”⁽²⁹⁾

يتفق جميع من أجريت معهم المقابلات على أن التطرف

(26) . مقابلة رقم 11، 27 أيلول/سبتمبر 2018 - إسطنبول

(27) . مقابلة رقم 9، 12 أيلول/سبتمبر 2018 - أنقرة

(28) . مقابلة رقم 9، 12 أيلول/سبتمبر 2018 - أنقرة

(29) . مقابلة رقم 11، 27 أيلول/سبتمبر 2018 - إسطنبول

لم يكن ظاهرة واضحة حتى الثمانينيات، مما يثبت أنه حتى في ظل حكم مدمر للغاية استغرق الأمر عقداً من الزمن لكي تستسلم بعض عناصر المجتمع الليبي للتطرف. لم تكن العناصر الإسلامية أو الوهابية أو السلفية مألوفة بالنسبة لليبيين. وكما تم تناقله لم يكن الناس على اطلاع على القضايا الدينية.

جادل أحد الذين تمت مقابلتهم بأن الناس بدأوا يشغلون أنفسهم ويتعرفون على القضايا الدينية من خلال طرح الأعمال المترجمة لأيديولوجيين إسلاميين في ليبيا في السبعينيات والثمانينيات⁽³⁰⁾. وقد وصف شخص أجريت معه المقابلة، العملية على النحو التالي:

“لم يستطع الناس التعرف على العلماء في ليبيا، وبقوا بعيدين عن المعرفة. وبدلاً من ذلك، تعرّفوا على هذا النوع من الأفكار غير المحلية والغريبة أثناء الحج والعمرة في المملكة العربية السعودية وأعادوا الأفكار معهم إلى ليبيا⁽³¹⁾”

2- القمع والحملة على النشاط الديني المنظم

منذ أوائل الثمانينيات كانت ليبيا مشهداً سياسياً خصباً لانتشار التطرف والمقاومة العنيفة لنظام القذافي الاستبدادي والقمعي⁽³²⁾. أكدت المقابلات أن نظام القذافي قام عمداً بدفع الحركات الإسلامية نحو التطرف وذلك لتقويض التعبئة السياسية لمنافسيه السياسيين ضد نظامه منذ عام 1980. لذلك، تعود الأسباب الجذرية للتطرف في ليبيا إلى عهد القذافي الذي حاولت فيه الحركات الإسلامية مرات عديدة اكتشاف كيفية

(30) . مقابلة رقم 11، 27 أيلول/سبتمبر 2018 - إسطنبول

(31) . مقابلة رقم 13، 11 أكتوبر 2018 - إسطنبول

(32) Mustafa El Sagezli, "Violent Extremism in Libya and Its Euro-Mediterranean Implications", EuroMed Survey

الإطاحة بنظام القذافي.

يعتقد معظم المشاركون في المقابلات أن التطرف والتطرف العنيف هما نتاج روايات وممارسات القذافي السياسية ضد الإسلاميين خلال فترة حكمه. فقد قدم نظام القذافي استراتيجيته تجاه المعارضة بتوطيد أرضية خصبة للممارسات المتطرفة. على سبيل المثال، مجرد التعبير عن المعارضة ضد أي مبدأ لنظام القذافي يمكن أن يجعل أي شخص وبسهولة معرضاً لعقوبة الإعدام⁽³³⁾.

وقد ادعى زعيم سابق لمنظمة متطرفة في ليبيا بأن التطرف حدث إلى حد كبير بسبب الاستخدام المفرط للقوة والقمع ضد الممارسات الدينية الأساسية في ليبيا خلال حكم القذافي⁽³⁴⁾. كما عبر عضو سابق آخر في منظمة متطرفة عن هذا القمع على أنه:

“القذافي اعتقل أي شخص كان ضده على الفور. كانت أكبر حملة اعتقال في عام 1989. وتمكننا وقتها من الفرار من البلاد. بعد ذلك اعتقل النظام شخصيات إسلامية، بل أيضاً ممن كانوا يصلون في المسجد بشكل طبيعي، وزادت بين عامي 1989 و1995 حملة الاعتقالات بشكل كبير، وتدهور الوضع وتعرض الناس للتعذيب والجوع⁽³⁵⁾”.

يعزو أحد الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلة بعض عناصر التطرف إلى استهداف القذافي ليس فقط للجماعات المنظمة ذات الدوافع الإيديولوجية، ولكن أيضاً الأشخاص المتدينين العاديين، وكان التطرف رد فعل طبيعي للتعبير عن

(33) نفس المصدر السابق

(34) مقابلة رقم 3، 7 أيلول/سبتمبر 2018 - أنقرة

(35) . مقابلة رقم 6، 12 أيلول/سبتمبر 2018 - أنقرة

المظالم في ظل ممارسات القذافي. وقد شرح موقف النظام بأنه :

“كان النظام مصراً على أنه قادر على حل أي قضية باستخدام القوة”.

يبدو أن هذا الادعاء الذي أبداه الناس فيما يتعلق بمقاربة النظام لأي تحد اجتماعي، أي النظر إلى استخدام القوة على أنه الحل المناسب الوحيد، قد غذى الشعور بأن الناس بحاجة إلى اللجوء إلى العنف لحل مشاكلهم أو على الأقل للتعبير عن أنفسهم في مقابل النظام، ويعزز التصريح التالي الذي أدلى به زعيم سابق لمنظمة متطرفة سابقة هذه الملاحظة:

“بسبب ما كنا نمر به بدأت بالتفكير أنه يجب أن نبدأ بمعارضة النظام، لكن النظام لم يتسامح مع أي معارضة حتى لو تم ذلك بالوسائل السلمية، ولم يترك أي مساحة للمناورة على الإطلاق، فحظر الأحزاب السياسية وأنشطة المجتمع المدني. عقوبة انتسابك لحزب سياسي أو محاولة تأسيسه الإعدام. جماعة التبليغ كانت حركة تعتبر التعامل مع السياسة ممنوعاً من قبل الدين، لكنها لم تتجو من السجن من قبل النظام. ومن ثم كان هناك شعور عام بأنه من المستحيل تغيير شيء أو معارضة هذا النظام القمعي دون استخدام القوة. تشارك العديد من الناس هذا الشعور في عام 2011 خلال الثورة، لكننا كنا قد شعرنا به في وقت سابق. عندما تم قطع كافة القنوات، أصبح استخدام القوة رد فعل طبيعي⁽³⁶⁾”

حقيقة أنه حتى تلك الحركات الإسلامية التي لا تملك أي أجندة سياسية تعرضت للقمع من النظام بشكل عنيف، يبدو

(36) . مقابلة رقم 8، 14 أيلول/سبتمبر 2018 - إسطنبول

أنها قد عملت على ترسيخ شعور واسع النطاق: يجب محاربة النظام من خلال الكفاح المسلح. على سبيل المثال، ذكر نفس الشخص الذي تمت مقابله هدف منظمته في التسعينات بأنه تغيير النظام.

“كان النظام ديكتاتورية مطلقة تقتل الأبرياء. أيضاً، شن حرب ضد الإسلام. ما دفعنا نحو العنف هو الطابع المناهض للإسلام للنظام وموقفه المتشدد ضد أي محاولة لتشكيل تنظيم. بدأنا نعتقد أن مقاومة النظام واللجوء إلى العنف لهذا الغرض كان أكثر إسلامية من طاعته. لم نتمكن من الاعتراض على أي فساد، ولا يمكن أن نعترض على فرض الإيمان. كانت هناك حواجز أمام التعبير عما كنا نعتقد به. بل كانت هناك ضغوط على النساء اللاتي يرتدين الحجاب. بين أوساط الثمانينات وأوائل التسعينيات قام النظام بإخفاء وسجن أي عنصر في المجال الديني، بغض النظر عن كونه صوفياً أو سلفياً”⁽³⁷⁾

تتوافق هذه التصريحات مع أقوال الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات، والذين لم يكونوا بالضرورة أعضاء سابقين في أي منظمة متطرفة. فقد قال أحد الذين تمت مقابلتهم:

“ما مهد الطريق للحركات الجهادية هو قيام النظام بقمع المصلين العاديين في المساجد. ولدت هذه التحركات شاباً اعتبروا نظام القذافي “كافراً” زنديقاً. لذلك، ظهرت الجهادية ذات الاتجاهات التكفيرية في تلك الفترة. صحيح أن هذه الميول تم تغذيتها من الخارج. ومع ذلك، أعتقد أن الدافع الرئيسي شكلته ممارسات النظام”⁽³⁸⁾

(37) . مقابلة رقم 8، 14 أيلول/سبتمبر 2018 – أنقرة

(38) مقابلة رقم 9، 25 أيلول/سبتمبر 2018 – أنقرة

كما أوضح شخصية دينية رفيعة تجربته الخاصة مع قمع النظام ضد الشخصيات الدينية وكذلك الأشخاص المتدينين العاديين:

“لسبب واحد، تم تمييز الناس لكونهم يتمتعون بمنظر تقوى في المظهر. كانت الأجهزة الأمنية تلاحق الأشخاص التي تدل مظاهرهم على التقوى، مثل اللحية. بصفتنا موظفين دينيين، كنا نتوقع أن يتم احتجازنا واستجوابنا في أي لحظة. استدعونا [الأجهزة الأمنية] عدة مرات في منتصف الليل للاستجواب، وسجنونا. فقد العديد من الموظفين الدينيين حياتهم في السجن. كذلك حصل ذات الأمر للمعارضين المسلحين. كانت الأجهزة الأمنية للنظام قوية جداً. عاملوا الناس بقبضة من حديد”⁽³⁹⁾.

تحدث شخصية دينية أخرى عن أعمال القذافي التحريضية والمثيرة للغضب فيما يتعلق بمقدسات الإسلام، ما مسّ بالحساسيات الدينية للناس:

“حاول القذافي إضعاف هيبة القرآن الكريم. لقد تدخل في النص وحاول كتابة كتاب جديد عن طريق تقليل عدد الكلمات بمقدار 350. بالإضافة إلى ذلك، فقد سخر من سنة النبي، وحاول باستمرار أن يمسح بعضها”⁽⁴⁰⁾

كما تحدث عن تجربته الخاصة مع قوات الأمن في سن مبكرة:

“تم اعتقالني وسجني عندما كنت في الصف الأول من المدرسة الثانوية. اكتشفت لماذا تم اعتقالني فقط بعد سنوات

(39) . مقابلة رقم 11، 17 أيلول/سبتمبر 2018 - إسطنبول

(40) . مقابلة رقم 12، 27 أيلول/سبتمبر 2018 - إسطنبول

عديدة. سألني رجل عنواناً في الشارع، وقد أعطيته التوجيهات، لكن هذا الرجل كان على قائمة المراقبة للنظام. ولكوني قد تحدثت معه قاموا باعتقالي أيضاً. كانت الاعتقالات قاسية. كان الناس يخافون من بعضهم البعض. استخدم النظام جواسيس للتسلل بين المعتقلين الدينيين مثلنا⁽⁴¹⁾

هذا المستوى من القمع لم يمر دون جزاء. أدى إقصاء وسحق المعارضين إلى التعبئة السرية، التي أصبحت منصات لإطلاق ونشر الدعاية المتطرفة بمساعدة المنظمات المتطرفة العنيفة. وفقاً لأحد من تمت مقابلتهم، فإنه كان هناك حركات عصيان كل سنة أو كل سنتين تحدث ضد القذافي. ولكن بما أن الأجهزة الأمنية كانت قوية للغاية، فقد قمعتهم جميعاً⁽⁴²⁾.

ظهرت مع الثمانينيات الحركات والمنظمات المناهضة للنظام. الجماعة الإسلامية المقاتلة الليبية كانت مثلاً على ذلك. كانت الجماعة الإسلامية الليبية المقاتلة منظمة مسلحة واسعة النطاق، استهدفت المنظمة القذافي حصراً، ولم يكن المدنيون من أهدافهم. جماعة شهداء الإسلام كانت مثلاً آخراً، ظهرت في بنغازي وقاتلت ضد القذافي وقادة الوحدات الأمنية في الشرق. تحولت شهداء الإسلام فيما بعد إلى حركة سياسية كما فعلت الجماعة الإسلامية الليبية المقاتلة⁽⁴³⁾.

منظمة أخرى قاتلت ضد النظام كانت جبهة الخلاص الوطني. ولكون النظام لم يسمح بأي مساحة للحوار مع الجبهة، فقد استخدمت الجبهة القوة ضد النظام. كما زعم من تمت

(41) . مقابلة رقم 12، 27 أيلول/سبتمبر 2018 - إسطنبول

(42) . مقابلة رقم 12، 27 أيلول/سبتمبر 2018 - إسطنبول

(43) مقابلة رقم 4، 11 أيلول/سبتمبر 2018 - أنقرة، مقابلة رقم 5، 11 أيلول/سبتمبر 2018 - أنقرة

مقابلته أنه خلال صراع الجبهة ضد النظام، تمتعت جبهة الخلاص الوطني بدعم لوجستي من الولايات المتحدة⁽⁴⁴⁾. على الجهة المقابلة، لم ترتبط الجماعة الإسلامية الليبية المقاتلة بالجهات الخارجية والدول الأخرى. كانت الجماعة الإسلامية الليبية المقاتلة مقتنعة أنه من دون القضاء على القذافي، كان من المستحيل الوصول للتحرير الكامل، ولذا فقد حاولت اغتياله مرات عديدة⁽⁴⁵⁾.

مع حلول النصف الثاني من الثمانينيات كان على شخصيات بارزة من الحركات الإسلامية إما الفرار من البلاد أو أن يتم القبض عليها أو الذهاب إلى أفغانستان، مما خلق فراغاً في ليبيا. لم يكن الإخوان المسلمون استثناءً من التعرض للقمع. تم اعتقال 3000 شخص خلال الفترة:

“في عام 1986 اختُطف أحد قادة اللجان الثورية [الموالين للنظام] من تسعة شبان. كما حاولوا مهاجمة معسكر للجيش الروسي في ليبيا. في المقابل تم أسرهم وقتلهم من قبل النظام. كانت هذه حلقة مفرغة، المتمردون الذين تمردوا على ممارسات النظام القاسية لجأوا إلى العنف، وأزالهم النظام باستخدام العنف مرة أخرى. قبل الجولة الكبرى في عام 1989 وقعت هجمات ضد مقار مهمة تابعة للنظام. في عام 1995 ظهرت (الجماعة الإسلامية الليبية المقاتلة) ومجموعة أكثر صلابة هي شهداء الإسلام. ومن المثير للاهتمام أن الهجمات تركزت بشكل رئيسي في بنغازي.

نجح النظام في سحق هذه المحاولات. ومع ذلك، في عام

(44) . مقابلة رقم 5، 11 أيلول/سبتمبر 2018 – أنقرة

(45) . مقابلة رقم 5، 11 أيلول/سبتمبر 2018 – أنقرة

1995 تمكن البعض من اللجوء إلى وادي خالد بالقرب من درنة. تمكنت مجموعة من سبعة أشخاص من الاختباء هناك حتى عام 2011. وكان أحدهم قائد مهم "سالم الدربي". خلال حملة القمع في عام 1995، تم اعتقالهم أو قتلهم أو استطاعوا الفرار من البلاد⁽⁴⁶⁾.

تم تأكيد هذه النقطة من قبل أحد القادة السابقين لإحدى المجموعات المتطرفة العنيفة السابقة:

"بعد التخرج من الجامعة عام 1989 اضطررنا إلى الفرار من البلاد بسبب قمع القذافي، ثم ذهبنا إلى أفغانستان وانضممنا إلى الجهاد هناك⁽⁴⁷⁾"

قال نفس الشخص الذي تمت مقابلته إنه عاد إلى ليبيا من أفغانستان عام 1995. ولدى عودته اعتقل ووضعه في سجن بو سليم سيئ السمعة، وبقي لمدة ستة عشر عاماً مع قادة آخرين من الجماعة الإسلامية الليبية المقاتلة. كانت المذبحة الفظيعة في يونيو/حزيران 1996 في السجن علامة فارقة من حيث الاستخدام المفرط للقوة من قبل النظام والتي أوصلت في المقابل الكراهية ضد النظام إلى الذروة.

ويضيف شخصاً آخر ممن أجريت معهم مقابلة عزا ثورة 2011 إلى مذبحة "بو سليم" والممارسات المشابهة في الماضي: "كان النظام قوياً للغاية ولم يعط أي معلومات عن المعتقلين، قتل ألفا ومائتين وثمانية وستين شخصاً في سجن بو سليم. من هذه الزاوية، كانت الثورة إلى حد ما نتيجة لهذا المستوى من العنف والمذابح. لدرجة أن سيف الإسلام نجل القذافي، أعلن

(46) . مقابلة رقم 9، 25 أيلول/سبتمبر 2018 - أنقرة

(47) مقابلة رقم 6، 12 أيلول/سبتمبر 2018 - أنقرة

في عام 2007 أو 2008 أنه سيشكل لجنة للتحقيق في المجزرة. جاء ذلك بعد فترة طويلة من اعتصام سلمي لعائلات المعتقلين في بو سليم كل يوم سبت. الذي مهد لإسقاط النظام في 2011 كان الاضطراب الاجتماعي الذي أعقب مذبحة، وانتشار التمرد في موجات في جميع أنحاء البلاد⁽⁴⁸⁾

هذه النقطة أيدها شخص آخر أجريت معه مقابلة:

“كان سجن بو سليم من شرارات الثورة. قاد فتحي تربل الذي فقد شقيقه في مذبحة بوسليم، أحد الاحتجاجات الأولى وتجمع الناس حوله. شرارة أخرى للثورة كانت نشر صور تشهيرية للنبي محمد من قبل السفارة الإيطالية في عام 2006. وكرد فعل على ذلك، اقتحم الشباب الليبي القنصلية الإيطالية في بنغازي وأضرموا فيها النار. قتلت قوات أمن القذافي 11 شخصاً على الأقل كانوا مشاركين في هذا الهجوم. انطلقت الثورة في ذكرى هذا الحادث”⁽⁴⁹⁾

يمكن القول بأن قمع الحركات الدينية وحتى الأكثر اعتدالاً وغير المسيسة منها من بين العوامل التي خلقت ظاهرة التطرف العنيف في ليبيا. في بيئة لم يُسمح فيها تقريباً بأي طريقة للتعبير عن المعارضة، أزعج النظام حتى الناس -العاديين- الذين يمارسون عبادتهم الدينية اليومية في المساجد. أدت حالات متكررة من الاستخدام المفرط للقوة والمذابح مثل حادثة بو سليم إلى تراكم الكراهية تجاه النظام طوال حكم القذافي، ودفعت الناس إلى استنتاج مفاده أنه يجب محاربة النظام من خلال الكفاح المسلح.

(48) مقابلة رقم 8، 14 أيلول/سبتمبر 2018 - أنقرة

(49) . مقابلة رقم 11، 27 أيلول/سبتمبر 2018 - إسطنبول

3- المعاملة التفضيلية للسلفية المدخلية

أقام نظام القذافي نظاماً للإقصاء والإدماج، بتفضيل أنصار النظام على خصومه. الأمر الذي منح أرضية مواتية لتطويع الكراهية الشخصية والجماعية. أدى إقصاء وسحق المعارضين إلى التعبئة السرية التي أصبحت منصات لإطلاق ونشر الدعاية المتطرفة بمساعدة الجماعات المتطرفة، ومن ناحية أخرى فإن الكراهية القبلية وانعدام الأمن التاريخيين خلقا إحساساً بالمعضلة الأمنية⁽⁵⁰⁾. حالة اشتباه في هجوم قد يأتي من مجموعة ما أدى لتحرك مجموعة أخرى بغية لتعزيز أمنها.

أشارت كثير من الاستبيانات إلى أن العديد من الناس في ليبيا وخاصة الشباب كانوا معتدلين من حيث الفكر السياسي، في حين أن الوهابية والحركة الإسلامية بدأت في التأثير على ليبيا في الثمانينيات. ادعى أحد المشاركين أنه على الرغم من دعم النظام للصوفية لاحتواء انتشار السلفية في عام 1980، إلا أنه فشل في قمع السلفية وقرر بدلاً من ذلك الترويج لنسخة من السلفية (السلفية المدخلية) لاحتواء الإسلاميين في التسعينيات. في التسعينات أصبح الساعدي نجل القذافي زعيماً للسلفيين وسهل انتشار المدخلية في أنحاء ليبيا.

جادل الذين تمت مقابلتهم بأن تكاثر السلفيين المدخلين كمجموعة متنوعة وقوية في ليبيا لم يكن عملية طبيعية. بل كان نتاج العديد من التدخلات المتعمدة التي قام بها نظام القذافي بدايةً ثم من قبل دول إقليمية معينة. نظراً لأن موجة "الأسلمة" كان تياراً اجتماعياً لا يمكن الوقوف في وجهه في الثمانينيات،

Ken Booth & Nicholas J. Wheeler, "The security dilemma: (50) Ethics & Inter-," Fear, Cooperation, and Trust in World Politics .national Affairs, 2009, 23:1, p. 82

والذي كان هو نفسه نتيجة لسياسات القذافي التي قضت على البنية الدينية المحلية في البلاد ما تركها عرضةً لتعاليم وهابية غريبة عن المجتمع، سعى النظام إلى اختيار فصيل معين يناسب مصالحه تماماً. وبما أن السلفيين المداخلية يثنون على الخضوع المطلق لـ "ولي الأمر"، أي إلى الحاكم الذي يملك شرعية الحكم، فقد مهد لهم نظام القذافي الطريق واستثمر فيهم لجعلهم لا عباً مؤثراً ومفيداً:

"لقد استجاب النظام للمطالب المستمرة للإسلاميين بالمزيد من الحرية بمزيد من القمع. ومع ذلك لم ينجح في قمع كل هذه المطالب وقرر الترويج لنسخة معينة من السلفية، أي السلفية المدخلية، وذلك احتواء الإسلاميين في التسعينات. لدرجة أن الساعدي نجل القذافي أصبح زعيم السفليين وسهل انتشار السلفية المدخلية في عموم ليبيا في التسعينات"⁽⁵¹⁾

على الرغم من أن العوامل التي أدت إلى صعود السلفية المدخلية متنوعة من إرث القذافي إلى التدخلات الخارجية من قبل دول المنطقة، يجادل باحث ليبي كبير بما يلي:

"من التسعينات إلى العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، ظهرت تيار أكثر تطرفاً إلى حد ما في ليبيا، وهو السلفية المدخلية. على الرغم من أن العديد من العوامل غدت هذا التيار، فإن المعاملة التفضيلية والحماية الضمنية من قبل النظام هي السبب الرئيسي لوجودها وقدرتها اليوم"⁽⁵²⁾.

نظراً لأن البيئة كانت مناسبة تماماً لظهور وانتشار التطرف العنيف في ليبيا خلال حكم القذافي لأسباب عديدة، فإن

(51) مقابلة رقم 1، 2، 28 أغسطس 2018 - أنقرة، مقابلة رقم 3، 7 أيلول/سبتمبر 2018 - أنقرة

(52) . مقابلة رقم 9، 25 أيلول/سبتمبر 2018 - أنقرة

إدخال متغير سلبي في المعادلة جعل البيئة أكثر عرضة لظاهرة التطرف العنيف، حين استغل القذافي ولواء السلفيين المداخلة ومفهومهم لـ"ولي الأمر" لجعل حكمه لا جدال فيه استناداً إلى أسس دينية، إلا أنه بذلك زرع بذور تنظيم متطرف عنيف هو الأكثر انتشاراً وقوة في ليبيا، والذي لا يزال يطارد البلاد.

مرحلة ما بعد القذافي/الثورة

ظهرت عوامل أخرى بعد اندلاع ثورة السابع عشر من فبراير

وهي:

1- التدخل الخارجي

يعتقد بعض المشاركين في المقابلات أن التطرف العنيف ليس مشكلة متوطنة في ليبيا، بل هي مشكلة مستوردة تم تحريكها من قبل دول أخرى في المنطقة. وتوصل عديد المشاركون بما في ذلك بعض الفاعلين الدينيين إلى أن "بعض البلدان في المنطقة كانت مصدر كل الإرهاب والتعبئة المتطرفة العنيفة" في ليبيا.

قال أحد كبار قادة الجماعات المسلحة السابقة التي حاربت ضد القذافي: "إن المداخلة لا يمكن أن يعيشوا بدون دعم مالي سعودي، وأكد مشاركون آخر أن هذا الدعم علني في شكل أموال وشرعية دينية، وبما أن مكتب المفتي ووزارة الأوقاف مهمان لمحاربة التطرف، فقد استهدفهم المدخليون من خلال الجماعات المسلحة شبه الرسمية في طرابلس"⁽⁵³⁾.

يرى مشاركون آخر أن المداخلة يشكلون تهديداً لليبيا لأنه يزعم أنهم "ليسوا جماعة مسلحة بل منظمة استخباراتية"، ويؤكد أحد كبار القادة السياسيين في ليبيا ذلك فيقول: "إنهم -المداخلة- يتسللون إلى جميع المؤسسات الأمنية مثل جهاز

(53) مقابلة رقم 6، 12 أيلول/سبتمبر 2018 - أنقرة

مكافحة الإرهاب ومكافحة الجريمة والهجرة غير الشرعية، ويقومون ببناء سجون ضخمة، واختطاف الناس وتعذيبهم واتهامهم بالإرهاب⁽⁵⁴⁾.

يرى المشاركون أن سبب التدخل الخارجي هو إرادة بعض الدول منع تحقيق أهداف الثورة في ليبيا والمنطقة بأسرها، وأشار أحدهم -أستاذ جامعي- إلى أن المداخلة مدعومون بشكل رئيسي من قبل بعض دول المنطقة وأصبحوا تدريجياً أداة مهمة لتقويض السياسة الثورية في ليبيا. بينما يذكر مستبين آخر أن 100٪ من المساجد في صبراتة تحت سيطرة جماعات مدخيلة⁽⁵⁵⁾. وقال أحد كبار قادة جماعة مسلحة سابقة:

“كل من تنظيم الدولة والمداخلة يحملان بصمة أجهزة مخبرات أجنبية. وبرز في هذا السياق التدخل والدعم المستمر للتأثير من قبل أجهزة الاستخبارات الأجنبية. هذا لا يتعارض مع حقيقة أن هذه الحركات لديها مؤيدون وأتباع حقيقيون⁽⁵⁶⁾” على الرغم من أن بعض هذه التفسيرات تحمل صبغة نظرية المؤامرة، إلا أنه من الضروري فهم التأثير الكبير للقوى الأجنبية، حيث أصبحت دول معينة في المنطقة منغمسة في المجتمع الليبي بعد ثورة 17 فبراير من خلال دعم القوى السياسية والعسكرية المناهضة للثورة. مع الاعتراف بالدور المهم الذي تلعبه القوى الإقليمية الخارجية في تشكيل عملية الانتقال السياسي الليبي، حاولت القوات العسكرية المناهضة للثورة في كثير من الأحيان ربط التطرف بالكيانات الأجنبية لإبعاد اللوم عن العملية السياسية الانتقالية السياسية غير الفعالة.

(54) مقابلة رقم 7، 13 أيلول/سبتمبر 2018 - أنقرة

(55) . مقابلة رقم 5، 11 أيلول/سبتمبر 2018 - أنقرة

(56) . مقابلة رقم 8، 14 أيلول/سبتمبر 2018 - أنقرة

زادت التطورات العالمية والتدخلات الخارجية من تفاقم الوضع، فشهد مسار التدخل الخارجي ظهور الجماعات الإرهابية المحلية والعابرة للحدود وازدهارها، ولعبت الحرب العالمية ضد الإرهاب مع ما يصاحبها من فوضى في مناطق مثل سوريا والعراق وأفغانستان دوراً لصالح هذه الجماعات الإرهابية، فيما ساعدت الدعاية الأمريكية الفاشلة في هذه البلدان دعاية هذه الجماعات وجعلت خطابها يجذب الشباب إلى حد ما⁽⁵⁷⁾. ولا عجب في أن تنظيم الدولة استطاع أن يثبت نفسه رسمياً في ليبيا في نوفمبر 2014 ثم قام بعد ذلك بشن هجمات في بنغازي وطرابلس وحقول الغاني النفطية.⁽⁵⁸⁾

أكد جميع من أجريت معهم مقابلات تقريباً تأثير تدخل بعض دول المنطقة من خلال أدوات استخباراتية ومالية وعسكرية في تمهيد الطريق للمنظمات المتطرفة العنيفة في ليبيا وتمكينها، حتى أنهم يعززون الدور الأكبر في ظهور التطرف العنيف والمنظمات المتطرفة العنيفة في ليبيا إلى الجهات الأجنبية. يدعى من تمت مقابلتهم بأن كلا من الأيديولوجيات المتطرفة والمنظمات المتطرفة لم تكن خاصة بليبيا، بل تم استيرادها إلى ليبيا من الخارج، ورعاية هذه التنظيمات المتطرفة العنيفة الهامشية من قبل بعض اللاعبين الإقليميين، وكان دورهم وظيفياً في اختطاف الثورة في عام 2011، وكانت كيفية ظهورها كما يلي:

Camille Tawil, "Al-Qaeda in the Middle East, North Africa and Asia: Jihadists and Franchises," in *Political Islam: Context versus Ideology* ed. by Klahed Hroub, London: Saqi, 2009, pp. 231-252. (57)

Bryony Jones and Anastasia Beltyukova, "2016 Libya's chaos, explained in five graphics", CNN, 4 August 2016, <https://edition.cnn.com/2016/08/04/africa/libya-chaos-in-graphics> (58)

“بعد الثورة، اختلقت الشكوك ضد الإسلاميين. كانت هناك جهود خارجية لتقديم الثوار والإسلاميين الليبيين على أنهم مرتبطون بالشبكات الجهادية العالمية. مثل هذا الارتباط المزعوم نزع الشرعية عن العديد من الشرائع الإسلامية من الثوريين وجرمها. وفي الواقع ساهم وجود بعض المجموعات الهامشية والصغيرة بتغذية هذا الشكوك. بالإضافة إلى ذلك، تسلل بعض الموالين للنظام السابق إلى بعض الجماعات الإسلامية، وأضفوا على الثورة صبغة إرهابية. نتيجة لذلك، اضطر العديد من القادة الإسلاميين وأعضاء الجماعات الإسلامية إلى الفرار من البلاد. عند هروبهم، تم استبدالهم بجهات فاعلة أكثر راديكالية والذين قاموا باختطاف الثورة بدعم من بعض دول المنطقة. على سبيل المثال، استفاد بعض الفاعلين بشكل كبير من نزع الشرعية عن الإسلاميين، وقمعوا الثوار بدعم من تلك الدول. ساعدت العقوبة الجماعية ونزع الشرعية عن الإسلاميين المعتدلين تنظيم الدولة في الانتشار في ليبيا”⁽⁵⁹⁾.

لا يرى من أجريت معهم المقابلات المنظمات المتطرفة العنيفة، وخاصة تنظيم الدولة والمداخل السلفيين، كمنظمات محلية تتمتع بجاذبية طبيعية بين الليبيين. ومن ثم فإن قدرتهم ونفوذهم الحاليين لن يكونا ممكنين بدون استراتيجية مدروسة مصممة ومنفذة من قبل أجهزة الاستخبارات الأجنبية:

“إن ما تسبب في التطرف وأدخله إلى ليبيا هو مبادرات المخابرات. إن ما غذى مدخلي السلفيين وتنظيم الدولة - بصفتها من كبار المنظمات المتطرفة العنيفة - هي نفس الجهة، أي العمليات الاستخبارية لبعض دول المنطقة. إذا وضعنا

(59) . مقابلة رقم 1، 2، 28 أغسطس 2018 - أنقرة

جانباً البعد الاستخباري للقضية، فإن التطرف من نوع تنظيم الدولة سيكون له جاذبية محدودة للغاية بين الشباب الليبي. كان هناك من عادوا من صفوف تنظيم الدولة في العراق وسوريا، لكنهم لم يسيطروا في أي مكان سوى سرت. أما الوجود المحدود لتنظيم الدولة في صبراتة، كان بسبب وجودها على الطريق المار إلى تونس. بعد عامين من التواجد، قتلت غارة جوية أمريكية حوالي 30 مقاتلاً تونسياً من تنظيم الدولة في صبراتة. على الرغم من الأعداد المبالغ فيها لأعضاء تنظيم الدولة في ليبيا، فإن العدد الفعلي لم يتجاوز 2000 شخص، حتى مع تضمين الأجانب منهم⁽⁶⁰⁾

نظراً للقوة التي يتمتع بها السلفيون المدخليون، فليس من المنطوق أن نعزو هذه القوة إلى قوة أفكارهم وفهمهم الديني. في الحقيقة هم يديرون العشرات من المدارس الخاصة وعشرات القنوات الإذاعية، إلى جانب وجودهم في الأجهزة الأمنية الحساسة وسيطرتهم واسعة النطاق على المساجد. بالنسبة للخبراء الليبيين لا يبدو أن أيّاً من هذه المظاهر نتيجةً للقدرة الذاتية للمداخل السلفيين:

“إن الأفكار السلفية المدخلية ليست مجرد أفكار دينية. بل يتم توجيههم من قبل المخابرات الأجنبية. نحن نعرف هؤلاء الناس (السلفيين المدخليين). إنهم غير قادرين على إدارة متجر محلي إذا لم يكن هناك دعم وتوجيه من قبل أجهزة الاستخبارات الأجنبية”⁽⁶¹⁾

2- ضعف قدرة الدولة وفراغ السلطة

مرحلة ما بعد الثورة لم تشهد انهيار هيكل الحكم فحسب، بل أيضاً انهيار الروابط الاجتماعية والاقتصادية للدولة الليبية.

(60) . مقابلة رقم 4، 11 أيلول/سبتمبر 2018 - أنقرة

(61) . مقابلة رقم 13، 11 أكتوبر 2018 - إسطنبول

في الواقع منذ عام 2011 انخفض مستوى المعيشة، وتقلصت الفرص الاقتصادية في الاستثمار والوصول إلى سوق العمل خلال هذه الفترة، والأسوأ من ذلك هو سوء الإدارة والفساد الذي اجتاح كامل مرافق الخدمات العامة.⁽⁶²⁾ الأزمات الأمنية المستمرة كانت ضارة بمحاولات إنعاش الاقتصاد، مما زاد من نسبة المخاطر في الاقتصاد الليبي.

ونتيجة لذلك من المرجح أن يتزايد الشعور بالمظلومية، ومن المرجح أيضاً أن يجعل اليأس الذي تسببه هذه المخاطر المزيد من الأشخاص عرضة للشبكات الإجرامية والإرهابية التي تسعى لتحقيق اختراق مجتمعي. ومع الأخذ بعين الاعتبار هذه الخلفية، يجب التأكيد على أنه من الصعوبة بمكان إقامة علاقة سببية بين البطالة والتطرف العنيف، وتحديد ما إذا كانت البطالة نتيجة للتطرف العنيف أو أن البطالة تؤدي إلى التطرف العنيف. ومع ذلك فإن تأثير البطالة وتقلص الفرص الاقتصادية على الشعور بالمظلومية، التي تدفع الناس بدورها للسلوك المتطرف لا يمكن تجاهله.

تعزيز نتائج هذا البحث الرواية المشتركة التي مفادها أن المشكلة الأساسية هي الضعف المزمن في قدرة الدولة في ليبيا، والذي ترك فراغاً في الأمن والفرص الاقتصادية والتعليم. طُغى على ليبيا منذ عام 1969 الحكم الرديء ونقص

Preventing Violent Extremism Through Promoting Inclusive Development, Tolerance and Respect for Diversity, United Nations Development Program: A development response to addressing radicalization and violent extremism, UN 2016. <http://www.undp.org/content/undp/en/home/librarypage/democratic-governance/conflict-prevention/discussion-paper---preventing-violent-extremism-through-inclusiv.html>

موارد الدولة، وبسبب انتشار الفساد وغياب التخطيط في نظام الدولة تم تخصيص كثير من هذه الموارد للعاصمة والمناطق في شمال شرق البلاد، في حين أن المناطق الأخرى وخاصة المناطق القبلية التقليدية تركت دون رعاية. ساءت هذه الظروف بعد انتفاضة 2011، وانهارت الدولة تقريباً بالتوازي مع الخلاف السياسي فيما تدهورت الخدمات الأساسية والأحوال المعيشية في جميع أنحاء البلاد.

بالإضافة إلى الافتقار إلى قدرات الدولة، أكد المشاركون في الاستبيان أن قطاع المجتمع المدني في ليبيا يعاني أيضاً العديد من المشاكل. وقد سعى عدد من منظمات المجتمع المدني وخاصة منذ انهيار هيكل الدولة في ليبيا إلى معالجة أوجه القصور الهيكلية في الحكم وتوفير الخدمات المجتمعية. على الرغم من أن منظمات المجتمع المدني حاولت ملء فراغ السلطة في تقديم الخدمات الاجتماعية في جميع أنحاء البلاد، إلا أنها كانت تفتقر للتجهيزات لتكون بديلاً للحكومة. والأهم من ذلك كما أكد المشاركون

أن الجماعات المتطرفة استغلت فراغ السلطة لكون الحكومة فشلت في تقديم الخدمات الاجتماعية⁽⁶³⁾.

يجب دراسة مجال القضاء باعتباره أحد المجالات المهمة التي أشار إليها المشاركون، لفهم ضعف قدرة الدولة في ليبيا، حيث لا يتسم النظام السياسي الليبي بالحكم غير الفعال فحسب، بل يتميز أيضاً بمقاومة قوية للتغيير نتيجة الصراع السياسي المستمر بين مختلف الفصائل السياسية التي شكلت

(63) مقابلة رقم 6، 12 أيلول/سبتمبر 2018 - أنقرة، مقابلة رقم 12، 27 أيلول/سبتمبر 2018 - إسطنبول، مقابلة رقم 16، 20 ديسمبر 2018 - أنقرة

المشهد السياسي الليبي منذ عام 2014، وقد قوض إرث نظام القذافي ونظام الفساد والمحسوبية السياسية إمكانية إنشاء جسم منظم لفرض القانون والنظام السياسي⁽⁶⁴⁾.

ذكرت الآراء مراراً وتكراراً أن إرث الفساد وغياب النظام السياسي الشامل والجامع في البلاد هو محرك مهم خلف التطرف العنيف. كما شددت بعض الآراء على أن بناء النظام السياسي تحت سلطة الدولة وإعادة بناء هيئات تطبيق القانون يجب أن يكون جزءاً لا يتجزأ من مكافحة التطرف العنيف في ليبيا، وأن المقاربات العسكرية لمكافحة الإرهاب غير كافية لمعالجة تهديد التطرف العنيف في ليبيا⁽⁶⁵⁾.

فشل الدولة هي مسألة مركزية في هذا السياق، فنتج عن ذلك انعدام الأمن، وانتهاكات حقوق الإنسان، وإساءة استخدام السلطة، والفساد، كما يعزز ظهور شبكات إجرامية. انزلت ليبيا ما بعد الثورة إلى حالة الدولة الفاشلة. عجز الأنظمة المتعاقبة عن إنشاء آلية حكومية مركزية ذات مصداقية وفعالية وقادرة على حكم كامل أراضي البلاد وضمان الأمن على المستوى الشخصي والمجتمعي عزز من حالة الاستقطاب في النظام منحدرهً بليبيا إلى مستتقع متطرف⁽⁶⁶⁾.

هناك حالياً العديد من مراكز القوة في ليبيا. على الصعيد

(64) مقابلة رقم 3، 7 أيلول/سبتمبر 2018 - أنقرة، مقابلة رقم 8، 14 أيلول/سبتمبر 2018 - إسطنبول، مقابلة رقم 11، 27 سبتمبر 2018 - إسطنبول

(65) مقابلة رقم 3، 7 أيلول/سبتمبر 2018 - أنقرة، مقابلة رقم 4، 11 أيلول/سبتمبر 2018 - أنقرة، مقابلة رقم 5، 11 ديسمبر 2018 - أنقرة، مقابلة رقم 6، 12 أيلول/سبتمبر 2018 - أنقرة

(66) Kareem Fahim and Suliman Ali Zway, "Libyans Rival Factions Deal for Unity Government", The New York Times, 17 December 2015, <https://www.nytimes.com/2015/12/18/world/africa/libya-unity-government.html? r=0>

الوطني هناك مجموعتان في صراع على السلطة منذ نهاية الثورة. فشلت حكومة الوفاق الوطني الليبية التي تشكلت بعد اتفاقية تقاسم السلطة نتيجة لوساطة الأمم المتحدة في ديسمبر 2015 في الارتقاء إلى مستوى التوقعات بسبب الخلاف الداخلي بين معسكرين يتنافسان على شرعية الدولة في البلاد .

خلق هذا الأمر حالة من فراغ السلطة⁽⁶⁷⁾ التي حاول رئيس الوزراء خليفة الغويل الاستفادة منها . ومن هنا سعى إلى إحياء حكومة الإنقاذ الوطني في أكتوبر 2016، وبلغت ذروتها في محاولة انقلاب⁽⁶⁸⁾ . ومنذ ذلك الحين كانت هاتان المجموعتان تتصارعان مع بعضهما البعض مما زاید من تفاقم حالة فراغ السلطة الموجودة أصلاً . كانت نتيجة هذه اللعبة الصفيرية إنشاء بيئة مكنت ظهور الجماعات المتطرفة والشبكات الإجرامية وتقدمها :

“ في سياق فراغ وتفكك السلطة في مرحلة ما بعد الثورة، أصبحت التعاليم والممارسات المتطرفة حتمية ”

لا يتسم النظام السياسي في ليبيا بعدم فعالية الحكم ونظام الدولة فحسب، بل أيضاً بمقاومة قوية للتغيير على مر السنين، مع إرث نظام القذافي الفاسد القائم على سياسات المحسوبية . بسبب الصراع المستمر ووجود مركزين مختلفين للسلطة في ليبيا، تركت الانتخابات التي أعقبت حل نظام القذافي نفس المشكلة في السياسة الليبية وقوضت تدريجياً بذلك ثقة الشعب

Martin Reardon, "Libya, extremism and the consequences of collapse", Al Jazeera, 28 January 2016, <https://www.aljazeera.com/indepth/opinion/2016/01/libya-extremism-consequences-collapse-160128054629594.html>

Libya: Extremism & Counter-Extremism, Counter Extremism Project, <https://www.counterextremism.com/countries/lib-ya>

الليبي في العملية السياسية الديمقراطية. استشهد المستبينون مراراً وتكراراً بمثل هذه الفساد كدافع مباشر للتطرف العنيف، خاصة مع اشتداد الصراع المسلح فيما بعد 2014. استغلت الجماعات المتطرفة هذه الفرصة لكسب الدعم، خاصة بين الشباب والمناطق التي كان الناس فيها تحت ظروف قاسية: "عندما يتعلق الأمر بمؤسسات الدولة، من الصعب التحدث عن القدرة على معالجة هذا الفكر -السلفي المدخلي-. نحن نتحدث عن مجرد حكومة في مبنى بطرابلس. الناس والمحافظات ليست تحت مظلة الدولة. ما يبقى ليبيا معاً هو آلية المعاشات. لا يتم تنفيذ بعض القرارات الحكومية في بعض المحافظات. الأجهزة الأمنية تشيد ببعض الجماعات المسلحة. جهاز مكافحة الإرهاب تحت سيطرة السلفيين المداخلة بالكامل. وكالة المخابرات تحت سيطرة شخص ليس مدخلي سلفي بنفسه، ولكن ليس له أي فعل ظيفي. هو يتجنب مشاركة أي معلومات مع رئيس الدولة. مؤسسات الدولة ليست سوى أسماء. يتخذون القرارات وينفذونها بطريقة بدائية. ولذلك، فإن منظمة السلفيين المداخلة أكثر قوة من مؤسسات الدولة. الشخصيات السياسية منفصلة عن الواقع على الأرض"⁽⁶⁹⁾.

يمكن القول إن الانتشار غير محدود للأسلحة الخفيفة والثقيلة، خاصة بعد الثورة، هو العامل التمكيني الأكثر أهمية في التطرف العنيف في ليبيا. ربما تكون بعض شرائح المجتمع قد أصبحت متطرفة في النهاية، ولكن بدون فرصة الحصول على الأسلحة بسهولة وبشكل كبير، لن يكون من الممكن تحويل الأيديولوجية/الأفكار إلى ممارسات:

(69) مقابلة رقم 7، 13 أيلول/سبتمبر 2018 - أنقرة.

“إن استخدام الأسلحة منتشر على نطاق واسع، والأسلحة متوفرة في كل مكان. نحن نتحدث عن بيئة انهارت فيها الدولة والقضاء”⁽⁷⁰⁾.

وهو ما أكدته شخص آخر أجريت معه مقابلة:

“إن انتشار الأسلحة وانعدام الدولة هي العوامل التي مهدت الطريق أمام التطرف العنيف في ليبيا. ظهرت الحرية/الفوضى المطلقة بعد الثورة. في هذا الجو، حدث التحول نحو التطرف”⁽⁷¹⁾ لم يقتصر توافر الأسلحة على الإيديولوجيات المتطرفة التي أصبحت مدمرة فحسب، بل أثار توافر الأسلحة ممارسات تعسفية من قبل الأشخاص الذين حصلوا عليها بطريقة ما، حصل الناس على شهوة حمل الأسلحة والميل إلى الانخراط في أعمال تعسفية بفضل الثقة التي تمنحها الأسلحة:

“خلال الثورة أجبر القذافي الناس على استخدام الأسلحة. كان على الناس استخدام الأسلحة للدفاع عن أنفسهم. وبعد نقطة معينة، تجاوز استخدام الأسلحة هدف الدفاع عن النفس”⁽⁷²⁾

إن الهروب من السجون خلال الثورة هو عامل آخر غذى البيئة الفوضوية والعنيفة بعد الثورة، والتي كانت نتيجة لانهيار الدولة وفراغ السلطة وعامل أدى لتفاقم حالة انهيار الدولة:

“إن الأشخاص الذين كانوا متطرفين في السجون قد قاموا بأعمال شغب بعد الثورة. حملوا السلاح ودخلوا إلى المشهد”⁽⁷³⁾. بمجرد انطلاق الثورة، أطلق سراح الجميع. تم الإفراج عن أربعمائة وخمسين شخصاً من السجن. كان هناك فضيل من الجماعة

(70) مقابلة رقم 3، 7 أيلول/سبتمبر 2018 - أنقرة

(71) . مقابلة رقم 6، 12 أيلول/سبتمبر 2018 - أنقرة

(72) . مقابلة رقم 7، 13 أيلول/سبتمبر 2018 - أنقرة

(73) . مقابلة رقم 8، 14 أيلول/سبتمبر 2018 - إسطنبول

الإسلامية الليبية المقاتلة، الذي كان يفرض الانخراط في النقد الذاتي وكان فصيلاً كبيراً لكونهم بقوا في السجن، إلى جانبهم تم إطلاق سراح جماعة جهادية أخرى من السجن، أي المجموعة العراقية. على الرغم من أنهم لم يكونوا مجموعة منظمة، هؤلاء الذين كانوا في العراق وتم القبض عليهم عندما عادوا إلى ليبيا. وكان من بين المعتقلين قادة أنصار الشريعة. مجموعة أخرى تعرف باسم "مجموعة مانشستر" وهي معادية للثوار، تم إطلاق سراحهم جميعاً بعد الثورة. خلال الثورة، كانت هناك حرية مطلقة. بعد عام 2011، سادت الفوضى. أسس أنصار الشريعة والجماعة الإسلامية الليبية المقاتلة منظمات عسكرية⁽⁷⁴⁾

والأهم من ذلك، لم يساهم فشل نظام ليبيا ما بعد الثورة في فرض سيطرته على البلاد في مجالات الأمن وكذلك تأمين توفير المرافق الأساسية وضمان حقوق الإنسان الأساسية فقط في "تزايد عدم المساواة"، بل خلق أيضاً فراغاً يسمح للفواعل من غير الدول بالسيطرة على سيادة الدولة وأراضيها⁽⁷⁵⁾.
3- الجهل أو القيود على التعليم.

(74) . مقابلة رقم 9، 12 أيلول/سبتمبر 2018 - أنقرة

(75) Preventing Violent Extremism through Promoting Inclusive Development, Tolerance and Respect for Diversity. United Nations Development Programme: A development response to addressing radicalization and violent extremism, UN 2016. <http://www.undp.org/content/undp/en/home/librarypage/democratic-governance/conflict-prevention/discussion-paper---preventing-violent-extremism-through-inclusive.html>

خلص تقرير "التنمية في العالم 2011، الصراع والأمن والتنمية" إلى أن خطر العنف أعلى عندما تتحد الضغوط الداخلية والخارجية مع ضعف الدولة والمؤسسات المجتمعية. كما شدد التقرير على أنه عندما لا توفر الدول أو الحكومات المحلية التابعة الحماية والوصول إلى العدالة، فإن الأسواق لا توفر فرص عمل وتفقد المجتمعات التماسك الاجتماعي اللازم لاحتواء الصراع، وعندها يمكن للجماعات العنيفة سد هذه الثغرات.

التعليم هو مجال مهم آخر أكد عليه المشاركون، وهو مجال يظهر في ضعف قدرة الدولة في ليبيا . نتيجة للصراع المستمر في ليبيا، تم إغلاق أو تدمير مئات المدارس من قبل فصيل أو آخر. انتقد العديد من المشاركين تدني جودة التعليم وانتشار الروايات الدينية مثل تلك التي تسوقها السلفية المدخلة خاصة في المدارس الخاصة المنتشرة في جميع أنحاء ليبيا . بينما أشار آخرون إلى أن عدم إمكانية الوصول إلى التعليم الجامعي بشكل كافٍ أمر حاسم خاصة في سياق المشاركة في أنشطة التطرف العنيف⁽⁷⁶⁾ . وبالطبع فإن عدم وجود نظام تعليمي جيد التصميم يحد من الخيارات الحية للشباب ويتركهم بدون مهارات التفكير النقدي اللازمة لتقييم ومواجهة الرسائل السلفية المتطرفة⁽⁷⁷⁾ .

إن عدم وجود نظام تعليمي جيد التأسيس يوفر فرصة أخرى للجماعات السلفية لنشر رواياتهم الراديكالية. بغض النظر عما إذا كان الافتقار إلى التعليم في حد ذاته عاملاً محرّكاً للتطرف، يبدو أن هناك إجماعاً عاماً بين المشاركين على أن التعليم هو أحد أهم الأدوات للوصول إلى الشباب ومن ثم يمكن استخدامه لمعالجة بعض عوامل الدفع والجذب نحو التطرف التي تتيح فرصة لتجنيد الجماعات المتطرفة العنيفة. وقد يدفع أيضاً الشباب نحو التطرف العنيف لأنهم غير قادرين على الاستجابة للتفسيرات والادعاءات المتطرفة نظراً للافتقار للمعرفة المناسبة والمعتدلة:

“إن سبب الوقوع فريسة لرسالة السلفية المدخلة ليس الفقر ولا الدين أو التفسير الديني. السبب الرئيسي هو الجهل. هؤلاء

Nick Clark, "Education in a transitional Libya", WENR, 1 (76) July 2013, <https://wenr.wes.org/2013/07/education-in-a-transitional-libya>

(77) . مقابلة رقم 10، 26 أيلول/سبتمبر 2018 - أنقرة . مقابلة رقم 3، 7 أيلول/سبتمبر 2018 - أنقرة

الناس - الذين انضموا إلى المجموعات المتطرفة العنيفة - يصدقون ما يسمعون⁽⁷⁸⁾

يُترجم الجهل أيضًا إلى نقص مهارات التفكير النقدي لدى الأشخاص عندما يتعرضون لرواية أو رسالة متطرفة:

“هذه النسخة الخاصة من السلفية (السلفية المدخلة) ضحلة وجامدة. لسوء الحظ، فإن جهلنا كمسلمين يتماشى مع هذه الضحالة. إن جاذبية السلفية بين المجتمعات العربية تعزى إلى هذه الضحالة. لا تستطيع النخب في العالم العربي أن تقدم أشياء جديدة. مستوى تعليم الشباب منخفض للغاية. وبهذه الطريقة، فقد الشباب والمجتمعات بشكل عام أدوات التفكير⁽⁷⁹⁾“ على الرغم من أن عدم وجود فرصة تعليمية مناسبة أو القيود على التعليم هي جزء من مشكلة ضعف قدرة الدولة بشكل عام، إلا أنه وبسبب أهمية التعليم في بناء مرونة المجتمع ضد رسالة التطرف العنيف، تمت مناقشة هذه المسألة تحت عنوان منفصل. على الرغم من أن الجهل أو الافتقار إلى التعليم المناسب لا يشكلان عاملين للتطرف العنيف في حد ذاتهما، إلا أنه قد أشير بالإجماع إلى أنهما الأساس الذي تبني عليهما المنظمات المتطرفة العنيفة رسالتها ودعايتها واستغلالها للناس، حيث لا يستطيع الناس رؤية النية الحقيقية لهذه المنظمات، الأمر الذي قد يستلزم مهارات فكرية معينة.

4- سياسة الانتقام

سياسة الانتقام هي ديناميكية مهمة أخرى للتطرف العنيف في ليبيا. على وجه الخصوص أدى الخضوع للتعذيب في حقبة ما قبل الثورة إلى إشعال نار الانتقام. يُعتقد أن الانتهاكات التي

(78) . مقابلة رقم 3، 7 أيلول/سبتمبر 2018 - أنقرة

(79) . مقابلة رقم 10، 26 أيلول/سبتمبر 2018 - أنقرة

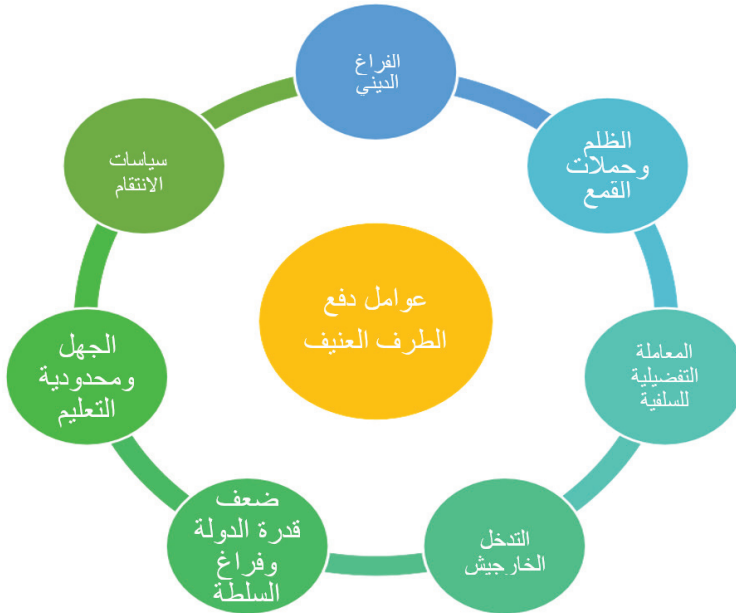
تعرضت لها معارضة القذافي في ذلك الوقت في السجون قد صاغت نظرتها بطرق مهمة للغاية، لا سيما من حيث إقناعهم بالطبيعة القاسية لنظام القذافي. العديد من الإسلاميين الذين قضوا سنوات في السجن لديهم تجربة مؤلمة عانوا منها تحت نظام القذافي، ما حولهم من كونهم قوة معتدلة نسبياً إلى متطرف عنيف.

في السياق الليبي وخاصة أثناء العنف المضاد للثورة الذي تبنته قوات القذافي الأمنية تشكل سبب آخر لسياسات الانتقام، المعاملة الوحشية على أيدي قوات الأمن خلال المرحلة الأولى من الثورة أدت إلى تطرف الأفراد بشكل مباشر. كان المشاركون الذين تعرضوا لاعتداء من قبل جهاز القذافي الأمني، أكثر ميلاً للتفكير في استخدام العنف المضاد كعمل انتقامي.

تدمير الممتلكات والحياة هو أيضاً سبب كبير للتطرف العنيف في سياق الصراع الليبي. ذكر بعض المشاركون أن الأشخاص الذين شاركوا في العنف المضاد ذو السمة الدفاعية، سعوا للانتقام من حملة العنف الوحشية التي قام بها نظام القذافي خلال عمليات ثورة 17 فبراير. كانت رغبة الناس في الانتقام من المضايقات، خاصة التي طالت أقاربهم الإناث خلال الثورة. إن موقف القذافي من الثورة أجبر الناس على اللجوء إلى السلاح والعنف. في بداية الثورة استخدم الناس الأسلحة لأغراض دفاعية. في وقت لاحق تجاوز استخدام الأسلحة الأغراض الدفاعية إلى أعمال مدفوعة بشعور الانتقام.⁽⁸⁰⁾ في معظم الأحيان هناك تداخل بين الديناميكيات الدينية والقبلية السياسية والإثنية في الصراع في ليبيا. لجأ بعض المتطرفين

(80) . مقابلة رقم 7، 13 أيلول/سبتمبر 2018 - أنقرة

إلى القبائل التي استخدمتهم ضد الثوار مرة أخرى سعياً
للانتقام .



عوامل الجذب

يمكن الإشارة عند الحديث عن عوامل الجذب إلى المحركات التي جعلت من التطرف العنيف مجالاً جذاباً للأفراد والجماعات. تتواجد هذه العوامل في الغالب على المستوى الفردي وتستجيب للتطورات التي تجعل التطرف العنيف مشروعاً جذاباً وذو عائد. وتشمل الوصول إلى التمويل والتباهي والانتماء والبقاء والأمن. وتتجلى عوامل الجذب في ثلاث نقاط رئيسية:

1- البحث عن الأمان الذاتي

بعد الثورة زادت في ليبيا حدة الخوف والبحث عن الأمان الشخصي بين سكانها، مما جعلهم عرضة للجماعات المتطرفة العنيفة. نتيجة لعواقب عدم الاستقرار في حقبة ما بعد الثورة

على الأمن الفردي، أصبحت الرغبة في الانضمام إلى المجموعات وسيلة لتعزيز بقاء الأفراد والجماعات، فيما أصبح تحقيق أمن الحياة أمراً مثيراً للقلق. والواقع أن هذه الرغبة أعطت قوة دفع أكبر من خلال الانتشار الظاهر للذخيرة والأسلحة الخفيفة.

تشير التقديرات إلى أن ليبيا لديها أكبر عدد من المخزونات غير المنضبطة لأنظمة الدفاع الجوي المحمولة على الكتف أو ما يعرف باسم MANPAD⁽⁸¹⁾. إلى جانب ذلك فإن عدد الأسلحة الأقل تعقيداً التقليدية والمدفعية يتراوح بين 250 ألف و700 ألف⁽⁸²⁾. إلى جانب هذه التطورات فشلت الأنظمة المتتالية في إيقاف تدهور الوضع وتأمين آلية مراقبة مركزية فعالة لإحداث احتكار لاستخدام القوة قد سحبت الأفراد والمجتمعات تجاه الجماعات المتطرفة من أجل الأمن والبقاء. والواقع أن بعض المجتمعات رحبت بالجماعات المتطرفة مثل القاعدة وساهموا في عملياتهم، على أساس أن التوافق مع هذه المنظمات يمكن أن يعزز سلامتهم وأمنهم.

2- التجنيد

يرى بعض المشاركين في الاستبيان أن المشهد السياسي الليبي بعد ثورة 17 فبراير أضحى أرضاً خصبة للجماعات المتطرفة مثل تنظيم الدولة وأنصار الشريعة والجماعات المتطرفة الأخرى لنشر أيديولوجيتها المتطرفة. في حين أصبحت القنوات الإعلامية الاجتماعية والتقليدية وشبكات المجتمعات الصغيرة ذات أهمية استراتيجية لتجنيد أعضاء جدد في هذه المنظمات،

C.J. Chivers, "How to Control Libya Missiles? Buy them up," (81) The New York Times, 22 December 2011, <http://www.nytimes.com/2011/12/23/world/africa/us-seeks-program-to-buy-up-missiles-loose-in-Libya.html>

Chivers (82)

كان الانخراط المباشر مع مختلف شرائح المجتمع أمراً حاسماً في تعبئة السكان المحليين للتطرف العنيف. بعد تعمق الأزمة السياسية والأمنية في عام 2014 بدأت استراتيجيات التجنيد للتنظيمات المتطرفة تتكشف، فيما أصبح الهيكل التنظيمي للجماعات المتطرفة أكثر وضوحاً. علاوة على ذلك، وبسبب تضائل الفرص الاقتصادية وجدت الجماعات المتطرفة ذات الخلفية المالية القوية أنه من السهل نسبياً تجاوز اختبارات التجنيد. وقد ساعد سوء الوضع الأمني وهشاشة الحدود الليبية، أنشطة التجارة غير القانونية مثل الاتجار بالمخدرات والاختطاف للحصول على فدية والسطو والتهريب، وحتى فرض الضرائب على السكان المحليين، مما عزز القدرات المالية للجماعات المتطرفة⁽⁸³⁾. ويقدر أن هذه حصة الشبكات غير القانونية تقارب من 371 مليون دولار سنوياً من الاقتصاد الأسود الذي تسيطر عليه إلى حد كبير هذه الجماعات المتطرفة⁽⁸⁴⁾.

تستطيع هذه المصادر المالية للمجموعات المتطرفة تجنيد عناصرها وتمويل عملياتها بسهولة. يقال بأن مجموعات مثل تنظيم الدولة وأنصار الشريعة توفر رواتب شهرية تزيد عن 100

Mark Shaw and Fiona Mangan, "Illicit Trafficking and Libya's Transition: Profits and Losses," United States Institute of Peace, February 2014, accessed 13 January 2017, <http://www.usip.org/sites/default/files/PW96-Illicit-Trafficking-and-Libyas-Transition.pdf>

Samuel Osborne, "Libya's Coastal Cities Are 'Making Millions from People Smuggling,'" The Independent, 1 December 2016, accessed 29 June 2017, <http://www.independent.co.uk/news/world/africa/libya-coastal-cities-millions-people-smuggling-migrants-europe-un-a7450156.html>

دولار لمقاتليها⁽⁸⁵⁾. هذه الحزمة جذابة بلا شك، وذلك بالنظر إلى الوضع الحالي للاقتصاد الليبي وحقيقة أن القليل من الوظائف المشروعة يمكن أن تضمن مزايا مالية أكثر مما تؤمنه هذه الجماعات.

دفع البحث عن الهوية والكرامة الشخصية بعض الأفراد نحو الجماعات والأفعال المتطرفة. بين الحاجة الماسة للخروج من مستتق أزمت الهوية ومواجهة التهديد المباشر، فإنه ليس من المستغرب أن الدعاية الجهادية أصبحت جذابة، على سبيل المثال للشباب. في تقييمه للتهديد السلفي الجهادي في ليبيا، شدد Sizer (2017) على أن أنشطة الجهاديين السلفيين "توفر وسيلة للأفراد لاستعادة كرامتهم واحترامهم بعد عقود من القمع خلال نظام القذافي"⁽⁸⁶⁾. علاوة على ذلك وبسبب الحالة الراهنة، انجذب الكثيرون إلى حواضنهم القبلية وأصبحوا أكثر ولاءً لها من الدولة. وهذا بدوره أدى إلى إضعاف الهوية الوطنية وخلق مجال لتعزيز الروابط القبلية والمحلية بين العائلات والأقارب وكذلك مع المنظمات المتطرفة العنيفة.

3- البيئة الممكنة

لا يتسم النظام السياسي في ليبيا بعدم فعالية الحكم ونظام الدولة فحسب، بل أيضاً بمقاومة واضحة للتغيير على مر السنين، مع إرث نظام القذافي الفاسد القائم على سياسات

Letta Tayler and Brahim Elansari, "'We Feel We Are Cursed': (85) Life under ISIS in Sirte, Libya," Human Rights Watch, May 2016, accessed 29 June 2017, <https://www.hrw.org/report/2016/05/18/we-feel-we-are-cursed/life-under-isis-sirte-libya#290612>.

L. Sizer, Libya's Terrorism Challenge; Assessing the Salafi-Ji- (86) hadi Threat, Policy Paper 2017-1, The Middle East Institute Counterterrorism series. Washington DC

المحسوبة. بسبب الصراع المستمر ووجود مركزين مختلفين للسلطة في ليبيا، تركت الانتخابات التي أعقبت حل نظام القذافي نفس المشاكل في السياسة الليبية، وقوضت تدريجياً بذلك ثقة الشعب الليبي في العملية السياسية الديمقراطية. استشهد المشاركون في الاستبيان تكرر أنه بعد الصراع الأمني في 2014، وبسبب وجود مركزين للقوة في البلاد، أصيب الناس باليأس وشعروا بالفشل في إحداث تغيير سلمي من خلال الانتخابات. استغلت الجماعات المتطرفة هذه الفرصة لكسب الدعم، لا سيما بين الشباب والمناطق حيث كان الناس في ظل ظروف قاسية.

ادعى المشاركون أيضاً أن دول المنطقة كثفت الصراع بين الفصائل المسلحة المختلفة التي أصبحت فيما بعد أحد الأسباب المهمة وراء الصراع العنيف في جميع أنحاء البلاد. ومع غرق ليبيا في النزاع أكثر فإن الرسائل السلفية مثل السلفية المدخلة أصبحت أكثر جاذبية بين الأشخاص الأكثر عرضة للتطرف العنيف. وأكدت الآراء أن معظم الناس الذين يشعرون بالإحباط من العملية السياسية والاجتماعية والقضائية والاقتصادية في بلادهم سيكونون أكثر توجهاً للصدام والعنف. بالإضافة إلى هذه المشاعر والإحباط في المجالات الاجتماعية السياسية، قام العديد من القادة بتطبيع وإضفاء الشرعية على الرواية المعادية والإقصائية لترسيخ سلطتهم وتجريد خصومهم من الإنسانية. وفي هذا الصدد شدد المشاركون على أن خليفة حفتر بعد عام 2014 تبنى خطاب عدائي واستبعادي لتقويض "أعدائه" بمساعدة قوية من شبكات مدخلة منتشرة قوية عبر ليبيا. إن الرواية الاستعدادية المستخدمة من قبل المداخل لإضفاء الشرعية على نظمهم الإقليمي والمحلي قد جعل السكان المحليين أكثر

عرضةً وبالتالي تقبلاً للرسائل المتطرفة. أدخل هذا الخطاب أيضاً مسألة تقسيم الهوية بين المجتمع الليبي على الأجندة. وفقاً لمداخلات المشاركين في البحث، تم تعزيز هذا الخطاب العدائي على المستوى المحلي من خلال آلية تقليدية (معظمها في جميع المساجد التي يشرف عليها المداخلات). إضافةً إلى أدوات وسائل الإعلام التقليدية وغير التقليدية، وكذلك من قبل الجهات الدينية. وأكدت الآراء أنه في الحالات الأكثر تطرفاً، تجاوز بعض قادة الجماعات المسلحة والشخصيات السياسية مجرد الخطاب العدائي للتفاوض علناً عن الجماعات المتطرفة ودعمها أحياناً بغية هزيمة خصومهم. في حالة ظهور تنظيم الدولة في سرت، ذكر معظم المشاركون أنه تم تعزيز قوتها بدعم من بعض الدول الإقليمية وشبكة استخباراتها العاملة في ليبيا⁽⁸⁷⁾.

باختصار كما هو واضح في خطة عمل الأمم المتحدة لمنع التطرف العنيف، "لا شيء يمكن أن يبرر التطرف العنيف، ولكن يجب أن نعترف أيضاً بأنه لا ينشأ في فراغ. تصبح روايات التظلم، والظلم الفعلي أو المتصور، والتمكين الموعود والتغيير الشامل جذابة حين يتم انتهاك حقوق الإنسان، وتجاهل الحكم الرشيد، وسحق التطلعات"⁽⁸⁸⁾. وبشكل مماثل لم يحدث التطرف العنيف في ليبيا في فراغ. بل نشأ نتيجة لسلسلة من عوامل الدفع والسحب والتمكين التي تم تشكلت طوال تاريخ ليبيا الحديث. تشكل الجزء الأكبر من عوامل الدفع أثناء وتحت حكم القذافي، في حين أن عوامل الجذب والتمكين كانت في الغالب

(87) . مقابلة رقم 4، 11 أيلول/سبتمبر 2018 - أنقرة . مقابلة رقم 10، 26

أيلول/سبتمبر 2018 - أنقرة

(88) UN General Assembly. Plan of Action to Prevent Violent Extremism. UN document A/70/674, 2015, 24

نتاج فترة ما بعد الثورة بسبب فراغ السلطة وانهيار الدولة. كل ذلك مهد الطريق لظهور التنظيمات المتطرفة العنيفة مثل تنظيم الدولة، وأنصار الشريعة، والسفلية المدخلية، التي لا تزال آثارها المدمرة تحجب الاستقرار والسلام في البلاد.

القسم الثالث

المنظمات المتطرفة العنيفة في ليبيا

الجدور المسببة للتطرف العنيف، كما نوقشت في القسم السابق، مهدت الطريق لتشكيل بعض الجماعات المتطرفة العنيفة في ليبيا. من الأهمية بمكان فهم الطبيعة والممارسات والظروف التي أدت إلى ظهور تلك المجموعات المتطرفة العنيفة، لتطوير استراتيجية لمواجهة أنشطتها الخبيثة. عندما طرحنا السؤال "ما هي المنظمات التي تصنفها كمنظمات متطرفة عنيفة في ليبيا؟" بالنسبة إلى المستبينة آراؤهم، أشاروا جميعاً بالإجماع إلى ثلاث مجموعات متطرفة عنيفة: تنظيم الدولة، وأنصار الشريعة، والسلفية المدخلية. على الرغم من وجود مجموعات متطرفة عنيفة أخرى في تاريخ ليبيا الحديث مثل الجماعة الإسلامية الليبية المقاتلة، فقد تم تفكيكها خلال حكم القذافي، أو قاموا بحل أنفسهم بعد الثورة. وبالتالي فهي لم تعد سائدة في ليبيا. لذلك سوف نركز في هذا التقرير ونشرح بالتفصيل المجموعات المتطرفة العنيفة الثلاثة التي كانت ولا تزال سائدة في فترة ما بعد الثورة.

أولاً - تنظيم الدولة

- ظهور التنظيم

شاهد تنظيم الدولة لأول مرة في السياق الليبي في درنة بعد دخوله إلى المدينة في أكتوبر 2014. في خطوة أبعد اكتسب التنظيم قوة في سرت التي فقدت بالفعل دورها أثناء الثورة وبعدها. قسم تنظيم الدولة ليبيا إلى ما يسمى ثلاث ولايات "إدارية"، ولاية برقة بما في ذلك بنغازي، ولاية طرابلس مركزها طرابلس، ولاية فزان مركزها سبها. لم يكن التنظيم قادراً على الحفاظ على وجوده في المدن ذات الأهمية التاريخية وصاحبة

الدور السياسي مثل طرابلس وبنغازي ومصراتة وزليتن والزنتان. زيادة على ذلك كان تنظيم الدولة غير قادر على تصدير قائد من المجتمع الليبي وحصل التنظيم على مساعدة من تنظيم الدولة المركزي فيما يتعلق بالشؤون القيادية. في هذا الصدد تولى قيادة المنظمة العديد من كبار المقاتلين من اليمن والمملكة العربية السعودية والعراق وتونس. يظهر استعراض قادة تنظيم الدولة البارزين في ليبيا مثل جلال الدين التونسي، أبو حذيفة المهاجر، أو أبو طلحة التونسي كلاً من الهيمنة التونسية على قيادة التنظيم وكذلك عدم قدرته على تشكيل أرضية قوية في ليبيا. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن هيمنة القادة التونسيين على القيادة كانت مرتبطة بالعدد الكبير من المقاتلين التونسيين الأجناب الموجودين داخل تنظيم الدولة.

ظهور تنظيم الدولة في درنة في أكتوبر 2014 دفع مجلس شورى المجاهدين في درنة للقتال ضد التنظيم، وانتهى الأمر بإزالة التنظيم من وسط المدينة في يوليو 2015 ومن المناطق الريفية في درنة في نوفمبر 2015. ومع حلول أبريل عام 2016 أصبح واضحاً عدم قدرة تنظيم الدولة على الاحتفاظ بوجوده في درنة فتوجه إلى سرت. أصبح وجود التنظيم واضحاً في سرت في عام 2015، وسيطر على المدينة بشكل مطلق في مايو 2015. خلال الفترة التي كان التنظيم يسيطر فيها على المدينة، تظاهر تنظيم الدولة بمظاهر الدولة كما فعل في سوريا والعراق. سلطت خلال هذا المدة المنظمات الدولية الضوء على وجود تنظيم الدولة في ليبيا، وادعت العديد من المصادر المختلفة أن عدد المقاتلين كان يتراوح بين 5 إلى 6 آلاف. شكلت قوة التنظيم وهجماته في العديد من المناطق المختلفة في ليبيا عبر وحداته الصغيرة أساساً لتفعيل قوات التحالف الدولي ضد

تنظيم الدولة في ليبيا . في هذه السياق بدأت القوات الجوية بقيادة الولايات المتحدة وقوات مصراتة المنضوية تحت حكومة الوفاق الوطني عملية ضد تنظيم الدولة في أبريل 2016. جاءت هذه العمليات بنتائج بعد ثمانية أشهر بإزالة تنظيم الدولة من المدينة سرت في ديسمبر 2016.

على الرغم من أن تنظيم الدولة هاجم المدن وحقوق النفط بالقرب من سرت إلا أنه لم يحقق نجاحاً مطلقاً. بين عامي 2017 و2018 لم تكن هناك أي مدينة تحت سيطرة تنظيم تنظيم الدولة. ويمكن ملاحظة أن التنظيم قد ضمرت بنيته، وانتقلت إلى المناطق الريفية والصحراوية، وفقد قدرته التشغيلية على نطاق واسع.

العراق-سوريا والعلاقة بأنصار الشريعة

بعد انفصال تنظيم الدولة عن تنظيم القاعدة المركزي، انضم العديد من عناصر أنصار الشريعة إلى تنظيم الدولة. لا ينبغي أن ننسى أن كتيبة البتار التي شكلت تنظيم الدولة في ليبيا كانت لديها توجهات جهادية عالمية وتألقت من الأشخاص الذين كانوا على اتصال بقيادة القاعدة في العراق وسوريا ثم عادوا إلى ليبيا. وقد تم التأكيد في المقابلات على مدى مشاركة أنصار الشريعة في تنظيم الدولة والارتباطات بين تنظيم الدولة في العراق وسوريا وتنظيم الدولة في ليبيا. وسنسلط الضوء على الظاهرة السابقة في قسم أنصار الشريعة. ذكر زعيم سابق في مجموعة متطرفة عنيفة سابقة ما يلي حول علاقة العراق وسوريا بتنظيم الدولة في ليبيا :

“إن الذين انضموا إلى تنظيم الدولة من ليبيا قد اختلطوا مع التنظيم في العراق وسوريا. كان هناك مقاتلون متمرسون من

العراق، وخاصة في سرت”⁽⁸⁹⁾.

- جاذبية تنظيم الدولة

ازداد عدد المنضمين للتنظيم لسيطرته الإقليمية مع قدرته على إقامة أنشطته المختلفة. انضم العديد من المقاتلين الأجانب إلى التنظيم، وهي نتيجة لظاهرة “الخلافة” التي جلبتها تنظيم الدولة إلى السطح في جميع أنحاء العالم. في هذا السياق مكنت دعاية “الخلافة” إيديولوجيا تنظيم الدولة من الانتشار إلى منظمات أخرى في المنطقة والمجموعات المنضوية تحتها لتصبح سائدة مع الاستخدام الفعال لوسائل الإعلام. كان الوجود البارز للمقاتلين التونسيين الأجانب بشكل خاص في صفوف تنظيم الدولة في ليبيا موضوعاً متكرراً خلال المقابلات:

“بالمناسبة، عدد الليبيين الذين انضموا إلى تنظيم الدولة قليل جداً. كان هناك الكثير من التونسيين والتشاديين وغيرهم من الجنسيات الأخرى”⁽⁹⁰⁾

- التجنيد

كان تنظيم الدولة يجمع مقاتليه ممن انفصل عن الجماعات السلفية الجهادية مثل أنصار الشريعة والجماعات التي كانت تتحرك مع نظام القذافي وبعض القبائل الأخرى خلال الثورة في ليبيا، وكذلك المقاتلون الأجانب وهم الأكثر أهمية. بالنسبة للمتعاطفين مع تنظيم الدولة الذين لم يتمكنوا من التواجد في العراق وسوريا، كان يُنظر إلى ليبيا كبديل. كانت التعبئة بواسطة كتيبة البتار بمجموعة بارزة أرسلتها تنظيم الدولة إلى ليبيا. اعتمد التنظيم على المقاتلين الأجانب لضعف جاذبية تنظيم

(89). مقابلة رقم 3، 7 أيلول/سبتمبر 2018 - أنقرة

(90). مقابلة رقم 3، 7 أيلول/سبتمبر 2018 - أنقرة

الدولة للمجتمع الليبي. كان المقاتلون الأجانب من سوريا يلعبون أدواراً حاسمة في الميدان، كما استفاد تنظيم تنظيم الدولة من تدفق اللاجئين من تشاد ومالي والسودان إلى ليبيا. عرض تنظيم الدولة على الهاربين من أوطانهم بسبب الفقر الانضمام إلى التنظيم مبلغاً مالياً. ووفقاً لادعاءات أحد المسؤولين الليبيين عرض التنظيم على الأشخاص 1000 دولار أمريكي مقابل الانضمام للتنظيم⁽⁹¹⁾. قد لا يعكس الرقم المبلغ بدقة، ومع ذلك فمن المعروف على نطاق واسع أن تنظيم الدولة عملت على تجنيد مقاتلين بمكافآت مالية⁽⁹²⁾.

"نحن" في مقابل "غير المؤمنين"

استتدت عقلية ونموذج تنظيم الدولة إلى إعلان الجماعات العسكرية المعارضة "غير مؤمنين" أو "مرتدين"، وشن عمليات عسكرية لقمعهم، كما فعلت في العراق وسوريا. لم يكن لدى التنظيم الذي قوي في البداية في درنة علاقات طيبة مع المنظمات السلفية الجهادية الأخرى في الميدان. فيما قام التنظيم بشن هجمات إرهابية لجذب انتباه الأعداء، بعد أن شكل تنظيمات في وقت لاحق في سرت وبنغازي. بعد أن فقد التنظيم حواضنه في المدن، تراجع إلى المناطق الريفية وركز عملياته

Colin Freeman, "Isil recruiting migrant 'army of the poor' with \$1,000 sign-up bonuses", The Telegraph, 1 February 2016, <https://www.telegraph.co.uk/news/worldnews/islamic-state/12134806/Isil-recruiting-migrant>

30 [sign-up-bonuses.html](https://www.telegraph.co.uk/news/worldnews/islamic-state/12134806/Isil-recruiting-migrant-sign-up-bonuses.html), (Accessed-1000-army-of-the-poor-with 30 November

Emily Estelle, "A Strategy for Success in Libya", Critical Threats, (92) November 2017, <https://www.criticalthreats.org/wp-content/uploads/2017/11/A-Strategy-for-Success-in-Libya.pdf>,

((Accessed 30 November 2018

على الهجمات الإرهابية والاختراق.

اتخذ تنظيم تنظيم الدولة حقول النفط وخطوط الإمداد والبنية التحتية والمرافق الحساس بشكل خاص أهدافاً لهجماته، وسعى إلى عرقلة عمل نظام الدولة في ليبيا⁽⁹³⁾. لم يكن لدى تنظيم الدولة مشاكل مع الفصائل السلفية الجهادية المتنافسة فحسب، بل أيضاً مع الثوار والسكان العاديين في المناطق التي عمل فيها. تم وصف تجربتهم في درنة من قبل شخص تمت مقابلته على النحو التالي:

“عندما انخرط مقاتلوا تنظيم الدولة في بعض الهجمات في درنة، اجتمع السكان المحليون وطردوا هؤلاء من درنة.”

الهروب إلى الريف والاضمحلال

بعد هزيمة تنظيم الدولة في كل من العراق وسوريا وكذلك معاقلم في ليبيا، توسعت المنظمة إلى الصحاري الليبية. أشار إلى هذا التوجه شخص تمت مقابلته على النحو التالي:

“الجفرة ومناطقها الجبلية المجاورة وجنوب ليبيا مثلت طرق هروب لمتشدي تنظيم الدولة.”

يمكن القول إن التنظيم فقد قدرته بعد أن فقد سيطرته في الميدان وانسحب إلى الصحاري على شكل خلايا. ومع ذلك نفذ التنظيم العديد من الهجمات على شكل حرب العصابات خلال عام 2018. في عام 2018 تأكد تنفيذ التنظيم لـ 15 هجوماً، تم تنفيذ 2٪ إلى 3٪ من الهجمات في الجفرة وأجدايا.

نشرت وكالة أعماق التابعة للتنظيم في 9 أغسطس 2018 صورا يدعي فيها تنظيم الدولة السيطرة على طريق أجدايا- جالو من خلال إنشاء نقطة تفتيش. كان من الملاحظ أن سيطرة

التنظيم تظهر في الليل. حاول تنظيم الدولة الذي فقد كفاءته في ليبيا إظهار قدرته بهذه الصور للحصول على إنشاء نقاط تفتيش في أي مكان يريده عند الحاجة. أراد التنظيم إظهار وجوده في الميدان مرة أخرى.⁽⁹⁴⁾ بعد نشر هذه الصور زعم التنظيم أنه نفذ هجمات مع فارق شهر واحد في الجفرة وطرابلس وبرقة. تم تأكيد هذه المعلومات من خلال الروايات المختلفة للمقابلين: "في الوقت الحالي، يختبئ مقاتلوا تنظيم الدولة في الجبال على شكل خلايا".

"في الشرق [شرق ليبيا] توجد خلايا نائمة لتنظيم الدولة هنا وهناك. ومع ذلك، يكونون قادرين أحياناً على تنفيذ هجمات في المنطقة"⁽⁹⁵⁾

وأشار جميع من أجريت معهم المقابلات إلى العجز الحالي لتنظيم الدولة في ليبيا. من حيث مستوى التهديد الذي يمكن أن يشكله ومدى جاذبية أيديولوجيته على الناس، ذكر من أجريت معهم المقابلات النقاط التالية:

"إن احتمال انتشار أيديولوجية تنظيم الدولة مرة أخرى ضعيف. حيث تلقى تنظيم تنظيم الدولة ضربة كبيرة في سرت والمحافظات الأخرى"⁽⁹⁶⁾

"انتهى تنظيم الدولة من حيث القدرة التنظيمية، هو موجود فقط على شكل خلايا. لقد تحول وجوده إلى تهديد للنظام العام بدلاً من تشكيل تهديد أمني كبير"⁽⁹⁷⁾

Haftalık DAE Raporu 3-9 A ustos, Suriye G ndemi, <http://www.suriyegundemi.com/2018/08/16/haftalik-daes-raporu-3-9-agustos/> (Accessed 22 January 2019)

(95). مقابلة رقم 5، 11 أيلول/سبتمبر 2018 - أنقرة

(96) مقابلة رقم 6، 12 أيلول/سبتمبر 2018 - أنقرة

(97) مقابلة رقم 7، 13 أيلول/سبتمبر 2018 - أنقرة

“تم تصفية تنظيم الدولة. هناك ما يقدر بـ 400-500 من مقاتلي تنظيم الدولة في أيدي قوة الردع. الجفرة ومناطقها الجبلية المجاورة وجنوب ليبيا هي طرق هروب لمتشدي تنظيم الدولة. الولايات المتحدة تقصف هذه المناطق⁽⁹⁸⁾”

- تنظيم الدولة كأداة

نقطة أخرى مهمة بشأن تنظيم الدولة في ليبيا هي حقيقة استغلالها لأغراض سياسية. على الرغم من وجود تصور قوي بأن “أمير الحرب” خليفة حفتر هو اللاعب الرئيسي الذي يقاتل ضد تنظيم الدولة أو الإرهاب بشكل عام في ليبيا، فإن ما كان يفعل ليس سوى استخدام تنظيم الدولة لتعزيز مصالحه. لم يرغب حفتر في القضاء على وجود تنظيم الدولة في أي منطقة معينة في ليبيا وذلك للاستمرار بتغطية أنشطته الإجرامية تحت شعاره المزعوم “الحرب على تنظيم الدولة”. رسم الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات صورة مختلفة تمامًا عن التصور الشائع فيما يتعلق بتنظيم الدولة والثوار وحفتر:

“عندما انخرط مقاتلو تنظيم الدولة في بعض الهجمات في درنة، اجتمع السكان المحليون وطردوهم من درنة. وعندما أصبح مقاتلو تنظيم الدولة محاصرين، تدخل حفتر وفتح ممرًا لهم للذهاب إلى سرت. أما بنغازي فلم يرغب حفتر في محاربة تنظيم الدولة فقط، بل كان يهدف أيضًا إلى محاربة جميع القوى الثورية هناك. استغل حفتر القتال ضد تنظيم الدولة للقضاء على الثوار في بنغازي. وبالمثل بعد الاشتباكات في بنغازي، فتح ممرًا آخر لمتشدي تنظيم الدولة وسمح لهم بالفرار⁽⁹⁹⁾”

(98). مقابلة رقم 9، 25 أيلول/سبتمبر 2018 - أنقرة

(99). مقابلة رقم 3، 7 أيلول/سبتمبر 2018 - أنقرة

- منظمة غربية

كانت الإشارة المتكررة في المقابلات هي أن طبيعة تنظيم الدولة غير عضوية في ليبيا، وهذا يعني أنه لا يمكن لهذا التنظيم البقاء على قيد الحياة في ليبيا إلا في ظل ظروف معينة. حتى عندما كانت هذه الظروف موجودة، كان الناس العاديون والثوريون ينظرون إليهم دائماً على أنهم خصوم ويقاثلونهم بأي قدرة مادية تتوفر لهم:

“كان تنظيم الدولة له وجود في مكان ما في صبراتة. كان على الطريق الواصل إلى تونس. عندما حاول مقاتلوا تنظيم الدولة السيطرة على المنطقة، اجتمع سكان صبراتة والبلدات المجاورة وطردوهم. بعد ذلك تم تشكيل البنيان المرصوص وتم طرد تنظيم الدولة من سرت أيضاً⁽¹⁰⁰⁾”

- تنظيم الدولة كمنتج

هناك شعور عام بين الليبيين والمشاركين في الاستبيان بأن تنظيم الدولة دعمت من قبل منظمات استخبارية مختلفة. قد تبدو هذه النظرة تأمرية، لكن تطورات بسبب إنقاذ حفتر المتكرر لتنظيم الدولة من القضاء الكامل، وعدم دعم أو التحايل على الثوار عندما حاولوا محاربة تنظيم الدولة، ما عزز هذه القنوات لدى أصحابها:

“طلب البنيان المرصوص الدعم لمحاربة تنظيم الدولة، لكنه لم يتمكن من الحصول على الدعم الذي طلبه. ونتيجة لذلك اضطر إلى إنهاء القتال⁽¹⁰¹⁾”.

“جميع أجهزة المخابرات لديها أعضاء ضمن كبار قيادات

(100)مقابلة رقم 3، 7 أيلول/سبتمبر 2018 - أنقرة

(101)مقابلة رقم 3، 7 أيلول/سبتمبر 2018 - أنقرة

تنظيم الدولة

ثانياً- أنصار الشريعة

- ظهور التنظيم

تأسس تنظيم أنصار الشريعة في الفترة التي أعقبت الربيع العربي في ليبيا. تاريخ التأسيس لا يزال مجهولاً. وضع التنظيم اسمه على الأجندة من خلال الهجوم على البعثة الدبلوماسية الأمريكية في بنغازي في عام 2012. أما مناطق العمليات الرئيسية للتنظيم فكانت بنغازي ودرنة. إلى جانب هذه المدن كانت هناك أيضاً أنشطة للمنظمة في سرت وصبراتة وأجدابيا: "لوحظ وجود أنصار الشريعة في درنة وبنغازي وأجدابيا وسرت. هذه المدن الأربع هي تلك التي ظهر فيها تنظيم الدولة أيضاً⁽¹⁰²⁾"

- جذور أنصار الشريعة

تأسست كتيبة أنصار الشريعة في بنغازي بقيادة محمد الزهاوي، وكتائب أنصار الشريعة في درنة من قبل سجين جوانتانامو السابق أبو سفيان بن قمو. كان قادة التنظيم ممن حضروا الحرب في أفغانستان وكانوا على صلة بالقاعدة. وُصفت جذور أنصار الشريعة على النحو التالي:

"تعود جذور تنظيم أنصار الشريعة إلى عهد القذافي. خلق القذافي الكثير من الأعداء باتخاذ قرارات معينة خلال فترة حكمه. وكما هو متوقع، نشأت بعض المجموعات التي كانت تتألف من الشباب خلال تلك الفترة. اعتبرت هذه الجماعات القذافي "كافر". شكلوا أنصار الشريعة مع من في السجن بعد الثورة⁽¹⁰³⁾".

"حرب العراق في 2003 وما تلاها تركت أثراً كبيراً على فكرة

(102). مقابلة رقم 9، 25 أيلول/سبتمبر 2018 - أنقرة

(103). مقابلة رقم 3، 7 أيلول/سبتمبر 2018 - أنقرة

الجهاد في ليبيا . ذهب بعض الليبيين إلى العراق للانضمام إلى "الجهاد" . وانضم غالبية العائدين من العراق إلى أنصار الشريعة⁽¹⁰⁴⁾ .

من المتوقع أن يكون أعضاء جماعة أنصار الشريعة تطرفوا أكثر داخل السجون، ما مهد الطريق لتشكيل جماعتهم: "القذافي وضع هؤلاء [أنصار الشريعة] في السجن . أصبحوا أكثر صلابة وأكثر ترابطاً هناك⁽¹⁰⁵⁾"

مع تطرف أسلاف أنصار الشريعة بشكل كبير في السجن، أصبحوا يحتقرون الجيل السابق من الحركة السلفية الجهادية وكانوا على خلاف معهم باستمرار:

"كان هناك متطرفون في أماكن مثل بنغازي وسرت قبل الثورة . البعض منهم كانوا في السجن مثلنا نحن (أعضاء الجماعة الليبية المقاتلة)، كنا دائماً نتشاجر معهم . أنا لا أتحدث عن تنظيم الدولة، أنا أتحدث عن "التكفيريين" أولئك الذين يعلنون الناس على أنهم كفرة . لم يكونوا باسم أنصار الشريعة، لكنني أتحدث عنهم"⁽¹⁰⁶⁾ .

- تأثير الثورة

على الرغم من أن الظروف كانت ناضجة لتطرف أعضاء أنصار الشريعة المستقبليين، إلا أن الثورة والبيئة الفوضوية اللاحقة مهدت الطريق لتطورهم سريعاً: "قبل الثورة، كان أعضاء أنصار الشريعة في السجن أو في أماكن خارج السجن لم تتمكن الأجهزة الأمنية من اكتشافهم .

(104). مقابلة رقم 3، 7 أيلول/سبتمبر 2018 - أنقرة

(105). مقابلة رقم 6، 12 أيلول/سبتمبر 2018 - أنقرة

(106). مقابلة رقم 6، 12 أيلول/سبتمبر 2018 - أنقرة

ومع ذلك حتى قيام الثورة، لم يكونوا يتمتعون بهذا التأثير⁽¹⁰⁷⁾”

– الارتباط بتنظيم الدولة

أنصار الشريعة هي من أهم المنظمات التي يمكن تصنيفها تحت الفكر السلفي الجهادي في ليبيا . على الرغم من أن الاتصال الأيديولوجي بينهما تم رفضه رسمياً من قبل أنصار الشريعة، أعلن الزعيم السابق لأنصار الشريعة محمد الزهاوي دعمه رسمياً للقاعدة. والأهم من ذلك أن مجلة دابق وهي المجلة الرسمية لتنظيم الدولة، انتقدت العلاقة القوية بين أنصار الشريعة والقاعدة.

”بينما كانت أنصار الشريعة في بنغازي وسرت، كانت على علم بوجود اختلافات معينة بينهما وبين تنظيم الدولة. ولكن في وقت لاحق، اندمج غالبيتهم مع تنظيم الدولة⁽¹⁰⁸⁾”

مع صعود التنظيم في جميع أنحاء العالم وزيادة سلطته في سوريا والعراق، تعزز حضور تنظيم الدولة في ليبيا . خلال ذلك الوقت، كانت هناك العديد من التحولات بين أعضاء تنظيم الدولة وأعضاء أنصار الشريعة، وخاصة أعضاء أنصار الشريعة في سرت. بما في ذلك زعيم أنصار الشريعة في درنة أبو سفيان بن قمو⁽¹⁰⁹⁾، تسبب انضمام عدد من كبار الأعضاء في أنصار الشريعة إلى تنظيم الدولة في تغيير واسع النطاق على مستوى تنظيم أنصار الشريعة، وأصبح أكثر وضوحاً بين مسلحي التنظيمين في درنة وبنغازي. أكد من تم مقابلتهم حصول هذا الاندماج:

(107)مقابلة رقم 3، 7 أيلول/سبتمبر 2018 – أنقرة

(108). مقابلة رقم 6، 12 أيلول/سبتمبر 2018 – أنقرة

(109) Ansar al-Sharia in Libya (ASL)”, Counter-Extremism Project,”

[https://www.counterextremism.com/threat/ansar-al-sharia-](https://www.counterextremism.com/threat/ansar-al-sharia-libya-asl)

(libya-asl), (Accessed 30 November 2018)

“انضم جزء كبير منهم [أنصار الشريعة] إلى تنظيم الدولة. لا يوجد فرق فكري كبير بين التنظيمين على المستوى الفكري. كان الفرق الأكثر وضوحاً بينهما حقيقة أن أنصار الشريعة لم تشيد بأبي بكر البغدادي. هذه المجموعة [أنصار الشريعة] مهدت الطريق لاختراق تنظيم الدولة للمجتمع الليبي⁽¹¹⁰⁾” يبدو أنه بعد اندماج أعضاء أنصار الشريعة مع تنظيم الدولة، زادت مقاومة الناس العاديين تجاههم:

“بعد الاندماج مع تنظيم الدولة، كانت أنصار الشريعة نشطة في مناطق مثل بنغازي ودرنة وسرت. بعد تنفيذ عدة هجمات في درنة، تجمع السكان فيما بينهم وطردوها من هناك⁽¹¹¹⁾”

- الأيديولوجيا

طالب تنظيم أنصار الشريعة بإقامة دولة الشريعة وأعلن أن الانتخابات الديمقراطية غير قانونية. خلافاً لبعض الجماعات الإسلامية الأخرى دافع التنظيم عن كون الانتخابات حتى بهدف تحقيق الشرعية غير شرعي. بصفتها منظمة تنتمي إلى الجيل الثاني فإن أنصار الشريعة كانت في موقف مناهض بشدة للانتخابات، على عكس الجيل السلفي الأول الذي شارك في الانتخابات في ليبيا. أحد القياديين في أنصار الشريعة الذي توفي عام 2015، في المقابلة التي قدمها للتلفزيون المحلي، عرف الانتخابات البرلمانية في مرحلة ما بعد فترة القذافي على أنها غير إسلامية⁽¹¹²⁾.

(110). مقابلة رقم 3، 7 أيلول/سبتمبر 2018 - أنقرة

(111). مقابلة رقم 3، 7 أيلول/سبتمبر 2018 - أنقرة

(112) Frederic Wehrey, "The Wrath of Libyas Salafis", Carnegie Endowment International, 12 September 2012, <http://carnegie-endowment.org/2012/09/12/wrath-of-libya-s-salafis/dtaz>,

((Accessed 30 November 2018

“... هؤلاء الناس [أنصار الشريعة] نظروا فيما بعد إلى آخرين مثل أعضاء المؤتمر الوطني العام والثوريين على أنهم كفار أيضًا”

“رفض أنصار الشريعة المؤتمر الوطني العام. كانوا يريدون الاستيلاء على السلطة بأنفسهم، وهذا كان خطأ. لقد نظروا إلى الديمقراطية على أنها “حرام” (حرمها الدين) ودعت إلى إقامة حكم إسلامي ومراعاة الأحكام الإسلامية. لقد ذهبوا بعيداً واتخذوا إجراءات. لقد ساهموا بإفشال الثورة بهذه الطريقة”⁽¹¹³⁾ “لقد كانوا جاهلين، وحاولوا تشويه سمعة الجماعات الأخرى عن قصد. قاموا بتشويه سمعة بعض العلماء وحاولوا تصويرهم على أنهم عملاء للخارج. صوروهم على أنهم مرتدّين وقاموا بالتلاعب بالبيئة كلها”⁽¹¹⁴⁾

- المنهجية

عن طريق محاولات التعبئة العقدية، والمساعدات الإنسانية، والأعمال الخدمية، حاول تنظيم أنصار الشريعة الحصول على دعم المجتمع، وتمكنت من الوصول إلى بنغازي. وفي المرحلة الثالثة قام التنظيم ببناء شبكة تنظيمية مع المجموعات الموجودة في درنة وبنغازي مثل مجلس شورى المجاهدين في درنة، مجلس شورى ثوار بنغازي، بهدف القتال ضد قوات حفتر. يمكن اعتبار مقتل زعيم أنصار الشريعة السابق محمد الزهاوي نقطة العبور بين المرحلتين الثانية والثالثة، وبسبب الجرح الذي أصيب به لم يتمكن التنظيم من التعافي بعد فقدان القوة إثر وفاة الزهاوي، وكثير من أعضائه انضموا لتنظيم

(113). مقابلة رقم 8، 14 أيلول/سبتمبر 2018 - إسطنبول

(114). مقابلة رقم 8، 14 أيلول/سبتمبر 2018 - أنقرة

الدولة. في نهاية المرحلة الثالثة، أعلن التنظيم حل نفسه في مايو/أيار 2017.⁽¹¹⁵⁾

استراتيجية التجنيد عند أنصار الشريعة مبنية على الخطاب والثقافة "الاضطهاد". ولكونها شائعة على نطاق واسع في ليبيا، تستخدم العديد من الجماعات المسلحة خطاب وثقافة "الاضطهاد" لتجنيد المقاتلين، والذي يخدم عملية التطرف في البلاد. بعد اندلاع الحرب، انخفض مستوى الرفاهية في ليبيا بشكل كبير. تدنت مستويات الخدمات العامة والبلدية في العديد من المناطق. حاولت أنصار الشريعة جمع أعضائها من خلال الاستفادة من الفراغ في بنغازي ودرنة. كما حاولت كسب المجتمع من خلال أنشطة البلدية والمساعدات الإنسانية.

استطاع التنظيم من خلال المقاومة وأخذ الرهائن وجمع الضرائب وسرقة البنوك والدعم الأجنبي توفير 100 دولار للمقاتلين. بينما كان التنظيم يطالب بـ 150 ألف دولار للرهائن الليبيين، كان يطالب بملايين الدولارات للمختطفين الأجانب. حصل تنظيم أنصار الشريعة على دخل، لا سيما من خلال تكييفه الجيد مع السوق السوداء التي تشكلت في ليبيا⁽¹¹⁶⁾. مهما حاول تنظيم أنصار الشريعة الحصول على دعم الناس من خلال المدفوعات المالية والمساعدات الإنسانية والبلدية، لم يصل إلى المجتمع أيديولوجياً وبقي مهمشاً بين العموم.

John Pearson, "Libyan extremists group Ansar Al Sharia (115) disbands", The National, 28 May 2017, <https://www.thenational.ae/world/libyan-extremist-group-ansar-al-sharia-disbands-1.612687>, (November 2018 (Accessed 30

Lydia Sizer, "Libya's Terrorism Challenge Assessing the Salafi-Jihadi (116) Threat", Middle East Institute, September 2017, https://www.mei.edu/sites/default/files/publications/PP1_Sizer_LibyaCT_web_0.pdf (Accessed 30 November 2018

- الزوال

فشل تنظيم أنصار الشريعة في تحقيق نجاح عسكري ضد قوات خليفة حفتر في 17 مايو، ثم أعلن عن حل نفسه. من بين الأسباب الرئيسية وراء هذا القرار وفاة العديد من القادة، إضافة لعدم قدرته على الحصول على الدعم المجتمعي. في الوقت الحاضر يعتبر الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات أن قدرة التنظيم على تشكيل تهديد خطير للمجتمع الليبي في المستوى الأدنى:

“أعتقد أن احتمالية انتشار إيديولوجية أنصار تنظيم الدولة وأنصار الشريعة في ليبيا منخفضة. بناءً على تجربتهم، يمر تنظيم أنصار الشريعة حاليًا بتحول. هذا التحول هو في الممارسة وليس الأفكار. ويعود ذلك بشكل خاص إلى مقتل بعض منظري الجماعة”⁽¹¹⁷⁾

“تم تصفية أعضاء أنصار الشريعة / تنظيم الدولة في درنة نتيجة لعملية الكرامة التي بدأها حفتر. كما تم التخلص جزئياً من تلك الموجودة في صبراتة وسرت”⁽¹¹⁸⁾

“تم تصفيتهم بشكل كبير في الشرق [شرق ليبيا]. الذين فروا من الغرب [غرب ليبيا] اعتقلوا”⁽¹¹⁹⁾

“لا أرى أي مستقبل لأنصار الشريعة لأنهم ليسوا مدعومين من قبل المخابرات. لا يمكن التحكم بهم، وليس لديهم هيكل تنظيمي”
“بعد الاندماج مع تنظيم الدولة، تفرقوا (أنصار الشريعة) من بنغازي إلى محافظات أخرى”⁽¹²⁰⁾

(117). مقابلة رقم 6، 12 أيلول/سبتمبر 2018 - أنقرة

(118). مقابلة رقم 9، 25 أيلول/سبتمبر 2018 - أنقرة

(119). مقابلة رقم 9، 25 أيلول/سبتمبر 2018 - أنقرة

(120). مقابلة رقم 3، 7 أيلول/سبتمبر 2018 - أنقرة

ثالثا- السلفية المدخلية

يعد الجانب الفكري للتطور نحو التطرف العنيف في ليبيا أحد القضايا المهمة التي أكد عليها المشاركون أثناء البحث. سلط المشاركون في الاستبيان الضوء على أن جوهر الصراع في ليبيا هو الصراع على السلطة، وتستغل الأفكار لأغراض سياسية، وليس العكس. وأشار أحد المشاركين في الاستبيان وهو أحد كبار قادة الجماعات المسلحة السابقة الذين قاتلوا ضد نظام القذافي إلى أن كل من تنظيم الدولة والسلفية المدخلية هما العاملان الرئيسيان وراء تعبئة الخطاب المتطرف العنيف في أنحاء ليبيا. جميع المشاركين في الاستبيانات متفقون على أن تنظيم الدولة وأنصار الشريعة بعيدون عن تشكيل تهديد وجودي على ليبيا من بوابة التطرف العنيف، لكنهم شددوا في المقابل على خطورة السلفيين المداخلين باعتبارهم أكثر مجموعات التطرف العنيف انتشاراً في ليبيا في الوقت الحالي. هذا على الرغم من أن السلفيين المدخليين كانوا نائمين قبل الثورة، قبل أن يتحركوا بعد الثورة ويتخذوا إجراءات من قبيل اختراق الجماعات المسلحة ونشر رواياتهم الأيديولوجية. هذه الآليات كانت تعمل بالكيفية التالية:

“إن أهم شيء وأكثره فاعلية كان وضعهم في القائمة السوداء بقطاع الأمن. لقد تحولوا من الفكرة إلى الممارسة بعد الثورة. حاولوا التسلل إلى جميع الجماعات المسلحة، وكانوا ممن أقنعوا حفتر بالتحرك. يحاولون بداية بالتسبب في تغيير أيديولوجي عند الناس، ومن ثم التسلل إلى المجموعة والتأثير على القاعدة. إنهم يستهدفون مواقع في الحلقة المغلقة القيادية للتأثير على القادة”⁽¹²¹⁾

رابعاً- القواسم المشتركة بين تنظيم الدولة وأنصار الشريعة
على الرغم من أن السلفيين المدخلين لا يعاملون بقدر كبير على أنهم تهديد أمني كما هو الحال مع تنظيم الدولة أو أنصار الشريعة، فإن لديهم عقلية ثنائية متشابهة للغاية معهم، والتي هي أساس العديد من حالات التطرف:

“اعتاد تنظيم الدولة وأنصار الشريعة على اعتبار من يرفضون الانضمام إليهم كمرتدين. ولما كانوا مرتدين، جاز قتلهم. أما بالنسبة للمداخل السلفيين، فإن الذين لم ينضموا إليهم هم مبتدون. بالنسبة لهم [السلفيين المداخل]، لا يجوز التكلم معهم [المبتدعين] وإلقاء السلام عليهم”

“لكل من تنظيم الدولة والسلفيين المداخل نقطة مشتركة في إعلان الشخص غير مؤمن (مرتد) إذا وقفوا في وجوههم”
“إن أفكار تنظيم الدولة والسلفيين المداخل هي نفسها. يشبهون بعضهم البعض كثيراً في تفسيراتهم الدينية ومقاربتهم للدين والسياسة. قتل المداخل الشيخ نادر العمراني بناء على فتوى أجنبية⁽¹²²⁾.”

“لقد تم قمع المجتمع الأمازيغي في ليبيا في مرحلة ما. وأطلق عليهم السلفيون المداخل وصف “المرتد”. أعلنوا أنهم كفروا بسبب عقيدتهم الإباضية. لقد حكمت مجموعات مدخلية سلفية بالردة على من لا يشاطر آرائهم⁽¹²³⁾”

أدوات وقنوات التأثير

من أهم أدوات تأثير السلفيين المدخلين في ليبيا على المجال العام قدرتهم على تعبئة شبكاتهم الاجتماعية المنتشرة

(122). مقابلة رقم 8، 14 أيلول/سبتمبر 2018 - إسطنبول

(123) مقابلة رقم 8، 14 أيلول/سبتمبر 2018 - إسطنبول

في المجتمع. ترى بعض الآراء أن لدى المداخله مجالين استراتيجيين.

الاستراتيجية الأولى: في المجال الخاص- العام، والذي عن طريقه وتحديدًا بواسطة مدارسهم الخاصة يعملون على نشر رسالتهم:

“إن مواردهم المالية -السلفيين المداخله- تأتي من إحدى البلدان الإقليمية. يحصلون على دخلهم خلال الحج (الحج والعمرة) ويبيعون السلع السعودية في ليبيا. في الآونة الأخيرة بدأوا في فتح مدارس خاصة. مثالا لذلك يبلغ عدد سكان مصراتة 500 ألف نسمة ولديهم 20 مدرسة في مصراتة فقط. في العام الماضي، استخدموا مبنى لفتح جامعة خاصة فقط بالسلفيين⁽¹²⁴⁾”

الاستراتيجية الثانية: نشر وتعزيز رسالتهم بواسطة شبكات التواصل الاجتماعي التقليدية وغير التقليدية. وعن طريق الكتب والكتيبات والأشرطة وقنوات YouTube حديثا. وأشار أحد المشاركين في الاستطلاع وهو أحد القادة السياسيين بعد الثورة إلى ما يلي:

“المدخليون يديرون الكثير من القنوات الإذاعية، ولديهم أسلحة، ولديهم قواتهم المليشياوية. أولئك الذين قد يستطيعون موازنتهم في المجتمع ليس لديهم أي قوة من هذا القبيل. جهات الإفتاء الرسمية تكافح من أجل إعلام الناس بشكل صحيح، لكنهم عاجزين في وجه رسالة المداخله القوية⁽¹²⁵⁾”

“كتبهم ومجلاتهم وبرامجهم التلفزيونية والإذاعية في متناول الجميع.”

(124). مقابلة رقم 3، 7 أيلول/سبتمبر 2018 - أنقرة

(125) مقابلة رقم 7، 13 أيلول/سبتمبر 2018 - أنقرة، مقابلة رقم 10، 26 أيلول/سبتمبر

2018 - أنقرة، مقابلة رقم 9، 25 أيلول/سبتمبر 2018 - أنقرة

“راديو الفرقان في ليبيا ملك لهم -السلفيين المداخلة-
يبثون خطب ووعظ العلماء الأجانب، ويمتلكون 40 قناة إذاعية
في عموم ليبيا”⁽¹²⁶⁾
“إنهم -السلفيون المداخلة- منظمون في القبائل والمساجد
والمدن. لديهم آليات دعاية قوية وأيضاً موارد للاستمرار في
الدعاية”⁽¹²⁷⁾

ومع ذلك فإن الإمكانيات التكنولوجية والإعلامية ليست هي
المجالات الوحيدة التي يستغلونها لتوسيع نفوذهم. إنهم يستغلون
كل ما هو متاح في ليبيا، بدءاً من الحدود غير الخاضعة للحكم،
إلى استياء بعض القبائل وشرائع المجتمع. نظراً لوجود جهات
فاعلة وقبائل مؤيدة للقذافي في ليبيا، تسعى إلى الانتقام من
الثوار، لم يتردد السلفيون المداخلة من التعاون معهم:

“الوسائل التكنولوجية هي ميزة لهم -السلفيون المداخلة-.
ميزة أخرى بالنسبة لهم هي حقيقة أن الحدود السودانية
والمصرية والتونسية لليبيا خارجة عن السيطرة. بالإضافة إلى
ذلك، يدعمهم بعض فلول نظام القذافي للانتقام من الثوار”⁽¹²⁸⁾

الدعم الخارجي

بالنظر إلى تمتع السلفيين المدخليين بالقدرة المادية
والاجتماعية للحصول على نفوذ كبير في كل من المدارس
الخاصة وقطاعات الإعلام، لا أحد يعتقد أن هذا الأمر ممكن
بدون دعم خارجي مستمر:

“إن السبب وراء هذه القوة الكبيرة التي يتمتع بها السلفيون
المدخليون هو الدعم القوي الذي يتلقونه. فتح المدارس

(126). مقابلة رقم 7، 13 أيلول/سبتمبر 2018 - أنقرة

(127). مقابلة رقم 13، 11 أكتوبر 2018 - أنقرة

(128). مقابلة رقم 6، 12 أيلول/سبتمبر 2018 - أنقرة

الخاصة إحدى طرق نشر أفكارهم. بسبب ضعف الحكومة، يمكنهم تطبيق مناهجهم. الطريقة الثانية لنشر أفكارهم هي وسائل الإعلام وخاصة الراديو. لديهم محطات إذاعية فعالة في جميع المحافظات تقريباً. نعتقد أن هذا كان ممكناً بفضل الدعم الذي يتلقونه⁽¹²⁹⁾

“لا يستطيع السلفيون المدخليون البقاء بدون دعمهم الخارجي. إحدى دول المنطقة تقدم دعماً علنياً لهم، الدعم في كل المجالات⁽¹³⁰⁾”

إن اقتناع الناس بأن هذه المجموعة مدعومة من قبل جهات خارجية ليس بلا أساس. يقيمون بعض أعمال السلفيين المدخليين في نقاط معينة ويربطونها بنتائجها السياسية والاستراتيجية. يكتشفون بذلك بعض الأنماط بين أهداف بعض دول المنطقة وأفعال السلفيين المدخليين:

“من الواضح أن دولة معينة تقف وراءهم (السلفيين المداخلية)، لذلك فهم أداة لنفوذ السعودية على جميع الدول الإسلامية. هم ينتجون الكتب والنشرات ومقاطع الفيديو على YouTube وما إلى ذلك بفضل الدعم المالي الهائل. السلفيون المدخليون في ليبيا لا يفعلون شيئاً دون سؤال رعاتهم في الخارج. عندما انطلقت الثورة على سبيل المثال، تلقوا تعليمات وقرروا عدم الانضمام إلى الثورة. لم يشاركوا في الانتخابات، وأعلنوا “تحريمها”، وبالتالي جاء حزب محمود جبريل في المقدمة⁽¹³¹⁾”

“يهدف السلفيون المداخلية إلى تغيير المجتمع بما يتماشى مع معتقداتهم الدينية. هناك 3-4 علماء مؤثرين في الخارج.

(129). مقابلة رقم 3، 7 أيلول/سبتمبر 2018 - أنقرة

(130). مقابلة رقم 36، 12 أيلول/سبتمبر 2018 - أنقرة

(131) مقابلة رقم 3، 7 أيلول/سبتمبر 2018 - أنقرة

هؤلاء العلماء يتم توجيههم من قبل شخصيات سياسية. يضعون قصة ويبدون بروايتها للناس. هؤلاء الأشخاص (3-4) هم في قلب هذا التغيير الاجتماعي، وأصبحوا ناجحين. يتم توجيههم من قبل المخابرات الأجنبية⁽¹³²⁾

“ربيع المدخلي يوجه من قبل استخبارات إحدى الدول. لديه عشرات الآلاف من المتابعين، وهم غير متعلمين. يتم تحريكهم عن طريق الفتاوى القادمة من الخارج. كان هناك أمر صارم بعدم المشاركة في الثورة. إنهم أقوياء حقًا في الوقت الحالي. بعض البلدان في المنطقة تدعمها إلى حد كبير⁽¹³³⁾”

“السلفيون المدخليون جاءوا من الخارج كحزمة متكاملة، وهم موجهون من الخارج.”

منظمة غربية

مثل تنظيم الدولة وأنصار الشريعة، يعامل الليبيون السلفيون المدخليون أيضًا على أنهم منظمات دخيلة على النسيج الليبي الاجتماعي والثقافي والديني:

“إن أيديولوجيات كل من أنصار الشريعة والسلفيين المدخليين هي من خارج ليبيا. غالبية منظري أنصار الشريعة، وخاصة المقدسي لا يعيشون في ليبيا. يعيش منظرو الفكر السلفي المدخلي في إحدى الدول الإقليمية⁽¹³⁴⁾”

“هناك مرقد أحد صحابة النبي محمد عليه الصلاة والسلام في البيضاء. حاول المداخلات تفجير هذا الضريح، وقد اعترض الناس على المحاولة⁽¹³⁵⁾”

(132). مقابلة رقم 3، 7 أيلول/سبتمبر 2018 - أنقرة

(133). مقابلة رقم 13، 11 أكتوبر 2018 - أنقرة

(134). مقابلة رقم 11، 27 أيلول/سبتمبر 2018 - إسطنبول

(135). مقابلة رقم 7، 13 أيلول/سبتمبر 2018 - أنقرة

“حفتر متحالف مع دول معينة في المنطقة، وتلقائياً مع السلفيين المدخليين. هذا يزعج الليبيين بشكل كبير. يسميهم الناس “الجالية الأجنبية”⁽¹³⁶⁾”

السيطرة على المجال الديني

النقطة الأهم والأكثر فعالية هي أن المساجد هي الأماكن الرئيسية لنشاط السلفيين المدخليين في ليبيا. أكد أحد من تمت مقابلتهم على أنهم يقضون على الخط المعتدل عن طريق خطبهم وخطابهم وأنشطتهم. يحضرون كتب شيوخمهم إلى مكاتبات المساجد. وبحسب عدد من المشاركين في المقابلات فإن سيطرة مدخلي السلفيين على المساجد في غرب البلاد تبلغ حوالي 80٪، أما في الشرق فهم يسيطرون على 100٪ من المساجد :

“هناك رئيس لوزارة الأوقاف في المنطقة التي يحكمها حفتر. جميع المساجد في أيدي السلفيين المدخليين هناك”⁽¹³⁷⁾
“السلفيون المداخلية يسيطرون بنسبة 100٪ على مساجد صبراتة. على الرغم من أن جماعة المساجد لا تتعاطف مع السلفيين المدخليين، إلا أنهم تحت لضغط المداخلية. تبلغ نسبة [المساجد التي يسيطر عليها السلفيون المدخليون] في الغرب [غرب ليبيا] حوالي 80٪”⁽¹³⁸⁾.

هذا التنافس للسيطرة على المساجد ووزارة الأوقاف لا يقوم على “المنافسة العادلة”، بل إن محاولة المداخلية السيطرة على المجال الديني مضمونة بالقوة المادية والقمع والتهديدات: “عندما وصل المداخلية وقوات الردع إلى السلطة، بدأوا

(136). مقابلة رقم 7، 13 أيلول/سبتمبر 2018 – أنقرة

(137). مقابلة رقم 3، 7 أيلول/سبتمبر 2018 – أنقرة

(138) مقابلة رقم 4، 11 أيلول/سبتمبر 2018 – أنقرة

بالتدخل في وزارة الأوقاف. 95% من مساجد طرابلس تحت سيطرتهم”⁽¹³⁹⁾

“المدخلة فجّروا سيارة مفخخة أمام مبنى الأوقاف في مصراتة لتهديد مسؤولي الأوقاف”.

الجاذبية

عندما يتعلق الأمر بعوامل الجذب للانضمام للمدخلة، أفاد الذين أجريت معهم مقابلات أنهم يستغلون تبجيل الناس العاديين للدين وخاصة النبي محمد صلى الله عليه وسلم. بما أن الأشخاص العاديين لا يستطيعون رؤية الأجندة الحقيقية وراء السلفيين المدخليين، فإنهم يحكمون عليهم بمظهرهم: مظهرهم، لباسهم، سلوكهم، إلخ. كلهم يبدوون عناصر دينية ملتزمة:

“أن تكون مثل النبي محمد صلى الله عليه وسلم، تعيش مثله. تحاول الامتثال “لسنته” في كل شيء. بالطبع، لا يطرحون المذهب الحنبلي. تركيزهم الرئيسي منصب على المذهب السلفي”⁽¹⁴⁰⁾

الرسالة المضادة

على الرغم من وجود بعض المحاولات الضعيفة والصادقة لمواجهة رسالتهم التدميرية، إلا أن الحكومة الليبية لم تعالج المشكلة بشكل كاف، ولم تتخذ الإجراءات اللازمة. ولقد استغل السلفيون المدخليون هذا الضعف:

“كان التلميذ الأول للسلفية المدخلية في ليبيا هو الشيخ محمود. كان يلفت الانتباه إلى مخاطر المدخلية السلفية على شاشة التلفزيون. ومع ذلك، تراجع بعد تلقيه تهديدات خطيرة”⁽¹⁴¹⁾ من المهم للغاية حماية الأصوات المضادة لرسالة المدخلة

(139). مقابلة رقم 6، 12 أيلول/سبتمبر 2018 – أنقرة

(140). مقابلة رقم 3، 7 أيلول/سبتمبر 2018 – أنقرة

(141) مقابلة رقم 3، 7 أيلول/سبتمبر 2018 – أنقرة

ودعمها، وذلك لتوعية الناس بأجنداتهم وحقيقة سلوكهم. دار الافتاء كانت من تلك الأصوات المضادة:

“في البداية، لم يكن المجتمع على علم بذلك، حتى ظهر [السلفيون المدخليون] بقنوات الراديو الخاصة بهم. نشرت دار الافتاء بياناً يستهدف هؤلاء [السلفيين المدخليين]. ثم أصبح الناس على دراية بهم، وظهر رد فعل بشكل عام”⁽¹⁴²⁾.

التحدي: حدود ضبابية

إن أكبر مشكلة مع المداخلة هي حقيقة أنهم متشابكون مع الهياكل الرسمية وشبه الرسمية في ليبيا. إنهم يستغلون شرعية الدولة في نواح كثيرة:

“أثر المداخلة على حكومة الوفاق الوطني وأصبحوا أجزاءً من الوحدات الأمنية. من ناحية أخرى تم دمجهم بالكامل في كل الهياكل الأمنية والعسكرية في منطقة سيطرة حفتر. هناك شائعات بأنهم يسيطرون على مطار طرابلس، وأحياناً تهبط الطائرات الخاصة في المطار وهي تقل بعض قادة المداخلة قادمين من اجتماعات سرية. إضافة لذلك فإن داعميهم الإقليميين يعملون على جعلهم جزءاً من المشهد الليبي الرسمي. على سبيل المثال، القانون رقم 25 أعطاهم صلاحيات تتجاوز القانون.”⁽¹⁴³⁾

“إنهم [المداخلة] تحت شرعية وسلطة الدولة. على سبيل المثال تخضع قوات الردع لسلطة الدولة، وهم مرتبطون بوزارة الداخلية. يتصرفون كما لو أن الدولة ملكهم. إذا استمرت الأمور على هذا النحو، فسيحصلون على مواقع أكثر أهمية في

(142)مقابلة رقم 6، 12 أيلول/سبتمبر 2018 – أنقرة

(143). مقابلة رقم 5، 11 أيلول/سبتمبر 2018 – أنقرة

الدولة. (144)

“هذه المجموعة تشكل تهديداً رئيسياً لليبيا. إنهم منظمة استخباراتية وليس منظمة مسلحة. لديهم وجود في جميع الأجهزة الأمنية. محاربة الجريمة ومكافحة الإرهاب ووحدات الهجرة غير الشرعية كلها تحت سيطرتهم. هناك وكالة لمكافحة الجريمة في مصراتة. وقد تولت هذه الوكالة مهام وحدة مكافحة الإرهاب أيضاً. قاموا ببناء سجن كبير هناك. فتحوا مراكز تدريب في مصراتة وأماكن أخرى تحت اسم “دار الضيافة”. أحياناً يستخدمون المنازل كمقر ومراكز تدريب” (145)

“المدخلة يشغلون مناصب رسمية في ليبيا. على سبيل المثال، يدير المدخلة مكاتب الأوقاف المحلية في الغرب. يمثلون 30٪ من سكان طرابلس. يوجد إمام سلفي مدخلي في المسجد المركزي في طرابلس. طلبت مني الوزارة كتابة تقرير عن المدخلة. ومع ذلك، رفضت إجراء العمل الميداني لهذا التقرير، خوفاً من علم المدخلة بذلك” (146)

يتحالف السلفيون المدخليون مع أكثر الميليشيات شراسة في طرابلس، والتي تتمتع بشرعية شبه رسمية أيضاً: “تم نشر قوات الردع وقوات النواصي وغيرها في طرابلس لحماية السراج. كما توجد قوات ردع في صبراتة والزاوية. في المقابل المطلب الأساسي للشعب هو انسحاب قوات الردع من المنطقة” (147)

“هناك مجموعتان رئيسيتان من الجماعات السلفية في

(144). مقابلة رقم 6، 12 أيلول/سبتمبر 2018 - أنقرة

(145). مقابلة رقم 7، 13 أيلول/سبتمبر 2018 - أنقرة

(146). مقابلة رقم 9، 25 أيلول/سبتمبر 2018 - أنقرة

(147). مقابلة رقم 5، 11 أيلول/سبتمبر 2018 - أنقرة

طرابلس: النواصي وقوات الردع. مجموعة أخرى هي مجموعة التاجوري، على الرغم من أنها ليست مدخيلة، إلا أنها تعمل في انسجام معهم لمصلحتها الذاتية. تحتوي كتيبة النواصي أيضًا على متطرفين في داخلها، لكنهم ليسوا إجراميين. يتعاونون مع قوات الردع انطلاقاً من المصلحة المناطقية⁽¹⁴⁸⁾

تحالف مع حفتر

يستمد المداخلة قوتهم ونفوذهم من تحالفهم مع حفتر:

“مكافحة هذه المجموعة [المداخلة] أصعب من مكافحة تنظيم الدولة لأنهم متحالفون مع حفتر في الشرق”

“المدعي العام في ليبيا على سبيل المثال، لا يمكنه القبض عليهم [السلفيين المداخلة]”.

“عندما تم تصفية أنصار الشريعة وتنظيم الدولة في أماكن مثل درنة وصبراتة وسرت، أصبح الميدان متاحاً للمداخلة. على سبيل المثال، مجموعة التوحيد هي مجموعة مدخيلة سلفية تدعم حفتر. بعد انتهاء عملية بنغازي ألغيت هذه المجموعة وأدرجت في الكتيبة 102، الكتيبة 204 وكتيبة الصاعقة تحت ضغط من قبل حفتر. الآن هم جزء من الميليشيات المسلحة، ولهم وجود في وحدة مكافحة الجريمة داخل قسم الشرطة. لديهم وجود في كل من الجيش والمؤسسات الأمنية⁽¹⁴⁹⁾”

عنف شديد

أشار جميع المشاركون في الاستبيان إلى الاستخدام المفرط للقوة والعنف من قبل السلفيين المدخليين تجاه أي شخص يعتبرونه منافساً، أو ببساطة مختلفاً معهم. تم توثيق سوء

(148). مقابلة رقم 9، 25 أيلول/سبتمبر 2018 – أنقرة

(149) مقابلة رقم 9، 25 أيلول/سبتمبر 2018 – أنقرة

سلوكهم من قبل العديد من الجهات:
"هناك سيطرة مدخلية سلفية في غربي الزاوية وصبراتة.
يميل المداخلة إلى اقتحام المنازل باستخدام القوة المفرطة وإن
بسبب خلافات بسيطة"⁽¹⁵⁰⁾

"إن أفعالهم تشمل الخطف والتعذيب وما إلى ذلك. التهمة
الموجهة للمختطفين هي "الإرهاب، وقد حدثت وفيات تحت
التعذيب. كان محمد بكر من ثوار بنغازي أحد الذين قتلوا تحت
التعذيب. هناك الكثير من الأشخاص الذين اختطفوا من قبل
هذه الجماعة [المداخلة] ومصيرهم غير معروف لحد الآن"⁽¹⁵¹⁾
"أحد قادة السلفيين المداخلة في الشرق المدعو بالورفلي،
لديه لقطات في عمليات الإعدام الجماعي، خلال اللقطات
جعلوا الناس يرتدون ملابس برتقالية كما يفعل تنظيم الدولة
في مقاطع الفيديو الخاصة به"

"تم تصفية نادر العمراني لوقوفه ضد المداخلة في بث
مباشر. لماذا سافرت بعض الشخصيات إلى تركيا؟ اختطف ابن
شخص ولم يُفرج عنه إلا بشرط مغادرة والده ليبيا. تم اقتحام
منزل الزعيم الصوفي، منزل محمد مشعلي، اختطف ابنه وقتل
في مصراتة، لقد كان شخصاً يدرّب الحفاظ. قبض عليه مع
أنه لم يكن على صلة بالإسلام السياسي. لا تستطيع انتقاد أي
سلفي مدخلي. لا يمكنني انتقاد المداخلة علناً. إذا فعلت ذلك
فلن أتمكن من العودة إلى طرابلس. قد يواجه اللاعبون المحليون
الشباب بعدم انضمامهم إلى أنصار الشريعة أو تنظيم الدولة،
لكنهم لا يمكنهم فعل الشيء نفسه بالنسبة للمدخليين"⁽¹⁵²⁾

(150). مقابلة رقم 5، 11 أيلول/سبتمبر 2018 - أنقرة

(151) مقابلة رقم 7، 13 أيلول/سبتمبر 2018 - أنقرة

(152) مقابلة رقم 9، 25 أيلول/سبتمبر 2018 - أنقرة

“لقد ردوا [المداخلة] على منتقديهم بلا رحمة. على سبيل المثال، أخبرني رئيس تحرير قناة تلفزيونية مقرها في طرابلس أن لديهم 70 شخصاً في طرابلس يعملون لقناتهم. وإذا قال أي شيء ضد المداخلة السلفيين، فإن جميع هؤلاء الناس سيتوقفون عن العمل في القناة. هناك 11 قناة تلفزيونية في ليبيا في الوقت الحالي، وباستثناء قناة “التناصح” لا تستطيع إحداهن التطرق للمداخلة. كل الشخصيات التي تتقد المداخلة اضطرت للانتقال إلى إسطنبول”⁽¹⁵³⁾

“عندما استولت قوات حفتر على بنغازي، اعتقل المداخلة عشرات العلماء وحافظي ومعلمي القرآن وقتلوهم، بل وأحرقوهم. لدينا لقطات لهذه الأعمال. أوجد المداخلة أولاً التناقص والصراعات الصغيرة بين القبائ، وفي وقت لاحق قدم المداخلة معارضيتهم أو جميع المجموعات التي كانت ضدهم على أنهم مرتدين. ومن ثم دعوا لقتلهم وانتشر العنف بعدها. لقد أعلنوا أن كل شخص مرتد وفق ما يحلو لهم، وبهذا يحاولون قتله أو الضغط عليهم بهذه الطريقة”⁽¹⁵⁴⁾

“إنهم [السلفيين المداخلة] يجبرون العلماء الذين لا يتفقون معهم على مغادرة البلاد أو تهديدهم أو قتلهم ومثال ذلك (د. نادر العمراني). قتلوا بعض العلماء وسجنوا الكثير من الناس. كان على الناس مثلي الفرار من البلاد. لقد أصبحوا قبضة حديدية ضدنا، ثواراً وعلماء”⁽¹⁵⁵⁾

“إن السلفيين المدخليين أخطر بكثير من تنظيم الدولة والقاعدة من حيث التطرف”

(153)مقابلة رقم 9، 25 أيلول/سبتمبر 2018 – أنقرة

(154)مقابلة رقم 13، 11 أكتوبر 2018 – إسطنبول

(155). مقابلة رقم 13، 11 أكتوبر 2018 – إسطنبول

“80٪ من 1800 سجين في سجن قوات الردع هم أعضاء في الجماعات الإسلامية التي رفضت الانضمام إلى المداخلة. ترتكب قوات الردع العنف بقدر ما ترتكبه أنصار الشريعة وتنظيم الدولة. لقد ارتكبوا العنف على أساس نصوص الحديث”⁽¹⁵⁶⁾

ظهرت الجماعات المتطرفة العنيفة في ليبيا نتيجة لسلسلة من العوامل التي نوقشت في القسم السابق. على الرغم من أن جميع الجماعات المتطرفة العنيفة التي تمت مناقشتها هنا قد تم تشكيلها إما بعد الثورة أو أصبحت أكثر نفوذاً بعدها، فإن جذورها وعناصرها الأوائل كانوا موجودين قبل الثورة بأسماء مختلفة وكانت أصولهم متجذرة في عصر القذافي. في حين أن تنظيم الدولة وأنصار الشريعة لا يمكن أن تتشكل إلا في ظل ظروف الحرب الأهلية وانهيار الدولة، فإن السلفيين المدخلين كانوا مجموعة مفضلة حتى في ظل حكم القذافي، وهم يتمتعون الآن بدعم قوي من دول معينة في المنطقة. كنقطة مشتركة، ينظر إلى هذه المنظمات من قبل الليبيين العاديين على أنهم منظمات غريبة على المجتمع والثقافة والدين الليبي. لم يكن لدى تنظيم الدولة ولا أنصار الشريعة قاعدة مجتمعية قوية في ليبيا. جذبت تنظيم الدولة قدرًا هائلاً من الاهتمام الدولي بسبب انتشارها العالمي، ولكن وجود تنظيم الدولة وقدرتها في ليبيا كان دائماً مبالغاً فيه، وهو ما يجسده العدد الكبير من المقاتلين الأجانب داخل صفوفها. ومع ذلك، فيما يتعلق بالقدرة الحالية ومستوى التطرف، أشار جميع من أجريت معهم المقابلات إلى السلفيين المدخلين على أنهم أكثر مصدر قادر ومنتشر ومدمر في ليبيا للتهديد المتطرف العنيف.

(156). مقابلة رقم 9، 25 أيلول/سبتمبر 2018 – أنقرة

خامساً- سرديات وتأطير المنظمات المتطرفة العنيفة في

ليبيا

تُعدّ كيفية تأطير المعرفة الموجودة مسبقاً واستخدامها لتحقيق أهداف الحركات، جانباً مهماً من ديناميكيات الحركات الاجتماعية. يتم نقل المعلومات الموجودة والمعرفة الشعبية إلى أشخاص آخرين وأجيال أخرى في أشكالٍ سرديّة. ولهذه الروايات أيضاً أهداف استراتيجية معينة، في حين أن اللاعبين الذين يقومون بصياغة هذه الروايات يفعلون ذلك لأغراض معينة. هناك منافسة ومعاركة مستمرة بين الرواية والرواية المضادة في المجال الفكري.

جميع المنظمات بما في ذلك منظمات التطرف العنيف في ليبيا لديها أدواتها الخاصة للاتصال الاستراتيجي. يحاولون من خلال تواصلهم الاستراتيجي ورواياتهم وخطاباتهم جذب مجموعات متنوعة من الناس، الشباب النشطاء وكذلك الأجانب المهتمين بأن يكونوا جزءاً من قضية أو حركة. هناك بعض المواضيع والرسائل المتداخلة في استراتيجيات ومحتويات الاتصال الخاصة بمؤسسات مختلفة. لذلك من المهم التركيز على المواضيع التي تميز مختلف المنظمات.

هناك عناصر معينة تجعل بعض الرسائل أكثر تأثيراً من غيرها. تنظيم الدولة على سبيل المثال، أصبحت أكثر نجاحاً من غيرها من المنظمات المتطرفة العنيفة بسبب مناهجها المبتكرة لنشر خطابه. كان أحد العناصر الناجحة في خطاب تنظيم الدولة هو إيجاد طريقة لربط الشعور بالمظلومية المحلية للأفراد برواية عالمية. بالطبع ولكي يكون أي سرد أو خطاب ناجحاً تجاه أي جمهور معين، يجب أن يكون الأرضية صلبة، أي يجب أن تكون العوامل الهيكلية ناضجة. قد يستجيب بعض

الشباب لرسالة المتطرفين لأنهم يشعرون بأنهم مستبعدون من مجتمعاتهم، وهم محاصرون لأنهم يعيشون في فقر أو يأس في ظل أنظمة استبدادية. ومع ذلك ليس هذا هو الحال بالنسبة للأنظمة الاستبدادية فقط. في البيئات السياسية الأكثر شمولية وتشاركية، هناك أيضاً عناصر تجعل الأرضية مناسبة لتقبل الرسائل المتطرفة. على وجه التحديد في الغرب، يشعر الشباب بالصراع مع قضايا الانتماء والهوية ويجدون أن الرسالة المتطرفة تخاطب تجربتهم وظروفهم.⁽¹⁵⁷⁾ وبالمثل هناك أيضاً جماهير تتأثر بعناصر أخرى في الرسائل المتطرفة. المال والاحترام المحتمل، هي عناصر أخرى في الرواية المتطرفة تجذب بعض الناس.⁽¹⁵⁸⁾

تنظيم الدولة

تنظيم الدولة في ليبيا، على غرار "التنظيم الأم" في العراق وسوريا، استخدم خطاباً بضرورة تحقيق أهداف معينة - تدمير الكفر أو عدم الإيمان - في شكل أهداف عليا.⁽¹⁵⁹⁾ لكن ما قصدهم بالكفر أو عدم الإيمان كان ببساطة معارضة من جهات أخرى، وليس بالضرورة عمل ديني. استندت عقلية ونموذج تنظيم الدولة إلى إعلان الجماعات العسكرية المعارضة مرتدة والانخراط في القتال لقمعهم كما فعلت في العراق وسوريا.

لم يتسامح تنظيم الدولة حتى مع التشكيلات السلفية الجهادية الأخرى مثل القاعدة وأنصار الشريعة، ناهيك عن

Michael Jacobson, "Learning Counter-Narrative Lessons from (157) Cases of Terrorist Dropouts" in Countering Violent Extremist Narratives, National Coordinator for Counterterrorism, Washington Institute, January 2010

.Jacobson (158)

Truthig, p. 11 (159)

الجماعات العسكرية غير الجهادية والمعتدلة. وقد ظهر ذلك من خلال الناطق الرسمي للتنظيم -مجلة دابق- التي انتقد فيها التنظيم العلاقة القوية بين أنصار الشريعة والقاعدة. ادعاء التنظيم الدولة للإسلامية والخلافة أهم ما ميزها عن جميع المنظمات المتطرفة العنيفة الأخرى في ليبيا وأماكن أخرى. ربما هذا هو أهم عنصر في خطاب التنظيم الذي يجعله جذاباً لأوسع كتلة على مستوى العالم. تحولت هذه الرؤية والخطاب إلى دعوة جذابة خاصة للمحرومين والمظلومين من المسلمين في جميع أنحاء العالم.

على الرغم من القواسم المشتركة المتوقعة بين تنظيم الدولة في العراق وسوريا و تنظيم الدولة في ليبيا، كانت هناك أيضاً اختلافات كبيرة بين التنظيمين. على سبيل المثال لم يكن تنظيم الدولة في ليبيا قادراً على استغلال السرد المركزي لتنظيم الدولة في العراق وسوريا، أي الانقسام الطائفي بين الإسلام. في العراق وسوريا صاغ تنظيم الدولة معركته على أنها صراع طائفي. لم يكن قتالاً فقط لتعزيز تفسيرها السلفي الجهادي للإسلام السني، ولكن الأهم من ذلك كان قتالاً للقضاء على أتباع التفسيرات الشيعية للإسلام. لكن في المقابل لا يوجد شيعي في ليبيا. وبالتالي في ليبيا لم تجد ورقة اللعب على الانقسام الطائفي نفعاً في حشد الدعم. وبدلاً من ذلك وضع تنظيم الدولة نفسه ضد التفسيرات والممارسات الصوفية للإسلام والمنتشرة في جميع أنحاء ليبيا.

في النهاية فإن الصوفيين الليبيين هم من السنة وليسوا جزءاً من التقاليد الشيعية. وعلى عكس الشيعة في الشرق الأوسط فإن الصوفيين الليبيين ليسوا مدعومين من قبل أي دولة ولا يمكن تصويرهم بسهولة على أنهم عملاء لأية دول

أخرى. ونتيجة لذلك كان من الصعب تأطير القتال في ليبيا ضد الصوفية أو الشيعية كما هو الحال في العراق وسوريا⁽¹⁶⁰⁾. بسبب القيود الخاصة بليبيا، كان على تنظيم الدولة بناء قتاله وخطابه على عناصر مختلفة ما عدا الطائفية. ومن هنا حاول تنظيم الدولة في ليبيا، تأطير معركته على أنها ضد الظلم⁽¹⁶¹⁾.

أنصار الشريعة

تهدف جماعة أنصار الشريعة في ليبيا إلى تطبيق الشريعة بصرامة، وتعارض الديمقراطية مدعية عدم توافقها مع القرآن الكريم. كما ذكر في عدة مناسبات، فقد صرحت أنصار الشريعة بوضوح بأنها لا تقتصر مهمتها في إقامة "دولة إسلامية حقيقية"⁽¹⁶²⁾ في ليبيا. من خلال السعي بإعلان عدم شرعية الانتخابات الديمقراطية، كانت أنصار الشريعة خلافا لبعض الجماعات الإسلامية الأخرى، تدعي حرمة الانتخابات حتى ولو بهدف إقامة الدولة الشرعية. بصفتها منظمة تنتمي إلى الجيل الثاني فإن أنصار الشريعة تبنت وضعا مناهضا للانتخابات على عكس الجيل السلفي الجهادي الأول الذي شارك في الانتخابات في ليبيا. زعيم أنصار الشريعة الزهاوي الذي توفي عام 2015، وصف في مقابلة أجراها مع تلفزيون محلي الانتخابات البرلمانية في فترة ما بعد القذافي بأنها غير إسلامية⁽¹⁶³⁾. ولتبنيتهم هذا

Geoff D. Porter, "How Realistic is Libya as an Islamic State (160) .Fall"back"?", CTC Centinel, March 2016, Volume 9, Issue 3

.Porter (161)

Gr trud, Henrik, and Vidar Benjamin Skretting. "Ansar Al-Sha- (162) ria in Libya: An Enduring Threat. موقف Perspectives on Terrorism 11, no. 1 (2017): 40-53. www.jstor.org/stable/26297736

Frederic Wehrey, "The Wrath of Libya's Salafis", Carnegie En- (163) dowment for International Peace, 12 September 2012, <https://carnegieendowment.org/sada/49364>

الموقف من الديمقراطية والانتخابات:
“... هؤلاء الناس [أنصار الشريعة] اعتبروا الآخرين مثل أعضاء المؤتمر الوطني العام والثوريين كفاراً أيضاً”
“رفضت أنصار الشريعة المؤتمر الوطني العام ... لقد اعتبروا الديمقراطية حراماً (حراماً دينياً) ودعوا إلى إقامة حكم إسلامي ومراعاة الأحكام الإسلامية”⁽¹⁶⁴⁾.
التكفير وازدراء حتى الجهاديين السلفيين الآخرين كان مهيمناً في خطاب أنصار الشريعة:

“كان هناك متطرفون في أماكن مثل بنغازي وسرت حتى قبل الثورة. كان بعضهم في السجن مثلنا [الجماعة الإسلامية الليبية المقاتلة]. كنا دائماً نتشاجر معهم. أنا لا أتحدث عن تنظيم الدولة، بل أتحدث عن “التكفيريين”. لم يكونوا يسموا باسم أنصار الشريعة، لكنني أقصدهم”⁽¹⁶⁵⁾
“لقد كانوا جاهلين، وحاولوا تشويه سمعة الجماعات الأخرى عن قصد. قاموا بتشويه سمعة بعض العلماء وحاولوا تصويرهم على أنهم عملاء للخارج. صوروهم على أنهم مرتدّين وقاموا بالتلاعب بالبيئة كلها”⁽¹⁶⁶⁾

لم يتألف خطاب أنصار الشريعة بشكل كامل من عناصر سلبية فقط على النحو المذكور أعلاه. كانت هناك محاولات لكسب قلوب وعقول الناس من قبل الجماعة. كان ذلك بشكل أساسي من خلال “الدعوة” والأنشطة الإنسانية. على سبيل المثال، عملت الجماعة على الخدمة الاجتماعية في الخارج، عبر تقديم مساعدة إنسانية ملحوظة للسودان في عام 2013

(164) مقابلة رقم 8، 14 أيلول/سبتمبر 2018 - إسطنبول

(165). مقابلة رقم 6، 12 أيلول/سبتمبر 2018 - أنقرة

(166). مقابلة رقم 8، 14 أيلول/سبتمبر 2018 - إسطنبول

بعد الفيضان. كان خطابهم عن "الدعوة" في الخارج تحت شعار "حملة القافلة من الخير لشعبنا في الموقع..."⁽¹⁶⁷⁾. لقد أعطتهم أنشطتهم القائمة على الخدمات الاجتماعية صورة مختلفة عن منظمة مسلحة. وسعوا نفوذهم إلى السودان وسوريا وغزة. وباعتبار غزة مثلاً، كان شعارهم الذي استخدموه للجذب "نحن هنا في ليبيا وأعيننا على القدس"⁽¹⁶⁸⁾ كانت هذه الجهود جزءاً من جهود العلاقات العامة لدى الجماعة أكثر من كونها جزءاً من أجندتهم السياسية الأوسع.

كانت محاولة جماعة أنصار الشريعة لتمييز أنفسهم عن القاعدة واضحة أيضاً في خطابهم. وعلى الرغم من نفيعهم ارتباطهم بالقاعدة، فقد تم الكشف عن أوجه التشابه بينهما في خطابهم وممارساتهم "للدعوة"⁽¹⁶⁹⁾

السلفية المدخلة

كما هو متوقع، استخدم السلفيون المدخليون خطاباً صدامياً وشديداً، وهو انعكاس لعقليتهم الثنائية السوداء-البيضاء. هذه العقلية السوداء والبيضاء التي لا تتسامح مع تنوع وجهات النظر هي الأساس ونقطة البداية لجميع التوجهات المتطرفة، لذلك فهي سائدة في جميع المنظمات المتطرفة العنيفة في ليبيا.

Aaron Y. Zelin, "The Rise and Decline of Ansar Al-Sharia in Libya," by Aaron Y. Zelin, accessed November 14, 2019, <https://www.hudson.org/research/11197-the-rise-and-decline-of-ansar-al-sharia-in-libya>

Aaron Y. Zelin, "When jihadists learn how to help," The Washington Post, 7 May 2014, <https://www.washingtonpost.com/news/monkey-cage/wp/2014/05/07/when-jihadists-learn-how-to-help/>

Ansar Al-Sharia Libya (ASL), "The Mackenzie Institute," December 29, 2015, <https://mackenzieinstitute.com/2015/12/ansar-al-sharia-libya-asl>

السلفية المدخلية في حالة صدام مع كافة اللاعبين في المجتمع. علاوة على ذلك تهدف إلى إخضاع الجميع، ولهذا السبب يستخدمون خطاباً حاداً ضد أولئك الذين لا يتفقون معها، أو ببساطة لا ينضمون إليها. يأخذ المداخلة هذا الخلاف مع الآخرين إلى أقصى حد من خلال استخدام التصنيفات الدينية مثل "الزنديق"، "الخوارج"، "الكافرين" وما إلى ذلك، ويحولون الخلاف الديني إلى صراع إلهي بين "الخير" و "الشر":

"إنهم -السلفيون المدخليون- يتهمون معارضيتهم بالانحراف ومن ثم يقومون بتعبئة الشباب -ضد هؤلاء-. السلفيون المدخليون يصفون كل من سيد قطب والمعارضين لهم بأنهم دواعش. ويقومون بتحشيد غير المتعلمين ضد معارضيتهم"⁽¹⁷⁰⁾ يُنظر إلى جماعة الإخوان المسلمين من قبل المداخلة، باعتبارها واحدة من أكثر الحركات الاجتماعية والدينية تنظيماً، على أنها عدو، ومن غير المرجح أن تخضع جماعة الإخوان إلى السلفية المدخلية بفضل هويتها المؤسسية الراسخة والقوية. كجزء من صراعهم الأكبر مع الإخوان المسلمين، قاموا بحملات كلامية ضدهم أيضاً:

"المداخلة يدورون حملة تشهير حادة بالإخوان المسلمين"⁽¹⁷¹⁾ الإخوان المسلمون ليسوا الحركة الوحيدة التي يتم استهدافها من قبل السلفية المدخلية، فقد تعرضت حركات مهمة أخرى للهجوم من قبل الجماعة، وذلك لعدم خضوعها لها. ذكر عضو سابق في جماعة المدخلية كان في وقتٍ من الأوقات من أبرز شخصيات الجماعة، ما يلي فيما يتعلق بالفترة الأولى للجماعة:

(170). مقابلة رقم 14، 19 أكتوبر 2018 - أنقرة

(171) مقابلة رقم 14، أكتوبر 2018 - أنقرة

“أولئك الذين في المدينة المنورة [علماء سلفيون مدخليون] أن الإخوان المسلمين وجماعة التبليغ وغيرها من الحركات والجماعات الإسلامية منحرفة”⁽¹⁷²⁾

الشخصية نفسها أشار بوضوح إلى وجود عقلية “نحن في مقابل الآخرين” عند المداخل، وذلك من خلال الإشارة إلى الفترة المبكرة لتكون الجماعة. ادعى المداخل أنهم أكثر المسلمين أصالة، وكل من لا ينضم لهم يحق انتقاده:

“من انضم إلينا كان سلفياً [شيء يستحق الإشادة]. لكننا في المقابل كنا نسيء إلى أولئك الذين لم ينضموا إلينا”⁽¹⁷³⁾

إن عقلية “نحن مقابل البقية” عند السلفية المدخلة ليست عقلية ثنائية فحسب، بل هي أيضاً تشكّل تمييزاً هرمياً يضعون أنفسهم فيه على رأس جميع الفئات الاجتماعية والحركات والأفراد. وهذا يمنحهم السلطة والحق في تسمية أي شخص ليس جزءاً منهم ووصمهم وتصنيفهم ومحاكمتهم:

“تميل جميع الحركات، بشكل أو بآخر، إلى التفكير في نفسها على أنها الأكثر صلاحاً. لكنهم [المداخل] مختلفون. إنهم يعتقدون أن لديهم السلطة المطلقة لتصنيف جميع الحركات والأفراد وأن هذا الأمر هو واجب عليهم وذو أولوية قصوى”⁽¹⁷⁴⁾

انعكاساً لعقليتهم المتطرفة، يركز السلفيون المدخليون على قمع جميع الاختلافات في الأساليب والأفكار والمناهج وما إلى ذلك. تماشياً مع هذه العقلية، يتشكل خطابهم من مكونات عنيفة مثل الإقصاء والتصفية، ناهيك عن ممارساتهم:

“عندما يصنفون حركة أو فرداً على أنهم ظالمين، فإنهم لا

(172) مقابلة رقم 15، 13 نوفمبر 2018 – أنقرة

(173) مقابلة رقم 15، 13 نوفمبر 2018 – أنقرة

(174) مقابلة رقم 15، 13 نوفمبر 2018 – أنقرة

يؤمنون بالتصحيح كوسيلة، بل يؤمنون بالتصفية والانضباط بالقوة. "القضاء على جميع الأفكار الأخرى، ونشر فكرتك الخاصة (المدخلية السلفية) وتأديب الأفراد" هو محور عملهم"⁽¹⁷⁵⁾ يجب معاقبة أولئك الذين يعتبرهم مخطئين، معارضين، خصوم... إلخ، من قبل السلفية المداخلية، وإجبارهم على دفع ثمن "أخطاءهم". بالطبع هذا الأمر يجب أن يتم على أيدي المداخلية. "المبتدعون" على سبيل المثال، هم من أولئك الذين يستحقون مثل هذه المعاملة. مرة أخرى يلجأ السلفيون المدخليون إلى مفاهيم دينية من أجل شيطنة الآخرين، ويصفونهم "بالمبتدعين" في خروج عن الأدبيات الإسلامية الكلاسيكية. المداخلية يستخدمون مثل هذه المصطلحات كأداة وظيفية لتحويل الآخرين إلى أهداف مشروعة:

"المداخلية لديهم تصور لمعاقبة أهل البدع. تحت لافتة محاربة أهل البدعة، بدأوا في تطبيق هذه العقوبة على أولئك الذين لم يتوافقوا معهم"⁽¹⁷⁶⁾

خطاب المداخلية له أيضاً آثار سياسية محلية وإقليمية مرتبط بتحالفات السلفيين المدخليين. محلياً كونهم متحالفون مع خليفة حفتر، يعترفون به على أنه "ولي الأمر" ويشنون حرباً ضد من يرفض سلطته. يتم ذلك من خلال السرد الديني:

"المداخلية يصفون من يعارض حفتر بأنه "خارجي"⁽¹⁷⁷⁾

السلفيون المدخليون انتقائيون إلى حد كبير من جهة من يعترفون به كـ "ولي الأمر" أو الحاكم الصالح. معاييرهم للاعتراف بشخص ما "كولي أمر" لا تتحدد بالاستنتاج الديني، بل تحددها

(175) مقابلة رقم 15، 13 نوفمبر 2018 - أنقرة

(176). مقابلة رقم 15، 13 نوفمبر 2018 - أنقرة

(177). مقابلة رقم 15، 13 نوفمبر 2018 - أنقرة

الاعتبارات والتحالفات السياسية. يتم استخدام الخطاب الديني كأداة في هذا الصراع على السلطة:

“المداخلة يصفون الذين يتحدثون ضد ولي الأمر بأنهم”
خوارج”. لكنهم يلعبون في المقابل أردوغان وأمير قطر. يجادلون
بأن الثورة ليست قانونية، لكنهم يدعمون الانقلاب على مرسي.
إنهم يصرون على عدم الاعتراض على الحاكم، حتى لو كان
طاغية، لكنهم اعترضوا على حكم مرسي”⁽¹⁷⁸⁾

الأثار السياسية لخطاب المداخلة السلفيين كانت واضحة
أيضاً في موقفهم ضد المؤتمر الوطني العام في ليبيا. في
معارضتهم للمؤتمر الوطني العام، استخدموا في خطابهم
”شبح“ الإخوان المسلمين، على الرغم من أنه لم يكن صحيحاً
أن المؤتمر الوطني العام كان يسيطر عليها الممثلون السياسيون
للإخوان المسلمين، فقد ادعى المداخلة أنه كان كذلك:
”لقد عارض المداخلة المؤتمر الوطني العام وادعوا أن الإخوان
المسلمين سيطروا عليه”⁽¹⁷⁹⁾

إن عداؤهم تجاه المؤتمر الوطني العام لم يكن ينبع فقط من
حقيقة أنه كان يهيمن عليه عناصر ”غير صديقة“ للسلفيين
المدخليين، ولكن أيضاً من حقيقة أنه جسم منتخب. المداخلة
يعارضون بشدة الانتخابات، ويرفضونها على أساس ديني:
”في أعقاب انتخابات المؤتمر الوطني العام، حذر المداخلة
الناس من الانضمام إلى العملية السياسية. عندما بدأ المؤتمر
الوطني العام في العمل، أخبروا الناس أن المؤتمر الوطني العام
لم يكن سلطة شرعية، اختير نتيجة للانتخابات والانتخابات هي
كفر. ومع ذلك فهم يحتضنون السلطات التي تصعد إلى السلطة

(178). مقابلة رقم 15، 13 نوفمبر 2018 – أنقرة

(179)مقابلة رقم 15، 13 نوفمبر 2018 – أنقرة

من خلال الانقلاب ويبددون ذلك بحكم الاضطرار⁽¹⁸⁰⁾

“بالنسبة للمداخلة الانتخابات حرام [ممنوعة دينياً]⁽¹⁸¹⁾”

تم تطبيق هذا العداء تجاه الانتخابات على اللحظة الثورية التي أطاحت بالقذافي في عام 2011. ومرة أخرى كان هذا الادعاء على أسس “دينية” بأن الثورة غير مقبولة في إطار الإسلام:

“لقد أعلن المداخلة أن المشاركة في الثورة حرام (ممنوعة في الدين)⁽¹⁸²⁾”

اتخذ السلفيون المدخليون موقفاً قوياً عندما ضد الثورة وحثوا الجميع على عدم الانضمام إليها بناء على أسس دينية: “عندما اندلعت الثورة، شجبها [المداخلة] بأنها” فتنة “(الاضطرابات) وذكروا أن النبي عليه الصلاة والسلام حذر أيضاً من الفتنة. وحثوا الناس على البقاء في منازلهم وعدم الانضمام إلى الثورة. كما وصفوا الأشخاص الذين انضموا للثورة بـ “الخوارج”⁽¹⁸³⁾

على الرغم من افتقار خطاب المداخلة السلفيين للباقة إلا أن بعض الأفراد تأثروا بخطابهم. فهم يصورون أنفسهم على أنهم “مناهضون” لتنظيم الدولة في خطابهم. من خلال وصف أي شخص بأنه من تنظيم الدولة أو خارجي، وفي المقابل فإن المدخليين السلفيين يبررون أفعال أنفسهم:

“إنهم [المداخلة] يستخدمون لغة يظهرون فيها أنهم ضد تنظيم الدولة. تحت شعارات من قبيل “نحن ضد التطرف، نحن

(180) مقابلة رقم 15، 13 نوفمبر 2018 – أنقرة

(181) مقابلة رقم 14، 19 أكتوبر 2018 – أنقرة

(182) مقابلة رقم 15، 13 نوفمبر 2018 – أنقرة

(183) مقابلة رقم 15، 13 نوفمبر 2018 – أنقرة

مسالمون “يكسبون تعاطف الجماهير في المجتمع”⁽¹⁸⁴⁾

من أجل إضفاء الشرعية على حججهم وخطابهم الهجومي ضد الآخرين، يلجأ المداخلات إلى المصادر الرئيسية للإسلام ويستخدمونها على نطاق واسع. هذه المصادر تصبح أسلحة ضد أي شخص يعتبرونه خصماً. لا يقتصر الأمر على الحركات الاجتماعية أو الجهات الفاعلة المتنافسة فحسب، بل يتم استهداف الأشخاص العاديين أيضاً من خلال هذه الأدوات إذا كانوا لا يتبعون خطاهم:

“يستخدم المداخلات الخطاب الديني وأحاديث [الرسول محمد عليه الصلاة والسلام] لإثبات قضيتهم. يصفون الأشخاص المتدينين العاديين الذين يمارسون طقوسهم الدينية بأنهم “منحرفون”⁽¹⁸⁵⁾

نفس الطريقة كانت ولا تزال تُستخدم في حججهم بشأن “ولي الأمر”، وهو مفهوم مركزي للغاية لدى المداخلات السلفيين: “فيما يتعلق بالاعتراض على “ولي الأمر”، فإن بعض الشخصيات في المدينة المنورة [علماء السلفية المدخلة] اعتادوا على استخدام رواية عبر استحضار بعض الأحداث في التاريخ الإسلامي [من أجل إضفاء الشرعية على حججهم ودعمها]”⁽¹⁸⁶⁾

على الرغم من أنهم يحاولون تقوية حججهم بالرجوع إلى المصادر الرئيسية للإسلام، فإن تعريف وتفسير “ولي الأمر” من قبل المداخلات يجعل من المستحيل على الحركات أو الجماعات أو الأشخاص العاديين الاتفاق معهم حول هذا الأمر،

(184). مقابلة رقم 14، 19 أكتوبر 2018 – أنقرة

(185) مقابلة رقم 14، 19 أكتوبر 2018 – أنقرة

(186) مقابلة رقم 15، 13 نوفمبر 2018 – أنقرة

وذلك بسبب الطبيعة المتطرفة لفهمهم:

“يجادل المداخللة على أساس القرآن الكريم والسنة. هناك الكثير من الأحاديث عن الخضوع لولي الأمر في صحيح مسلم. لكنهم لا يميزون بين الحاكم العادل والظالم، على عكس التمييز الموجود في هذه المصادر. يجادل المداخللة بأنه من غير المبرر الاعتراض على الحاكم، مهما فعل الحاكم للمحكوم - حتى العنف الجسدي غير المبرر -”⁽¹⁸⁷⁾

مع تعريفهم الخاص لـ “ولي الأمر”، فلا عجب أن يكون السلفيون المدخليون منذ سنواتهم الأولى مهووسين بشخصية السيد قطب، يمكن إعادة ذلك إلى تصرفه “الثوري”:

“كان سيد قطب هو الشخص الذي انتقدناه [نحن المداخللة] في ذلك الوقت. كنا ندعي أن جميع البدع - من حيث الدين - بين الشباب تنبثق من أفكار سيد قطب. على سبيل المثال، أصررنا على ضرورة الخضوع الكامل لولي العام، وأنه يجب عدم ذكر أخطائه بشكل صريح. كنا نظن أن الحركات التي اعترضت على ولي الأمر كانت زنادقة وكان أصل أفكارهم سيد قطب. وبالتالي، لا يمكن للحكام المستبدين والسلطويين أن يجدوا أداة أكثر فائدة من السلفيين المدخليين. فهم يشنون الحرب على جميع الأفكار/الحركات الأخرى ويفعلون ذلك مجاًناً [نيابة عن الحاكم]”⁽¹⁸⁸⁾

تماشياً مع الطابع المتطرف وعقلية السلفيين المدخليين، فإنهم أيضاً لا يرحمون “المنشقين”. كان الزعيم السابق في الجماعة الهدف الأكبر عندما انتقد الجماعة وكشف عن آفاتها

(187)مقابلة رقم 15، 13 نوفمبر 2018 - أنقرة

(188)مقابلة رقم 15، 13 نوفمبر 2018 - أنقرة

في حين يرمي المداخله الناس العاديين بالزندقة، فعقوبة المنشقين من قياداتهم السابقة ستكون أشد وأعنف: “لقد أعلنني المداخله أعظم زنديق على الإطلاق بعد أن هجرت المجموعة وانتقدتهم”⁽¹⁸⁹⁾

سادسا- استراتيجيات التجنيد للمجموعات المتطرفة

العنيفة في ليبيا

يمكن اعتبار التجنيد عملية موازية تسير جنباً إلى جنب مع سردية وخطاب الجماعات المتطرفة العنيفة. من الناحية المادية والتشغيلية لا تستطيع الجماعات المتطرفة العنيفة التوقف عن تجنيد مقاتلين جدد فحسب، بل يجب عليهم التعبئة والقتال باستمرار. تستفيد جميع الجماعات المتطرفة العنيفة اليوم تقريباً من التقدم التكنولوجي تقوم بأنشطة التجنيد في الغالب من خلال منصات الإنترنت.

على الرغم من أن التجنيد عبر الإنترنت أصبح الطريقة الأكثر شيوعاً لجميع مجموعات التطرف العنيف، باستثناء أنصار الشريعة إلى حد ما، يبدو أن الجزء الأكبر من عمليات التجنيد يحدث دون الإنترنت. عندما يتعلق الأمر بالتجنيد عبر الإنترنت، غالباً ما تبدأ المرحلة الأولى من العملية بمجرد إرضاء فضول الأفراد. يذهل المعرضين للتطرف من الشباب أو البالغين عند قراءتهم لما يخاطب شخصياتهم في الموقع المرتبطة بالتنظيمات الإرهابية. في كثير من الأحيان، يسمعون عن هذا النوع من المواقع أو المجالات ذات الصلة بالتطرف من العائلة أو الأصدقاء⁽¹⁹⁰⁾. في التجنيد عبر الإنترنت، يستخدم المجنّدون

(189)مقابلة رقم 15، 13 نوفمبر 2018 – أنقرة

Logan Macnair & Richard Frank, "Voices against Extremism: (190) A case study of a community-based CVE counter-narrative

العديد من اللغات لنشر رسائلهم وجذب انتباه المستهدفين المجندين المحتملين⁽¹⁹¹⁾. فيسهل الحصول على نطاق أوسع من هذه المواد الإعلامية، وبهذا تتقدم عملية التجنيد، وتصبح أقرب للإتمام⁽¹⁹²⁾.

تنظيم الدولة

كان تنظيم الدولة يجمع مقاتليه من مصدرين مختلفين، يتألف المصدر الأول من الذين انفصلوا عن الجماعات السلفية الجهادية مثل أنصار الشريعة، وفلول من كان يتعاون مع القذافي، وبعض القبائل الأخرى خلال الثورة في ليبيا. والمصدر الثاني والأكثر أهمية كان المقاتلون الأجانب. بالنسبة إلى المتعاطفين مع تنظيم الدولة الذين لم يتمكنوا من التواجد في العراق وسوريا، كان يُنظر إلى ليبيا كبديل. تم تنظيم التعبئة من قبل كتيبة البتار، التي كانت مجموعة بارزة أرسلتها تنظيم الدولة إلى ليبيا.

لأن مدى جاذبية تنظيم الدولة في المجتمع الليبي كان محدوداً جداً، ركزت المنظمة واعتمدت على المقاتلين الأجانب. بينما كان المقاتلون الأجانب من سوريا يلعبون أدواراً حاسمة في الميدان. كما استفاد تنظيم الدولة من تدفق اللاجئين من تشاد ومالي والسودان إلى ليبيا.

عرض تنظيم الدولة على الأشخاص الذين هربوا من أوطانهم بسبب الفقر الانضمام إلى التنظيم. ووفقاً لادعاءات أحد المسؤولين الليبيين عرض التنظيم على الأشخاص حوالي 1000

campaign", Journal for Deradicalization, Spring 2017, pp. 147-

.174

.Macnair et Frank (191)

Macnair et Frank (192)

دولار أمريكي مقابل الانضمام للتنظيم⁽¹⁹³⁾.

كما تمت الإشارة إليه من أكثر من مصدر، كان مصدر التجنيد الرئيسي لتنظيم الدولة في ليبيا المقاتلين الأجانب، بدلاً من السكان المحليين الليبيين. لم يكن لدى تنظيم الدولة أرضية قوية بين السكان الليبيين. لم يؤيد غالبية الشعب الليبي صعود تنظيم الدولة. أظهرت بيانات من مركز صوفان ومصادر دبلوماسية إيطالية أن غالبية (حوالي 80٪) من مقاتلي تنظيم الدولة في سرت كانوا في الواقع مقاتلين أجانب، نصفهم على ما يبدو مواطنون تونسيون.⁽¹⁹⁴⁾

فيما يتعلق بآليات التجنيد في تنظيم الدولة فإن الموقع الجغرافي المميز لليبيا مهم للغاية. هذا أحد الأسباب في اهتمام تنظيم الدولة بليبيا.⁽¹⁹⁵⁾ نظراً لأن ليبيا لديها هيكل حكومي ضعيف خاصة بعد عام 2014، فضل المقاتلون الأجانب الأوروبيون بشكل متزايد الانضمام إلى تنظيم الدولة في ليبيا لتجنب المتابعة والكشف من قبل حكوماتهم⁽¹⁹⁶⁾. قرب ليبيا من الصحراء الإفريقية الكبرى كان عاملاً مساعداً في تجنيد

Colin Freeman, "Isil recruiting migrant 'army of the poor' with (193) \$1,000 sign-up bonuses", The Telegraph, 1 February 2016, <https://www.telegraph.co.uk/news/worldnews/islamic-state/12134806/Isil-recruiting-migrant-army-of-the-poor-with-1000-sign-up-bonuses.html>, (Accessed 30 November 2018)

Arturo Varvelli, "Islamic State's Re-Organization in Libya and Potential Connections with Illegal Trafficking Program on Extremism", George Washington University, November 2017, p. 3

Inga Kristina Trauthig, "Assessing the Islamic State in Libya", (195) ECTC Advisory Network Conference, EUROPOL, 9-10 April 2019, p. 6

Libya: Extremism & Counter-Extremism", Counter-Extremism" (196) .Project, <https://www.counterextremism.com/countries/libya>

المسلحين من تلك المنطقة⁽¹⁹⁷⁾، هؤلاء المقاتلين من جنوب الصحراء كانوا مهمين جداً لبقاء تنظيم الدولة وقوتها . زاد تنظيم الدولة من جهود التجنيد التي تستهدف المهاجرين من جنوب الصحراء الكبرى، ورأى التنظيم فيهم موردا رئيسيا للتجنيد . لم تكن ليبيا نقطة انتقال فيما يتعلق فقط بمهمتها الانتقالية بين ليبيا وأوروبا . بل كانت أيضاً منطقة آمنة للمقاتلين الفارين إلى سوريا والعراق . أصبحت ليبيا ساحة معرفة للتجنيد في الدول المجاورة وخاصة ضمن جيرانها الجنوبيين.⁽¹⁹⁸⁾ نشر تنظيم الدولة سلسلة من أشرطة الفيديو بهدف التجنيد، استهدف بعضها مباشرة المقاتلين التونسيين الأجانب، داعياً إياهم إلى المشاركة في الجهاد في ليبيا تمهيداً للجهاد في الوطن . بدأت تنظيم الدولة آليات تجنيدها بشكل خاص لجذب المقاتلين الأجانب إلى ليبيا في عام 2015.⁽¹⁹⁹⁾ في بداية يوليو 2018، نشرت ولاية تنظيم الدولة في شرق ليبيا، والمعروف باسم ولاية برقة، مقطع فيديو دعائي تحت عنوان "موقف الموت"، وضم التسجيل مقاتلين من جنوب الصحراء بشكل ملحوظ.⁽²⁰⁰⁾ بفضل مفهوم "الخلافة" وادعائها، تمكن تنظيم الدولة من نشر أيديولوجيته إلى منظمات أخرى في المنطقة وأصبحت مفاهيمها سائدة مع الاستخدام الفعال لوسائل الإعلام . ومع ذلك، كان مدى وفرة المقاتلين التونسيين الأجانب بشكل خاص في صفوف تنظيم الدولة في ليبيا موضوعاً متكرراً خلال

Trauthig, p. 14 (197)

Trauthig, p. 15 (198)

Jason Pack, Rhiannon Smith, Karim Mezran, "The Origins and Evolution of ISIS in Libya", Atlantic Council, June 2017

Trauthig, p. 15 (200)

المقابلات :

“بالمناسبة، عدد الليبيين الذين انضموا إلى تنظيم الدولة قليل جداً. هناك الكثير من التونسيين والتشاديين وغيرهم من الجنسيات الأخرى”⁽²⁰¹⁾

فيما يتعلق بالمستوى العائلي لتعبئة المقاتلين الأجانب في المنطقة المحيطة بليبيا، ذهب أحد من تمت مقابلتهم إلى القول بأن هذه التعبئة أمر تعرض عليه الدول نفسها :

“وجهت دول المنطقة [الشرق الأوسط وشمال إفريقيا] [عن قصد] مواطنيها إلى ليبيا [كمقاتلين أجانب] من أجل التخلص من المتطرفين”. بالإضافة إلى ذلك، تم التساهل بمرور عناصر تنظيم الدولة من محور العراق-سوريا إلى ليبيا. وبالمثل، مرّ المتطرفون من مصر والجزائر إلى ليبيا أيضاً⁽²⁰²⁾.

أنصار الشريعة

مثل تنظيم الدولة والمدخلين السلفيين، اتبعت أنصار الشريعة أيضاً طرقاً معينة للوصول إلى الناس وتجنيد المزيد من المقاتلين في صفوفها. يجب النظر إلى أنشطة أنصار الشريعة في بعدين: البعد المحلي والبعد عابر الحدود. ترسم أنصار الشريعة صورة لنفسها ضمن أهداف وأنشطة إيجابية في كل من الأماكن المحلية والخارجية لكسب الشعبية والتعاطف مع الناس. لذلك ينبغي وضع “الدعوة” تحت المجهر لفهم أنشطتها واستراتيجيتها الأولية لتوسيع نفوذها وسياستها للكسب. يشير موضوع “الدعوة” إلى توسعهم بطريقة تسعى فيها التنظيم لبث نفوذه داخل المجتمع المحلي بحملة اجتماعية واسعة النطاق.

(201)مقابلة رقم 3، 7 سبتمبر 2018 – أنقرة

(202)مقابلة رقم 21، 7-15 أكتوبر 2018 – تونس

كما هدفت إلى توسيع أنشطة الجماعة بين السكان المحليين عن طريق مساعدتهم وتقديم الخدمات الصحية والبرامج التعليمية لهم، خاصة في بنغازي. لقد أثبتوا بشكل خاص تأثيرهم من خلال المنظمات المحلية التي ساعدتهم في الحصول على دعم قوي. كانت حملتهم الأكثر جاذبية ونجاحاً ضد المخدرات التي أجريت كبرنامج اجتماعي مشترك مع عيادة الرحاب في مستشفى الطب النفسي في بنغازي والنادي الأهلي والشركة الليبية والشركة التقنية⁽²⁰³⁾.

عن طريق المزيد من التلقين والمساعدات الإنسانية والأعمال البلدية، حاولت أنصار الشريعة كسب دعم المجتمع، وتمكنت من الحصول عليه في بنغازي. قامت الجماعة بعد ذلك بالتنسيق مع المجموعات الموجودة في درنة وبنغازي مثل مجلس شورى المجاهدين في درنة، مجلس شورى بنغازي الثوريين للقتال ضد قوات حفتر.

كما حاولت أنصار الشريعة كسب المجتمع من خلال الأنشطة الخدمية والمساعدات الإنسانية، وعملت على توفير دعم مالي لمجنديهها المحتملين. من خلال المقاومة وأخذ الرهائن وجمع الضرائب وسرقة البنوك والدعم الأجنبي، استطاع التنظيم توفير 100 دولار للمقاتلين. بينما كان التنظيم يطالب بـ 150 ألف دولار للرهائن الليبيين، طالب بملايين الدولارات للمختطفين الأجانب⁽²⁰⁴⁾.

Aaron Y. Zelin, "The Rise and Decline of Ansar Al-Sharia in Libya, by (203) <https://www.hudson.2019,Aaron.Y.Zelin,accessedNovember14org/research/11197-the-rise-and-decline-of-ansar-al-sharia-in-libya>

Lydia Sizer, "Libyas Terrorism Challenge Assessing the Sala- (204) fi-Jihadi Threat", Middle East Institute, October 2017, <https://>

استتدت استراتيجية التوظيف في أنصار الشريعة إلى خطاب وثقافة "الاضطهاد والمظلومية". ولكونها شائعة على نطاق واسع في ليبيا، تستخدم العديد من الجماعات المسلحة الخطاب والثقافة "الاضطهاد" لتجنيد المقاتلين، وهي تخدم عملية التطرف في البلاد. هذا الخطاب له صدى جيد عند الأشخاص الذين تعرضوا للعنف الجسدي والظلم والتعذيب وما إلى ذلك، ومن ثم يسعون للانتقام. أسر أنصار الشريعة هؤلاء الأشخاص من هذه الزاوية بالذات، ما جعلهم عرضة للتجنيد. بالإضافة إلى ذلك عملت أنصار الشريعة بشكل احترافي في وسائل التواصل الاجتماعي من خلال مؤسسة الراية للإنتاج الإعلامي.⁽²⁰⁵⁾ أطلقوا على أنفسهم اسم "المدافعين عن الإسلام"، وقامت المنظمة بالدعاية لجذب المجندين الجدد بسهولة عبر Facebook و Google Plus وخاصة Twitter.⁽²⁰⁶⁾ ونتيجة لذلك تصاعد عدد الداعمين وتنوعوا بدرجة أكبر بسبب شعبيتهم المكتسبة التي تجاوزت حدودا معينة. حتى أنهم تمكنوا من تدريب بعض الأفراد لأجل سوريا في مخيمات تدريب، وفقاً لتسجيل نشر في 2013.⁽²⁰⁷⁾ أشخاص من مصر ومالي وشمال إفريقيا كانوا في طريقهم

www.mei.edu/sites/default/files/publications/PP1_Sizer_Lib-yaCT_web_0.pdf

<https://fas.org/irp/world/para/aq-libya-loc.pdf> (205)

SocialMediaJihad:AnsarAlShariaLibya'sNewTwitterFeed,"FDD's" (206)

Long War Journal, October 30, 2013, <https://www.longwarjournal.org/archives/2013/10/social-media-jihad-ansar-al-sh-1.php>

New Evidence on Ansar Al-Sharia in Libya Training Camps."New Evidence" (207)

on Ansar al-Sharia in Libya Training Camps - The Washington Institute for Near East Policy. Accessed November 15, 2019. <https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/new-evidence-on-ansar-al-sharia-in-libya-training-camps>

إلى ليبيا لتدريبهم من قبل أنصار الشريعة للقتال ضد نظام الأسد عند عودتهم. وقد سهّل المسؤولون الذين كانوا أعضاء في أنصار الشريعة، ويعملون في مكتب الهجرة في المطارات رحلة المقاتلين الأجانب من ليبيا وإليها إلى حد ما. في غضون ذلك، تم وضع اليد على عدد من جوازات السفر من تونس في المخيمات، وكان هناك مقاتلون تونسيون مرتبطون بأنصار الشريعة في تونس، ليتم تدريبهم في مخيمات أنصار الشريعة في بنغازي. بحسب المركز التونسي للبحوث والدراسات حول الإرهاب تم تدريب 70٪ من التونسيين في ليبيا⁽²⁰⁸⁾.

السلفية المدخلية

يستخدم السلفيون المدخليون عدداً من الأساليب المختلفة من أجل توسيع قاعدتهم الاجتماعية وزيادة عدد أعضائهم في ليبيا. على الرغم من أن بعض الناس ينضمون إليهم للحصول على فوائد مادية معينة، إلا أنه لا يبدو أنه الدافع الرئيسي للانضمام للجماعة. يبدو أن إيديولوجية وسرد المدخليين هي العنصر الرئيسي الذي يجذب الناس الذين لديهم نقطة ضعف حول الدين. بصورة عامة يستهدف السلفيون المدخليون الشباب المتدينين بالفعل، ويصلون بانتظام في المساجد والباحثين عن كونهم "مسلمين أفضل". الشباب غير المتدينين ليسوا هدفاً للسلفيين المدخليين. كما أن المجموعات الاجتماعية الصغيرة هي قنوات التواصل مع الشباب ليصبحوا سلفيين مدخليين:

The Others: Foreign Fighters in Libya, "The Others: Foreign Fight- ers in Libya- The Washington Institute for Near East Policy, accessed November 15, 2019, [https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/the- others-foreign-fighters-in-libya-and-the- \(islamic-state](https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/the- others-foreign-fighters-in-libya-and-the- (islamic-state)

“لا يعد المداخلة المجندين المحتملين بمزايا مادية أو سياسية . جاذبيتهم هي الأيديولوجية بشكل رئيسي. على سبيل المثال، يختارون شاباً يصلي بانتظام في المسجد ويتحدثون إليه . يحاولون إقناعه بالانضمام . كما يستخدمون الأوساط الاجتماعية للوصول إلى الشباب”⁽²⁰⁹⁾

عملية التجنيد عملية تدريجية . يتم التقرب من الشباب بعناية وببطء ويتم اللعب على حساسيتهم واحترامهم للدين والتدين . بما أن هؤلاء الشباب يبحثون عن الدين الحقيقي، فإن السلفيين المدخليين يؤكدون ادعائهم للأصالة من حيث كونهم “مسلمون حقيقيون” :

“ لا يستهدف المداخلة الشباب غير المتدينين، لكنهم في الغالب يستهدفون الشباب المتدين . يتعاملون مع الشباب بطريقة ذكية . يشركون الشباب تدريجياً في مجموعتهم . ثم يبدأون في تلقينهم [الشباب]: “هذه هي الطريقة التي يجب أن تنمو بها لحيتك، هذا ما قاله النبي صلى الله عليه وسلم فعلاً” وما إلى ذلك . يذهبون إلى الناس [الناس المتدينين] ويخبرونهم: “نحن الذين يؤدون الإسلام الفعلي، نحن المسلمون الحقيقيون”⁽²¹⁰⁾

هناك بعض الأسباب التي تجعل السلفيين المدخليين جذابين لأشخاص معينين ولماذا ينضم إليهم بعض الأشخاص . يبدو أن انخفاض مستوى التعليم والجهل أمر شائع بين من انضم إليهم بالفعل . بالإضافة إلى ذلك، في المجتمع الليبي هناك احترام كبير للدين والتقوى . المظهر الديني للشخص يجعله محترماً في نظر الناس . علاوة على ذلك، يصبح الشاب العاقل عن العمل

(209)مقابلة رقم 14، 19 أكتوبر 2018 – أنقرة

(210). مقابلة رقم 14، 19 أكتوبر 2018 – أنقرة

الذي ليس له مكانة في المجتمع شخصاً مهماً بعد انضمامه إلى السلفيين المداخلة، ويتم معاملته كإمام ويستفيد من جميع الآثار المترتبة كونه إماماً:

“الشباب الذين ينضمون إليهم [السلفيين المداخلة] غير متعلمين. لديهم إما التعليم الابتدائي أو لديهم أقل. من الناحية الفكرية هم جاهلون. أيضاً، هناك بعد ثقافي: عندما يطلق الناس لحية ويرتدون ملابس معينة، تصبح هذه الصورة جذابة للشباب. هذه الصورة ترفعهم إلى مستوى مؤسسي. وفجأة يكتسب هؤلاء الشباب الذين يحملون تلك الصورة مكانة الإمام. هذا جذاب للشباب بسبب جهل المجتمع”⁽²¹¹⁾

تعتبر نقاط الجهل، ونقص مهارات التفكير النقدي، والمكانة الاجتماعية دوافع للتجنيد كما تم وصفها من قبل أحد الأشخاص الذين تمت مقابلتهم:

“هناك عوامل كثيرة [تجعل التجنيد ممكناً] وتستهدف العديد من الشخصيات [بين المجندين]. بادئ ذي بدء، هناك من فعلوا أشياء سيئة وأخطأوا في الماضي، ويريدون التوبة وأن يظهروا بمظهر الشباب المتدين في أعين الناس. لديهم دافع كبير ولكن معرفتهم الدينية ضعيفة. ثانياً، هناك من هم أميون ولا يتعلمون إلا من خلال ما يسمعون. هؤلاء غير متعلمين وجاهلين من حيث الدين. يقول لهم السلفيون المدخليون: “ليس عليك التفكير. نقدم لك كل المعرفة التي تحتاجها”. أخيراً هناك من ليس لديهم فكرة عما يحدث في العالم. إنهم بدون تعليم عال وليس لديهم إدراك “للعالم الخارجي”. [من خلال الانضمام للمداخلة] أولئك الذين ليس لديهم مكانة اجتماعية، يحصلون عليها من خلال

(211). مقابلة رقم 14، 19 أكتوبر 2018 – أنقرة

الانضمام⁽²¹²⁾

إن الشعور بعدم الكفاءة الذي يشعر به الشباب، سواء كان دينياً أو غير ديني، هو مصدر آخر لضعفهم في مواجهة تجنيد المداخلة. يتطلع الشباب إلى تعويض عجزهم المتصور أو الفعلي بأن يصبحوا سلفيين مدخليين. إذا شعروا أنهم يفتقرون إلى المعرفة الدينية، فإنهم ضمن الجماعة يعوضون عن افتقارهم للمعرفة في وقت قصير جداً، لأن الأشياء التي يمكن تعلمها في مدرسة المدخلية السلفية قليلة جداً وبسيطة. البساطة هي قوة السلفيين المدخليين. علاوة على ذلك، بسبب الجهل مرة أخرى، يحترم الناس بشكل عام وبعض الشباب نسخة الإسلام في المملكة العربية السعودية، باعتبارها مهد الإسلام. ادعاءات ومطالبات السلفيين المداخلة يثيران إعجاب الكثير من الناس: "إن الخاصية المشتركة لهم [أولئك الذين ينضمون إلى المداخلة السلفيين] هو الشعور بعدم الكفاءة. أيضاً، هناك مشكلة أخرى. مهد السلفية والمدخلية السلفية هي المملكة العربية السعودية. إنهم يعتقدون: "الإسلام الصحيح يجب أن يكون في المكان الذي جاء منه النبي عليه الصلاة والسلام، وبأن النسخة السعودية من الإسلام والعلماء هي النسخة الصحيحة"⁽²¹³⁾

يمكن القول إن الشبكة الكبيرة من القنوات الإذاعية التي يديرها السلفيون المداخلة هي أقوى قناة يمكنهم من خلالها نشر رسالتهم وخطابهم. شخصيات وعلماء مدخليون سلفيون يلقون خطب وينشرون أيديولوجيتهم على مدار الساعة عبر قنوات الراديو هذه. يتم الاستماع إلى البث الإذاعي في السيارات

(212). مقابلة رقم 14، 19 أكتوبر 2018 - أنقرة

(213). مقابلة رقم 14، 19 أكتوبر 2018 - أنقرة

الخاصة والمنازل، خاصة من قبل النساء.
يتعرض عدد كبير من الناس لرسالة المدخلية بهذه الطريقة،
ويصبحون إما متعاطفين أو أعضاء في الجماعة. إذا لم يكن
الامر كذلك، على الأقل لا يدركون الجانب المظلم منهم، حيث
ينظرون إليهم على أنهم حركة دينية فقط:

“إنهم [السلفيون المدخليون] ييثون عبر الراديو. وهم يديرون
الكثير من القنوات الإذاعية”⁽²¹⁴⁾

ذكرت شخصية بارزة سابقة في الجماعة المدخلية كيف
استغلوا زيارات الحج والعمرة من قبل الناس في جميع أنحاء
العالم للوصول إلى عدد كبير من الناس، وخاصة الشباب، مما
مكنهم من تجنيد الشباب:

“في البداية، كانوا [السلفيين المدخليين] نشطين فقط في
المملكة العربية السعودية. كانوا يوسعون نفوذهم فقط من خلال
الشباب الذين كانوا يزورون المملكة العربية السعودية للعمرة.
كان الشباب يأتون من ليبيا [وكذلك من دول أخرى] وكنا نتحدث
إلى هؤلاء الشباب. كنا ندعوهم لهذه الأفكار من أجل قضيتنا
(المدخلية)”⁽²¹⁵⁾

كما ذكرنا مراراً وتكراراً، من الناحية الثقافية، جعل احترام
الشعب الليبي الكبير للتقوى والدين، ومن ثم لعلماء الدين الشعب
الليبي أكثر عرضة للدعاية السلفية المدخلية، الذين استغلوا
احترام الشعب وحساسيته لقضيتهم:

“الشباب الذي جاء من ليبيا [إلى المملكة العربية السعودية]
كان يحترمنا كثيراً [علماء السلفية المدخلية]”⁽²¹⁶⁾

(214). مقابلة رقم 14، 19 أكتوبر 2018 - أنقرة

(215). مقابلة رقم 15، 13 نوفمبر 2018 - أنقرة

(216). مقابلة رقم 15، 13 نوفمبر 2018 - أنقرة

إلى جانب القنوات الإذاعية، تم استخدام مواد أخرى منشورة من قبل المدخلة من أجل نشر رسالتهم وتأثيرهم، ومن ثم تجنيد عدد أكبر من الناس. بالإضافة إلى ذلك، لم يواجه المداخلات أي صعوبات مالية منذ تشكيل المجموعة، مما أبقى عجلة التجنيد قيد الدوران:

“هناك دعم غير محدود [للمدخلة السلفية] من حيث الموارد المالية [من المملكة العربية السعودية]، لنشر الكتب والكتيبات والمواد الأخرى من أجل نشر الرسالة”⁽²¹⁷⁾

القسم الرابع

استراتيجية شاملة لمكافحة التطرف العنيف في ليبيا

1- العلاقة بين هشاشة الدولة والتطرف العنيف

جنباً إلى جنب مع التدخلات التخريبية للاعبين الدوليين والأنشطة غير القانونية عابرة الحدود، ما يجعل ليبيا ما بعد الثورة أكثر عرضة للتطرف العنيف هما العاملان البنيويان والمتعلقان بهشاشة الدولة وهشاشة المجتمع. لقد أدت الحرب الأهلية المستمرة في البلاد بين حكومة التوافق الوطني المعترف بها من قبل الأمم المتحدة تحت حكم رئيس الوزراء فايز السراج وقوات الكرامة بقيادة خليفة حفتر إلى مزيد من التوترات بين مختلف شرائح المجتمع الليبي مما أدى إلى تعميق حساسية ليبيا تجاه التطرف العنيف. منعت الحرب الأهلية المستمرة عملية الانتقال السياسي وعودة الأمور إلى طبيعتها بعد الثورة في ليبيا، كانت المشاكل الهيكلية القائمة هي في صميم الحرب الأهلية. ترتبط جميع عوامل الدفع/الهيكلية⁽²¹⁸⁾، وعوامل السحب⁽²¹⁹⁾ التي تؤدي إلى التطرف العنيف في ليبيا،

(218) عوامل الدفع هي الأسباب الهيكلية مثل التهميش السياسي أو العرقي أو الديني أو القبلي، أو غياب العدالة، أو الانهيار في الحكم، أو انعدام الوصول العادل إلى الفرص الاقتصادية التي قد تدفع الأفراد والجماعات إلى التطرف أو التطرف العنيف. قد تكون هذه العوامل المحركة مرتبطة بشكل مباشر بانتهاك الاحتياجات الإنسانية الأساسية مثل الهوية والكرامة والشعور بالمعاملة العادلة وفقدان السلامة/الأمن والرفاه.

Countering Violent Extremism in Fragile and Conflict Affected”
States: A Report by Stabilization Unit, Stabilization Unit, UK
.December 2018, p. 4

(219) تشمل عوامل السحب الروايات والرسائل الإيديولوجية التي نشرتها الجماعات المتطرفة العنيفة لجذب تابعين جدد. قد تلعب المنظمات الاجتماعية والسياسية، وأنشطة المجموعات والروتينيات واستخدام الأشكال المختلفة لوسائل الإعلام دوراً مهماً كعوامل جذب.

بطريقة ما بهذه الشروط الثلاثة المتشابكة.

علينا أن نفرق بين الظروف الهيكلية والعوامل الظرفية التي تجعل ليبيا أكثر عرضة للإصابة بالتطرف العنيف. ترتبط العوامل الهيكلية بالبنية المجتمعية، التي تم تجزئتها خلال الإرث الشمولي في عهد القذافي وعدم وجود هياكل حكم فاعلة. في حين ترتبط العوامل الظرفية بالحرب الأهلية المستمرة والتدخلات المدمرة للجهات الخارجية. يجب على الاستراتيجية الشاملة لمكافحة التطرف العنيف في ليبيا أن تتعامل مع كل من العوامل الهيكلية والظرفية في وقت واحد، ما يجعل التخطيط لاستراتيجية مكافحة التطرف العنيف فعالة مهمة أكثر صعوبة. يحتاج المجتمع الليبي إلى تحسين قدرته وخبرته للتحشيد والتعبئة ضد المؤثرات التي توجب الانقسام في البلاد. تسمح البنية الاجتماعية المجزأة للبلد على طول الخطوط القبلية والجغرافية والأيدولوجية للاعبين الداخليين والخارجيين بتشكيل تحالفات ديناميكية ومتغيرة مع مختلف الجهات المحلية. إن مثل هذا النظام المعقد والمغير للتحالفات يزيد من زعزعة استقرار ليبيا. يمكن للمجتمعات والقبائل أن تتكيف مع السياق السياسي المتغير وتكوينات السلطة. هذه المرونة مع غريزة البقاء تمنع تشكيل هوية أوسع نطاقاً ورؤية أكثر شمولية بمصالح أعرض. يجب أن تكون هذه الرؤية الشمولية طويلة المدى مرتكزة على أساس المشاعر الوطنية القوية.

يجب أن تركز الاستراتيجية العملية لمكافحة التطرف العنيف على أولوية تعزيز قدرات الدولة وزيادة المرونة المجتمعية. قد يكون للتدخل الخارجي تأثير إيجابي وسلبي على استراتيجيات مكافحة التطرف العنيف في ليبيا. إن التدخل الأجنبي هو سبب ونتيجة هشاشة الدولة والانقسام الاجتماعي في السياق الليبي.

السؤال الحاسم لنهج مكافحة التطرف العنيف الذي من شأنه تلبية احتياجات ليبيا؛ هو كيف يمكننا تحقيق كل من تعزيز قدرة الدولة وفي نفس الوقت زيادة المرونة المجتمعية؟. بمعنى آخر، كيف يمكننا التعامل مع العوامل الهيكلية، مع إدارة العوامل الظرفية في نفس الوقت؟ لا يمكن للجهات الخارجية أن تلعب أدواراً بناءة إلا إذا تشاركت رؤية شمولية وطويلة الأمد يتفق عليها الممثلون الشرعيون للشعب الليبي.

في هذا التقرير، نعطي الأولوية للتركيز على تحسين المرونة المجتمعية، بدلاً من المقاربات التي تستمد على التدخل الموجه نحو تأسيس الأمن من أعلى إلى أسفل، والذي تتبناه الجماعات المسلحة ورعاتهم الدوليين. من الصعوبة الاستمرار بالتدخلات المدمرة للجهات الأجنبية على المدى المتوسط والطويل إذا زاد المجتمع الليبي من تماسكه ومرونته ضد هذه التأثيرات. والأهم من ذلك تمكين الجهات الفاعلة المحلية وتحسين قدرتها على مواجهة تلك التحديات. إن تحويل الإمكانيات والموارد المحلية الليبية إلى قدرة فعل محلية في مشروع مكافحة التطرف العنيف هو الركيزة الأساسية لاستراتيجية مكافحة التطرف العنيف المستدامة في ليبيا. يهدف نموذج مكافحة التطرف العنيف الشامل لدينا إلى توليد هذه الإمكانيات.

مقاربة بيئية لمكافحة التطرف العنيف

من الصعب من الناحية المنهجية اقتراح سلسلة سببية تربط جميع العوامل ذات الصلة في المجالات الثلاث المترابطة كترتيب تسلسلي أو هرمي. من الأفضل اعتماد نهج بيئية (ايكولوجي) لفهم مشكلة التطرف العنيف والاستجابة لها في ليبيا. في كتاب بعنوان "إيكولوجيا التطرف العنيف: وجهات نظر حول بناء السلام والأمن البشري"، الذي حررته Lisa Schirch، تمت صياغة

التطرف العنيف كنظام معقد⁽²²⁰⁾. قامت Schirch باعتماد النهج الإيكولوجي كنظام قائم على تحليل البيئة العنيفة المكونة من مجموعة متصلة من الأجزاء المترابطة⁽²²¹⁾. تشكل العلاقات المتبادلة بين البشر، والمؤسسات التي ينشئونها، والأنماط الاجتماعية للعلاقات والطبقات المحلية والإقليمية والعالمية للمحيط بيئة التطرف العنيف. لا توجد سلسلة "سبب" و "أثر" يمكن التنبؤ بها في النهج البيئي. حتى الآن، فإن العامل الوحيد الذي ذكره جميع المجيبين في ليبيا لدينا كمصادر رئيسية للتطرف العنيف في ليبيا هو التدخل المدمر للقوى/الجهات الخارجية. كما أن الافتقار إلى الوحدة المجتمعية والسياسية هو عامل ذكره جميع المشاركين في أبحاثنا الميدانية باعتباره نقطة الضعف الرئيسية لليبيا تجاه التطرف العنيف. في حين تساعد الحرب الأهلية الجارية على تعبئة الفصائل المختلفة ضد بعضها البعض.

ليبيا دولة غنية بالموارد في موقع مهم بين دول المنطقة وقرب القوى الأوروبية. يكافح رئيس الوزراء فايز السراج وحكومة الوحدة ضد قوات الكرامة بقيادة حفتر. فرنسا ودول معينة في المنطقة ترعى حفتر وقواته. وقد ساعد التصعيد الأخير الناجم عن هجوم حفتر على العاصمة الليبية طرابلس على تعبئة الجماعات المناهضة لحفتر ضد القوات الموالية له في ليبيا.

لا يمكن منع المشاركة المدمرة للجهات الخارجية إلا من خلال

Schirch, L. (Ed.). (2018). The Ecology of Violent Extremism: (220) Perspectives on Peacebuilding and Human Security. Rowman & Littlefield International
.Ibid, p. 5 (221)

تعزيز مؤسسات قطاع الأمن والتوصل إلى صفقة دبلوماسية مع الجهات الخارجية. قد يكون لإجماع الآراء أو على الأقل توازن بين الجهات المتدخلة القدرة على الحد من الجهود المزعزعة للاستقرار للجهات الخارجية. حتى الآن، تدعم العوامل الداخلية والخارجية بعضها البعض في اتجاه تعميق عدم الاستقرار في ليبيا. إن تدخل الأمم المتحدة الحقيقي في السياق الليبي، وخاصة بين القوى الخارجية التي لها مصلحة في الصراع الليبي، هو ضرورة لتغيير الجمود المستمر. حتى الآن، فشلت الأمم المتحدة في لعب الدور البناء المتوقع في ليبيا بالتعامل مع العوامل السياقية بسبب مقاومة القوى الإقليمية والعالمية التي حاولت استغلال الوضع غير المستقر في ليبيا. فشلت الجهات الفاعلة الخارجية، بما في ذلك الأمم المتحدة، في لعب أدوار بناءة لتحقيق الاستقرار والتعامل مع الأسباب الجذرية للتطرف العنيف في ليبيا. تتطلب العوامل الهيكلية التي تعالج هشاشة المجتمع وهشاشة الدولة، تخطيطاً طويلاً وشاملاً تم تصميمهما في هذا التقرير. يوجز هذا التقرير استراتيجية شمولية لمكافحة التطرف العنيف مبنية على مقاربة "بناء السلام".

انتشار المجموعات المتطرفة العنيفة في الدولة الهشة
الدول الهشة مثل ليبيا تمثل أرضيات مناسبة لانتشار المجموعات المتطرفة العنيفة مثل تنظيم الدولة، وأنصار الشريعة، والسلفية المدخلة أو غيرهم. وفقاً "للتقرير المرحلي من فرق العمل المعنية بالتطرف في الدول الهشة" الصادر عن معهد الولايات المتحدة للسلام USIP، انتشرت الجماعات المتطرفة في 19 من أصل 45 دولة في الشرق الأوسط والقرن الإفريقي ومنطقة الساحل، معززة مناخ هشاشة الدولة في تلك

البلدان.⁽²²²⁾ تستهدف المجموعات المتطرفة العنيفة الدول الهشة، أو تظهر بسهولة أكبر في مثل هذه البيئات. تفضل هذه الجماعات تركيز أنشطتهم في البيئات التي يوجد فيها نقص في البنية التحتية الأمنية وحيث توجد نقاط ضعف في التماسك المجتمعي. وهم يستهدفون على وجه المجموعات أو أجزاء المجتمع التي تشعر بأنها محرومة في سياقاتها المحلية.⁽²²³⁾

تمكنت المجموعات المتطرفة العنيفة من استغلال شكاوي الناس وخيبات أملهم وحشدهم لتحقيق أهدافهم الخاصة. ينضم بعض الناس إلى هذه المنظمات لمعاكبة السلطات أو الجماعات المعادية الأخرى في بلدانهم. قد ينضم البعض الآخر لتجنب التهديدات والضغط الخارجية لتلك المنظمات. ولذلك، يجب أن يركز نموذج مكافحة التطرف العنيف الفعال على كل من الجوانب المؤسسية والعلائقية لتعزيز مرونة المجتمع وتحسين قدرات الدولة. إن أي نهج يتجنب تعزيز التماسك الاجتماعي والثقافي، والاستقرار الاقتصادي لبناء مؤسسات سياسية وأجهزة أمنية أقوى قد يجلب استقراراً في الحالة الليبية، جزئياً في أحسن الأحوال. هناك مستويات ومراحل مختلفة من الهشاشة في العديد من السياقات المختلفة. تبدو القضية الليبية أكثر تعقيداً بسبب الإرث المؤسسي الضعيف لعصر القذافي. لم يترك القذافي وراءه أي مؤسسة اجتماعية وسياسية واقتصادية ولا جماعية منظمة أو

USIP – United States Institute of Peace (2018) 'Task force on (222)
www.usip.org/programs/task-) 'extremism in fragile states, overview
(force-extremism-fragile-states

USIP – United States Institute of Peace (2018) 'Task force on (223)
www.usip.org/programs/task-) 'extremism in fragile states, overview
(force-extremism-fragile-states

مجتمع مدني. ميزة القضية الليبية هي عدم وجود أعمال قتالية عميقة الجذور داخل المجتمع الليبي يمكن إرجاعها إلى عقود أو حتى قرون من قبل. ومع ذلك، بسبب الاتساع الجغرافي للبلد والانقسامات القبلية والجغرافية، فإن الشعور بالانتماء الجماعي والهوية الجماعية ضعيف نسبياً. كانت القبائل في الأجزاء الجنوبية الغربية من البلد تتمتع دائماً بمستوى منخفض من الولاء مقارنة مع بقية المجتمع الليبي⁽²²⁴⁾.

هناك أيضاً فجوات في التواصل بين الأجزاء الشرقية والغربية من البلاد. كان من السهل على نظام القذافي أن يحكم البلاد في ظل النظام الاستبدادي بسبب هذا التفتت الجغرافي والثقافي. وقد تحول هذا التفتت والإرث المؤسسي الضعيف الآن إلى واحدة من أهم العقبات التي تعترض السلام والاستقرار في البلاد.

المدنيون والجهات الخارجية في مكافحة التطرف العنيف

لا توجد حكومة مركزية مستعدة وقادرة على تحمل المسؤولية لتنسيق جهود مكافحة التطرف العنيف في ليبيا بأكملها. ولهذا يجب تعزيز المجتمع المدني الليبي والفاعلين المدنيين والمنظمات غير الحكومية على المستوى المحلي لتحمل المسؤوليات للوفاء بالمهام التي يمكن أن تكون جزءاً من استراتيجية مكافحة التطرف العنيف. تحتاج الجهات الفاعلة المدنية أيضاً إلى أداء المهام في مجالات الصحة والتعليم والمساعدات الإنسانية حتى تبدأ البنية التحتية الحكومية الفعالة في العمل في ليبيا.

(224) بشكل خاص، تم التمييز ضد قبائل الطوارق والتبو وحرمانهم من حقوقهم خلال حقبة القذافي، لذلك كانوا مترددين في الانضمام إلى المجلس الوطني الانتقالي. "زعموا أنهم لم يحصلوا على ما يكفي من الأسلحة والطعام خلال الثورة وأنهم لم يكونوا ممثلين في المجلس⁽²²⁴⁾

Tempelhof, S. T., & Omar, M. M. (2012). Stakeholders of Libya's February 17 Revolution. US Institute of Peace, pp. 9-10

كما يتحمل المجتمع الدولي، بما في ذلك المنظمات الدولية والمنظمات الإقليمية ودول المنطقة، مسؤوليات للعب أدوار بناءة وتعاونية أكثر لمساعدة الليبيين على التعامل مع مشكلة التطرف العنيف. يعد التواصل والتعاون بين المستويين المحلي والوطني وبينهما وبين الجهات الفاعلة الدولية أمراً حاسماً لتعزيز استراتيجية مكافحة التطرف العنيف في ليبيا. حتى الآن، فشل اللاعبون الدوليون في لعب أدوار بناءة قد تخدم مصالح الشعب الليبي ككل.

يحاول خليفة حفتر وقواته الموالية له إضفاء الشرعية على عمليتهما العسكرية والاستخدام المفرط للقوة وحشد الدعم الدولي تحت ذريعة "محاربة التطرف". يتم استخدام ادعاءات القتال ضد المجموعات المتطرفة العنيفة لأهداف سياسية من قبائل الفصائل المتقاتلة في الحرب الأهلية في ليبيا. يحاول بعض اللاعبين الدوليين تغيير المشهد السياسي في ليبيا من خلال ادعاءات دعم جهود التطرف العنيف، لكن تلك الخطوات تزيد من حدة التوتر والمواجهة السياسية بين السكان الليبيين. من الضروري منع استغلال ادعاءات مكافحة التطرف العنيف من قبل الجهات الخارجية التي تحاول تبرير تدخلاتها في دول أخرى. من جهتها، تستغل الأنظمة الاستبدادية جهود مكافحة التطرف العنيف لإضفاء الشرعية على نفسها في الساحة الدولية وضمن سياقها المحلي أيضاً. أما الجماعات المتطرفة العنيفة فهي تستفيد من تدخلات الجهات الخارجية. تصور المجموعات المتطرفة العنيفة نفسها كمنظمات تحاول الدفاع عن بلادها ضد الغزاة الأجانب والمتعاونين المحليين مع هؤلاء الغزاة.

أدت التدخلات الخارجية بحجة الحرب على الإرهاب في لبنان والعراق وأفغانستان والصومال إلى إضفاء الشرعية على

بعض المجموعات المتطرفة العنيفة، أو منظمات المقاومة التي وضعت نفسها كمدافعين عن بلادهم ضد "الغزاة الأجانب". يمكن أن يكون تعزيز التماسك الداخلي لهذه البلدان وخلق القدرة المحلية على مكافحة المجموعات المتطرفة العنيفة استراتيجية أبطأ ولكن أكثر واقعية وفعالية للحفاظ على السلام والأمن في تلك البلدان. الأمر مشابه أيضاً بالنسبة لليبيا.

يمكن للتدخلات العسكرية الخارجية وتقوية بعض القادة الاستبداديين الذين تدعمهم وتمولهم قوى خارجية لمكافحة المجموعات المتطرفة العنيفة أن تجعل ليبيا أكثر عرضة لمثل هذه الجماعات المتطرفة. من ناحية أخرى، فإن وجود منظمات المقاومة يحد من قدرات الحكومات المركزية على احتكار وسائل العنف ويعرقل محاولات تشكيل بنية تحتية قوية للدولة. قد تجلب التدخلات الخارجية في المجال الأمني استقراراً مؤقتاً على المدى القصير، ولكن هذه التدخلات قد تؤدي في نهاية المطاف إلى الشعور بالمظلومية، الذي يمكن التلاعب بها من قبل المجموعات المتطرفة العنيفة. من ناحية أخرى، قد يكون للمساعدات الدولية والمؤسسات التي تركز على بناء القدرات تأثيراً بناءً ومستداماً بشكل أكبر. قد تطيل تلك المؤسسات تأثيرها من خلال التعاون مع الشركاء المحليين وتدريبهم.

قوة الدولة أم المرونة الاجتماعية؟

قد تكون الرسائل والسرديات المتطرفة أكثر انتشاراً في ظل ظروف البيئات السياسية القمعية والسياقات التي لا يتم فيها تلبية احتياجات الناس الأساسية من الأمن والاحتياجات الاقتصادية، وحيث لا يشعر الناس بأنهم يعاملون بشكل

عادل.⁽²²⁵⁾ لا بناء الدولة ولا تحسين الجهود لتعزيز المرونة المجتمعية أكثر أهمية من بعضها البعض للتعامل مع تحدي التطرف العنيف في ليبيا. جنبا إلى جنب مع المكونات الأخرى لبناء السلام، فإن نهج مكافحة التطرف العنيف في ليبيا يجب أن ينجز هاتين المهمتين لمعالجة المصادر السياسية والاقتصادية والقانونية والثقافية والنفسية للتطرف العنيف. يجب أن نأخذ في الاعتبار حقيقة أن التوترات في ليبيا ليست بمعزل عن التطورات في بقية المنطقة، وأن ضعف الدولة الليبية يجعلها أكثر عرضة للتدخلات الخارجية. يلعب كل من الفاعلين الإقليميين وأصحاب المصلحة الدوليين الآخرين أدواراً في المواجهات الجارية. تلعب بعض التدخلات الدولية أدواراً بناءة في سياق المساهمة في استقرار ليبيا، لكن البعض الآخر يزيد من تأجيج التوترات وتعميق المشاكل في ليبيا. لذلك، من الضروري العمل على تنظيم كل من التدخلات البناءة والهدامة التي يقوم بها أصحاب المصلحة الدوليين. هناك حاجة إلى توافق أوسع نطاقاً بين أصحاب المصلحة الدوليين في ليبيا، الأمر الذي يبدو صعباً للغاية في الوقت الراهن. قد تكون استراتيجيات مكافحة التطرف العنيف مفيدة وفعالة

Hafez, M., & Mullins, C. (2015). The radicalization puzzle: A (225) theoretical synthesis of empirical approaches to homegrown extremism. *Studies in Conflict & Terrorism*, 38(11), pp: 961-962; Walter Laqueur, *The Age of Terrorism: A Completely Revised and Expanded Study of National and International Political Violence*, Based on the Author's Classic, *TERRORISM* (Boston: Little, Brown, 1987), 5-10; Beckett, Ian F.W., *Insurgency in Iraq: An Historical Perspective*, Carlisle, Pa.: Strategic Studies Institute, U.S. Army War College, January 2005; Newman, Edward, "Exploring the 'Root Causes' of Terrorism," *Studies in Conflict & Terrorism*, Vol. 29, 2006, pp. 749-772

في الدول الراسخة والمستقرة وأنظمة الحكم الديمقراطية، غير واقعية في السياقات الاجتماعية والسياسية حيث يوجد ضعف في قدرة وتنسيق أجهزة الدولة العاملة. قد تكون العوامل الفردية وتفاعل التفسيرات على المستويات الجزئي والمتوسط (226) أكثر فائدة في التعامل مع تحديات التطرف والتطرف العنيف في الدول والديمقراطيات المستقرة. في المقابل، تواجه الدول

(226) يركز التحليل العلائقي للتنظيمات العنيفة وعمليات التطرف بشكل منهجي على التفاعلات بين المستوى الجزئي (الشخصية)، المتوسط (التظيمية) والكلية (السياق الأوسع، الإقليمي أو العالمي). يركز مستوى التحليل المتوسط على ديناميكيات المستوى التنظيمي مثل التجنيد والقيادة والخطابات السياسية للمجموعات المتطرفة العنيفة. الحقائق والتفاعلات في هذه المجالات الثلاثة تؤثر على بعضها البعض. والنهج العلائقي للتطرف والتطرف العنيف يفحص عمليات التفاعل الديناميكي بين تلك المستويات لفهم الحركات الاجتماعية والمجموعات المتطرفة وغيرها. للمزيد حول التحليل العلائقي للحركات الاجتماعية، المجموعات المتطرفة، والمجموعات الإرهابية:

Bloom, Mia. 2005. *Dying to Kill: The Allure of Suicide Terror*. New York: Columbia University Press; Bosi, Lorenzo, Chares Demetriou, and Stefan Malthaner. 2014. A Contentious Politics Approach to the Explanation of Radicalization. In *Dynamics of Political Violence: A Process-Oriented Perspective on Radicalization and the Escalation of Political Conflict*, ed. Lorenzo Bosi, Chares Demetriou, and Stefan Malthaner, 1–23. Farnham, UK: Ashgate; della Porta, Donatella. 1995. *Social Movements, Political Violence, and the State: A Comparative Analysis of Italy and Germany*. Cambridge, UK: Cambridge University Press. della Porta, Donatella. 2008. Research on Social Movements and Political Violence. *Qualitative Sociology* 31:221–30; della Porta, Donatella. 2014. Repression: A Relational Approach. *Government and Opposition* 49 (2): 159–87. Horgan, John. 2008. From Profiles to Pathways: The Road to Recruitment. *Annals of the American Academy of Political and Social Science*, 618 (July); Malthaner, S. (2017). Processes of Political Violence and the Dynamics of Situational Interaction. *International Journal of Conflict and Violence*, 11, 1–10

الهشة مثل ليبيا مشاكل هيكلية أعمق تحتاج إلى إدارة وحل، لتهيئة بيئة مواتية للتعامل مع مصادر التطرف المعقدة. التنسيق بين مختلف الجهات الفاعلة المحلية والوطنية والدولية هو مفتاح لتحسين فعالية استراتيجية مكافحة التطرف العنيف. من دون تقليص المعارك بين الفصائل التي تريد السيطرة على البلاد، سيكون من الصعب تنسيق الجهود.

يعد الحفاظ على التوازن بين مستويات التدخل الكلي والمتوسط أمراً حاسماً لاستدامة استراتيجية مكافحة التطرف العنيف التي من شأنها أيضاً تلبية الاحتياجات والمظالم الأساسية للمجتمع الليبي. يقترح ديفيد تشاندلر David Chandler، أحد مؤيدي فكرة المرونة، نهج المرونة في مقابل فكرة بناء السلام من القمة إلى القاعدة. يعرف تشاندلر المرونة بأنها "القدرة على التكيف الإيجابي أو بنجاح مع المشكلات أو التهديدات الخارجية"⁽²²⁷⁾. النقطة الحاسمة في فكرة المرونة هي الجهود المبذولة لتطوير القدرات الذاتية.

"إن النقطة الأساسية التي تم تسليط الضوء عليها هنا هي أن المرونة تركز بشكل متزايد على العمل مع القدرات والإمكانيات والعمليات والممارسات "في متناول اليد" بدلاً من التوفير الخارجي للسياسات أو البرامج"⁽²²⁸⁾.

تعزيز القدرة على الاستجابة المحلية والممارسات المحلية هي الركائز الأساسية لنهج المرونة. إن زيادة مرونة المجتمع

Chandler, D. (2012). Resilience and human security: The (227) post-interventionist paradigm. Security dialogue, 43(3), p. 217p. 217

Chandler, David. Peacebuilding: The Twenty Years' Crisis, (228) 1997-2017. Springer, 2017 , p.166

ليست منظوراً أيديولوجياً أو عقائدياً. لا تتعارض مرونة المجتمع مع فكرة بناء الدولة إذا لم يتم بناء الدولة بمقاربة عمودية من أعلى إلى أسفل تتمحور حول الأمن. مثل هذا المنظور لا يحاول إضفاء الطابع المؤسسي على بناء دولة ليبرالية، ولا قيود استبدادية لاحتواء الجهات المتطرفة العنيفة.

الخطوط العريضة لاستراتيجية مكافحة التطرف العنيف

المتمحورة حول بناء السلام

يجب أن تهدف استراتيجية مكافحة التطرف العنيف في ليبيا إلى تعزيز البنية التحتية والمؤسسات الحكومية، وزيادة مرونة المجتمع الليبي ضد المنظمات المتطرفة العنيفة، بشكل متوازن. إن نهج مكافحة التطرف العنيف متعدد الأوجه والمتعدد الطبقات المنسَّق من قبل مختلف الجهات الفاعلة الوطنية والدولية هو المفتاح لتحقيق الاستقرار المستدام في ليبيا. نموذج مكافحة التطرف العنيف المقدم في هذه الدراسة هو مزيج من مقاربات "بناء الدولة" و"بناء الأمة" و"بناء السلام". إن تعزيز الروابط والشعور بالانتماء الجماعي بين الشعب الليبي ومكافحة العوامل/ الممارسات الخلافية هو جوهر النموذج.

يجب أن يكون النهج العام نهجاً جامعاً من الأسفل إلى الأعلى، بدلاً من الترتيبات الفوقية من أعلى إلى أسفل التي تعطي الأولوية للأمن.

تشبه فكرة "بناء السلام" إلى حد كبير النهج الذي نفضله كنهج أساسي لاستراتيجية مكافحة التطرف العنيف هنا، ولكن لا يوجد فهم مشترك لبناء السلام. هناك أيضًا انتقادات حقيقية لفكرة بناء السلام في العقد الماضي بسبب بعض التحديات التي واجهتها في الساحة العملية والتي نحتاج إلى أخذها في الاعتبار. في وثائق الأمم المتحدة وممارساتها، يُعرّف مصطلح

“بناء السلام” بأنه خطوات عملية لتحريك السياقات المكومة بالنزاعات نحو حالة “السلام الإيجابي”، وهو ما يعني تجاوز فكرة انعدام العنف⁽²²⁹⁾. تأسيس الأسس الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية والنفسية للسلام المستدام الشامل كطريق للوصول إلى سلام إيجابي ومستدام.

بناء السلام هو مصطلح ... يحدد الأنشطة المتخذ بها في الجانب البعيد من الصراع لإعادة تجميع أسس السلام وتوفير الأدوات للبناء على تلك الأسس، وهو أمر أكثر من مجرد غياب الحرب. ومن ثمَّ يشمل بناء السلام، على سبيل المثال لا الحصر، إعادة إدماج المقاتلين السابقين في المجتمع المدني، وتعزيز سيادة القانون (على سبيل المثال، من خلال تدريب الشرطة المحلية وإعادة هيكلتها، والإصلاح القضائي والعقابي)، تحسين احترام حقوق الإنسان من خلال رصد الانتهاكات السابقة والحالية والتثقيف فيها والتحقيق فيها، تقديم المساعدة الفنية من أجل التنمية الديمقراطية (بما في ذلك المساعدة الانتخابية ودعم وسائل الإعلام الحرة)، وتعزيز تقنيات حل النزاعات والمصالحة. (UN, 2000b, p 3)⁽²³⁰⁾

تتضمن أطر بناء السلام مجموعة من المهام المتعلقة

United Nations (2000b) Brahimi Report, Report of the Panel (229) on United Nations Peace Operations, United Nations General Assembly Security Council, 21 August. New York: United Nations

United Nations (2000b) Brahimi Report, Report of the Panel on (230) United Nations Peace Operations, United Nations General Assembly Security Council, 21 August. New York: United Nations., p. 3. For alternative definitions on peacebuilding Michael Barnett, Hunjoon Kim, Madalene O'Donnell and Laura Sitea, "Peacebuilding: What's In a Name?" Global Governance 13:1 (January-March 2007), pp. 35-58.

ببناء المؤسسات، وبناء القدرات، وتحسين الارتباطات بين المجتمعات. بسبب بعض الأخطاء/الإخفاقات في العشرين عاماً الماضية حول ممارستها، فإن فكرة بناء السلام موضع تساؤل في الأدبيات الأكاديمية وكذلك بين التخصّصيين الممارسين.⁽²³¹⁾ خاصة فكرة بناء السلام الليبرالي التي أكدت على المؤسسات الليبرالية، والمجتمع المدني، وحرية الصحافة، الضوابط والتوازنات في نظام الحكم، وحقوق الإنسان، وسيادة القانون واقتصاد السوق الفعال، المقدّمة كنموذج مثالي للمجتمعات التي يحركها الصراع.⁽²³²⁾ تعد فكرة وممارسة بناء السلام الليبرالي أجندة تبشيرية مدفوعة أيديولوجياً لتحويل المجتمعات غير الغربية، من خلال نقد النموذج.

يتم انتقاد فكرة بناء السلام الليبرالي لكونها غير عملية، غير مناسبة ثقافياً، من أعلى إلى أسفل، تتمحور حول الغرب، مدفوعة أيديولوجياً... إلخ.⁽²³³⁾ حتى في وثائق الأمم المتحدة وتقارير التقييم، يتم تقديم بعض الانتقادات لفكرة وممارسة

Chandler, David. *Peacebuilding: The Twenty Years' Crisis*, (231) 1997–2017. Springer, 2017

Richmond, Oliver. *A post-liberal peace*. Routledge, 2012; (232)

Richmond, Oliver P. *Liberal peace transitions: between statebuilding and peacebuilding*. Edinburgh University Press, 2009; Chandler, David. "The uncritical critique of 'liberal peace'." *Review of international studies* 36.51 (2010): 137–155; Chandler, David. *Peacebuilding: The Twenty Years' Crisis*, 1997–2017. Springer, 2017

Chandler, D. (2010). The uncritical critique of 'liberal peace'. (233) *Review of international studies*, 36(51), 137- 155; Paris, R. (2010). *Saving liberal peacebuilding*. *Review of international studies*, 36(2), 337-365; Paris and Timothy Sisk (eds), *The Dilemmas of Statebuilding: Confronting the Contradictions of (Postwar Peace Operations* (London: Routledge, 2009

بناء السلام السائدة. حددت انتقادات بناء السلام الليبرالي بعض التوصيات بما في ذلك: "تبني وطني أكثر صميمية. زيادة مشاركة المجتمع المدني، علاقات أفضل مع هيئات الأمم المتحدة الرئيسية ومع المنظمات المالية الدولية، أكثر مرونة، تنمية مناطقية أقوى، هوية ميدانية أقوى، المزيد من الطموح، استراتيجية اتصال أكثر فعالية، تحسين الوضع، أداء أفضل، المزيد من التمكين، ومكتب دعم أقوى (الفقرة 174).⁽²³⁴⁾ هذه الملاحظات مهمة وعملية لتحسين ممارسة بناء السلام.

يشدد توجه الأحدث في بناء السلام على أشكال السلام المحلية أو "الهجينة" بدلاً من الممارسات التي تم التخطيط لها وتنفيذها في المؤسسات الدولية.⁽²³⁵⁾ يعرف روجر ماكجنتي وأوليفر ريتشموند Roger MacGinty and Oliver Richmond الهجينة في بناء السلام كشرط يحدث في السياق على أنه "عملية مستمرة من التفاوض كمصادر متعددة للسلطة في مجتمع يتنافس ويتحد ويتناطح ضد بعضه البعض، وتتخبط فيها التقليد أو الهيمنة أو التوافق"⁽²³⁶⁾ ينقلنا مفهوم الهجينة من

Assembly, U. G., & Resolution on the Peace Commission. (234) (2016). Review of the United Nations peacebuilding architecture. Resolution A/RES/70/262, adopted April 27, New York
Mac Ginty, R. (2011). International peacebuilding and local (235) resistance: Hybrid forms of peace. Springer; Mac Ginty, Roger, and Oliver Richmond. "The fallacy of constructing hybrid political orders: a reappraisal of the hybrid turn in peacebuilding. *International Peacekeeping* 23.2 (2016): 219–239;

Mac Ginty, R., & Richmond, O. (2016). The fallacy of constructing hybrid political orders: a reappraisal of the hybrid turn in peacebuilding. *International Peacekeeping*, 23(2), p. 220.

الثنائيات الموجودة التي تمنع تشكيل مناهج أكثر عملية يمكن أن تتناسب بشكل أفضل مع السياق المحلي.⁽²³⁷⁾

يعد نموذج الحوكمة أحد المكونات المهمة لاستراتيجية مكافحة التطرف العنيف في الدول الهشة. نماذج الحوكمة الغربية التي يتم تقديمها عادةً في نماذج التدخل السائدة التي تقترح تصميمات من أعلى إلى أسفل. يمكن لنموذج حكم مختلط متوافق مع الحقائق السياقية والذي يتمتع بالمرونة، أن يوفر تنظيمًا اجتماعيًا وسياسيًا بديلاً.

قد يكون البديل عن نهج بناء السلام المحلي الذي يتبنى مقاربة عمودية من أسفل إلى أعلى، نهج يتبنى مقاربة معاكسة من أعلى إلى أسفل يعطي الأولوية للترتيبات الأمنية. في بعض الحالات، مكنت التدخلات الأمنية الموجهة من أعلى إلى أسفل بعض الفصائل، لكن تلك الشخصيات أو المجموعات فشلت في تشكيل نماذج حكم جامعة. في حين قد يؤدي نموذج الرجل القوي أو الفصائل القوية في نهاية المطاف إلى تكوين مظالم جديدة تحبط فعالية استراتيجية مكافحة التطرف العنيف.

في ليبيا، قد لا يساعد نموذج "الرجل القوي" بدون بنية تحتية فعالة للدولة على معالجة الأسباب الكامنة وراء التطرف العنيف والهشاشة السياسية. قد ينجح الرجل القوي في قمع جماعات المعارضة وقد يجلب بعض الاستقرار بدعم من اللاعبين الدوليين، لكن هذه الصيغة قد تزيد من حساسية المجتمع الليبي للتطرف العنيف. قد يضخ الرعاية الدوليون للرجل القوي بعض الموارد المالية لجعل المجتمعات المحلية

C. Constantinou, 'Aporias of Identity: Bicomunalism, Hy- (237)
and Conflict, Vol.42, bridity and the "Cyprus Problem"', Cooperation
.No.3, 2007, pp.247-70, at p.250

تشعر بالراحة الاقتصادية على المدى القصير، ولكن مثل هذا الاعتماد قد يغلق القنوات أمام إيصال توقعات السكان المحليين. وبما أن شرعية هؤلاء الرجال الأقوياء الذين تتم رعايتهم من الخارج ستعتمد على الاعتراف بهم من قبل لجهات الفاعلة الأجنبية، فإنهم سيبتعدون أكثر عن توقعات السكان المحليين. في غضون الوقت، قد يفقد هؤلاء الرجال الأقوياء مصداقيتهم الاجتماعية والسياسية وتنفذ الموارد لديهم مما يجعلهم يتركون وراءهم نظاماً أضعف بكثير من ذي قبل. قد يكون رعاتهم أكثر طلباً بعد إضعاف هؤلاء الرجال الأقوياء. إذا فشلوا في إرضاء رعاتهم، فهناك دائماً رجال أقوياء آخرون قد يسدون الفجوة، لكنهم لا يمكنهم العمل إلا مؤقتاً.

إن نهج بناء الدولة من أعلى إلى أسفل في ليبيا، والذي يعطي الأولوية لقطاع الأمن يمكن أن يكون فعالاً على المدى القصير، ولكن قد لا يكون فعالاً لمعالجة العوامل والمظالم الأساسية التي تؤدي إلى التطرف العنيف. وقد يفشل هذا النهج الموجه للأمن من الأعلى إلى الأسفل في التعامل مع المصادر الهيكلية الكامنة وراء التطرف العنيف وقد يفشل في خدمة أهداف بناء السلام طويلة المدى. يمكن أن يكون النهج الأكثر شمولية وجمعاً وتدرجية أكثر فائدة لمعالجة عوامل الدفع وخلق بيئة سلام مستدامة تعطي الأولوية لتعزيز العلاقات بين الليبيين والتأكيد

على منهجية "بناء الأمة"⁽²³⁸⁾ في صميم مقاربة "بناء الدولة"⁽²³⁹⁾ ومقاربة "بناء السلام"⁽²⁴⁰⁾. التعريف العملي لأنديراس ويمر Andreas Wimmer حول "بناء الأمة" هو "توسيع التحالفات السياسية عبر تضاريس البلاد (جانب التكامل السياسي)، وظهور شعور بالولاء لمؤسسات الدولة والانتماء إليها، بغض النظر عن يحكم حالياً (جانب الهوية السياسية)" مفيد في تحليلنا.⁽²⁴¹⁾ تعد مقاربة ويمر مقاربة عملية وتطبيقية فيما يتعلق بفكرة بناء الأمة، ولكن مثل هذا النهج يمكن أن يكون فعالاً في التعامل مع مشاكل التقسيم العادل للسلطة السياسية والموارد الاقتصادية التي قد تؤدي إلى تجزئة وصراعات في أي سياق معين. قد يكون تحالف المصالح والتحالف السياسي على طول الخطوط المجتمعية الأفقية طريقة عملية لبناء الأمة، أو على الأقل قد تمنع الانقسامات التي تنشأ من تقاسم الموارد المحدودة. يشترك المجتمع الليبي من ناحية أخرى،

(238) يعرف أندرياس ويمر Andreas Wimmer عملية "بناء الأمة" على أنها عملية الاندماج السياسي على أسس عرقية ولغوية وقبلية وسياسية. Wimmer, A. (2018). Nation building: Why some countries come together while others fall apart. *Survival*, 60(4), 151-164. Provision of certain public goods and services along those lines may also be considered as an element of nation building

(239) للمزيد حول العلاقة بين "بناء الدولة" و"بناء السلام" Roland Paris and Timothy D. Sisk, eds., eds., *The Dilemmas of Statebuilding: Confronting the Contradictions of Postwar Peace Operations* (London: Routledge, 2009), pp. 1-20

(240) كما ذكرنا سابقاً، فإن نهج بناء السلام القائم على بناء الدولة أو بناء الأمة، والذي يستند فقط إلى التقسيم العادل للسلطة والموارد الأخرى، يوفر فرصة محدودة لمنظور بناء السلام. تعد الجوانب الاجتماعية والنفسية والرمزية بالإضافة إلى مسائل العدالة الانتقالية مكونات لمنظور مكافحة التطرف العنيف الشامل الذي يتوافق مع نهج بناء السلام.

(241) Wimmer, A. (2018). Nation building: Why some countries come together while others fall apart. *Survival*, 60(4), 152-153

بما يكفي من القيم المشتركة والوعي الجماعي التي قد تشكل أساس المشاعر الوطنية القوية. ومع ذلك، يجب تفعيل هذه القيم والوعي المشترك بروايات وممارسات قوية.

إن مفهوم "بناء الأمة" لا يشير إلى تكوين هوية ليبية جديدة. بل بالأحرى يركز على تقوية الروابط بين الناس في البلاد من خلال الممارسات المؤسسية وتعزيز الشعور بالانتماء الجماعي. هذا النهج قد يعزز الثقة بين الناس ويجعلهم أكثر مرونة في مقابل التدخلات الخارجية والتطرف العنيف. يعد تعزيز قطاع الأمن مكوناً أساسياً في استراتيجية مكافحة التطرف العنيف في ليبيا، ولكن استراتيجية مكافحة التطرف العنيف ذات التوجه الأمني بالكامل والتي تفرض قيود عسكرية/شرطية على البلاد قد لا تقلل من نقاط ضعف المجتمع في مواجهة لتطرف العنيف. إن قمع مجموعات التطرف العنيف ومنع تدفق الهجرة عبر تبني نموذج الرجل القوي هو خيار محفوف بالمخاطر للغاية بالنسبة لليبيا، وكذلك لأماكن أخرى في المنطقة. مثل هذا الاحتمال يمكن أن يعمل مؤقتاً فقط لقمع جماعات المعارضة الضعيفة وغير المنظمة على المدى القصير. تعزيز البنية التحتية السياسية والاقتصادية والأمنية وقدرة الدولة، تعزيز المرونة المجتمعية والعلاقات المجتمعية، وتحقيق مستوى معين من التعاون الدولي أو على الأقل منع المفسدين الدوليين يجب أن تكون عناصر استراتيجية مكافحة التطرف العنيف في ليبيا. تحديد اختصاصات نموذج مكافحة التطرف العنيف: بناء

الأمة، وبناء الدولة، وبناء السلام

يجب أن يكون نهج مكافحة التطرف العنيف المناسب لليبيا هو الجمع بين وتقاطع نماذج بناء السلام وبناء الدولة و "بناء الأمة". هناك تداخلات كبيرة بين هذه المقاربات الثلاثة.

يختلف مجال التركيز وتوقيت وتسلسل أدبيات بناء السلام عن المقاربات الأخرى. إن تنسيق مهام بناء الدولة ودمجها وزيادة مرونة المجتمع مع مقارنة بناء السلام هو المبدأ الأساسي لاستراتيجية مكافحة التطرف العنيف فعالة ومستدامة لليبيا. وفقاً لأوليفر ريتشموند Oliver Richmond، توفر مقاربات بناء الدولة إمكانيات الوصول إلى سلام ليبرالي، لكنها أيضاً تعطي الأولوية لإضفاء الطابع المؤسسي والبعد القانوني فضلاً عن تأمين الوصول إلى الأسواق⁽²⁴²⁾.

عادة ما تكون مقاربات بناء الدولة أقل اهتماماً بالبنية المعيارية لبناء السلام⁽²⁴³⁾. على أي حال، فإن معظم مقاربات بناء الدولة، إما تكون مستندة إلى ترتيبات قطاع الأمن أو الترتيبات الليبرالية، وتكون من أعلى إلى أسفل عملياً، وعادة لا تؤخذ بعين الاعتبار مخاوف المجتمعات على المستوى الشعبي والمحلي. بناء الدولة هو عنصر أساسي في أي استراتيجية لمكافحة التطرف العنيف في الدول الهشة، ولكن يجب أن يكون نهج بناء الدولة متوافق مع العناصر الأخرى لبناء السلام وبناء الأمة.

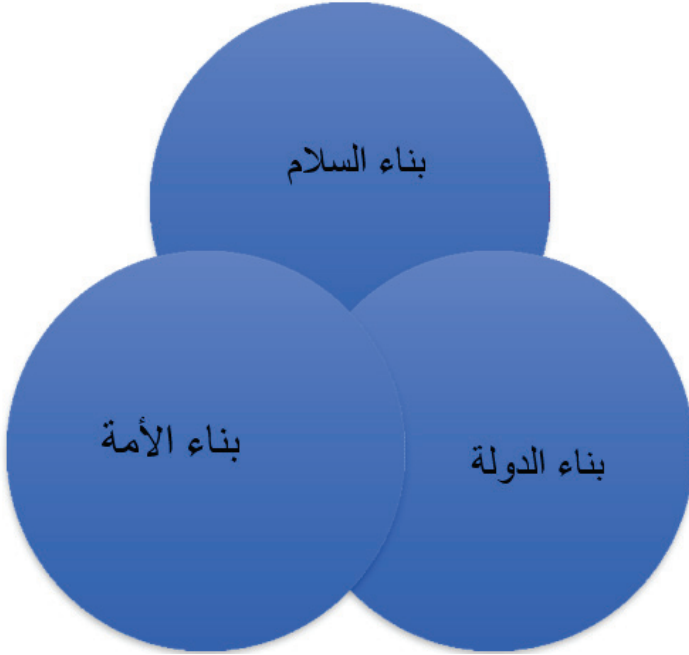
تشدد أدبيات بناء الدولة بشكل كبير على إصلاح قطاع الأمن SSR وبناء المؤسسات الويبرية (التي تقوم على تصور عالم الاجتماع السياسي "ويبر" والذي يركز على أن مؤسسات الدولة يجب أن تحتكر استخدام القوة والعنف) الرسمية⁽²⁴⁴⁾. قد يكون تصميم بناء

Richmond, Oliver. A post-liberal peace. Routledge, 2012, (242) p.132

Ibid, Chandler, 2010: 15 (243)

Ashraf Ghani and Clare Lockhart, Fixing Failed States: 222A (244) Framework for Rebuilding a Fractured World (Oxford: Oxford University Press, 2008); Charles T. Call and Vanessa Hawkins Wyeth, eds., Building States to Build Peace (Boulder: Lynne

الدولة إما من الأعلى إلى الأسفل، أو في حالة بناء الدولة وفق المنظور الليبرالي قد يكون صاعداً من المجتمع المدني، و متمحوراً حول السوق والمؤسسات الديمقراطية.⁽²⁴⁵⁾



عانت ممارسات بناء الدولة في الماضي العديد من الإخفاقات لأنها كانت تتم في كثير من الأحيان بمخطط دولي دون النظر إلى الحقائق الاجتماعية والسياسية المحلية. غالباً ما كانت ركائز بناء السلام الليبرالي أو بناء الدولة تركز على فرض المعايير الدولية

Rienner, 2008); and Francis Fukuyama, State-Building: Governance and World Order in the 21st Century (Ithaca, N.Y.: Cornell University Press, 2004).

Fukuyama, F. (2004). The imperative of state-building. Journal (245) of democracy, 15(2), 17-31

والمؤسسات الدولية والتسويق. ولهذا فعادةً تحول بناء السلام الليبرالي أو بناء الدولة بشكل خاص إلى عملية بناء مؤسسية مفروضة دولياً وقد فشلت في كثير من الحالات.

بناء الدولة هي عملية خارجية تركز على دور الجهات الفاعلة الخارجية والمنظمات والمانحين والمؤسسات المالية الدولية والوكالات والمنظمات غير الحكومية الدولية، ودورهم الرئيسي في بناء المؤسسات الليبرالية للأمن والديمقراطية والأسواق وإنشاء البنية التحتية الأساسية. يعتمد هذا الدور على الخبرة والقدرات التقنية الدولية. كما يحاولون إقناع أو إجبار النخب المحلية على الامتثال للمؤسسات الليبرالية قيد الإنشاء. وتهدف عادة إلى إنتاج الإطار الأساسي لدولة نيوليبرالية بالمعنى الإجرائي والتكنوقراطي، في حين تكون أقل اهتماماً بالمعايير أو المجتمع المدني⁽²⁴⁶⁾.

كان فشل بناء السلام الليبرالي أو مشاريع بناء الدولة في الماضي مرتبطاً بشكل أساسي بتجنب الحقائق المحلية والجهات الفاعلة المحلية. كما أن ممارسة بناء الدولة بأكملها لديها بعض الأجندة الإيديولوجية أيضاً. تم تعزيز هذه الأجندة بحجج نظرية السلام الديمقراطي، التي جادلت بأن الديمقراطية القائمة لا تخوض حرباً ضد بعضها البعض، كما أنها تنتج نظاماً سياسياً أكثر سلباً. تهدف العملية الليبرالية لبناء الدولة بأكملها إلى دمج حالة الدول ما بعد الصراع في الاقتصاد العالمي، وتوفير آليات ومؤسسات معينة تسمح بضوابط وموازنات خارجية للسياق السياسي في الدول ما بعد الصراع. لم تسمح آليات الضوابط والتوازنات الخارجية بتشكيل آلية حوكمة حقيقية توجه اللاعبين

المحليين بطريقة شاملة ومتوازنة.

كانت فكرة بناء الدولة في الشكل الليبرالي في الغالب مشروعاً أيديولوجياً، واليوم لم تختلف فكرة بناء الدولة الاستبدادية فهي أيضاً مشروع أيديولوجي. قد يكون تكوين عملية بناء الدولة عملية مجدية، ولكنها عملية دموية أيضاً حيث يضع اللاعب المنتصر أسس الدولة، أو قد يكون هناك توازن في القوة بعد صراع دموي لإنهاء حرب أهلية دموية. يدعم بعض اللاعبين فكرة المراهنة على زعيم أو قبيلة أو فصيل، الذي من شأنه أن يعزز السلطة ويؤسس النظام لبناء الدولة. قد لا يضمن هذا التغيير في تكوين السلطة بالضرورة إطاراً مؤسسياً أو عملية اجتماعية وسياسية تؤدي إلى نتيجة سلمية أو مستقرة. قد ينتج عن هذا حكم استبدادي غير متوازن، يقمع الشخصيات المعارضة ويمنع تشكيل المؤسسات السياسية. قد يسهم بناء الدولة الاستبدادية في تسهيل تكوين مجموعات متطرفة عنيفة، وذلك لأن اللاعبين في المجال الاجتماعي والسياسي قد تختار مسار العنف.

في الحالة الليبية، كان الإرث الاستبدادي في البلاد يفسد المجتمع ويضعف الروابط الاجتماعية بين مختلف شرائح المجتمع. قد تبدو فكرة بناء الأمة أو تكوين الهوية الوطنية قديمة وتطرفت لها مقاربات الهندسة الاجتماعية في العصر الحديث. ومع ذلك، يجب العمل على تعزيز الروابط الاجتماعية والشعور بالانتماء الجماعي لمنع المواجهات والانقسامات الاجتماعية والاقتصادية والقبلية والسياسية التي قد تستغلها المنظمات المتطرفة العنيفة. لا ينبغي أن يكون أساس بناء الدولة هو الدولة الليبرالية المفروضة خارجياً، والتي قد تكون عاجزة تماماً، أو تقوية الجهات الديكتاتورية التي تتحكم في الأجهزة الأمنية في البلاد. ربما هذه هي مفارقة بناء الدولة الليبية في

الوقت الراهن. إن ما يضعف أي مشروع لبناء الدولة أكثر شمولاً ومحلياً هو ضعف الروابط الاجتماعية على المستوى الأفقي ونقص الآليات الرسمية وغير الرسمية التي من شأنها تعزيز هذه الروابط. العلاقات الاجتماعية الأفقية الضعيفة لا تساعد على تشكيل مجتمعات مقاومة للتطرف.

يجب تنفيذ المهام المترابطة لبناء الدولة وبناء الأمة في آن واحد لإنشاء بنية تحتية أقوى للدولة وكذلك مجتمع مرن⁽²⁴⁷⁾ يكون

(247) يُعرّف مفهوم المرونة بأنه "نتائج إيجابية وقابلة للتكيف في وجود نوع من المخاطر، والضغط، والشدائد، وصددمات الحياة اليومية"

Resilience and countering violent extremism. The Routledge International Handbook of 189. Psychosocial Resilience, Updesh Kumar (ed.) p

يشير نموذج المرونة المجتمعية إلى تعبئة الأسرة والمجتمع والمنظمة والمجتمع لزيادة القدرات التكيفية لتحدي الاضطراب أو الشدائد (Weine, 189). تم إدراج "التممية الاقتصادية ورأس المال الاجتماعي، والمعلوماتية، والاتصالات والكفاءة المجتمعية" كأساسات لنهج المرونة المتمحورة حول للمجتمع في مشروع مكافحة التطرف العنيف (المرجع نفسه)

شدد تقرير صادر عن البيت الأبيض في عام 2011 بعنوان "تمكين الشركاء المحليين لمنع التطرف العنيف في الولايات المتحدة" على النهج المجتمعي لمواجهة التطرف العنيف في الولايات المتحدة كاستراتيجية شاملة.

White House, "Empowering local partners to prevent violent extremism in the United States" August 2011

وقال التقرير الاستراتيجي للبيت الأبيض بأنه "من الأفضل متابعة جهود مكافحة التطرف العنيف على المستوى المحلي، والمصممة خصيصاً للدinاميكيات المحلية، حيث يواصل المسؤولون المحليون بناء العلاقات داخل مجتمعاتهم من خلال آليات الشرطة المجتمعية والتواصل المجتمعي". وقد أشار التقرير إلى خطوات محددة: "إنشاء منصات في جميع أنحاء البلاد لتشمل المجتمعات التي قد تكون مستهدفة من قبل المتطرفين العنيفين للتجنيد والتطرف، وذلك في سياق الجهود المشتركة الفيدرالية والولائية والمحلية، دعم هذه المشاركة من خلال فريق عمل من كبار المسؤولين من جميع أجزاء الحكومة، دعم الجهود التي يقودها المجتمع لبناء القدرة على الصمود ضد التطرف العنيف، توسيع التحليل المعمق ومشاركة النتائج مع من يحتاجونه، بما في ذلك مستشارو الأمن الداخلي المعينون من قبل المحافظ، ورؤساء المدن الكبرى، ومكاتب العمد، والشركاء المحليين، تدريب المسؤولين الحكوميين الاتحاديين والولائيين والقبليين والمحليين والمسؤولين وإنفاذ القانون على مفهوم مرونة المجتمع، مكافحة التطرف العنيف، والكفاءة الثقافية، ويتطلب أن يفي التدريب بالمعايير المهنية الصارمة، التأكد من أن الشركاء المحليين، بمن فيهم المسؤولون الحكوميون وقادة المجتمع، لديهم فهم أفضل لخطر التطرف العنيف

أكثر مقاومة للتحديات المتطرفة. لذلك، نقدم في هذا التقرير إطار عمل متكامل كاستراتيجية لمكافحة التطرف العنيف في ليبيا. ترتبط هشاشة الدولة ارتباطاً وثيقاً بهشاشة المجتمع. قد تكون الهشاشة المجتمعية مرتبطة بالانقسامات العرقية والدينية والقبلية والسياسية والعرقية وغيرها من الانقسامات داخل المجتمع، والافتقار إلى الروابط والآليات الشاملة التي من شأنها تسهيل تكوين شعور جماعي بالانتماء. ستعزز فكرة بناء الأمة في ليبيا الإحساس بالهوية الجماعية والشعور بـ "الليبية" من خلال تسليط الضوء على بعض القيم والرموز المشتركة والتأكيد على المؤسسات الشاملة. التوصيات المتعلقة بالسياسات والمقدمة في هذا التقرير تركز على هذه المهام.

قد تستمر الاختلافات الاجتماعية والثقافية والسياسية والعرقية والقبلية في المجتمع الليبي، ولكن على الرغم من هذه الاختلافات يمكن للمجتمع الليبي أن يعيش في سلام ووئام إذا تعزز الشعور بالمصلحة الجماعية والانتماء الجماعي. بالإضافة إلى تعزيز البنية التحتية الأمنية والتكوين المؤسسي للدولة، يحتاج المجتمع الليبي أيضاً إلى تعزيز الروابط الاجتماعية، التأكيد على القيم الجماعية المشتركة وخلق روايات جماعية جديدة من شأنها تحسين الشعور بالانتماء والتصور حول المصالح الجماعية المشتركة.

تحسين مرونة المجتمع

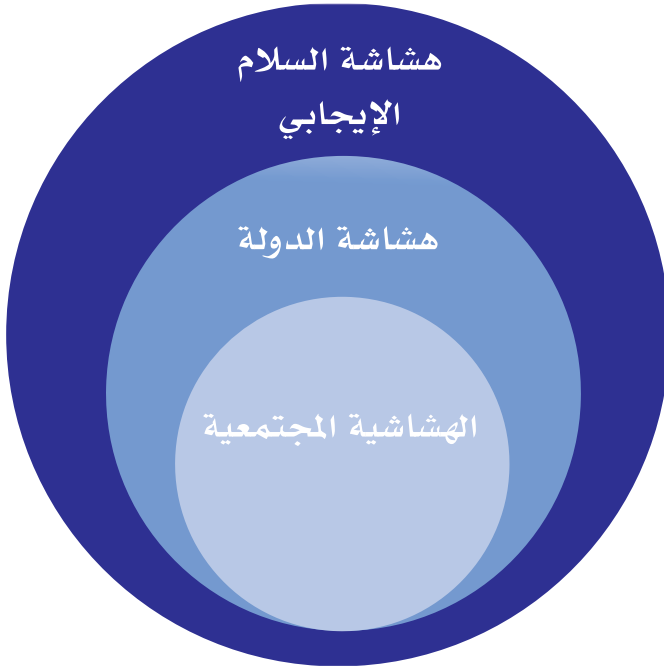
إن التفتت داخل المجتمعات التي تشهد صراعات يعوق عملية

وكيفية التعامل معه معاً لمنع "كخطوات ملموسة

لنهج المرونة المجتمعي في الحالة الأمريكية

Cohen, J. D. (2016). The next generation of government CVE strategies at home: Expanding opportunities for intervention. The ANNALS of the American Academy of Political and Social Science, 668(1), p. 121

بناء الدولة. إن بناء الدولة ليس مجرد عملية بناء مؤسسات تؤدي الوظائف الأساسية للدولة. هذه المؤسسات تستند لإجماع الناس الذين يتشاركون قيما ومعايير معينة وإحساسا بالمصالح المشتركة. في المقابل، فإن المجموعات المتطرفة العنيفة تعمل على زيادة حدة الاستقطاب داخل المجتمعات، ما يجعل عملية بناء الدولة أكثر تعقيداً. هذه المجموعات تنجح عادةً في خلق الاستقطاب داخل المجتمعات ومنع التوافق على المصالح المشتركة. وتحاول هذه المنظمات أيضاً ضرب مصداقية مؤسسات الدولة القائمة في أعين الناس من خلال استهداف تلك المؤسسات ومهاجمة المدنيين على وجه التحديد. إن الجماعات المتطرفة وحلفائها ورعاتها الدوليين هم المستفيدون الأساسيون من ظروف الهشاشة. تنجح المجموعات المتطرفة العنيفة أيضاً من تعميق الانقسامات الاجتماعية والمتعلقة بالهوية داخل المجتمعات للحفاظ على نفوذها. ولذلك، فمن الضروري زيادة وعي المجتمع ومرونته ضد اللاعبين الذين يحاولون استقطاب المجتمع وتفتيته. تعزيز الروابط الاجتماعية وإعادة بناء العلاقات والمؤسسات الشاملة داخل المجتمع قد يساعد أيضاً في التعامل مع نقاط الضعف الاجتماعية.



تستغل المنظمات المتطرفة العنيفة والفصائل السياسية المتنافسة البيئات الأمنية للدول الهشة. الدول التي تفشل في توفير الاحتياجات الأساسية لشعوبها، تفقد شرعيتها في أعين شعوبها. إن المظالم السياسية والاقتصادية التي تنشأ بسبب الخلافات والتنافسات العميقة بين مختلف الجهات المتنافسة التي تسعى لأن تكون مؤثرة في مستقبل البلاد تقوض أيضاً الشعور بشرعية الدولة وبنائها. في العديد من تلك البلدان، أصبحت الحكومات هشة بشكل متزايد بسبب افتقارها إلى الشرعية. إن الفشل في توفير الأمن والعدالة والخدمات الأساسية هي أسباب مهمة تقوض شرعية الكيانات السياسية. غالباً ما يلعب اللاعبون الخارجيون أدواراً مدمرة في تقويض شرعية اللاعبين السياسيين المحليين من خلال دعم مختلف

الجهات المحلية.

يجب أن توزع مبادرات بناء القدرات (بما في ذلك على وجه الخصوص برامج "التجهيز والتدريب" لإصلاح قطاع الأمن)، وتدفق المساعدات الضخمة بهدف كسب قلوب وعقول الناس بشكل صحيح في ليبيا لخلق شعور بالمصلحة الجماعية. تفشل سلطة الدول وقدرتها وشرعيتها، إذا لم يتم توزيع تلك الموارد بشكل صحيح أو أصبحت محدودة ومشروطة بالهجمات العنيفة ضد المدنيين. إذا تم توزيع المساعدات والموارد الأخرى بشكل منهجي بطريقة غير متساوية، فقد يزيد هذا من استقطاب المجتمعات ويولد مظالم جديدة. إن كيفية توزيع هذه الموارد والمساعدات لا تقل أهمية عن وجود هذه الموارد.

قدرة واستعداد أفراد الأمن على القتال أمر حاسم أيضاً لولاء فئات مجتمعية أو مناطق معينة للدولة. إذا فشلت الدول الهشة في حماية شعبها في تلك الهجمات أو فشلت في حماية مجموعات ومناطق معينة على وجه التحديد، كما في حالة عدم رغبة الجيش الوطني العراقي حماية الموصل من تنظيم الدولة الإسلامية، فإن ذلك يقوض شرعية الدولة وبنائها. في مثل هذه الحالات، تتوصل المجتمعات إما إلى اتفاق ضمني مع الجماعات المتطرفة من أجل البقاء أو إخلاء منازلهم إلى أماكن أكثر أمناً. إن كيفية توزيع الموارد وكيفية تفعيل البنية التحتية الأمنية المتاحة في الدول الهشة أمر بالغ الأهمية لخلق وضمان الشرعية والثقة داخل المجتمعات. هناك تداخلات كبيرة بين الخطوات العملية لبناء الدولة وبناء الأمة.

عندما تضعف البنية التحتية للدولة، كما حصل في حالة ليبيا خلال الحرب الأهلية، أو عندما تكون الدول ضعيفة أو غير قادرة (أو غير راغبة) في تقديم الخدمات الأساسية، تصبح

الدولة نفسها الجائزة التي يتم محاولة الحصول عليها، في التفاعل العنيف بين المتنافسين على القوى الاجتماعية. تطورت فكرة الهشاشة "لوصف تلك البلدان التي تواجه، من خلال دوامات الحرب الأهلية، انهيار الدولة، التشتت الاجتماعي، دورات متكررة من الصراع الناجم عن الفقر المزمن وعدم المساواة".⁽²⁴⁸⁾ لا ترتبط هشاشة الدولة فقط بفشل مؤسسات الدولة ولكن أيضا بفقد الناس للثقة في الدولة. ليست الدولة وحدها التي تفشل في تقديم الخدمات العامة، مثل الرعاية الطبية والصحية والمدارس والتعليم والسكك الحديدية والموانئ وعملية سياسية شفافة وعادلة. صياغة بناء الدولة على للتعامل مع هذه النقاط تسلط الضوء على فكرة السلام الليبرالي والدولة الليبرالية⁽²⁴⁹⁾، والتي قد لا تكون واقعية ولا ممكنة في حالة مكافحة ليبيا ضد التطرف العنيف. يجب أن يكون النهج المتكامل أكثر عملية ومتوافقاً مع السياق المحلي الذي يتضمن مكونات بناء الدولة، وبناء السلام، وبناء الأمة،

Stewart, F., & Brown, G. (2009). "Fragile States, Center for Research (248) Ethnicity, CRISE Working Paper, on Inequality, Human Security and (51, p. xx

Chandler, D. (2004). The responsibility to protect? Imposing (249) the 'liberal peace'. International peacekeeping, 11(1), 59-81.; Mac Ginty, R. (2008). Indigenous peace-making versus the liberal peace. Cooperation and conflict, 43(2), 139-163; Richmond, O. P. (2006). The problem of peace: understanding the 'liberal peace'. Conflict, Security & Development, 6(3), 291-314; Richmond, O. P. (2009). A post-liberal peace: Eireanism and the everyday. Review of international studies, 35(3), 557-580; Chandler, D. (2010). The uncritical critique of 'liberal peace'. Review of international studies, 36(S1), 137-155; Richmond, O. P., & Mac Ginty, R. (2015). Where now for the critique of the liberal peace?. Cooperation and Conflict, 50(2), 171-189

دون إعطاء الأولوية للتوقعات أو التطلعات الإيديولوجية.

بناء الدولة

لقد أصبح بناء الدولة في المجتمعات الهشة مصدر قلق متزايد للمجتمع الدولي بسبب التحديات التي يطرحها ليس فقط على البلد المعني، ولكن أيضاً على الاستقرار الإقليمي والعالمي. في صميم هذا النقاش، حصل الانتباه لعدم فعالية المقاربات القائمة. ونتيجة لذلك، كانت الجهود الأخيرة تعمل مباشرة على إيجاد مناهج بديلة فعالة ومرنة بما يكفي لمراعاة خصوصيات كل حالة من حالات الصراع مع التركيز على النتائج المعنية بتحسين العلاقة بين الدولة والمجتمع. بشكل أساسي، يمثل بناء الدولة "عملية داخلية [تم تطويرها] لتعزيز قدرات ومؤسسات وشرعية العلاقات بين الدولة والمجتمع التي تقودها الدولة... في المقام الأول عملية محلية تضم جهات فاعلة محلية، مما يعني أن دور الفاعلين الدوليين هو محدودة بالضرورة" (OECD 2011b: 20). وعموماً، فإن بناء الدولة في حالات الدول الهشة كان في طليعة اهتمام الجهات الفاعلة الدولية الذين قاموا بتوجيه هذه العمليات، من قبيل مثل شركاء التنمية الخارجيين، والمؤسسات الإقليمية والدولية. في كثير من الأحيان، يستجيب بناء الدولة "لأجندات بناء السلام الوطنية، بالإضافة إلى الحفاظ على النظام الدولي في نفس الوقت. من المفارقة أنه من أجل الاستقلال، تطلب بعض الدول المستقلة بتدخل خارجي لبناء الدولة / بناء السلام" (250). وعلى الرغم من إدراك أن العملية يجب

Shinoda, H. (2018). Peace-building and State-building from (250) the Perspective of the Historical Development of International Society. International Relations of the Asia-Pacific, 18(1), 25-43.

أن تتم عبر تبني محلي، فإن التدخلات الخارجية تستمر بفرض رؤية هيكلية معينة على المجتمعات الهشة، ما يشكل حاجزا حقيقيا أمام التقدم.

إن مشروع بناء الدولة في الدول الهشة يحمل العديد من المفارقات⁽²⁵¹⁾ التي لا يمكن حلها بدون خريطة طريق حاسمة. كما نوقش أعلاه، يجب أن تكون تجربة بناء الدولة في ليبيا متينة محلياً، ولكن يمكن للوكالات والجهات الفاعلة الدولية المساهمة في هذه العملية من خلال أفكارهم ومواردهم بالإضافة إلى وساطة عادلة في حال كان الفاعلون المحليون لديهم خلافات. إن تطوير وتقوية قدرات وممارسة الفاعلين المحليين في بناء الدولة هو أحد العناصر الأساسية لنجاح لتجربة بأكملها، والجهات الخارجية هي المسؤولة عن مكون بناء القدرات والتدريب.

بناء السلام

يُعرّف "بناء السلام" عملياً بأنه مجموعة الجهود للتعامل مع مرحلة ما بعد انتهاء الصراع، والتي تهدف إلى التوصل إلى علاقة سلمية قابلة للإدارة، وهياكل إدارة تعالج الأسباب الجذرية للصراعات⁽²⁵²⁾. يهدف نهج بناء السلام إلى معالجة أسباب الصراع دون اللجوء إلى العنف. تشمل جهود بناء السلام "تقديم الإغاثة الإنسانية، وحماية حقوق الإنسان، وضمان الأمن، وإرساء طرق غير عنيفة لحل النزاعات، وتعزيز المصالحة، وتوفير خدمات

Jarstad, A. K. (2008). Dilemmas of war-to-democracy transi- (251)
tions: theories and concepts. From war to democracy: dilem-
mas of peacebuilding, 17-36

United Nations (2010). What is Peacebuilding? United Na- (252)
tions Peacebuilding Fund (UNPF). Available at; <http://www.unpbf.org/application-guidelines/what-is-peacebuilding/#fn-1937-3>

علاج الصدمات النفسية، وإعادة اللاجئين وإعادة توطين النازحين داخلياً، ودعم التعليم على نطاق واسع، والمساعدة في إعادة البناء الاقتصادي⁽²⁵³⁾

إن مجال بناء السلام واسع جداً، وهناك مجموعة متنوعة من المهام والخطوات التي تحتاج إلى تنسيق ومواءمة وفقاً لخصائص السياق. وفقاً لـ Jean-Paul, Lederach فإن عملية بناء السلام "تشمل وتنشئ وتدعم مجموعة كاملة من العمليات والمقاربات والمراحل، اللازمة لتحويل الصراع إلى علاقات أكثر استدامة وسلمية⁽²⁵⁴⁾."

مجموعة التدابير "التي تقلل من خطر السقوط أو الانتكاس نحو الصراع، من خلال تعزيز القدرات الوطنية على جميع المستويات لإدارة الصراع، وإرساء أسس السلام والتنمية المستدامين"⁽²⁵⁵⁾. عملية بناء السلام ليست عملية سهلة ومباشرة. فهي مرحلة معرضة للصراع، ولذا فإن بناء السلام عملية معقدة تتطوي في بعض الأحيان على مقاربات واستراتيجيات وتضم لاعبين ومؤسسات قد يكونوا في حالة تداخل وإرباك. وينطوي ذلك على تطوير "أنظمة فعالة وطنية ودولية لوضع قواعد وآليات حل النزاعات، وترتيبات تعاونية لتلبية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية الأساسية وتسهيل المواطنة العالمية الفعالة"^(Clements, 1997).

لا تحدد مقاربة بناء السلام أي شكل معين لنموذج التدخل

USIP, p.40 (253)

Lederach, J. P. (1997). Sustainable reconciliation in divided societies. Washington, DC: USIP

United Nations (2010). What is Peacebuilding? United Nations (255) Peacebuilding Fund (UNPF), 2010

في ليبيا، بل بالأحرى تعطي منظوراً أوسع ومجموعة من الأدوات المفيدة التي تحتاج إلى تخصيص وفقاً للموارد المتاحة. تتمثل إحدى القيود الهامة التي تعترض نهج بناء السلام في أنها تتطلب مشاركة العديد من الجهات الفاعلة وفقاً لخبرتهم ومواردهم. غالباً ما يكون العثور على جميع الجهات الفاعلة المحلية والدولية والموارد وجعلها تعمل بطريقة منسقة مهمة صعبة. وعموماً، فإن عملية بناء السلام هي هدف أوسع يهدف إلى تحويل ليبيا من مرحلتها الحالية إلى مجتمع مسالم. التغييرات الإيجابية في المجالات الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية والنفسية كلها مدرجة في جدول الأعمال الأوسع لبناء السلام.

بناء الأمة

وفقاً لـ Dinnen⁽²⁵⁶⁾، يشير مصطلح "بناء الأمة" إلى عملية مجردة لتطوير شعور مشترك بالهوية أو المجتمع بين المجموعات المختلفة التي تشكل سكان دولة معينة... فهي تهتم أكثر بطبيعة العلاقات بين المواطنين ودولتهم، والتي تنطوي على عملية الهيكلة والتكاملية الاجتماعية والثقافية التي تؤدي إلى الخصائص المشتركة للهوية والقيم والأهداف.⁽²⁵⁷⁾ التجارب في جهود بناء الأمة في العراق وأفغانستان كشفت تعقيدات هذه المنهجية. على الرغم من التحديات التي تعارض هذا النهج، إلا أنها أتاحت أيضاً فرصة لتوجيه المزيد من الجهود في هذه المجتمعات وخارجها.

إن أهم شيء في بناء الأمة ليس تحقيق مجتمع متجانس بل

Dinnen, S. (2006). Nation-building concepts paper. Draft paper (256) for AusAID

Dinnen, S. (2006). Nation-building concepts paper. Draft (257) paper for AusAID

مجتمع يحترم ويتسامح مع الاختلافات على أساس بعض الإجماع المعيارى/الأخلاقي وتصور المصلحة المشتركة. قد يكون الإجماع على المؤسسات والرموز المدنية أساس بناء الدولة. قد يمر بناء الأمة أيضًا بعملية خلق تجانس واسع النطاق ودمج ثقافي أيضًا. أشار تشارلز تيلي Charles Tilly للبنات الأساسية لبناء الأمة على أنها "تبنى ديانا الدولة، وطرد الأقليات...، تأسيس لغة وطنية، وفي نهاية المطاف تنظيم التعليم العام"⁽²⁵⁸⁾. إضفاء "الطابع المؤسسي على الأدوار والتوقعات، والقيم وإنشاء بنية أساسية للتواصل الاجتماعي - النقل، البيروقراطية، اللغة، التعليم، الإعلام، الأحزاب السياسية، إلخ... هي المفاتيح الرئيسية لنجاح عملية "بناء الأمة"⁽²⁵⁹⁾.

والنتيجة النهائية هي تعزيز الشعور بالمصالح والأهداف المشتركة بين المواطنين، وبهذه العملية، يتم غرس الروح والشعور بالوحدة والترابط مع الدولة.⁽²⁶⁰⁾

يظهر الجدل حول أصول الأمة/الشعب بمفهومه السياسي اختلافات الرأي حول الموضوع. تعتقد النظرة السائدة حول أصول القومية أن الأمم هي المجتمعات الأساسية في التاريخ، وأنها ذات

Tilly, C. (1975). Reflections on the History of European (258) State-Making BT - The Formation of National States in Western Europe. In C. Tilly (Ed.), The Formation of National States in Western Europe (pp. 3-83). Princeton, NJ: Princeton University Press; Tilly, C., Evans, P., Rueschemeyer, D., & Skocpol, making as organized crime. T. (1985). War making and state Violence: A reader, 35-60; Alesina, A., & Reich, B. (2013). Nation building (No. w18839). National Bureau of Economic Research.

Anthony, and Anthony D. Smith. Nationalism and modern- (259) .ism. Routledge, 2013, p.20

Ibid (260)

جذور قديمة وسحيقة⁽²⁶¹⁾. وفقاً لهذا الرأي، فإن المشاعر والوعي الوطني هي العناصر المركزية للظواهر التاريخية ومبادئها التفسيرية الرئيسية. يعتقد النهج السائد الحداثي حول الموضوع أن الأمم ليست سحيقة في القدم، بل هي تطور تاريخي حديث. النشاط المخطط جعل تكون الأمم سياسياً ممكناً، وضرورياً من قبل ظروف الأمم في العصر الحديث. من ناحية أخرى، يعتقد المنهج الواسطي Instrumentalist أن "الدول تبنى من خلال تقنيات مثل الاتصالات والتحضر والتعليم الشامل والمشاركة السياسية". كانت مسألة إضفاء الطابع المؤسسي، والحصول على المعايير اللازمة المتجسدة في المؤسسات المناسبة، لإنشاء نسخ جيدة من النموذج الغربي للأمة المدنية التشاركية. كما يعكس التباين في الطبيعة وتعريف بناء الأمة، السياسات العملية المتعلقة ببناء الأمة. قد يجلب المفهوم الواسطي لبناء الدولة إطاراً أكثر عملياً للواقع الليبي.

المشروع الحداثي لبناء الأمة

شدد نموذج بناء الدولة الحداثي الكلاسيكية على الطبيعة السياسية للأمم، والدور الفعال للمواطنين والقادة في بنائها. يجادل الإجماع الحديث حول بناء الأمة على أن الدول قد يكون لها بعض الأصول التاريخية والثقافية، ولكنها في الغالب مخترعة من قبل النخب القومية. مؤسسات مثل الدول، والمؤسسات التعليمية، ومؤسسات الخدمات الاجتماعية والاقتصادية، والمنظمات الاقتصادية والمؤسسات السياسية تسهل عملية تشكيل الإجماع الوطني. بالنسبة للمجتمعات التقليدية مثل ليبيا

Spencer, P., & Wollman, H. (2002). Nationalism: A critical introduction. Sage, p.27

التي لديها عناصر قبلية، قد لا تكون القومية الحداثية النموذج المثالي. ولكون المجتمع الليبي يشترك في اللغة وفي الدين، فإن الأرضية الثقافية المشتركة تسهل تشكيل الارتباطات الوطنية. ميزة أخرى مهمة للمجتمع الليبي هي أنه وفقاً لتقديرات البنك الدولي، يعيش ما يقرب من 80٪ من المجتمع الليبي في المراكز الحضرية⁽²⁶²⁾. معدل معرفة القراءة والكتابة، خاصة بين الذكور، مرتفع للغاية (7، 96٪)، بمتوسط 91٪ (6، 85٪ بين النساء). يعتبر المستوى العالي من التحضر، والمستوى المرتفع لمحو الأمية مزايا مهمة للمجتمع الليبي في تكوين الهوية الوطنية. في حالة ليبيا، لدى الشعب الليبي ما يكفي من أرضية ثقافية ولغوية ودينية مشتركة وإحساس بالتاريخ المشترك لتعزيز وعيهم الوطني وإحساسهم بالانتماء الجماعي. وتحتاج هذه الروابط إلى تفعيل وتعزيز من خلال مؤسسات معينة وممارسات منسقة. التناقض الحقيقي في بناء الدولة وبناء الأمة هو أنه سواء كانت الدول هي من تصنع الدولة أو أن الدول هي من تصنع الأمم؟ إذا ذهبنا إلى أصول الدول الأوروبية الحديثة بعد الثورة الفرنسية، فقد يكون المسار من الدولة إلى الأمة. لدى الشعب الليبي بالمقابل بالفعل تماسك من حيث اللغة والدين والعرق. قد يكون هذا التماسك في صميم بناء الأمة وكذلك مسار بناء الدولة في ليبيا. بناءً على هذا الأساس، تحتاج ليبيا إلى بناء مؤسسات لتقاسم السلطة وصياغة المصالح الجماعية. يسمح الوضع الليبي باتباع نهج أكثر اجتماعياً، لأن قمع الحرب الأهلية من خلال الاستخدام المفرط للقوة قد يزيد من المظالم ويقسم ويضعف المجتمع الليبي. قد يضعف بناء الدولة بالقوة

<https://tradingeconomics.com/libya/urban-population-per-cent-of-total-wb-data.html> (262)

عملية بناء الأمة، مما يؤدي إلى زيادة التطرف العنيف. بالنسبة للحالة الليبية، قد يكون النموذج الأنسب لممارسة بناء الدولة هو النموذج الوسائلي. المجتمع الليبي لديه بالفعل فهم مشترك للتاريخ ومفهوم الارتباط الإقليمي. هذه الروابط الاسمية ضعيفة للغاية وعرضة للضغط الخارجي.

يجب أن تكون الركيزة الأولى لممارسة بناء الأمة الليبية قائمة على فكرة تعزيز الروابط الاجتماعية والثقافية والدينية القائمة بين الشعب الليبي. تحسين فهم الماضي الجماعي والوعي التاريخي من خلال التعليم وصياغة ونشر الروايات الجماعية أمر حاسم في هذه الركيزة. تعتبر كتب التاريخ المدرسية الجديدة، والاحتفالات الجماعية، والمواقف العامة، وإضفاء الطابع المؤسسي على الأيام الوطنية، مهمة لتسليط الضوء على العلاقات القائمة بالفعل بين الشعب الليبي.

إن التركيز على الأبطال الوطنيين مثل "عمر المختار" أو مؤسسة "الأوقاف"، التي تنشر الفهم الليبي المعتدل للإسلام هو أمر حاسم لتحفيز الشعور بالانتماء والوعي الجماعيين. يجب أن يكون هناك إجماع على الأقل بين النخب السياسية والثقافية في ليبيا على صياغة إطار عملي يحدد عناصر بناء الأمة. مثل هذا الإجماع غير متاح في الوقت الحالي، ولكن إحدى المهام المهمة داخل المشروع هي صياغة مثل هذا الإجماع من خلال ورش العمل.

تقاطعات بناء الأمة، وبناء الدولة، وبناء السلام

على عكس بناء السلام الذي كان يتم الاحتفاظ به في كثير من الأحيان في مجاله، فقد تم الخلط بين بناء الدولة وبناء الأمة وغالباً ما يتم استخدامهما بشكل متبادل. "يتفق معظم المنظرين على أن الدولة التي تعمل بشكل جيد هي شرط لتنمية

الأمة، وبالتالي، فإن معظمهم يوافقون أيضًا على أن بناء الدولة هو عنصر ضروري لبناء الأمة“ (Scott, 2007). ولذا يعتمد نجاح التدخل في أحد المجالين على نجاح الآخر. في حالة ليبيا، هناك بالفعل إقليم جغرافي محدد بوضوح وسكان يعتبرون أنفسهم اسمياً ليبيين. هناك أولوية لتعزيز الوعي والإحساس بالانتماء الجماعي والمصالح المشتركة، الأمر الذي سيحول الفئة الاسمية لليبيين إلى مجموعة لديها مشاعر وطنية. يمكن أن تسير عمليات بناء الدولة وبناء الأمة معاً وتدعم بعضها البعض. من حيث المبدأ، يرتبط بناء الدولة بشكل أكبر بالبناء المؤسسي، وتحسين قدرة الدولة على تلبية الاحتياجات/المطالب الأساسية للمواطنين. بينما يرتبط بناء الدولة أكثر ببناء شعور بالهدف المشترك بين المواطنين، من خلال قواعد مثل الثقافة والأعراف. ومع ذلك، قد تكون الممارسات المؤسسية وتشكيل الدولة ركيزة أساسية لعملية بناء الأمة.

يشمل بناء السلام جميع الأنشطة المذكورة أعلاه بالمعنى الأوسع. الاستنتاج الأهم هو أن العمليات الثلاث تتطرق أيضاً إلى علاقة فعالة ومنتجة بين الدولة والمجتمع. بدون تأسيس وتعزيز هذه العلاقة، لا يمكن لأي من العمليات أن تنجح. وهذا هو السبب في تسليط الضوء على فكرة تحسين مرونة المجتمع في هذه الدراسة.

يجب أن تتضمن الركائز الأساسية لنموذج مكافحة التطرف العنيف الشامل لليبيا المبادئ التالية:

- 1- تعزيز التماسك الاجتماعي والسياسي بين مختلف شرائح المجتمع الليبي، وتحسين الشعور بالهوية والانتماء الجماعي
- 2- تعزيز مؤسسات الدولة لخلق بيئة آمنة وتوفير الاحتياجات الأساسية (الصحة والتعليم والغذاء والأمن والعدالة) للشعب الليبي

- 3- تشكيل مؤسسات سياسية جامعة
 - 4- تحسين قدرات وفعالية قطاع المجتمع المدني
 - 5- تعبئة الفاعلين المدنيين للمساهمة في الجهود التي تخدم جهود بناء السلام في السياقات المحلية
 - 6- مواجهة الرسائل والروايات الدينية المتطرفة وتعزيز النسخة الليبية من الإسلام المعتدل من خلال المؤسسات الدينية في ليبيا
 - 7- تحفيز الاقتصاد وخلق فرص العمل من خلال دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة ودعم المدارس المهنية لخلق الاستقرار الاقتصادي وفرص العمل للشباب
 - 8- تشجيع الوكالات الدولية والمنظمات غير الحكومية على لعب أدوار بناءة وتعاونية لبناء القدرات
 - 9- إبراز بعض الرموز الوطنية باعتبارها روايات جماعية مشتركة لتعزيز الشعور بالانتماء الجماعي
 - 10- إعادة دمج الثوار في المؤسسات الوطنية وإعادة تأهيل المقاتلين السابقين وأعضاء المنظمات المتطرفة العنيفة من خلال توفير آفاق اجتماعية واقتصادية وسياسية جديدة.
- قائمة التدخلات لخطة العمل لمكافحة التطرف العنيف

في ليبيا

- 1- التقاطعات
- إصلاح التعليم وزرع "تعليم السلام"
- عملية الحوار الوطني
- تقوية المؤسسات الدينية وتعزيز الخطاب الديني المعتدل
- 2- آليات إدارة التنوع السياسي/الاجتماعي
- مجموعات المصالح والنقابات العمالية والغرف النقابية
- اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان

- المؤسسات التنظيمية
- 3- بناء السلام وبناء الأمة
 - إصلاح/تنظيم الإعلام العام وقطاع المعلومات
 - إعادة تنظيم وتقوية منظمات المجتمع المدني
 - عملية المصالحة الوطنية/عملية تقصي الحقائق
 - تمكين وإدماج النساء والشباب في منظمات المجتمع المدني
- 4- بناء الأمة وبناء الدولة
 - تعزيز مؤسسات قطاع الأمن SSR
 - إصلاح الشرطة وجهات إنفاذ القانون SSR
 - إصلاح النظام القانوني
 - تعزيز نظام الحكم المحلي
- 5- خاصة ببناء السلام (بناء القدرات)
 - تحسين القطاع الطبي
 - تعزيز المشاريع الصغيرة والمتوسطة ودعم ريادة الأعمال
 - التعليم المهني لتعزيز الفرص الاقتصادية للشباب
 - تدريب وتوظيف المقاتلين السابقين
- 6- خاصة ببناء الدولة
 - منع التدخلات الخارجية المدمرة
 - حماية الحدود/السيطرة على تهريب الأسلحة SSR
 - القتال ضد الشبكات الإجرامية عبر الحدود SSR
- 7- خاصة ببناء الأمة
 - إعادة كتابة كتب التاريخ المدرسية
 - التأكيد على الرموز الجماعية وتعزيزها (العلم والنشيد الوطني والأبطال والقادة الوطنيين)
 - زيادة الحوار والتواصل مع القبائل

القسم الخامس

قطاعات ممارسة مكافحة التطرف العنيف

أولاً- التعليم ومكافحة التطرف العنيف

إلى جانب الأمن وسيادة القانون والخدمات الصحية، يعد التعليم أحد الخدمات الأساسية التي يُتوقع أن توفرها الدولة في السياقات الحديثة. إذا لم تستطع الدولة توفير التعليم أو فشلت في توفير تعليم يلبي طموحات المواطنين، فقد تسد الفجوة جهات فاعلة بديلة بما في ذلك المجتمع المدني أو المجتمعات الدينية أو المجتمعات الإثنية أو الشبكات عابرة للحدود.

يتمتع التعليم بإمكانات قوية لرفع الوعي الوطني وتقوية أو إضعاف الشعور الجماعي بالانتماء، مقارنة بالخدمات الصحية وسيادة القانون في نظام حكم معين. قد يكون التعليم أيضاً السبب الفكري الأساسي للتطرف العنيف إذا تم استغلاله من قبل المنظمات المتطرفة. في بيئات ما بعد الصراع، قد يكون للتعليم قيمة مهمة لتسهيل إعادة التأهيل وإعادة الأمر لطبيعتها. هناك أيضاً بعض المخاطر التي تنطوي عليها حالة الفشل بتقديم التعليم في بيئات النزاع أو الدول الهشة. في بيئات النزاع، إذا لم يتم توفير فرص التعليم لفترة طويلة، فقد يؤثر ذلك على عملية التطبيع بطريقة سلبية وقد يشكل أيضاً بذور لصراعات جديدة أكثر تعقيداً. توافر الشباب العاطلين عن العمل الذين يفتقرون إلى التعليم والمهارات المهنية يمثل دائماً خطراً كبيراً من ناحية التطرف العنيف والحروب الأهلية.

إن تولى بعض الجماعات التي قد يكون لديها أجندة متطرفة مسؤولية التعليم في الدول الهشة قد يكون أمراً خطيراً، بخطرورة الافتقار التام إلى التعليم. وفي السياق نفسه قد تكون الأجيال الشابة مرشحة محتملة لتجنيد الجماعات المتطرفة. وفي حال

كانوا يفتقرون إلى التعليم والمهارات المهنية، فقد يكون من الصعب عليهم مقاومة نداءات الجماعات المتطرفة. قد يمنع الافتقار إلى التعليم المنهجي تكوين إحساس بالوعي الجماعي، ويؤدي الافتقار إلى التعليم أو استغلاله إلى زيادة ضعف الدول الهشة في مواجهة التطرف.

لم تستطع الدولة الليبية الهشة أن تحقق الإصلاحات الضرورية في العديد من مجالات الخدمة، بما في ذلك التعليم. من خلال استغلال الخلافات والأزمات السياسية في البلاد، وكذلك بفضل التوجيهات من الجهات الخارجية، حققت المجموعات المتطرفة العنيفة نفوذاً في أجزاء مختلفة من البلاد.

أصبحت الهشاشة في التعليم إما عامل جذب أو عامل دفع للتطرف العنيف. نتيجة للصراع المستمر في ليبيا، تم إغلاق أو تدمير مئات المدارس من قبل فصائل أو آخر.⁽²⁶³⁾ أرادت الجماعات المتطرفة الاستيلاء على المؤسسات التعليمية لنشر أيديولوجياتهم ورؤيتهم إلى عدد أكبر من السكان.

أصبحت المجموعات المتطرفة العنيفة التي تقوم بخدمة مجموعات مصالح معينة مصدراً للأمل في الوصول إلى السلطة. وبالطبع، فإن عدم وجود نظام تعليمي جيد يحد من عدد الاحتمالات القابلة للحياة لدى الشباب، ويتركهم دون مهارات التفكير النقدي اللازمة للرؤية ما وراء خطاب الجماعات المتطرفة.⁽²⁶⁴⁾ الطلاب غير المتعلمين بشكل صحيح ومجهزين بالمهارات التحليلية، أكثر عرضة للرسائل المتطرفة دون شك. إلى جانب بعض المشاكل الأمنية، وبما أن السلطات السياسية

(263) مصادر متعددة حول إحصائيات التعليم بعد الثورة

(264) مقابلة رقم 3، 7 سبتمبر 2018 - أنقرة، مقابلة رقم 10، 26 سبتمبر 2018 - أنقرة

والسلطات ذات الصلة لم تتخذ الخطوات اللازمة تجاه التعليم، فمن الممكن أن بعض المجموعات المتطرفة العنيفة من خلال أتباعها قد تسللوا إلى المدارس التي لا يمكن السيطرة عليها وبدأوا بتلقيين أيديولوجيتهم. توجد بعض المدارس في مجال "التعليم غير الرسمي" وتحت إدارة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في ليبيا. لا توجد معايير للمناهج أو النظام، ولا توجد آليات لرصد وتقييم هذه المدارس. تقوم هذه المدارس بتدريس القرآن الكريم والمواد الأخرى ذات الصلة بحسب توفر المعلمين. السلفيون المدخليون لديهم الحرية في تدريس أيديولوجيتهم وكذلك "فقه" معين يمثل فهمهم للإسلام في هذه المدارس. يرسل الناس أطفالهم إلى هذه المدارس، عادة بعد وقت مدرستهم الرسمية لتعلم القرآن الكريم. يحترم الناس ويثقون في "الشيخ" الذين يقومون بتدريس القرآن الكريم في هذه المدارس، لكن هؤلاء الأهالي لا يدركون الملامح الحقيقية وأجندات هذه المدارس، أنهم أساساً مدخليون سلفيون ويعملون دون إشراف السلطات السياسية الشرعية⁽²⁶⁵⁾.

نظام التعليم والتدريب المهني

إن عدم وجود نظام تعليمي جيد التنظيم يوفر فرصة أخرى للجماعات المتطرفة لنشر رواياتها المتطرفة. حتى عندما يوجد التعليم في ريف طرابلس، فإنه غالباً لا يلبي احتياجات المجتمع. الأمر الذي ينطبق على مناطق أخرى من ليبيا كذلك. بغض النظر عما إذا كان الافتقار إلى التعليم في حد ذاته عاملاً محرّكاً للتطرف، يبدو أن هناك إجماعاً عاماً بين المشاركين على أن التعليم هو أحد أهم الأدوات للوصول إلى الشباب ومن

(265) . مقابلة رقم 27، 25 مارس 2019 - زليتن

ثم يمكن استخدامه لمعالجة بعض عوامل الجذب التي تتيح فرصة التجنيد للجماعات المتطرفة العنيفة.⁽²⁶⁶⁾

في حين أن المشاركين في الاستبيان لم ينظروا إلى الفهم الديني عبر التاريخ الحديث لليبيا كعامل مساهم في التطرف، فقد رأوا بشكل خاص نقص جودة التعليم الديني على أنه تحد كبير للغاية⁽²⁶⁷⁾. كان المستجيبون ينتقدون بشدة أصحاب المسؤولية على المستوى الوطني، وتوسع شبكة دينية متطرفة تتغاضى عن العنف السياسي والهوياتي في ليبيا. في الوقت نفسه، اشتكت بعض الآراء من أن بعض الدول في المنطقة تصدر الأفكار المتطرفة إلى ليبيا. قامت تلك الدول برعاية مؤسسات التعليم الخاص التي روجت لأفكار متطرفة راديكالية⁽²⁶⁸⁾. الأسر غير مدركة للتداعيات طويلة المدى للمدارس التي ترعاها الدول المشار إليها أعلاه. إن عدم التعليم ليس بديلاً أفضل لتلك المدارس. والشباب غير المتعلمين أو قليلي التعليم هم أيضاً أهداف محتملة للتجنيد من قبل الجماعات المتطرفة. يلعب التعليم دوراً مهماً في تكوين هوية مدنية وطنية قائمة على القيم المشتركة في ليبيا، وستقلص الهوية الاجتماعية والوطنية القائمة على أسس جيدة سوف مساحة حركة الجماعات المتطرفة العنيفة، والقائمة على استغلال الأزمات. يجب في الحالة الليبية أن يسهم التعليم في عملية بناء الأمة وتوفير المهارات التقنية الأساسية اللازمة لتحسين قدرة الدولة،

(266) مقابلة رقم 5، 11 سبتمبر 2018 - أنقرة، مقابلة رقم 3، 7 سبتمبر 2018 - أنقرة

(267) . مقابلة رقم 3، سبتمبر 2018 - أنقرة

(268) مقابلة رقم 7، 13 سبتمبر 2018 - أنقرة، مقابلة رقم 13، 11 أكتوبر 2018 - إسطنبول

ولا نستطيع توفير المهارات والتدريب الأكثر تقدماً إلا في معاهد التعليم العالي، ولا يمكن بناء هذا التدريب القوي إلا على أساس تعليم ثانوي وعالي قوي وموثوق.

بالنسبة لليبيا يعد التعليم الثانوي والعالي، والتعليم الديني، وتعليم السلام، ومهارات حل النزاعات والتدريب المهني الركائز الأساسية الأربعة لاستراتيجية مكافحة التطرف العنيف الشاملة وطويلة المدى. يجب إيلاء اهتمام خاص لجميع المجالات الأربعة الخاصة، بالإضافة إلى تشكيل استراتيجية تعليمية وطنية تقوم على التالي:

1- على السلطات الليبية البدء في استعادة السيطرة على نظام التعليم وهيكلته من منظور وطني، وإعادة هيكلة المؤسسات التعليمية بتوجيه من وزارة التربية والتعليم، ودمج جميع المؤسسات التعليمية الأخرى خارج وزارة التربية والتعليم تدريجياً في نظام التعليم الوطني تحت إشراف الوزارة.

2- يجب تشجيع ورعاية برامج تدريب المعلمين على نطاق واسع وفقاً لاحتياجات الوقت، وأن يتم الإشراف على برامج تدريب المعلمين وتحسينهم من قبل الوكالات الدولية التي لديها خبرة في هذا الموضوع. قد تكون إرشادات تقييم PISA أحد ركائز خطط التدريب لجعل نظام التعليم الليبي أكثر تنافسية على الصعيد الدولي.

3- يجب تدريب المعلمين على التعرف على المخاطر المحتملة للتطرف في النظام المدرسي والتعامل معها، على أن يكون الوعي بالتطرف أحد الركائز الأساسية لبرامج تدريب المعلمين، مع تدريب معلمي الإرشاد النفسي والموجهين على التعامل مع الحالات التي ينخرط فيها الطلاب في مسار التطرف.

4- يجب تكييف برامج تدريب المعلمين وفقاً لمواطن الضعف

المحلية، مع ضرورة تعيين المعلمين المجهزين للتعامل مع التطرف في الأماكن الأكثر تعرضاً لخطر التطرف.

5- يجب التأكيد على القيم الوطنية والثقافية المشتركة والاحتفال بها كجزء من المنهج الدراسي، ومراجعة المناهج والكتب المدرسية من قبل لجان الخبراء.

6- يجب تعزيز سمعة التدريس كمهنة، ويجب الإشادة بأفضل الممارسات التعليمية على مستوى المحافظة وعلى المستوى الوطني.

7- يجب مواءمة مناهج التعليم مع المعايير ذات المصادقية الدولية، ومن خلال إشراف الهيئات الدولية مثل اليونيسيف.

8- يجب صياغة برامج وسياسات خاصة لجذب الشباب إلى التعليم الثانوي والعالي في المناطق القبلية، وينبغي بناء مساكن طلابية خاصة ورعايتها لجذب تلاميذ المناطق القبلية للتعليم الثانوي. هذا من شأنه أن يساهم في عملية بناء الشعور بالهوية الجماعية.

9- يجب تحسين الظروف المادية للمدارس لجذب الطلاب.

• تعليم السلام والتدريب على حل النزاعات

1- تضمين مساقات حل النزاعات في منهج تدريب المعلمين.

2- يمكن أن تكون مهارات الوساطة وحل النزاعات من المكونات الرئيسية وجزءاً لا يتجزأ من مناهج التعليم الثانوي.

3- يمكن لمنظمات المجتمع المدني المجهزة بمنظور حل النزاعات أن تساعد في إدماج الأنشطة اللاصفية والأنشطة الرياضية.

4- يلزم تصميم أطر إعادة تأهيل خاصة في مدارس الأطفال المعرضين لسلوك الجماعات المتطرفة العنيفة.

5- ينبغي أن تنفذ السلطات الليبية برامج لمكافحة التطرف

بالتركيز على المواقع، بالتركيز على السكان الذين لديهم احتمال أكبر للانجذاب إلى العنف، خاصة أولئك الذين كان لهم صلات بالكيانات المتطرفة العنيفة أثناء النزاع العسكري، ويظهر ذلك جلياً في المناطق التي هيمن عليها تنظيم الدولة بشكل خاص بين 2014 و2016، ويعد التعاون الدولي مهماً لتطوير برنامج لمكافحة التطرف العنيف تجريبي في هذه المجالات، وللسلطات الليبية القيام بذلك عن طريق التعليم الابتدائي والثانوي، والتعليم التقني والمهني والتدريب كجزء من برامج التوظيف، والتدريب على المهارات كعنصر في برامج التسريح وإعادة الإدماج.

6- قد تساعد التربية المدنية ومهارات حل النزاعات عبر استهداف الشباب خاصة، في مكافحة التطرف العنيف عن طريق توفير المعلومات والأدوات اللازمة لمتابعة الحل السلمي للنزاعات والمظالم. على السلطات الليبية تطوير إطار للتربية المدنية بعد انتهاء النزاع. يجب أن يكون تعليم السلام مكوناً من مكونات نظام التعليم في مرحلة ما بعد الصراع. إن تطوير برنامج تجريبي بمساعدة المنظمات الدولية أو منظمات المجتمع المدني قد يساعد جهود الحكومة الليبية. فيما بعد يمكن تمديد هذه الممارسة التجريبية إلى بقية البلاد.

● التعليم الديني

1- يجب أن يكون التعليم الديني الأساسي جزءاً من مناهج التعليم الرسمية حتى لا يقع الشباب فريسة للقنوات التي لا يسيطر عليها المسؤولون. يجب أيضاً توفير تدريب ديني أكثر تقدماً في إطار نظام المدارس الرسمية بناءً على الطلب، ويتطلب الأمر تعاوناً أعمق بين السلطات الدينية الرسمية مثل وزارة الأوقاف والشؤون الدينية وسلطات التعليم الرسمية للتربية الدينية.

2- ستساعد هذه البرامج على إعادة بناء نظام التعليم الذي يشمل الممارسة العالمية للتعليم والحماية الاجتماعية، والوظائف والممارسات العالمية للعمل، وكذلك الشراكة العالمية للتعليم، وبرنامج التعليم متعددة البلدان، وإعادة الإدماج. كما يجب التفكير في أن تقوم المنظمات الحكومية الدولية التي تعد ليبيا طرفاً فيها أيضاً، بوضع مثل هذه البرامج التعليمية، ومثالا لذلك، يجب دمج منظمة التعاون الإسلامي لتطوير برامج تعليمية لمحاربة الفكر المتطرف.

3- يجب أن يتلقى البالغون الليبيون أيضاً تعليماً دينياً من خلال قنوات التعليم الرسمية مثل المدارس والمساجد، لتجنب تعريض الناس للرسائل المتطرفة من خلال "المدارس" الخارجة عن سيطرة القانون.

4- يجب أن يتضمن النظام التعليمي دورات في العلوم والمعرفة الإسلامية مثل الفقه والعقيدة كمجالات ذات أولوية، وهذا من شأنه أن يزود الطلاب بالمعرفة لتحسينهم ضد الرسائل المتطرفة بتعرية المتطرفين من "سلطتهم" المزعومة على الدين⁽²⁶⁹⁾.

• التعليم والتدريب المهني

تعتبر المدارس المهنية أساسية أيضاً في توفير الموظفين المهرة لسوق العمل. للحفاظ على المهارات التي ستعيد بناء ليبيا وتطويرها في مرحلة ما بعد الصراع، يجب أن تكون هناك خطة منهجية لإنشاء مدارس مهنية. يجب أن يهدف التدريب المهني إلى تزويد المشاركين بالقدرات التقنية الصحيحة ليحصلوا على توظيف في سوق العمل. يمكن نقل القدرات التقنية اللازمة في

(269) . مقابلة رقم 27، 25 مارس - زليتن

مراكز التعلم المتخصصة في ليبيا وخارجها. يجب أن تكون هناك آلية لقياس فعالية تقديم التدريب من قبل مجموعة من المستشارين والتقنيين⁽²⁷⁰⁾.

1- يجب إعادة تنشيط مشروع "قادر" للتدريب المهني، الذي رعاها البرنامج الليبي للإدماج والتنمية LPRD من قبل، أو البدء في مشروع مماثل.

2- يجب تحديد القطاعات الاستراتيجية (الطاقة، تكنولوجيا المعلومات، الزراعة، النقل البحري)، ويجب دمج كل من التدريب المهني والجامعي في تلك القطاعات.

3- يجب إنشاء آليات تحفيز خاصة للمستثمرين الذين يقومون بخلق فرص عمل. كما يجب تشجيع المستثمرين على رعاية التعليم المهني في مناطقهم.

4- يتولى مكتب الاستثمار القومي تنسيق الاستثمارات الدولية والإشراف عليه. يجب على المكتب أيضاً تنسيق الوكالات المصرفية والائتمانية، وتحديد المجالات التي تحتاج إلى الموظفين المدربين حديثاً.

5- يجب تنسيق المدارس المهنية ورعايتها من قبل الغرف التجارية. قد يكون من المفيد أن يوجه النظراء الدوليون الغرف الليبية.

6- يجب عقد اجتماعات تنسيق على مستوى القطاعات لتصميم استراتيجية الاستثمار. بالنسبة لليبيا، تعد الطاقة والتعدين والبحار قطاعات رئيسية تحتاج إلى تعزيز، بينما تحتاج الزراعة والصحة وتكنولوجيا المعلومات هي قطاعات

From Conflict to State Building", LPRD Progress Re- (270)
port 2011 to 2015, p. 22

استراتيجية أخرى إلى دعم للأولويات الأمنية. كما تساعد الخدمات المصرفية/المالية والتجارية في تشكيل نظام بيئي استثماري. قد يكون لدى المدارس المهنية المتخصصة في هذه القطاعات شراكة وتعاون مع الوكالات الدولية. قد يكون الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي وغرف التجارة والصناعة في البلدان الأخرى والمؤسسات التعليمية، شركاء محتملين في بناء القدرات في التدريب المهني. يمكن تقديم خطوط ائتمان خاصة بشكل مشروط لرجال الأعمال الذين يخلقون فرص عمل لخريجي مدارس مهنية محددة.

ثانياً- النظام القانوني وإنفاذ القانون

نتيجة لعدم وجود نظام قضائي يعمل بصورة صحيحة، وللضعف في تطبيق القانون، ظهرت العصابات، والمنظمات على غرار المافيا، داخل المؤسسات الرسمية، ما قد يدفع المواطنين نحو بعض الجماعات المتطرفة في سعيهم للبقاء في ظل حالة الغموض السائدة. في ظل عدم وجود آليات رسمية للعدالة وإنفاذ القانون، تلعب الآليات والجهات الفاعلة غير الرسمية أدواراً أوسع. تلعب الولاءات التقليدية والعلاقات القبلية، وقدرة القبيلة على توفير الحماية، أدواراً أكثر مركزية في هذا السياق حيث لا يوجد نظام قانوني فعال وقدرة على إنفاذ القانون.

في فترة ما بعد الثورة وخاصة بعد عام 2014، ركز اللاعبون السياسيون بشكل رئيسي على الأزمة السياسية الدائمة وصراعاتها. لم تسمح هذه الأجندة السياسية المدفوعة للأزمة باتخاذ خطوات نحو التحول الجذري إلى نظام قانوني حديث، من خلال مراجعة النظام الحالي -الذي كان من بقايا نظام الجماهيرية القذافي- أو تغييره، عملية إعادة كتابة الدستور لم تتحقق أيضاً. لم تستطع الإصلاحات القانونية التي أجرتها

حكومة الوفاق الوطني ومركز الحوار الإنساني في جنيف إنشاء صورة متناغمة لأنها لم تتم في إطار الإصلاح القانوني الشامل⁽²⁷¹⁾. لذلك يجب على السلطات الليبية أن تبدأ عملية إصلاح جديدة في نظامها الدستوري الحالي وتطبيق القانون، ليس فقط لمكافحة الأيديولوجية والممارسات المتطرفة العنيفة، ولكن أيضاً لتعزيز قدرة الدولة وشرعيتها. إن تقوية القدرة على تطبيق القانون سيقبل أيضاً من الحاجة للجهات الوسيطة. إن دمج النظام القانوني كآلية شاملة هو أيضاً عنصر أساسي في عملية بناء الدولة في ليبيا.

لتنفيذ نموذج لمكافحة التطرف العنيف شامل لليبيا، ينبغي أن تكون تدخلات فرض سيادة القانون مكوناً أساسياً في جهود السلطات الليبية. لا يمكن استعادة سلطة الدولة وتهميش الجماعات المتطرفة، إلا إذا وُجد نظام قانوني فعال مع القدرة على تطبيقه. ويجب أن يكون النظام القانوني فعالاً ومستداماً، ويحترم الحريات الأساسية والحريات المدنية وحقوق الإنسان. ركز المجتمع الدولي وبعثة الأمم المتحدة في ليبيا على وجه الخصوص، على حل الأزمة بدلاً من إعادة بناء الدولة في ليبيا. لقد تبنوا طريقة عمل تم تشكيلها من خلال تحركات ممثلي الأمر الواقع على الأرض بدلاً من الاستناد إلى أسس القانون والشرعية. بما أن الشرعية تم تشكيلها على أساس القوة، فقد زاد هذا من مجال حركة المجموعات المتطرفة العنيفة. تقع على عاتق السلطات القانونية مسؤولية الحفاظ على سلامتها ومواءمة جهودها مع السلطات السياسية ذات الصلة. جعلت الانقسامات السياسية وعدم تنفيذ القرارات الدولية

(271) . مقابلة رقم 28، 21 مارس 2019 - إسطنبول

والإجماع، الأطراف المختلفة تشكك في شرعية بعضها البعض في جميع أنحاء البلاد. وبهذا أصبح المتنافسون السياسيون، الأجهزة البيروقراطية، والجهات أمنية، متنافسة مع بعضها على الشرعية. ومع ذلك، فإن النظام القانوني هو ركيزة أساسية لمكافحة التطرف العنيف. لا يمكن إعادة تأهيل وإعادة إدماج المقاتلين السابقين إلا من خلال نظام قانوني يعمل بطريقة موثوقة وشفافة.

ليس من الواقعي أن نتوقع من أعضاء المجموعات المتطرفة العنيفة، أو مجموعات الميليشيات مغادرة مجموعاتهم والانضمام إلى أطر إعادة الإدماج، ما لم تكن هناك ضمانات حقيقية لأمنهم ومستقبلهم. لكونهم يشعرون بعدم الثقة والخوف، ولا يثقون في الدولة والمجتمع بشكل عام⁽²⁷²⁾. يجب على الفاعلين السياسيين والمؤسسات الدولية قبول سيادة القانون في ليبيا وتمهيد الطريق أمام قضاء مستقل. وينبغي اتخاذ تدابير الحماية السياسية والأمنية التي تجعل القضاء مستقلاً. سيساعد النظام القانوني الفعال أيضاً على بناء الثقة بين الناس، مما يحرم المنظمات المتطرفة من أحد العناصر التي تقوم باستغلالها خاصة في عمليات التجنيد. الأمر الذي يسهم في خلق أرضية مناسبة للاستثمار والقدرة على التنبؤ المالي.

عنصر آخر مهم في النظام القانوني هو الجرائم التي ارتكبت خلال الثورة والحرب الأهلية. وتشكل تلك الجرائم عقبة أمام المصالحة الجماعية وتغذي الأعمال العدائية بين اللاعبين السياسيين والاجتماعيين. بعض هذه الجرائم لها طابع سياسي، وبعضها الآخر غير سياسي. يجب تشكيل لجنة محددة ذات

(272) . مقابلة رقم 28، 21 مارس 2019 - إسطنبول

مصادقية وتوجيه دولي للتحقيق في تلك الجرائم وتثبيت الحقائق وتصنيفها بحسب طبيعتها . بالإضافة إلى بعثة تقصي الحقائق، يجب أن تكون هناك أيضاً آلية للعدالة الانتقالية بحيث تعطى الأولوية لفصل اللاعبين الذين يجب أن يشاركوا من خلال نظام العدالة الجنائية، واللعبين الذين يمكن إعادة إدماجهم في العملية السياسية.

بعد صفقة سياسية، يمكن دمج آليات العدالة الانتقالية هذه مع آلية المصالحة الوطنية. تتمثل إحدى القضايا الحرجة في نظام العدالة الانتقالية في إنشاء بعض آليات التحفيز لبعض الجماعات غير القانونية أو الأشخاص الذين ارتكبوا جرائم معينة ليتم دمجهم في النظام مقابل التزامهم بالإطار السياسي والقانوني الجديد . قد تساعد مثل هذه الآلية الانتقالية على منع أعمال الانتقام وتعزيز الثقة في النظام الجديد . أي إنجاز في النظام القانوني الفعال وفي إطار إنفاذ القانون لا يمكن أن يكون إلا بطيئاً وتدرجياً . من غير الواقعي توقع تحول كامل في المدى القريب.

1- هناك حاجة إلى قانون وطني مصمم خصيصاً لنزع سلاح أعضاء الميليشيات أو أعضاء المجموعات المتطرفة الذين يريدون الخروج من تلك المنظمات. قد يسمح هذا القانون، على الأقل في المرحلة الأولية، بامتلاك سلاح شخصي عندما يترك العضو الجماعة المسلحة . طالما أن الأعضاء السابقين في المجموعات المتطرفة أو الميليشيات لا يتجمعون من جديد، فإن الاحتفاظ بسلاح شخصي ليس بالأمر الكبير⁽²⁷³⁾.

2- هناك حاجة إلى قانون حكم محلي، يمنح البلديات

(273) . مقابلة رقم 28، 21 مارس 2019 - إسطنبول

المنتخبة في المحافظات ميزانية حصرية ويفوضهم في نفس الوقت لحل مشاكل الموارد . يجب أن يكون هذا انعكاساً لنهج لا مركزي أوسع في البلاد . وبهذه الطريقة، سيكون للمجتمعات المحلية رأي في قضايا التنمية، والميزانية، ومنظمات المجتمع المدني... الخ⁽²⁷⁴⁾.

3- ينبغي للسلطات الليبية أن تستعرض وتعتمد إن أمكن الإطار القانوني الدولي للحد من قدرة منظمات التطرف العنيف في جميع أنحاء البلاد .

4- يجب على المؤسسات القضائية الليبية تعزيز قطاع العدالة من خلال مساعدة المحققين والمدعين العامين والقضاة وطاقم الدفاع والسلطات المحلية والمؤسسات المهنية ومنظمات المجتمع المدني. شدد المشاركون في الاستبيان على أن مؤسسات العدالة القوية، ولا سيما القضاء المهني والمستقل وذو السمعة الحسنة، يمكن أن يكون حاسماً لبناء ثقة الجمهور في نظام العدالة.⁽²⁷⁵⁾ أثناء إعادة التأهيل في مرحلة ما بعد الصراع، يجب أن تخضع جميع الجهات في النظام القضائي لعملية تدريب ليتم اعتمادها كسلطات قانونية بموجب النظام الجديد .

5- ينبغي للسلطات الليبية أن تدعم القضاء الجنائي العادل والفعال لضمان الحقوق الإجرائية الجنائية للأشخاص الذين يشاركون في أنشطة عنيفة. لذلك، ينبغي أن تبني جهود مكافحة التطرف العنيف في فترة ما بعد الصراع على أساس نظام فعال للعدالة الجنائية. تعتبر مؤسسات النظام القضائي حجر الزاوية في تعزيز قطاعات العدالة للحد من إمكانية استخدام اللاعبين

(274) . مقابلة رقم 28، 21 مارس 2019 - إسطنبول

(275) . مقابلة رقم 28، 21 مارس 2019 - إسطنبول

السياسيين لتشريعات مكافحة الإرهاب وآليات العدالة الجنائية الأخرى ضد المعارضين السياسيين.

6- يجب تدريب المحامين للتعامل مع الأشخاص المنخرطين مع المجموعات المتطرفة العنيفة، وفصل الأشخاص المتطرفين عن المتعاطفين معهم، والعمل على وضع الفروق الواضحة لحماية حقوق الأشخاص الذين يشاركون في تلك المنظمات دون التورط في أعمال عنف. من الضروري العمل على إبعاد هؤلاء الأفراد عن التطرف. يجب أن يكون المحامون مهيوون للتعامل مع مثل هذه الحالات.

7- ينبغي إنشاء لجان مستقلة لحقوق الإنسان بمساعدة المنظمات الدولية الرسمية لحقوق الإنسان. يجب دعم المنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان لمساعدة ضحايا العنف والتطرف. كما يجب تزويد الجناة بالتوجيه القانوني لإعادة التأهيل والخروج ضمن إطار النظام القضائي.

8- يجب على الجهات الفاعلة المختلفة تحسين وعي المؤسسات الأمنية وقوات الأمن وأعضاء المهن القانونية والجمهور بحقوق الإنسان والحقوق الإيجابية الأخرى. كما ينبغي تطوير حملات التوعية العامة من خلال مبادرات التعليم، وكذلك القنوات التلفزيونية والإذاعية التي تستهدف جمهور محدد قد يكون معرض للتطرف العنيف.

9- ينبغي أن تركز السلطات الليبية أيضاً على تسهيل توثيق انتهاكات حقوق الإنسان خلال فترة النزاع وعصر القذافي، لدعم الدفاع عن حقوق الإنسان والمساءلة التي يمكن أن تمنع الانتهاكات المحتملة لاحقاً. قد تضع السلطات الليبية أيضاً منهجاً محدداً لتعليم حقوق الإنسان في المدارس.

10- يجب إقامة نظام عدالة انتقالية لتصنيف الجرائم

السياسية وغير السياسية التي ارتكبت خلال الثورة وفترة الحرب الأهلية.

11- يجب التعامل مع الجرائم السياسية بشكل منفصل. يجب التعامل مع الجرائم السياسية طبقاً للاتفاق السياسي، مع التأكيد على المصالحة السياسية.

12- بالنسبة للجرائم الشخصية والجرائم المتعلقة بالممتلكات، يجب أن تعمل محكمة خاصة أخرى ضمن منطق المصالحة. يجب أن تسمح هذه المحاكم بالاستئناف الفردي. ينبغي توفير الأموال من الحكومة المركزية لتغطية الخسائر المادية.

13- ينبغي مراعاة السياق والثقافة المحليين في النظام القانوني وفي آليات إنفاذ القانون. قد يتم تدريب محاكم الاستئناف المحلية على التعامل مع القضايا المحلية المحددة، على ألا تتعارض مع المنطق العام للنظام القانوني.

14- يجب تكييف النظام القانوني للسماح ببيئة مناسبة للاستثمار المحلي والدولي. يجب أن يكون قانون التجارة والاستثمار متوافقاً مع المعايير الدولية. في فترة ما بعد الثورة، لم يكن من الممكن اتخاذ الترتيبات القانونية اللازمة للشركات الدولية لاستئناف مشاريعها غير المكتملة. كما كان هناك نقص في الإرادة السياسية في هذا المجال. تسبب هذا في ركود شديد في السوق الليبي. وقد تفاقمَت هذه المشكلة بسبب نقص السيولة في السوق، خاصة بعد عام 2016، مما أدى إلى أزمة اقتصادية شديدة. إلى جانب ذلك، فإن عدم وجود توافق في الآراء بين المؤسسات الليبية ذات الصلة بشأن مسألة الاعتماد فيما يتعلق بالتجارة الدولية ساهم في تعميق الأزمة.

15- ينبغي أن تكون هناك محكمة استئناف تتيح للأشخاص فرصة المطالبة بحقوقهم في حالة حدوث حالات خطأ، وهو

أمر مرجح إلى حد كبير في ظل أطر قانونية هشة للغاية.

ثالثاً- تعزيز قدرات المجتمع المدني

تلعب منظمات المجتمع المدني أدواراً حاسمة أثناء الصراعات والحروب الأهلية، وكذلك في المرحلة التي تليها. قد تكون منظمات المجتمع المدني هذه في شكل مؤسسات رسمية، وقد تعمل أكثر مثل الشبكات غير الرسمية. إن منظمات المجتمع المدني حاسمة في نشر الرسائل إلى المجتمع وإضفاء الشرعية على الخطوات المتعلقة بالسلام. تمثل منظمات المجتمع المدني دوراً مهماً في عمليات السلام، وتؤدي أدواراً متزايدة في مكافحة التطرف العنيف ونزع التطرف. يتمتع عدد من المنظمات المجتمع المدني بالشرعية والمصداقية الاجتماعية والثقافية بسبب أنشطتها في السياقات المحلية وانخراطها المباشر مع المدنيين. يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تشارك بسهولة أكبر مع اللاعبين المحليين دون حواجز ثقافية، ولهذا أصبحت مساهماتهم في عمل مكافحة التطرف العنيف أكثر أهمية. تمتلك ليبيا إرثاً ثرياً لمنظمات المجتمع المدني، لكن تلك المنظمات غالباً ما تقوم بمعظم أعمالها بشكل غير رسمي. يرجع هذا الشكل غير الرسمي للتنظيم إلى الإرث الاستبدادي لعصر القذافي، الذي حاول منع أي نشاط جماعي منظم.

في مرحلة ما بعد القذافي، أصبح لمنظمات المجتمع المدني الليبية دور مركزي. بالإضافة إلى الموارد، تحتاج منظمات المجتمع المدني تلك إلى تحسين قدراتها التنظيمية وخبرتها. خاصة خلال الفترة الانتقالية حيث لا يوجد حتى الآن آلية حكومية تعمل بشكل صحيح، يمكن لهذه المنظمات أن تلعب أدواراً أكثر أهمية في تسهيل الحوار العام والحوار حول القضايا الحساسة، وتخفيف مستوى الفقر، وتقديم بعض الخدمات

الدينية. عادة ما تكون أجندتهم أكثر إنسانية ومدنية أكثر منها سياسية، والتي قد تكون ميزة كبيرة لدورهم المحايد داخل المجتمع.

مؤسسة الشيخ طاهر الزاوي مثال على ذلك. وهي أكبر منظمة مجتمع مدني وأكثرها فاعلية في ليبيا، وذلك من خلال النظر إلى تاريخها، ومشاركتها الدولية، وعدد الموظفين، وانتشارها الواسع في جميع أنحاء البلاد. على الرغم من أنهم يعملون في عديد المجالات، بدءاً من العمل الإنساني إلى النشر الأكاديمي، فإن جهودهم خاصة في مجال مكافحة التطرف العنيف مهمة للغاية. ويمكن اعتبار المؤسسة أحد الجهات القلائل التي تناضل ضد السلفية المدخلية في ليبيا، وخاصة على الصعيد الفكري. تقوم المؤسسة بالترويج للمذهب المالكي المعتدل باعتباره دواء في مواجهة المدخلية المتطرفة، وذلك من خلال القنوات الأكاديمية والعامة.

بالإضافة إلى ذلك، تعمل المؤسسة على إشراك الشباب في مركز دراسات القرآن الكريم الليبي من خلال الأنشطة والمسابقات التي تشمل الاحتفالات والجوائز. هذه الأنشطة والدورات الدينية مهمة فيما يتعلق بزيادة مستوى مقاومة الشباب لدعاوى المنظمات المتطرفة العنيفة. علاوة على ذلك، تقوم المؤسسة بفعاليات وأنشطة لزيادة الوعي ضد التطرف العنيف. ويحاولون في هذا السياق الوصول إلى الشباب من خلال اللقاءات السنوية التي يؤكدون فيها على التهديدات التي تشكلها التنظيمات المتطرفة.⁽²⁷⁶⁾

من الصعب دائماً على منظمات المجتمع المدني أن تبقى

(276) مقابلة رقم 16، 20 ديسمبر 2018 - أنقرة

على مسافة من السلطات الرسمية، وأن توفر الموارد للحفاظ على أنشطتها في نفس الوقت. ازدهر قطاع منظمات المجتمع المدني بسرعة بعد الثورة في عام 2011. ويقدر عدد منظمات المجتمع المدني بعد الثورة بنحو 5000 منظمة، بغض النظر عن مدى تأثيرها الفعلي ونشاطها⁽²⁷⁷⁾. وعلى الرغم من افتقار ليبيا للخبرة في هذا المجال بسبب إرث نظام القذافي الاستبدادي، انتشرت منظمات المجتمع المدني بسرعة في جميع أنحاء البلاد بعد الثورة مع ملاحظة تركيزها في طرابلس ومصراتة بدرجة أقل⁽²⁷⁸⁾. تباطأت التطورات في مجال المجتمع المدني بشكل كبير، وعلق العديد من منظمات المجتمع المدني أنشطتها بسبب الأزمة في عام 2014. كما أثرت أزمة 2014 على أنشطة منظمات المجتمع المدني من زوايا التمويل والأمن والشراكات مع السلطات الحكومية.

منذ منتصف عام 2015، دخل قطاع المجتمع المدني في مرحلة انتقالية جديدة بدأ فيها وضع منظمات المجتمع المدني في التحسن، واستأنفوا أنشطتهم ببطء. على سبيل المثال، تقوم مؤسسة الشيخ طاهر الزاوي، ومقرها في الزاوية ولها فروع في جميع أنحاء ليبيا، بمجموعة متنوعة من الأنشطة. وبالمثل، فإن "مؤسسة الحوار والمناظرة عليه السلام ومقرها مصراتة توفر التدريب للشباب لتحسين مهاراتهم في الحوار والمناقشة. كما أن نقابات الطلاب في طرابلس ومصراتة نشطة للغاية. حيث يقومون بتنظيم المسابقات في مواضيع مثل الثقافة والمناظرة... الخ⁽²⁷⁹⁾.

(277) . مقابلة رقم 29، 22 مارس 2019 - إسطنبول

(278) مقابلة رقم 29، 22 مارس 2019 - إسطنبول، مقابلة رقم 30، 29 مارس

2019 - إسطنبول

(279) مقابلة رقم 29، 22 مارس 2019 - إسطنبول

بسبب القيود المتعلقة بوضع الحرب الأهلية ونقص الموارد والخبرة، واجهت منظمات المجتمع المدني الليبية صعوبات في العمل، حتى في أفضل أوقاتها.

يركز تخصص منظمات المجتمع المدني في ليبيا في الغالب على الإغاثة (المساعدة، العمل الإنساني)، والأنشطة التوعوية والصحة والصيانة والرياضة والتعليم والأيتام والأطفال بشكل عام، وكذلك مشاريع بناء الدولة. بعبارة أخرى، ركزت بعض منظمات المجتمع المدني على الأنشطة التي تسد الفراغ المتعلق بالمهام الأساسية للدولة. حاولت العديد من تلك المنظمات أخذ مكان الدولة الهشة. كان تمويل هذه المنظمات تحدياً رئيسياً آخر، وبسبب نقص الموارد والقدرات والأمن المستدام، كان من الصعب الحفاظ على منظمات المجتمع المدني نشطة. "إن العوائق الرئيسية أمام التنفيذ الناجح للأنشطة هي الوضع الأمني، ونقص التمويل، وتدني مستويات الاحتراف، وتدني الاستدامة، ونقص الوعي حول طبيعة ودور المجتمع المدني في ليبيا.

منظمات المجتمع المدني متفرقة وغير منظمة، وكثيراً ما لا تتسق أنشطتها مما يجد من فعاليتها إلى أقصى حد. (280) وفقاً لإبراهيم فريحات، بدلاً من امتلاك استراتيجية شاملة ومستدامة طويلة الأجل، يحاول عدد من منظمات المجتمع المدني الاستجابة للمشكلات، ونادراً ما تكون سباقية في استراتيجيات التدخل الخاصة بهم. (281) ليس لدى العديد من أعضاء منظمات المجتمع المدني استراتيجيات وموارد طويلة المدى، وبالكاد

(280) Fraihat 200

(281) المصدر السابق

يمكنهم الحفاظ على التزام موظفيهم/المتطوعين. لا تتسق منظمات المجتمع المدني أنشطتها مع المنظمات الأخرى، مما قد يؤدي إلى تخصيص غير فعال للموارد والخبرات. تساعد الأنشطة التي يقودها المانحون على ازدهار مجال منظمات المجتمع المدني وخلق بعض الفرص، خاصة للأشخاص المتعلمين الذين يمكنهم العثور على فرص في تلك المنظمات. كما في حالة نقص التنسيق بين منظمات المجتمع المدني، هناك أيضاً نقص في التنسيق بين الجهات المانحة أيضاً. يجب أن يكون تنسيق الجهات المانحة أيضاً عنصراً مهماً في استراتيجية تنمية منظمات المجتمع المدني طويلة الأجل في ليبيا.

● مساهمة منظمات المجتمع المدني بشكل أفضل في مكافحة التطرف العنيف

يجب العمل على زيادة الوعي بالأدوار البناءة التي يمكن أن تلعبها منظمات المجتمع المدني في مكافحة التطرف العنيف. ولتحسين فعالية وحالة منظمات المجتمع المدني في ليبيا، يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تلعب أدواراً مهمة في ليبيا، ولكن قد تختلف هذه الأدوار في مراحل مختلفة من مراحل التخطيط لبناء السلام. المرحلة الأولى هي المرحلة التي لا يزال فيها الصراع مستمراً. المرحلة الثانية هي ما بعد اتفاق السلام المحتمل مباشرة. وقد تكون المرحلة الثالثة هي المرحلة التي تم فيها تأسيس الأمن وسيادة القانون. الخبرة والمهارات اللازمة في كل مرحلة يجب أن تعطى الأولوية في المرحلة المعنية.

في المرحلة الأولى، يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تلعب أدواراً لاستيعاب وظائف البنية التحتية للدولة، وتوفير

الاحتياجات الأساسية للناس. قد تكون خبرتهم أكثر تركيزاً على الإغاثة الإنسانية. في المرحلة الثانية، يجب أن يركز هيكل منظمات المجتمع المدني بشكل أكبر على توليد القدرات والخبرات المدنية للتعامل مع بعض المجالات الرئيسية التي لم يتم تغطيتها كجزء من بناء الدولة. لذلك في المرحلة الثانية، قد تساهم منظمات المجتمع المدني في تكوين الرأي العام حول التشريع، وقد تركز على مجالات خاصة تتطلب خبرة مثل غرفة التجارة، والخبراء القانونيين وفي مواضيع البيئة وما إلى ذلك. بدلاً من الإغاثة الإنسانية، قد تركز المنظمات في هذه المرحلة على تحسين جودة الصحة والتعليم وفرص الاستثمار وخدمات الشباب وحقوق العمال، ومجالات السياسات في هذه المرحلة الثانية. كما يمكنهم تعزيز علاقاتهم مع نظرائهم الدوليين. في المرحلة الثالثة، قد يعملون على شكل مؤسساتي يشرف على المصلحة العامة ويقوي الروابط المجتمعية على المستوى الشعبي. قد يؤثر رفع الوعي والمشاركة النشطة في مجالات محددة أيضاً على عمل السياسة، وذلك من خلال المساعدة في تكوين الرأي في بعض المجالات والضغط على السياسيين والمسؤولين الحكوميين.

ويمكن أن نفصل بعض النقاط في الفقرات التالية :

1- تقييم قدرات المجتمع المدني بتقييم شامل لقدرة منظمات المجتمع المدني ومخزونها نظراً لتحول مشهد منظمات المجتمع المدني بعد بدء الحرب الأهلية. قد نصل بهذا التقييم إلى تحديد القدرات الموجودة وتقييم نقاط القوة والضعف في المنظمات القائمة، ومعرفة أوجه قصور، ومنع التعارض والتكرار. يساهم هذا التقييم الشامل بتحسين تخصيص الموارد البشرية والموارد المالية. لا ينبغي أن يكون تقييم منظمات المجتمع المدني قائمة

جرد فحسب، بل يجب أيضاً تقييم القدرات، ومجالات التركيز، ونقاط الضعف في المنظمات. يمكن للأمم المتحدة أو الاتحاد الأوروبي توفير الموارد وتبادل خبراتهم في مجال تقييم قدرات منظمات المجتمع المدني وتقييمها.

2- دعم آليات الاتصال والتنسيق وبناء القدرات بين منظمات المجتمع المدني المحلية لضمان إدارة أنشطتها ومواردها بكفاءة أكبر.

3- تحسين الاتصال والتنسيق بين الجهات المانحة لتخصيص الموارد بكفاءة أكبر.

4- إعطاء الأولوية للمسارات ذات الصلة بمكافحة التطرف العنيف داخل منظمات المجتمع المدني، كما يجب توفير أموال خاصة لهذه الأنشطة. من شأن منظمات المجتمع المدني أن تساهم في جهود بناء الدولة والسلام.

5- معالجة قضايا جمع الأموال والاستدامة في الموارد للسماح بالتخطيط على المدى الطويل.

6- إعطاء الأولوية لاحتياجات الناس، وتنسيق المهام المتعلقة بهذه الاحتياجات في تقييم موضوعي بدلاً من استناداً إلى أولويات الجهات المانحة.

7- تنويع مبادرات ومنظمات المجتمع المدني المدعومة في ليبيا (282).

8- نقل بعض المعارف والخبرات المتاحة في سياقات أخرى (المناطق والبلدان الأخرى). التدريب وبناء القدرات أمر أساسي لتعزيز قطاع منظمات المجتمع المدني.

9- تخصيص أموال خاصة لتدريب موظفي المجتمع المدني.

10- في المراحل الأولى، يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تزيد التنسيق مع وكالات الإغاثة الإنسانية الدولية والمنظمات غير الحكومية. إلى جانب توفير الاحتياجات الأساسية، قد تستفيد منظمات المجتمع المدني أيضاً من خبرة تلك المنظمات، مثل الاستفادة من الإمكانيات في الشبكات الدولية للمنظمات غير الحكومية، وأساليب جمع الأموال الفعالة، وما إلى ذلك.

11- رعاية منصة دولية بإشراف الأمم المتحدة مع صندوق تمويل خاص تحت تصرفها، تحشيد المواطنين من أجل أنشطة المجتمع المدني في ليبيا. يمكن أن توفر ميزانيات صغيرة للأشخاص الذين يخدمون في مشاريع المجتمع المدني في البلاد.

12- تخصيص صندوق خاص لأنشطة منظمات المجتمع المدني من الميزانية الوطنية. قد يتم رعاية بعض الميزانيات من قبل الجهات المانحة الدولية، وإشراف وكالة مستقلة على مخصصات هذه الميزانية. يمكن لمؤسسة تدقيق مستقلة تقييم منظمات المجتمع المدني وتقديم التقرير إلى الجهات المانحة الدولية والبرلمان الليبي.

13- دعم منظمات المجتمع المدني التي تعمل في مجال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج DDR من قبل المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية، سواء من حيث التمويل أو المعرفة الفنية. كما يجب أن تلعب هذه المنظمات دوراً رائداً في حضارة وبناء منظمات مجتمع مدني جديدة للعمل في مجال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. في هذا الصدد، فإنه لدى البرنامج الليبي للإدماج والتنمية LPRD خبرة قيّمة في مجال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ما يمكنه من لعب دور التدريب والإرشاد وتمويل منظمات المجتمع المدني لهذا الغرض

بالإضافة إلى بدء أطر حضانة المنظمات ورعايتها .

14- توجيه منظمات المجتمع المدني لتركيز أنشطتها على مجالات مثل برامج المواطنة النشطة والقانون الإنساني الدولي. قد يتم تزويدهم بالمبادئ التوجيهية الدولية والمنشورات والكتيبات وموارد الوسائط الرقمية. كما يمكن تمويل بعض المشاريع لإنتاج تلك الموارد .

15- تشجيع منظمات المجتمع المدني على أن تكون أعضاء في اتحادات منظمات المجتمع المدني الدولية مثل رابطة منظمات المجتمع المدني في العالم الإسلامي في إسطنبول، وذلك بهدف تبادل المعرفة وبناء القدرات.

16- بناء أطر قانونية لحماية الاستقلال الذاتي لمنظمات المجتمع المدني، وقد تكون هناك هيئة خاصة تنظم ميزانيتها ومدى توافقها مع تفويضها .

17- للجنة الاستقرار اعتماد ودعم منظمات المجتمع المدني المحلية الراغبة في المساهمة في مجالات تفويض اللجنة. يمكن تزويد المؤسسات المعتمدة بميزانية وبرامج تدريب.

رابعاً- الشركات الصغيرة والمتوسطة والقطاع الخاص

تواجه ليبيا مشكلة البطالة الشديدة، وقدراً أحد الأشخاص الذين أجريت معه المقابلة معدلات البطالة بين الشباب في ليبيا 70-80%⁽²⁸³⁾. على الرغم من أن حقبة القذافي لم يكن لها سجل أفضل من حيث البطالة، إلا أن فترة ما بعد الثورة لم تكن قادرة على خلق بيئة مستقرة يزدهر فيها النشاط الاقتصادي ويخفف من مشكلة البطالة. حتى المستثمرون المحليون الحاليون أوقفوا نشاطهم ونقلوا رؤوس أموالهم لخارج البلاد . وتعمق هذه الحلقة

(283) . مقابلة رقم 3، 7 سبتمبر 2018 - أنقرة

المفرغة مشكلة البطالة وتضعف المستقبل الاقتصادي للبلاد .
تخسر ليبيا كل من مستثمريها ورأس مالها الخاص المتراكم
في ظل ظروف الحرب الأهلية غير المستقرة. كما تفتقر الدولة
إلى ثقافة الاستثمار والبنية التحتية بسبب تاريخ النظام شبه
الاشتراكي تحت حكم القذافي. قد يستغرق الأمر سنوات لتشكيل
المؤسسات التي ستشكل النظام البيئي للاستثمار وتأسس ثقافة
ريادة المشاريع في البلاد . إن تهيئة بيئة الاستثمار وفرص العمل
الجديدة هي أيضاً ركيزة هامة لبناء السلام.

في السياق الليبي، ترتبط بطالة الشباب ارتباطاً وثيقاً
بالتطرف العنيف كعامل دفع. لا يحرم الشباب من الوظائف
وفرص العمل فحسب، بل يفتقرون أيضاً إلى وسائل أخرى
لتحقيق الذات مثل المشاركة النشطة في السياسة أو القطاع غير
الحكومي أو الأنشطة التطوعية أو أنشطة المجتمع المدني التي
يمكنهم من خلالها التعبير عن أنفسهم وممارسة مهن مرموقة.
ومن ثم بصورة عامة، لا يتمتع الشباب بأدوار مهمة في المجتمع
الليبي. وبسبب الأزمة المستمرة وعدم وجود تسوية في الأفق،
فإن المستقبل غامض بالنسبة للناس، تحديداً الشباب، ما يحرم
الناس عموماً من الأمل. ولا يشكل ذلك مفاجأة، لأن ليبيا بلد
هش ومتضرر من النزاع الطويل. تشكل جميع النقاط المذكورة
أعلاه جزءاً من العوامل الهيكلية/الدافعة لظهور التطرف العنيف
في ليبيا .

بالكاد تستطيع ليبيا جذب الاستثمارات الأجنبية في ظل
الظروف الحالية، في حين أن المستثمرين الحاليين منشغلين
على نطاق واسع بفقدان رؤوس أموالهم واستثماراتهم بسبب عدم
الاستقرار السياسي. في ظل هذه الظروف، يجب أن يكون هناك
بعض التحفيز للحفاظ على الاقتصاد الليبي ودفعه للمضي

قديماً. هناك أيضاً إمكانات جوهريّة يمكن استغلالها في ليبيا للتعافي من الأمراض التي أنتجها التطرف العنيف.

إن تقلبات قيمة العملة الليبية مقابل العملات الأجنبية الأخرى هي أيضاً عامل آخر يثبط المستثمرين الجادين والباحثين عن إنشاء أعمال جديدة في ليبيا. الفاعلون الذين قد يتحملون المخاطر قد يصنعون ثروة من البيئة المتقلبة غير التنافسية، لكنهم قد لا يتمكنون من الحصول على رؤية استثمارية بعيدة المدى.

واحدة من هذه الإمكانيات هي طبيعة أعضاء المنظمات المتطرفة العنيفة أنفسهم. المنضمون إلى هذه المنظمات هم أشخاص شجعان في طبيعتهم، بالنظر إلى مخاطر القتال والصراع المسلح وجميع الأخطار المترتبة على كونهم أعضاء في هذه المنظمات المتطرفة العنيفة. إن ريادة الأعمال في الأعمال تناسب هؤلاء الأشخاص اجتماعياً ونفسياً. ولذلك فإن توجيه إمكانياتهم الطبيعية، أي الشجاعة والمبادرة، إلى ريادة الأعمال، سيكون الأكثر إنتاجية - بالنسبة لهم وللمجتمع على حد سواء - لفك ارتباطهم بالتّظيمات المتطرفة العنيفة، وإعادة دمجهم. كانت ليبيا اقتصاداً مغلقاً لفترة طويلة جداً في ظل حكم القذافي. كانت ولا تزال دولة ريعية، عائدات النفط ولا تزال العمود الفقري للاقتصاد الليبي. يمكن أن يُعزى التخلف الاقتصادي جزئياً إلى عدم وجود فكرة مترسخة عن الملكية الخاصة والاستثمار الخاص في ليبيا. كان الأمر كذلك لأنه خلال فترات من حكم القذافي، لم يُسمح بملكية ممتلكات خاصة، باستثناء منزل الأسرة. كانت جميع الممتلكات الخاصة مملوكة للقطاع العام. 90% من الناتج المحلي الإجمالي الليبي كان يتم إنتاجه من قبل المؤسسات العامة خلال حكم القذافي. وفي خلال حكم الملك إدريس، 80% من الناتج المحلي الإجمالي

في ليبيا يتم إنتاجه من قبل القطاع الخاص. بسبب تاريخ طويل من النشاط الاقتصادي في غياب القطاع الخاص، سيظل من الصعب تدعيم قطاع خاص قوي في ليبيا حتى ولو استثنينا حالة الصراع ونتائجه.

هناك تحديات هيكلية في البنية التحتية الاستثمارية في ليبيا، ودون معالجة هذه التحديات، فإنه من الصعب أن يعود رأس المال الذي يملكه المستثمرون الليبيون خارج البلاد. قد يكون المستثمرون الدوليون مهتمين بالاستثمار في ليبيا إذا انتهت الحرب الأهلية، وإذا كانت هناك حكومة خاضعة للمساءلة في طرابلس من شأنها أن توفر أساسيات سيادة القانون. قد يستفيد بعض المخاطرين من ظروف السوق الحالية، لكنهم قد لا يحتفظون بمواردهم داخل الدولة. كما أنه من الصعب جداً تصور استراتيجية استثمار على مستوى الدولة بسبب الانقسامات الحاصلة على طول البلاد وعرضها.

يمكن للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم أن تكون حلاً. من بين الأعضاء السابقين في المنظمات المتطرفة العنيفة الذين تم استيضاح آرائهم حول الوظائف المستقبلية المحتملة، اختار 42٪ منهم بدء عملاً تجارياً جديداً بدلاً من الانضمام إلى قوات الأمن التابعة للدولة. كما وافقوا على إعادة أسلحتهم مقابل اختيار هذا المسار⁽²⁸⁴⁾. قد تخلق الشركات الصغيرة والمتوسطة فرص عمل جديدة وقد توفر الاحتياجات الأساسية للبلد، مما يقلل من التبعية للبلدان الأخرى. قد يتطلب قطاع التصنيع بيئة أكثر استقراراً، لكن قطاعات التجارة، والخدمات، والزراعة، والطاقة،

Mustafa Elsagezli, "The Stabilizing Role of Small and Medium (284) Affected States (The Libyan Enterprises (SMEs) Programs in Conflict Case)", Master Thesis, University of New York, Tirana, June 2018

قد تجذب اهتمام الشركات الصغيرة والمتوسطة. التحدي الأكبر في المراحل الأولى لبناء البنية التحتية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة هو رأس المال والخبرة والموظفين المؤهلين. بالنسبة للعمالة الماهرة، قد توفر المدارس المهنية والغرف التجارية التعليم وفرص التدريب المدفوعة. بالنسبة لقطاع التمويل والائتمان، هناك حاجة إلى إصلاحات هيكلية واسعة النطاق. قد تتعاون الوكالات الدولية والبنك الدولي ووكالات التنمية الدولية الأخرى مع السلطات الليبية. بشكل عام، لا يمكن تحقيق الاستقرار المستدام بدون الإصلاحات الاقتصادية والتنمية. خاصة في الفترة الانتقالية، قد تلعب الشركات الصغيرة والمتوسطة أدواراً مهمة لتحفيز النمو الاقتصادي، كما يمكن أن تخلق فرص عمل جديدة. يعتبر القطاع الخاص أكثر تأثراً بالمخاطر، ولكن يمكن توفير بعض الضمانات المالية المستندة على توليد فرص عمل جديدة.

ونخلص إلى أهم النقاط الرئيسية التي ينبغي أخذها في عين الاعتبار وهي:

1- تشجيع الشباب على الانخراط في أطر تأسيس الشركات الصغيرة والمتوسطة، أكثر من الخيارات الأخرى والمتمثلة بالانضمام إلى الشرطة أو الدرك أو القوات العسكرية. حيث إن الخيار الأول يحمل آفاق إنتاجية أعلى في إطار المساهمة الفردية والجماعية.

2- تنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج DDR للأعضاء السابقين في المنظمات المتطرفة العنيفة الذين يمضون في مسار تنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة بشكل معاكس. يجب إعادة الإدماج أولاً، ثم يتبعها التسريح، ويجب أن يكون نزع السلاح المرحلة الأخيرة، لأن الأعضاء السابقين في

المنظمات المتطرفة العنيفة قد لا يكونون على ثقة بتحقيق أمنهم حتى بعد مغادرتهم للمنظمات العنيفة. على الأقل حتى يثبتوا أنفسهم كرجال أعمال وتهدأ بيئة النزاع، قد يكونون مقاومين لنزع أسلحتهم.

3- سن قانون جديد في البرلمان من أجل نزع السلاح. هذا القانون الجديد يجب أن يسمح للمسلحين بالاحتفاظ بأسلحتهم لفترة متوقعة بعد مغادرتهم للمجموعات المتطرفة. لا يعد الاحتفاظ بسلاح شخصي مصدر تحدي كبير على الأمن، طالما أن الأسلحة والأشخاص المسلحين لا يتجمعون من جديد.

4- استكشف طرق إقناع أعضاء المنظمات المتطرفة العنيفة بالخروج والانضمام إلى إطار الشركات الصغيرة والمتوسطة. يجب أن تكون هناك بعض آليات التحفيز لأولئك الذين يتطلعون للخروج والبدء بعمل تجاري.

5- إصدار عفو عام عن الأعضاء التائبين من المنظمات المتطرفة، وذلك بعد التسوية السياسية. بعد العفو، يجب تقديم القروض لأولئك الذين يريدون الخروج. تم ذلك في الجزائر، وافتتح الأعضاء السابقون في المنظمات المتطرفة العنيفة متاجر صغيرة وبدأوا بآعمالهم الخاصة بفضل العفو والقروض المقدمة لهم.

6- أولئك الذين ينضمون إلى المنظمات المتطرفة العنيفة يشعرون بالإهمال في المقام الأول. يشعرون أنهم لا يحصلون على نصيبهم من موارد البلاد. هذا يشكل سببا لكثير من الناس للانضمام إلى هذه الجماعات. إطار المشاريع الصغيرة والمتوسطة لديه القدرة على تغيير هذا الشعور. عندما ينخرطون في أعمال نشطة ويحققون أرباحاً، سيشعرون أنهم جزء من الدولة والمجتمع.

- 7- بمجرد أن تبدأ عجلة التنمية الاجتماعية والاقتصادية بالدوران، سينجذب الشباب إلى إطار المشروعات الصغيرة والمتوسطة بدلاً من الصراع. ستصبح الأعمال طريقة لتحقيق أهدافهم بدلاً من المجموعات المتطرفة والصراع.
- 8- العمل على تطوير السياسات والتشريعات واللوائح التي من شأنها تعزيز ودعم تنفيذ إطار الشركات الصغيرة والمتوسطة وجعل القوانين الحالية أكثر تركيزاً على الأعمال. سيكون بدء الأعمال، والمحافظة عليها، وتمويلها أسهل مع القوانين القابلة للتعديل.
- 9- إنشاء بيئة ومحيط للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأنه بدون البيئة الداعمة، حتى أفضل الشركات لا يمكنها البقاء.
- 10- إنشاء صندوق عام حصري يمكن استخدامه في التمويل المستمر لريادة الأعمال.
- 11- إطار المشاريع الصغيرة والمتوسطة يمثل في صميمه مشروع للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، ويهدف إلى خلق فرص عمل للشباب. يجب أن يكون في كل بلدية بيئة حاضنة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال، وأن يكون هذا الأمر منصوص عليه قانونياً.
- 12- إنشاء وكالات للتنمية الإقليمية في ليبيا. وينبغي استشارة البلدان ذات المسار والخبرة الناجحة في هذه العملية. يجب توفير الإنتاج والقروض بناءً على الاحتياجات المحلية والميزات المقارنة لمختلف المناطق.
- 13- يجب أن تشمل بيئة للشركات الصغيرة والمتوسطة حواضن لهذه الشركات. يستلزم الحضانة الأموال والإعفاءات الضريبية من الوزارات ذات الصلة (وزارة المالية ووزارة الاقتصاد... إلخ)، والتسجيل في الغرف الصناعية والتجارية

والتراخيص ذات الصلة، وما إلى ذلك. يجب أن تكون الحاضنات موجودة في المناطق الصناعية المنظمة والمدن التقنية. يجب أن يكون هناك تخصيص مناسب للموارد لتمويل الحاضنات. كما يجب تخصيص التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة، لأن تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة يختلف عن تمويل الشركات الأخرى.

14- يجب أن يمثل التعليم لريادة الأعمال جزءاً من المناهج الجامعية، إذا لم يكن في جميع الجامعات فعلى الأقل يجب أن تركز بعض الجامعات المستهدفة على هذا المساق التعليمي.

خامساً- مشاركة المرأة في بناء السلام وجهود مكافحة التطرف العنيف

خلال دكتاتورية القذافي، عانت المرأة الليبية من الإرث القمعي كالرجال. لم يكن هناك اضطهاد محدد ضد النساء، لكنهن أخذن حصتهن من القمع الشامل تحت حكم القذافي. كانت النساء ناشطات في الاحتجاجات رداً على مذبحه سجن "بوسليم"، كأمهات الضحايا. كما لعبوا دوراً حاسماً خلال ثورة 2011. لعبت النساء الليبيات أدواراً حاسمة من خلال التعبئة ضد جرائم القتل التي قام بها القذافي. في السياق الليبي للمرأة، لدينا مشاكل مماثلة لمشاكل الشباب. لقد كانوا أكثر عزلة نسبياً عن المجال العام خلال عهد القذافي. لم تكن هناك سياسات تمييزية محددة ضد المرأة خلال حقبة القذافي، ولكن بشكل خاص في السياقات الريفية، كانت المرأة خارج النطاق العام. بالمقارنة، كان وضع المرأة في السياقات الحضرية أفضل نسبياً، وتم تضمينها بشكل أكبر في الأنشطة العامة. بسبب عدم الاستقرار السياسي، تشعر النساء أيضاً بالاستبعاد أكثر بعد الثورة.

على عكس الشباب، تجد النساء فرصاً محدودة جداً للتواصل مع النساء الأخريات خارج ليبيا. يواجهون فرصاً محدودة في وسائل التواصل الاجتماعي الجديدة أيضاً. كما أنهم أقل تعليماً مقارنة بالرجال. قد تكون النساء مصدراً للتغيير والتحول في السياق الليبي، ولكن يجب السماح لهن بأن يكنّ أكثر نشاطاً في المجال العام. قد تكون مشاركة المرأة في عملية التطبيع خطوة بناءة لإعادة الوضع إلى طبيعته. خاصة من منظور بناء السلام، الذي يتبناه في هذا التقرير، فإن دور المرأة أكثر أهمية بكثير، ومشاركة المرأة في الأنشطة على المستوى الشعبي عنصر أساسي في استراتيجية مكافحة التطرف العنيف الشاملة. نظراً لأن النساء أكثر حرية نسبياً وأقل عرضةً للتمييز في ليبيا مقارنة بالدول الأخرى في المنطقة، فإن مشاركة المرأة في المنظمات المتطرفة محدودة أكثر. يمكن للمرأة الليبية أن تلعب أدواراً مهمة في عمليات مكافحة التطرف العنيف ونزع التطرف.

في إطار عملية بناء حوار وطني أوسع، يجب أن يكون هناك تركيز خاص على دمج الشباب والنساء. قد تشكل هاتان المجموعتان أرضية مشتركة عامة، وقد تلعبان دوراً بناءً في مستقبل البلاد. إحدى المزايا المحددة لمشاركة الشباب والنساء هي أن هاتين الفئتين هما أقل تسييساً، وأنهما كانتا أقل مشاركة في العنف قبل وبعد الثورة. ولذلك فهم في وضع أفضل لبناء العلاقات وتطوير المصالح المشتركة، خاصةً مع النساء الأخريات داخل وخارج ليبيا.

لدى النساء مصالح مشتركة أوسع فيما بينهن. فهن قد يمثلن القوة الجماعية لمستقبل إعادة بناء ليبيا. لذلك، من الأهمية بمكان تنظيم ودمج هاتين القوتين وزيادة مكانتهما في المجتمع. يجب أن يكون تمكين النساء والشباب عملية تدريجية

تحتاج إلى التخطيط والتنفيذ. أي حركة أو تنظيم اجتماعي وسياسي يتجنب هذه العناصر، لن تقدم آفاقاً حقيقية وكافية. نخلص بعد هذا العرض إلى نقاط مهمة لتفعيل دور المرأة ومشاركتها في مكافحة التطرف وبناء السلام وهي:

1- المرأة هي الجانب المفقود في المجتمع الليبي، حتى في بحثنا. نحتاج لمعرفة المزيد عن آراء وتوقعات المرأة الليبية. المرأة الليبية جزء من المجال العام، فهي تشارك في أنشطة منظمات المجتمع المدني، ولكن ليس لدينا ما يكفي من المعلومات والأدلة حول وجهات النظر والاهتمامات المحددة للمرأة الليبية.

2- نظراً لطبيعة المجتمع الليبي التي يسيطر عليها الذكور، فإن دور المرأة محدود للغاية في الصفوف الأولى للمؤسسات السياسية. قد تكون هذه فرصة أيضاً، لكون المرأة الليبية ليست جزءاً من الاستقطابات، كما الرجل الذي شارك في الكفاحات الاجتماعية والسياسية.

3- المجموعات السلفية تحديداً تزيد من تهميش النساء، أي رسالة أو لاعب اجتماعي وسياسي يحاول استقطاب النساء وإدخالهن في العملية السياسية قد يكون له تأثير. قد تكون النساء عنصراً هاماً في الكفاح ضد الجماعات السلفية المتطرفة، وقد تكون أكثر حماساً للمساهمة في مكافحة المنظمات المتطرفة العنيفة السلفية على وجه الخصوص، لكون هذه الجماعات تهمش النساء.

4- في العموم النساء أقل تعليماً، لكونهن أكثر تعرضاً لوسائل الإعلام التقليدية. يمكن استخدام وسائل الإعلام التقليدية لزيادة الوعي حول المنظمات المتطرفة العنيفة، ويمكن استخدام هذه القنوات لنشر الرسائل لمواجهة مثل هذه المنظمات. يمكن إنتاج

- مثل هذه البرامج والمشاريع الإعلامية بواسطة النساء .
- 5- ينبغي أن يشمل أي حوار وطني وجهود مؤسسية المرأة الليبية . كما يجب تدريب النساء في مجالهن الديني، ويجب العمل على موازنة هيمنة الرجال على التعليم الديني والأنشطة الدينية . يجب أن تكون هناك مؤسسات محددة تنظمها "الأوقاف" لتوفير التدريب الديني للمرأة .
- 6- إن المرأة والشباب عنصران أساسيان في جهود بناء السلام وبناء الأمة . ينبغي أن تجتمع المجموعات النسائية لمناقشة توصياتهن بشأن عملية السلام الوطنية .
- 7- يجب أن تكون هناك جلسات محددة للنساء لصياغة توقعاتهن من العملية القانونية وكذلك عملية التطبيع بعد انتهاء الصراع .
- 8- يجب أن يكون هناك سياقات تدريب مصممة خصيصاً للنساء لمساعدتهن على تحسين حياتهن المهنية وفرص العمل . قد تخضع النساء في مجال منظمات المجتمع المدني لبرامج تدريبية خاصة، وقد تكون على اتصال بنظيراتهن في المؤسسات الدولية .
- 9- قد يكون هناك بعض الدورات التدريبية القيادية للنساء لمساعدتهن على تمكين أنفسهن في المناصب البيروقراطية والسياسية .
- 10- ينبغي إدراج قضايا المرأة وتوقعاتهن في عملية السلم المحلي .
- 11- يجب أن يكون هناك ملاجئ للنساء اللائي فقدن أزواجهن وأسرهن وكذلك ضحايا العنف المنزلي . وينبغي تدريب هؤلاء النساء على المساهمة بنشاط أكبر في برامج إعادة البناء .
- 12- في مرحلة المصالحة بعد انتهاء النزاع، يجب أن يكون

هناك تركيز خاص على معالجة الإيذاء الجسدي والعاطفي للنساء أثناء وبعد فترة القذافي.

13- يمكن للمرأة الليبية على جبهتي الحرب الأهلية المستمرة، أن تتمكن من تشكيل منتدى للحوار للحد من التوترات وبناء الثقة البينية.

14- يمكن للمنظمات النسائية الدولية غير الحكومية تطوير علاقات محددة مع المرأة الليبية لتمكين المرأة الليبية، وتحسين قدرتها وتأثيرها في كل من بيئة المجتمع المدني والدوائر السياسية.

15- لدى المرأة فرص لمراقبة التغيير داخل الأسرة عن كثب. قد يكون تدريب النساء على زيادة وعيهن بشأن الرسائل المتطرفة والتطرف عموماً خطوة إيجابية كإجراء وقائي. وقد يلعبن أيضاً أدواراً أكثر نشاطاً بشكل طوعي عن طريق الانضمام إلى منظمات المجتمع المدني التي تركز على أنشطة مكافحة التطرف العنيف.

سادساً- استراتيجية للشباب

إحدى الملاحظات الرئيسية حول مشكلة التطرف العنيف في ليبيا هي عدم قدرة البيئة السياسية على استيعاب الشباب والنساء بشكل مناسب. على الرغم من الثورة التي أطاحت بنظام القذافي في عام 2011، هناك تغيير هيكلي محدود فيما يتعلق بتوزيع السلطة، والذي سيسمح بإطار أكثر شمولاً للشباب والنساء، خاصة في المكاتب الحكومية. يشكل الوضع الراهن تحدياً لتطبيع النظام السياسي في ليبيا لأن النساء والشباب ليس لديهم حوافز للمشاركة بنشاط في العمليات السياسية. وقد خلق ذلك أيضاً أزمة اقتصادية خطيرة وكذلك أزمة في الوظائف أضرت بالشباب. في هذا الوضع، أصبح الشباب أكثر

عرضةً للدعاوى الأيديولوجية للجماعات المسلحة والمتطرفة العنيفة، والتي أصبحت قوى صاعدة. لا يمكن للشباب أن يصبحوا محصنين ضد المجموعات المتطرفة العنيفة ما لم يتم اتخاذ الخطوات اللازمة في مجالات مثل التعليم والحوار الوطني والاقتصاد وما إلى ذلك.

شهد الشباب صعود مجموعة صغيرة استفادت من الأزمة، وتنعمت بالميزات، في حين كان الشباب يمرون بهذه الصعوبات. ساهمت هذه المفارقة إلى تطرف الشباب أو دفعهم نحو المجموعات المسلحة. كما قوضت أسس شرعية الدولة المنهك أصلاً، وحددت من حظوظ المبادرات الرسمية أو المدنية التي سيتم اتخاذها. قد يكون لعدم وجود حوافز سياسية للشباب والنساء عواقب مختلفة، ففي حين قد يتم دفع الشباب الليبيين إلى أن يكونوا جزءاً من شبكات أكثر تطرفاً، فقد تقرر النساء الليبيات البقاء خارج المشهد السياسي. هناك حاجة إلى آلية إدماج سياسية أكثر ديناميكية لجذب الشباب وإبقائهم كجزء من آليات صنع القرار الشرعية.

الأجيال الشابة أكثر وعياً بالبيئة الاجتماعية والسياسية العالمية المتغيرة من آبائهم. لدى الشباب الليبيين قنوات اتصال مع بقية العالم. وعيهم بالاتجاهات العالمية أعلى من الأجيال السابقة. إنه أصعب بكثير اليوم عزل الشباب عن أقرانهم في أجزاء أخرى من المنطقة وبقية العالم. يطور الشباب شبكات الاتصال الخاصة بهم. قد يكون هناك ازدواجية في الخطابات بين الثوريين الذين هم في منتصف العمر والشباب الليبيين اليوم. فهما جزء من اتجاهين عالميين مختلفين.

انضم القادة الإسلاميون الأوائل في ليبيا إلى الشبكات الجهادية العالمية في الثمانينيات والتسعينيات في الغالب من

خلال الحرب الأفغانية. قام الكثير منهم بتوزيع أشرطة صوتية لقادة جهاديين حصلوا عليها خلال موسم الحج والعمرة. كانت فتوى العلماء المعتبرين التي تدعو المسلمين للانضمام إلى الجهاد الأفغاني ذات تأثير كبير على الشباب الليبي في الثمانينيات. خاصة الداعية الإسلامي الفلسطيني عبد الله عزام (1941-1989) - الذي يعتبر أبو الجهاد العالمي - والذي ساهمت فتاواه⁽²⁸⁵⁾ بحشد بعض الليبيين للانضمام إلى "الجهاد" في أفغانستان.

لا تملك القوى البناء ولا القوى المدمرة خارطة طريق شاملة تسمح للشباب بالقيام بأدوار نشطة في عملية إعادة بناء الدولة. علاوة على ذلك، فإن الجهات البناءة مهمة للشباب، والجهات المدمرة تقوم باستغلالهم.

يتابع الشباب التحولات في العالم عبر وسائل الإعلام، وهم محاصرون بين ما يتابعونه على المستوى العالمي وواقعهم. بدورها تقوم المنظمات المتطرفة العنيفة، بتحويل التراكم الناتج عن الضغط الذي يتعرض له الشباب إلى طاقة لأجندتها. هذا جانب مهمّل من السياق الليبي يحتاج إلى مزيد من الدراسة. ليس لدينا فكرة واضحة عن كيفية تفكير الشباب وتصرفهم وتنظيمهم. هذا يحتاج إلى مزيد من الدراسة والتفصيل كجزء من مشروع آخر.

لقد أنشأ السلفيون المدنيون والجماعات الجهادية شبكات اجتماعية داخل ليبيا وقاموا بنشر أيديولوجيتهم للتحشيد والتعبئة. لكن هذه الأفكار سيكون لها تأثير محدود للغاية في

(285) مقابلة رقم 9، 12 سبتمبر 2018 - أنقرة، مقابلة رقم 8، 14 سبتمبر 2018 - إسطنبول، مقابلة رقم 23، 7-15 أكتوبر 2018 - تونس

السنوات القادمة. في حين يفشل الليبيون الذين يسعون لتغيير الديمقراطية في تأسيس مجتمع مدني وشبكات أخرى للتأثير على الشباب وتعبئتهم كقوة ديناميكية لمستقبل بلادهم. قد تكون أيديولوجية ورمزية الجماعات المتطرفة أكثر جاذبية للشباب في الوقت الحالي، لكن هذه الجاذبية قد لا تصمد طويلاً إذا لم يتمكنوا من تحويله إلى برامج/ مشاريع أكثر واقعية. كما أن هناك نقصاً في فرص العمل والمرافق التعليمية، مما يجعل الشباب أكثر عرضة للشبكات المتطرفة. طالما تأخرت عملية إرساء الاستقرار السياسي، سيشارك الشباب أكثر في العنف، وسيفشلون في اكتساب المهارات والوظائف التي سيحتاجون إليها لإعادة الاندماج في الحياة العادية. إن الشباب العاطلين عن العمل وغير المتعلمين والمحفزين أيديولوجياً يشكلون خطراً كبيراً قابلاً للتطرف. يجب أن تكون إحدى الأولويات الحاسمة بعد تحقيق الاستقرار هي صياغة سياسات شاملة لإنشاء مؤسسات تجذب الشباب. يجب تقديم سياسات أكثر وضوحاً حول وضع الشباب.

العلاقات بين المستويات الجزئية إلى المتوسطة، وبين المتوسطة إلى المستويات الكلية حاسمة في تطرف الشباب. إن كيفية انجذاب الأفراد إلى الجماعات المتطرفة الصغيرة وكيف ترتبط هذه الجماعات بالشبكات المتطرفة العابرة للحدود هو مسار حاسم يجب تتبعه في السياق المحلي. إن البيئات الاجتماعية المسيسة للغاية أو التجمعات الدينية التي لها علاقات مع المنظمات المتطرفة هي أرض خصبة للتطرف. يمكن أن يبدأ منع التطرف فيما يتعلق بالشباب من خلال خلق مساحات اجتماعية وسياسية بديلة على المستوى المتوسط. تنظيم الشباب وتعبئتهم لتحقيق أهداف إيجابية من خلال

الحوافز الصحيحة يجب أن تدار من قبل منظمات المجتمع المدني والمسؤولين. لجعل هذه العملية أكثر واقعية، يجب على الشباب أنفسهم أخذ زمام المبادرة لخلق مساحات حركتهم. إحدى الشكاوى الهامة من قبل الشباب هي عدم وجود بيئات اجتماعية وترفيهية وسياسية جاذبة. يرتبط هذا أيضًا جزئيًا بإرث القذافي. في مصراتة ومدن أخرى في غرب ليبيا، أتاحت لنا الفرصة لمراقبة مجموعات الشباب التي تشارك في أنشطة المساعدات الإنسانية والجمعيات الثقافية للشباب. خلال شهر رمضان، نظمت هذه الجمعيات بعض الأنشطة الدينية، ودعت بشكل منتظم متحدثين. من الأهمية بمكان زيادة عدد ونطاق الجمعيات الثقافية للشباب والتجمعات الاجتماعية والدينية التي تجذب الشباب وتبقيهم في أماكن اجتماعية خالية من التطرف. إن ربط شبكات الشباب هذه مع أقرانهم في الدول الأخرى، هو أيضًا استراتيجية لتحسين شبكتهم وقدراتهم.

تعد النقاط التالية مهمة بعد تصورها لنصل إلى استراتيجية واضحة لفهم مجريات الشباب وتحدياتهم :

1- الشباب العاطلون عن العمل المعرضون لبروباغاندا وتهديدات الجماعات المتطرفة هم الجزء الأكثر ضعفًا من المجتمع أمام المنظمات المتطرفة العنيفة.

2- تدريب الشباب وتنظيم ورش عمل قيادية بين الشخصيات الشبابية المؤثرة التي قد يكون لها تأثير أوسع بين أقرانهم، زيادة وعيهم حول التطرف العنيف، وتزويدهم بالموارد اللازمة للتعامل مع تحديات الشباب، قد يكون العمل على توفير مساحة وموارد اجتماعية لهؤلاء القادة الشباب استراتيجية طويلة المدى.

3- لقد قامت السياسات القمعية لنظام القذافي بتهميش الشباب واضطهدت الشبكات ذات التوجه الديني. لم تكن هناك

حوافز للشباب للبقاء في ليبيا ومحاولة الانضمام إلى الشبكات الاجتماعية والسياسية. ولهذا من الضروري خلق أرضية آمنة وشرعية للأنشطة المنظمة لشبكات الشباب. قد يكون من المهم دعم منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية لتخصيص حصص ومقاعد مخصصة للشباب. من الضروري أيضاً إنشاء شبكات تتقاطع مع شرائح مختلفة من المجتمع الليبي لخلق شعور بالانتماء المشترك. لا يجب استخدام حصص الشباب لأسباب عرقية أو قبلية أو فئوية.

4- في الثمانينيات والتسعينيات، كان "الجهاد الأفغاني" وفتاوى العلماء المشهورين الذين يدعون الشباب المسلمين إلى الجهاد في أفغانستان رسالة قوية وجدت صدى في ليبيا. الممارسات القمعية للنظام سهلت تحول الشباب الليبي إلى المنظمات المتطرفة العنيفة. بعد الثورة، انضم أيضاً بعض الشباب الليبي إلى المنظمات المتطرفة. ولكن في هذه المرة، اكتسبت المنظمات المتطرفة العنيفة نفوذاً بفضل الجهات الخارجية، إلى الحد الذي يمكن الادعاء معه، بأن المنظمات المتطرفة العنيفة هي منتج خارجي. نظراً لإضعاف المؤسسات الدينية خلال حكم القذافي، لم يكن بالإمكان تشكيل إطار ديني مؤسسي. قامت الجهات الخارجية التي عمقت الأزمة الليبية بعد الثورة بتقديم الدعم اللوجستي اللازم لنشر أفكار التطرف العنيف، وكذلك استهداف رموز وعلماء المالكي الصوفي المعتدلين. الهجوم على ضريح عبد السلام الأسمر في زليتن وتدمير المساجد التقليدية في طرابلس هي أمثلة على ذلك. أيضاً، من خلال الدعاية السوداء حول بعض القادة الدينيين المعتدلين، تم تمهيد الطريق للرواية المتطرفة. إن الحفاظ على الشخصيات الدينية المعتدلة في المجال الشرعي، وتحفيزهم

على خدمة أجندة بناءة يجب أن يكون أولوية لسياسات مكافحة التطرف العنيف الخاصة بالشباب.

5- تم تداول الرسائل الدينية والرسائل الجهادية من خلال أشرطة صوتية تم إنتاجها برعاية دولة في المنطقة في الماضي. لقد كان الشعب الليبي عرضة لتلك الرسائل خلال الحج والعمرة. واليوم، تنتشر رسائل مماثلة من خلال وسائل التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام التقليدية لمدخلي السلفيين وغيرهم من المجموعات المتطرفة العنيفة. من الأهمية بمكان مواجهة الرسالة المتطرفة باستخدام أكثر فاعلية لوسائل الإعلام الاجتماعية ووسائل الإعلام التقليدية. من المهم في الوقت نفسه الحد من قنوات الأصوات المتطرفة، كجزء من استراتيجية إعلامية متكاملة. يمكن تشجيع الشباب المهتمين بالمساهمة في أنشطة مكافحة التطرف العنيف للعب أدوار أكثر نشاطاً في نشر الأصوات المعتدلة من خلال قنوات مختلفة. يمكن تخصيص منح خاصة للمشاريع التي تنشر الأصوات المعتدلة وتشجع الشباب على العمل البناء في مختلف المجالات.

6- لكل من الجهات الفاعلة البناءة والمدمرة تأثير محدود على الشباب، وإن كانت الجماعات المتطرفة أكثر تأثيراً نسبياً على الشباب. من المهم التحقق من سبب وكيفية انجذاب الشباب لهذه الرسائل.

7- على الرغم من كل القيود والدعاية، فإن الشباب أكثر قدرة على التواصل مع أقرانهم في خارج بلادهم، وهم معرضون لجميع أنواع الأفكار والإيديولوجيات في وسائل الإعلام التقليدية والجديدة. قد تكون هناك حاجة لاستراتيجية فعالة لتسهيل اتصالاتهم المنتظمة والتواصل مع أقرانهم المعتدلين في البلدان الأخرى. يمكن الاستفادة من برامج الشباب الدولية ومعسكرات

الشباب لخلق بيئة صديقة للشباب لخلق شبكة أوسع وبيئة نقاش للشباب الليبي. يمكن لمؤسسات مثل الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي والاتحاد الأوروبي توفير أموال خاصة لدعم هذه الشبكات والأنشطة. يمكن رعاية ودعم المنظمات غير الحكومية المحلية للشباب للقيام بأدوار أكثر نشاطاً وانتظاماً عبر مثل هذه الأنشطة والمبادرات.

8- مع استمرار الحرب الأهلية وتأخر عملية التطبيع، يبقى الشباب بعيدين عن التدريب المناسب وفرص العمل. وهذا يشكل عقبة كبيرة أمام عودة الشباب الليبي لحياته الطبيعية. يمكن تصميم وتنفيذ مشروع ومساقات تدريبية محددة لتوظيف الشباب. قد تلعب الغرف التجارية بالتعاون مع نظيراتها الدولية دوراً في فرص التعليم والتدريب الداخلي في ليبيا وخارجها. قد يتم تصميم برامج التدريب المهني الخاصة لتوفير التعليم والتدريب في القطاعات والمجالات الاستراتيجية التي تحتاج ليبيا إلى التركيز عليها في السنوات القادمة. قد يلعب الليبيون في الخارج أدواراً محددة في هذه البرامج. يمكن تزويد الشركات الصغيرة والمتوسطة التي توظف مقاتلين سابقين وشباباً ليبيين بأموال خاصة. يجب أن تكون للشباب الذين كانوا مقاتلين خلال الحرب الأهلية في حصص مخصصة في القطاع العام.

9- يمكن تشجيع الشباب الليبيين الذين كانوا جزءاً من المنظمات المتطرفة العنيفة على الانضمام إلى برامج مكافحة التطرف من خلال توفير فرص العمل بعد برامج نزع التطرف والتدريب الوظيفي. قد يتم تزويدهم ببعض الرواتب خلال عملية التدريب.

10- في إطار برامج إزالة التطرف، يمكن العمل على تحفيز معايير الأخلاق والاحترام والاعتدال والانفتاح في المجتمع.

11- يمكن توفير التوعية المدنية والتربية المدنية خلال عملية إزالة التطرف.

12- يجب تزويد الأعضاء السابقين في المنظمات المتطرفة بالمشورة والعلاج الاجتماعي والنفسي خلال عملية إزالة التطرف.

13- ينبغي السماح للمشاركين في أطر نزع التطرف أو نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج باستئناف وظائفهم السابقة مع زيادة مهاراتهم وقدراتهم. أيضاً يجب تمكين عاطلين عن العمل الذين كانوا عاطلين عن العمل حتى قبل الانضمام إلى المنظمات المتطرفة العنيفة في المقام الأول وتوظيفهم في وظائف جديدة في القطاعين العام والخاص.

14- ينبغي متابعة المشاركين الذين التحقوا ببرامج نزع التطرف ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج طوال عملية إعادة الإدماج.

15- يمكن تصميم مشاريع خاصة لعلاج الصدمات لمساعدة الشباب الذين شاركوا والذين تأثروا بشكل مباشر أو غير مباشر بالنزاع المسلح.

سابعاً- تقوية المؤسسات الدينية وتعزيز الخطاب الديني

المعتدل

كثير من المشاركين الليبيين (في إطار المشروع) هم من الجيل الأكبر سناً الذين عانوا من الإرث القمعي لعصر القذافي. كانت عقليتهم محكومة بتجارب دكتاتورية القذافي. كان معظم المشاركين صغاراً خلال الثمانينيات والتسعينيات عندما كان القذافي يتبنى سياسة قمعية ضد الممارسات الدينية والشبكات الدينية من جميع الأنواع، وذلك لأهمية دور الدين داخل المجتمع الليبي، جاءت المقاومة الأكثر أهمية للنظام ضد

القيود في المجال الديني. تركت هذه القيود الشعب الليبي محدود المعرفة حول الدين. الشيء الوحيد الذي سمح لهم بفعله هو حفظ القرآن. أغلق القذافي كليات الشريعة في عام 1976 وحظر مؤسسات التربية الإسلامية. أدى ضعف مؤسسات التعليم الإسلامي، وإعاقة دار الافتاء، وتحويل وزارة الأوقاف إلى شبكة استخبارات القذافي، إلى إعاقة الأداء السليم للمؤسسات الدينية في ليبيا. بدأ الشعب الليبي في الحصول على المعرفة الإسلامية من مصادر خارجية. جلبوا الأفكار وتداولوا المطبوعات القادمة بشكل رئيسي من المملكة العربية السعودية ومصر. وفر الجاهل بالدين مساحة أكبر للأشخاص الذين أرادوا استغلال الحساسيات الدينية للشعب الليبي. بعد ثورة فبراير، مثل جميع المجالات الأخرى، لم يتم اتخاذ الخطوات اللازمة لإعادة هيكلة المؤسسات الدينية. حاولت وسائل الإعلام الممولة من الخارج بشكل خاص تشويه سمعة دار الافتاء، في حين كانت وزارة الأوقاف تحت تأثير التوتر الناشئ عن الصراعات السياسية. وقد قوى هذا الأمر الإيديولوجيات الدينية الراديكالية، في حين استخدم السلفيون المدخليون والجماعات المتطرفة المساجد ومنظمات المجتمع المدني والأوقاف لنشر أيديولوجياتهم. يتجمع الناس ويبينوا علاقات مجتمعية في المساجد. تمثل المساجد منصات مهمة ليس فقط للأغراض الدينية ولكن أيضًا للتواصل الاجتماعي. حاول النظام في السابق السيطرة على المساجد بشكل صارم وقيّد الأنشطة حولها. فقد سمح بانتشار الأفكار التي تساهم في الحفاظ على ولايات الشعب للنظام. وعلى الرغم من أن نظام القذافي أراد استخدام المساجد لتعزيز الولاء للنظام، إلا أن هذه السياسة فشلت. استمرت آثار إرث نظام القذافي المؤذي وتعمقت نتيجة لذلك، تم السيطرة

على بعض المساجد من قبل الأيديولوجيات الدينية المتطرفة. في المقابل، لم تجد السلطة السياسية فرصة لاتخاذ الخطوات اللازمة لإصلاح هذه المشكلة، لا سيما في بيئة النزاع التي بدأت من مايو 2014 فصاعداً.

• يمكن للدين أن يلعب دوراً بناءً لمستقبل ليبيا

الدين هو أهم أرضية مشتركة للمجتمع الليبي. إن الغالبية العظمى من المجتمع الليبي مسلمون متدينون ويحترمون ممارساتهم الدينية. المساجد أماكن أساسية للممارسات الدينية، لكن السلفيين المدخليين سيطروا على معظم المساجد بعد الثورة. يحاول السلفيون استخدام المساجد كمنصات لنشر أيديولوجيتهم الدينية. نظراً لأهمية الدين لليبيين، ستستمر المساجد والمؤسسات الدينية الأخرى في لعب أدوار الأساسية ليس فقط على المستوى الديني ولكن أيضاً للتواصل الاجتماعي. لذلك، من الضروري منع تحول المساجد والمؤسسات الدينية الأخرى إلى أماكن لانتشار الرسائل المتطرفة والقمعية والاستقطابية. ستلعب الأرضية الدينية المشتركة للمجتمع الليبي دوراً أساسياً في عملية بناء الأمة. ذكر معظم من قابلناهم أن التفسير والممارسة المعتدلتين للإسلام السني هما أكبر أرضية مشتركة للمجتمع الليبي. لذلك، قاموا بتسليط الضوء على الأرضية الدينية المشتركة كجوهر الهوية الليبية. في المقابل، تعتبر السلفية المدخلية وأشكال أخرى من التصورات الإسلامية، بما في ذلك بعض الإيديولوجيات، تأثيرات خارجية، وعقبات أمام الهوية الليبية المشتركة.

وبحسب المشاركين في البحث، فإن القوى الخارجية تستخدم بعض الجماعات والمؤسسات الدينية للتدخل في الشؤون الداخلية للمجتمع الليبي. كانت القيود المفروضة على

الأنشطة الدينية المنظمة والممارسات الدينية المنظمة أحد أهم معالم إرث عهد القذافي. أغلق القذافي مؤسسات التعليم الديني وأذل علماء المسلمين وأئمة المساجد ليصل إلى مجتمعه الليبي المثالي. لم يمنع نهج القذافي السكان الليبيين من تعلم وممارسة دينهم، لكن القيود نقلت الشبكات الدينية إلى الحالة السرية. استغل بعض اللاعبين التعليم الديني، بينما أراد البعض الآخر مواصلة التدريب الديني، ولكن لم يُسمح للمجتمع الليبي (في عهد القذافي) إلا بتلاوة القرآن وحفظه. تم التقييد على الزوايا الصوفية التقليدية والشيوخ. مثل هذا الانقطاع في الفهم والممارسات الدينية مهد الطريق للتأثيرات الخارجية. وعليه، تم استيراد العديد من المنشورات المتعلقة بالتعاليم الإسلامية من دولة معينة في المنطقة ودول عربية أخرى.

قد تلعب النخب الدينية أدواراً مهمة جداً لإعادة توحيد المجتمع الليبي عبر الرسائل الدينية المناسبة. قد يعود المعتدلون الذين يحاولون تجنب الذهاب إلى المساجد والمؤسسات الدينية الأخرى بعد إسكات الأصوات المتطرفة. إلى جانب المؤسسات التعليمية، قد تلعب المؤسسات الدينية دوراً مهماً للغاية في خلق الوعي الوطني المشترك والشعور بالوحدة. قد يكون للتعليم والمساجد أيضاً القدرة على لعب دور مهم في عكس حالة الاستقطاب. كما لاحظنا في المقابلات التي أجريناها، فإن المساجد والمؤسسات الدينية يتم تنظيمها من قبل الجماعات المتطرفة التي تحظى برعاية مالية وأيديولوجية من قبل بعض الجهات الفاعلة الأجنبية. لدى الليبيين تأثير ضئيل على تلك الأماكن، فيما فهمهم للإسلام المعتدل مستبعدة من تلك المجالات.

إن إضفاء الطابع المؤسسي وإنشاء آليات لمراقبة المجال

الديني هو أحد أركان بناء الدولة. في المجال المؤسسي، هناك مسألتان رئيسيتان وهما تنظيم التعليم الديني وعملية توفير ومراقبة الخدمات الدينية، بما في ذلك إدارة المساجد. يمكن توفير التعليم الديني خلال التعليم الابتدائي والثانوي في النظام المدرسي الوطني، في حين يجب أن يكون هناك تدريب ديني للبالغين من قبل الأوقاف وبعض المؤسسات الخاصة الحاصلة على شهادة من السلطات الدينية. إدارة المساجد هي قضية أكثر تعقيداً حيث إن العديد من الشبكات الدينية المتطرفة شكلت تنظيماتها عبر منصات المساجد. تستفيد هذه الشبكات غير الرسمية من نقص السلطة الدينية، وهي لا تتيح المجال للتعاليم البديلة الأخرى في المساجد التي تسيطر عليها. وفيما يتعلق بأسئلة الناس للحصول على معلومات عامة حول الدين، حول قضايا الزواج والتجارة والممارسات الدينية، يمكن لمؤسسة الإفتاء أن تلعب دوراً أكثر نشاطاً، وقد تثبت نفسها باعتبارها السلطة الدينية المرجعية الرئيسية. قد يستخدمون وسائل الإعلام التقليدية ووسائل الإعلام الجديدة بشكل أكثر نشاطاً لنشر رسالتهم والتفاعل مع الناس للتعامل مع أسئلتهم.

والخلاصة:

1- الدين هو أوسع أرضية مشتركة للمجتمع الليبي. قد يكون الأساس لمشروع أوسع لبناء الهوية أو بناء الأمة. كان التفسير المعتدل للتقاليد المالكية الصوفية هو العامل المركزي في تشكيل الهوية الوطنية الليبية والوجود المجتمعي. الأيديولوجيات الراديكالية التي تهدف إلى تقويض الهوية الوطنية الليبية من خلال استهداف الأفراد والمؤسسات التي تمثل التقليد المالكي الصوفي بشكل مباشر (على سبيل المثال من خلال مهاجمة الأضرحة وتدميرها). لذلك، يجب دعم المؤسسات الدينية في

ليبيا من خلال التقيد بالتقاليد المالكية الصوفية.

2- المساجد ليست مجرد مؤسسات دينية، ولكن لها وظائف اجتماعية كذلك. لقد كانت أكثر أهمية في عهد القذافي لأنها كانت أماكن التجمع الاجتماعي الوحيدة، ولهذا السبب تمت مراقبتها بصرامة من قبل النظام. بعد الثورة، حاولت الجماعات المتطرفة والمدخلون السلفيون السيطرة على المساجد لنشر نفوذهم.

3- يجب إدارة المساجد وتغطية احتياجاتها إما من قبل الحكومة المركزية أو السلطات المحلية. يجب على الأئمة والخطباء أن يخضعوا لتدريب خاص ليصبحوا مؤهلين. يجب أن يتم اعتماد الأئمة والمسؤولين الآخرين في المؤسسات الدينية وتعيينهم من قبل الأوقاف لمنع تسلل الجهات المتطرفة.

4- في السياق المحلي، يمكن إنشاء وتمويل مراكز تدريب دينية خاصة من قبل الأوقاف لليبيين العاديين الذين يرغبون في اكتساب معرفة وتعليم أعمق حول الدين. يجب على الأوقاف تنظيم أنشطة احتفالية وإحياء للمناسبات والأعياد الدينية الخاصة في جميع أنحاء البلاد.

5- تعيين بعض الأئمة المحليين المتطوعين كأئمة رسميين ودفع رواتبهم بعد اجتيازهم لعملية التدريب والتأهيل. قد يتلقى الأئمة والخطباء تدريباً سنوياً وتجمعات دورية لمناقشة القضايا الحساسة للخروج برأي مشترك.

6- اختُطفت التقاليد الإسلامية المعتدلة في ليبيا من قبل اتجاهات أكثر تطرفاً (التيارات السلفية/المدخلية). يرجع هذا في الغالب إلى سياسة القذافي لحظر التعليم الديني وتشويه سمعة العلماء. بالتعاون مع شركاء دوليين أصدقاء لتركيا، يمكن ليبيا تطوير نظام تعليمي ديني متكامل يتسند إلى التوجه

الديني المعتدل. ينبغي أن يكون لرئيس مجلس العلماء منصب عام وبارز خلال الاحتفالات الرسمية.

7- يستخدم السلفيون المدخليون المساجد كمكان لتنظيمهم، وينشرون رسالتهم من خلال المساجد. سيطرتهم على المساجد يعزل المجموعات الأكثر اعتدالاً. يجب إغلاق المساجد ومراكز التدريب الديني غير المسجلة، أو تسجيلها أو مراقبتها من قبل السلطات الدينية.

8- قد يلعب الدين دوراً مهماً في إعادة بناء ليبيا كأمة وكدولة. ينبغي تسليط الضوء عليه كعنصر من عناصر عملية بناء الأمة.

9- تشكيل أكاديميات التربية الدينية الخاصة لجذب النساء إلى التدريب الديني. وهذا من شأنه أن يساعد النساء على متابعة وظائفهن كواعظات ومعلمات للقرآن الكريم، من بين أمور أخرى.

10- يمكن للسلطات الدينية الليبية نشر الكتب وأن تمتلك قناة تلفزيونية وإذاعية رسمية لتعريف المجتمع الليبي بالدين.

11- قد تستخدم دار الافتاء قنوات اتصال أفضل مع الشعب الليبي للإجابة على أسئلة الناس حول ممارساتهم الدينية. يمكن استخدام وسائل التواصل الاجتماعي والتطبيقات على شبكة الانترنت بشكل نشط لتوسيع انتشار دار الافتاء والسلطات الدينية الأخرى.

12- قد تعمل وحدة خاصة مع السجناء على نشر الفهم الديني المعتدل. قد يتم أيضاً تدريب بعض الأفراد الذين اجتازوا برامج نزع التطرف على هذه البرامج. قد ينخرط بعض الشيوخ الذين تركوا الطرف بنشاط مع المجتمعات لإعلام الناس بالأجندة المدخيلة المتطرفة.

13- اكتسب معظم الليبيين في عهد القذافي التعاليم السلفية خلال مواسم الحج والعمرة. يمكن للأوقاف الليبية تنظيم برامجها الخاصة للحج والعمرة. وقد يتم اعتماد بعض الأئمة لتنسيق رحلات الحج والعمرة.

14- ينبغي أن يكون لدى السلطات الدينية الليبية استراتيجية لوسائل التواصل الاجتماعي وأن تستخدم وسائل التواصل الاجتماعي بشكل أكثر فعالية. قد يكون إنتاج مقاطع أو مقاطع فيديو موجهة استراتيجية مفيدة للوصول إلى مجتمع أوسع.

15- يجب زيادة عدد منظمات المجتمع المدني التي تحاول إشباع الحاجات الروحية والاجتماعية للناس العاديين من خلال طقوس مثل الموالد والأذكار وتلاوة القرآن الكريم. وينبغي تشجيع الأنشطة القائمة على توسيع نطاقها في المجتمع.

16- على السلطات الدينية الليبية إحياء طقوسها الثقافية/ الدينية، والترويج لبعض الرموز والطقوس المحددة للحفاظ على تراثها الديني المعتدل. قد تكون الأعياد الدينية أو أيام المناسبات الخاصة مناسبة لاستعراض هذه التقاليد والرموز.

ثامنا- دور الإعلام في مكافحة التطرف العنيف

يلعب الإعلام دوراً بالغ الأهمية في نشر الأفكار. هناك آليات معينة وإجراءات قانونية تقليدية للتحكم في الوسائط التقليدية مثل أجهزة التلفزيون وأجهزة الراديو والصحف وغيرها من المواد المطبوعة. بالمقارنة، من الصعب التحكم في وسائل التواصل الاجتماعي ومراجعتها. تستخدم العديد من الجماعات المتطرفة والمروجين للأفكار المتطرفة وسائل التواصل الاجتماعي كمنصة لنشر وجهات نظرهم. هناك اتفاقيات ناشئة لرصد وسائل التواصل الاجتماعي، ولكن غالباً ما يكون الإشراف على وسائل التواصل الاجتماعي أكثر صعوبة. زادت وسائل التواصل

الاجتماعي من وعي الأجيال الشابة بالاتجاهات والتطورات العالمية والإقليمية. كما سمحت وسائل التواصل الاجتماعي لبعض النشاط وصناع الرأي بالوصول إلى جمهور أوسع. أصبح معظم الليبيين أكثر وعياً بالتغيير السياسي، كما أنهم يراقبون التحولات الثقافية في جميع أنحاء العالم من خلال وسائل التواصل الاجتماعي. ينشط الشعب الليبي بشكل خاص على الفيس بوك، والذي يستخدم من قبل جميع شرائح المجتمع الليبي. حتى الآن، تم استخدام وسائل التواصل الاجتماعي كمكان للتنافس على المناصب السياسية والمزيد من الاستقطاب داخل السياق الليبي، ومع ذلك لدى وسائل التواصل الاجتماعي أيضاً القدرة على تشكيل منصات حوار اجتماعي أكثر شمولاً لليبيين. وعليه، يمكن استخدام وسائل التواصل الاجتماعي لأغراض بناء أيضاً.

أصبح بإمكان الناس في المنطقة الآن خلق آليات للتواصل عبر وسائل التواصل الاجتماعي وقنوات التلفزيون. يتم توصيل الأفكار والحوارات الجديدة بسهولة أكبر عبر هذه القنوات. وسائل الإعلام تلك تخلق أبطالاً وأشراراً بالمقابل. تعد وسائل الإعلام التقليدية ومحطات التلفزيون والراديو والقنوات الفضائية أكثر أهمية وتأثيراً من الوسائط الجديدة. لا يزال الناس يتابعون التلفزيون والراديو. تتيح الوسائط الرقمية الوصول بسهولة إلى قنوات الاتصال التقليدية. كما يتم نشر وإيصال الأفكار المتطرفة ووجهات نظر السلفيين المدخلين بسهولة أكبر مع وسائل الإعلام التقليدية. يتم تمويلهم ورعايتهم بشكل كبير من قبل الدول التي تحاول تشكيل سياسة ليبيا. ذكر معظم الأشخاص الذين تحدثنا معهم حتى الآن أن القنوات الإعلامية النشطة للسلفيين المدخلين يتم تمويلها ورعايتها من قبل دول

معينة في المنطقة. الأفكار الأكثر اعتدالاً أكثر شيوعاً، لكنها تجد تغطية محدودة جداً في الوسائط التقليدية. من ناحية أخرى لا تمس معظم المناقشات على وسائل التواصل الاجتماعي الواقع الاجتماعي والسياسي في البلاد، لكنها تظهر الانقسامات الرئيسية للمجتمع الليبي.

هناك حاجة إلى خطة إعلام وتواصل استراتيجية موثوقة، إضافة لتفعيل الدبلوماسية العامة لتوفير معلومات دقيقة ورسائل منهجية للتعامل مع التحديات الجماعية للتطرف العنيف. يتم إنتاج ونشر سرديات التطرف العنيف من خلال العديد من القنوات، وغالباً ما تجد هذه الرسائل تغطية عابرة للحدود بسبب تأثير الوسائط الرقمية. هناك حاجة إلى جهود فكرية لإنتاج سرديات وروايات من شأنها مواجهة الرسائل المتطرفة. لا يمكن صياغة هذه الرسائل إلا من قبل مجموعة من الخبراء الذين لديهم شعور عميق وفهم المجتمع الليبي، بما في ذلك الاحتياجات الخاصة لمختلف القطاعات. يحتاج العاملون في قطاع الإعلام والاتصال إلى التدريب لتحليل مختلف الجماهير المستهدفة في مختلف المناطق والمجموعات في ليبيا. يجب صياغة الاتصالات الاستراتيجية على أساس الاتصال ثنائي الاتجاه بين السلطات والجمهور، بدلاً من المراسلة في اتجاه واحد، مما قد يؤدي إلى زيادة الشعور بأن الجمهور يتعرض لدعاية معينة. تقع على عاتق السلطات الليبية مسؤولية فهم الاتجاهات الاجتماعية والسياسية داخل المجتمع لصياغة سياسات أكثر دقة ومنهجية لمواجهة تحديات البلاد. هناك حاجة إلى البحث الأكاديمي وبحوث السياسات حول التصورات العامة والمواضيع ذات الحساسية العامة.

إذا تم إنتاج القصص بشكل سيء، سوف يتابع الناس المزيد

من القنوات ووسائل الإعلام التابعة لبلدان أخرى في المنطقة. وفي ختام الحديث عن دور الإعلام يجب التأكيد على الأفكار التالية:

1- مثل العديد من المجتمعات الأخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، يستخدم المجتمع الليبي أيضًا وسائل التواصل الاجتماعي بنشاط كبير. الشباب الليبيون وصناع الرأي بشكل خاص نشطون جداً. يستخدم معظم الناس بشكل خاص Facebook و YouTube كقنوات تواصل اجتماعي. كما هو الحال في العديد من المجالات الأخرى، فإن إضفاء الطابع المؤسسي على قطاع الاتصال وقطاع الإعلام يواجه العديد من المشاكل. هناك مجموعة واسعة من القنوات التلفزيونية والمحطات الإذاعية، ولكن المحتوى الإعلامي ضعيف نسبياً. التعليم والتدريب في مجال الصحافة ضعيفان للغاية. يتم إنتاج القصص دون أن تتوافق مع معايير الصحافة من حيث الجودة وأخلاقيات الإعلام.

2- يجب تدريب الصحفيين وفق المعايير الدولية. يجب أن يكون هناك صحافة وأخلاقيات إعلامية ضمن محتوى مساقات التدريب.

3- الإعلام في الوقت الحالي ليس منصة للحوار والنقاش. يتم تصوير القصص والمحتوى بطريقة أحادية الجانب واستخدامها كأداة. وعليه يجب تحويل الإعلام إلى منصة يتم فيها تقديم وجهات نظر متنوعة ومناقشتها. يجب تدريب العاملين في وسائل الإعلام وفقاً لهذه المعايير.

4- تستخدم بعض الجماعات المتطرفة التلفزيون لمهاجمة وتهديد الناس، بما في ذلك الحديث عن حياتهم الخاصة. يجب تقييد هذا النمط من البث الإعلامي.

5- تغطية الصراعات مسألة حساسة. يجب أن يكون هناك تغطية أكثر حيادية، وحساسية للنزاع. يجب أن يكون هناك تدريب خاص لتغطية القضايا الخلافية، ويجب أن يتم تشكيل دليل لتغطية بناء وأكثر حيادية من قبل مجموعة من الصحفيين الليبيين وغيرهم من الموظفين.

6- نظرا لاستخدام شبكات الويب والجوال على نطاق واسع من قبل الليبيين، تحديداً ممن تقل أعمارهم عن متوسط العمر. يمكن إنتاج المحتوى الرقمي والقصص حول مصادر وديناميكيات واستراتيجيات مكافحة التطرف ونشرها على هذه القنوات. سيكون من الأرخص نسبياً إنتاج ونشر مثل هذا المحتوى. يمكن تقديم أجزاء من التدريب للجهات التي ستعمل على إنتاج المحتوى الرقمي. قد تكون البرمجة الإلكترونية أحد السياقات التدريبية أيضاً.

7- يجب أن يكون هناك برامج حوارية ونقاشية، يشارك فيها أشخاص ذوو مصداقية حول القضايا الحساسة. لا تزال الشخصيات الشعبية لها تأثير كبير على الشعب الليبي. يمكنهم نشر رسالة مكافحة التطرف العنيف والتعامل أيضاً مع قضايا الصراع والعنف.

8- لا تزال وسائل الإعلام التقليدية والتلفزيون والراديو أكثر تأثيراً من وسائل التواصل الاجتماعي. خاصة شبكات الراديو، تستخدم على نطاق واسع من قبل كبار السن. من المهم أيضاً التركيز على المحتوى الذي من شأنه زيادة وعي كبار السن حول التطرف العنيف. يمكن تحويل البث الإذاعي إلى وسائط أكثر تفاعلية.

9- تستخدم وسائل التواصل الاجتماعي لنشر جميع أنواع الأفكار والمعلومات. يجب أن تكون هناك هيئة تنظيمية تتعاون

مع الجهات الإعلامية العالمية لتنظيم المحتوى الذي ينشر الرسائل المتطرفة أو يعمل على زيادة الاستقطاب المجتمعي. 10- التشبيك بين شركات الإعلام الليبية والجهات الإعلامية الدولية التي تعمل على إنشاء محتوى هادف، وتعزيز التعاون فيما بينهم. قد يتم رعاية برامج التعليم والتدريب من قبل بعض الوكالات الدولية.

11- عكس النقاشات والانقسامات الاجتماعية بشكل فعال في وسائل التواصل الاجتماعي

12- يجب أن تحتوي أي استراتيجية لمكافحة التطرف العنيف على مكونات لكل من وسائل الإعلام التقليدية ووسائل التواصل الاجتماعي الجديدة للوصول إلى الشرائح المستهدفة.

13- يجب أن يجد الخطاب الديني المعتدل تغطية أكبر في وسائل الإعلام الرئيسية.

14- إنشاء بوابة أخبار وتحليلات غير حزبية على الإنترنت. ستعالج هذه البوابة الحاجة إلى مصدر معلومات موثوقة وذات مصداقية، حول الوضع الديناميكي في ليبيا الذي يظهر فيه لاعبون جدد، ويختفي اللاعبون الحاليون بسرعة. تظهر الأزمات والتحديات في ليبيا، وهي في معظم الأحيان مصحوبة بالدعاية والتضليل. ستُطلع هذه البوابة الجمهور ومؤسسات الدولة والأوساط الأكاديمية ومراكز الفكر ووسائل الإعلام على الديناميكيات والوضع في ليبيا. يجب أن يتم تشغيل البوابة من قبل طاقم عمل مطلع بشكل جيد، وأن يتم تغذيتها من قبل خبراء ومحللين من خلفيات مختلفة.

تاسعا- منع التدخلات الخارجية

ووفقاً للعديد من الليبيين، فإن نقاط الضعف الحالية في ليبيا تتعلق بتدخلات الجهات الخارجية، بما في ذلك القوى

الإقليمية والجهات الدولية الرئيسية. توافر الموارد الطبيعية في ليبيا، موقع ليبيا الاستراتيجي في البحر الأبيض المتوسط وأفريقيا، وضعف قدرة ليبيا على ردع التدخلات يجعل البلاد أكثر عرضة للتدخلات الخارجية. كما أن التفتت السياسي وانعدام القدرة الدفاعية من العوامل التي تجعل من السهل على الجهات الخارجية التدخل في ليبيا. التدخل الخارجي يجعل كل من بناء الدولة وبناء السلام أكثر صعوبة في ليبيا.

منذ بداية الثورة، أصبح الثوريون مجزئون، ويرى العديد من نظرائنا الليبيين (المشاركين في البحث)، أن الجهات الخارجية في الغالب هي المسؤولة عن عدم الاستقرار في ليبيا اليوم. منذ ذلك الحين، تدعم بعض دول المنطقة الجماعات السياسية المسلحة التي لم تكن جزءاً أصيلاً من الحكومة الوطنية المعترف بها من قبل الأمم المتحدة. هناك العديد من الأشكال المختلفة للتدخلات الخارجية في العلاقات الدولية بما في ذلك المشاركة المباشرة للقوات المسلحة أو وحدات الاستخبارات، دعم وتجهيز الجماعات المسلحة، نشر نفوذها وجدول أعمالها من خلال رعاية منظمات المجتمع المدني المختلفة، دعم بعض الشبكات الدينية، رعاية بعض الشخصيات الدينية والقادة السياسيين، التلاعب بالناس في الوكالات الدولية أو المنتديات الإقليمية.

شهدت ليبيا جميع أشكال التدخل الأجنبي تقريباً، خاصة بعد الثورة. وقد ذكر من أجريت معهم المقابلات صراحة أن أجهزة مخابرات كانت متورطة في الاغتيالات في 2013 و2014، وغيرها من التطورات، وأن بعض الجماعات المسلحة كانت مدعومة من بعض الدول في المنطقة. بفضل دعم الجهات الأجنبية أصبح نشاط المنظمات المتطرفة العنيفة في ليبيا، والتي تم تحليلها بالتفصيل في الجزء الثالث من هذا التقرير،

وجميع طرق الدعاية التي يستخدمونها، ممكناً. أشار من أجريت معهم المقابلات أن جميع أنواع الدعم المالي مُنحت للشبكة الدينية السلفية المدخيلة وأن الطريق قد مُهدت لهم.

يعتقد بعض المشاركين في الاستبيان أن التطرف العنيف ليس مشكلة متوطنة في ليبيا، بل هي مشكلة مستورة. مع الأخذ في الاعتبار الهوية التقليدية المالكية الصوفية للمجتمع الليبي، تم تصدير مشكلة التطرف العنيف إلى ليبيا لأهداف سياسية معينة من خلال التدخلات المذكورة في الفقرة السابقة. يسلط هذا التقرير الضوء أيضاً، وفقاً للمشاركين، على أن أحد أهم العوامل وراء صعود وانتشار التطرف العنيف في جميع أنحاء ليبيا هو تدخلات الجهات الخارجية. زعم جميع المشاركين في الدراسة، بطريقة أو بأخرى، أن دول المنطقة أصبحت مصدر صعود الخطاب الراديكالي والمتطرف في ليبيا، خاصة منذ ثورة 17 فبراير عام 2011. وجادل المشاركون أيضاً في أن انتشار الجماعات المتشددة، بما في ذلك المستوى العام للعنف وعدم الاستقرار كان نتيجة لفشل الدول العربية في ضمان الأمن بشكل كاف في ليبيا.

أشارت بعض الآراء إلى العديد من المناسبات التي أصبحت فيها دول معينة في المنطقة منخرطة في المجتمع الليبي بعد عقود من الرعاية المباشرة للقادة الرئيسيين والمؤسسات والجهات الدينية⁽²⁸⁶⁾. يتم الآن تحشيد شبكات المحسوبية الرسمية وغير الرسمية هذه لدعم التدخل الذي تقوده منطقة الخليج من خلال إرسال رسائل القوة، مما يساهم في انتشار الخطاب العنيف والممارسات العنيفة في ليبيا. مع الاعتراف بالدور الهام

(286) . مقابلة رقم 4، 11 سبتمبر 2018 - أنقرة

الذي تلعبه القوى الخارجية في تشكيل المناخ السياسي والأمني الليبي خاصة في السياسة المحلية، لاحظ المشاركون أيضاً أن القادة السياسيين والمسلحين المحليين غالباً ما يحاولون ربط التطرف بالكيانات الأجنبية لتقويض قدرة الحكومة المركزية⁽²⁸⁷⁾. يعد منع التدخلات الخارجية المدمرة أمراً حاسماً لتنفيذ نموذج مكافحة التطرف العنيف الفعال. والأهم من ذلك أن الدعم الخارجي وأصحاب المصلحة على المستوى الإقليمي والدولي هم حجر الزاوية في تنفيذ أي برنامج مكافحة التطرف العنيف. كما يوفر التنافس الإقليمي فرصاً لتحشيد المنظمات المتطرفة. لذلك، تعد المقاربات والاستراتيجيات الإقليمية مهمة في تشكيل الطبيعة العابرة للحدود للتطرف العنيف ولمواجهة هذه الموجة المتطرفة في ليبيا. هناك فئتان عريضتان في التدخل الخارجي. الأولى هي التدخلات العسكرية والسياسية المباشرة في العملية السياسية الليبية في فترة ما بعد 2011. لدى الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية استراتيجيات مختلفة بشكل جوهري فيما يتعلق بالأزمة السياسية والأمنية في ليبيا. إن عملية التدخل الخارجي عامل حاسم للغاية وراء استحالة إنشاء قدرة شاملة للدولة، وهي حقيقة أن التطرف العنيف يزدهر خاصة عندما تكون سلطة الدولة ضعيفة. والأهم من ذلك، أن الصراع السياسي الليبي المتفاقم، الذي يغذيه جزئياً التنافس الإقليمي، دفع البلاد إلى الحرب الأهلية⁽²⁸⁸⁾. توفر هذه النتيجة الكارثية فسحة أخرى للجماعات المتطرفة. والثانية هي عملية الدعم الخارجي للجماعات الراديكالية المسلحة من غير

(287) . مقابلة رقم 23، 7-15 يوليو 2018 - تونس

(288) Wolfram Lacher, "Fault Lines of the Revolution: Political Actors, Camps and Conflicts in the New Libya", SWP Research Paper, May 2013.

الدول في ليبيا، ما يسهل تعزيز القدرات المادية وغير المادية للجماعات الراديكالية والفواعل من غير الدول، والتجنيد، والقاعدة المجتمعية. ويشتمل هذا على الدعم المالي للجماعات الراديكالية، ورعاية نشاطهم المتطرف العنيف، واستخدامهم لتقويض الخصوم.

يجب أن يشتمل منع التدخل الخارجي وتحويل التطرف العنيف على مساعدة خارجية من الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية. في هذا الصدد، يجب أن يتطلب منع التطرف العنيف في ليبيا تطوير مبادرة إقليمية ودولية تتوافق بشكل صحيح مع العوامل الرئيسية للتطرف العنيف. إن عملية المساعدة الإقليمية والدولية في منع التطرف العنيف هي حجر الزاوية لفهم كيف يمكن للدعم الخارجي، ومدى الموارد التي يأتي بها، أن يؤثر على منع التطرف العنيف في ليبيا. التدخلات الخارجية ليست بشكل قاطع عامل دفع يسهل التطرف العنيف في أي سياق معين. في الواقع، إذا تم تصميمها وتنسيقها بشكل صحيح وفقاً للواقع المحلي والضرورات المحلية، فقد تساعد مثل هذه التدخلات في تسهيل جهود بناء السلام. وقد تلعب المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية بشكل خاص أدواراً أكثر أهمية لتعزيز جهود بناء السلام وبناء الدولة. ومع ذلك، إذا حاولت الجهات الخارجية، بما في ذلك الدول المجاورة أو الدول ذات المصلحة والجماعات غير القانونية، استغلال فراغ السلطة وتشكيل السياق المحلي وفقاً لمصالحهم وأولوياتهم، فقد يؤدي ذلك إلى تعطيل عملية التطبيع وجعلها أكثر صعوبة للجهات المحلية لبناء السلام والاستقرار. على الرغم من الجهود البناءة التي تبذلها الأمم المتحدة لإنهاء الحرب الأهلية ولتيسير السلام والحوار على مستوى الدولة، إلا أن التدخلات المدمرة للجهات الخارجية تجاوزت الجهود البناءة. وهذا هو

السبب في أن معظم الليبيين يعتبرون التدخلات الخارجية عقبات كبيرة أمام جهود بناء السلام وبناء الدولة. يعتبر الكثير من الليبيين التطرف بمثابة سلعة مصدرة إلى البلاد . لا يمكن للسلطة السياسية الليبية المعترف بها من قبل الأمم المتحدة ردع التدخلات الخارجية للبلاد . كما أنهم بحاجة إلى دعم القوى الخارجية، بما في ذلك الأمم المتحدة للتعامل مع تحديات البلاد . يبدو هذا كمفارقة، ولكن الطريقة الوحيدة للتعامل مع التعاملات الخارجية وللتعامل مع تحدي المجموعات المتطرفة العنيفة هو التعاون مع الجهات الفاعلة التي ستساعد في خطوات بناء الدولة . هناك حاجة إلى تعاون استخباري أوسع للتعامل مع الشبكات المتطرفة والتدخلات عبر الحدود . تحتاج الحكومة الشرعية المعترف بها من قبل الأمم المتحدة والمؤسسات ذات الصلة بالحكومة إلى دعم من قبل الجهات الفاعلة الدولية لتعزيز قدرة الحكومة على التعامل مع المنظمات المتطرفة والداعمين الخارجيين الذين ينشطون داخل ليبيا .

الوعي بالتطرف العنيف:

لمواجهة التطرف العنيف، يجب على دول المنطقة أيضًا التمييز بين تنظيم الدولة والقاعدة والجماعات المسلحة غير السلفية في جميع أنحاء ليبيا . يجب أن تركز الجهات الخارجية على التصدي للرواية الراديكالية للفهم الديني السلفي المدخلي، وهو التأثير الخارجي السائد الذي يؤثر على انتشار الروايات المتطرفة في السياق الليبي . ينبغي دعم وتقوية الزعماء الدينيين المعتدلين والشبكات الدينية المعتدلة في ليبيا من قبل دول المنطقة لمواجهة الروايات التي تستغل التقاليد الدينية الليبية للترويج للعنف . لتطبيق برنامج CVE شامل، يمكن للسلطات الليبية اتباع الخطوات التالية:

1- لتطبيق نموذج فعال لمكافحة التطرف العنيف، يجب على دول المنطقة إنهاء مساعدتها العسكرية للجماعات المسلحة والبدء في المساعدة الاقتصادية والسياسية لتعزيز جهود مكافحة التطرف التي ستطلقها الحكومة الليبية في جميع أنحاء البلاد .

2- يمكن للأمم المتحدة أو الاتحاد الإفريقي نشر قوات حفظ سلام، وخاصة في المناطق التي يمكن أن تعمل فيها المنظمات المتطرفة العنيف بسهولة بسبب عدم وجود سلطة الدولة. ومع ذلك، حتى في حالة هذه الإجراءات، يجب أن تتم جميع العمليات بما يتماشى والتعاون مع السلطة المركزية في طرابلس .

3- يمكن للاتحاد الإفريقي، بتفويض من الأمم المتحدة، دعم السلطات الليبية في مراقبة الحدود، وخاصة ضد التهريب .

4- يمكن تدريب وحدات المخابرات الليبية للإبلاغ عن أنشطة التدخلات الدولية غير القانونية. قد يتم الإبلاغ عن هذه التدخلات ونشرها بانتظام لخلق الوعي وكذلك إدانة المتدخلين .

5- قد تطلب السلطات الليبية من الاتحاد الإفريقي أو الأمم المتحدة إجراء تحقيقات في التدخلات المدمرة الخارجية التي تؤدي إلى إضعاف البنية التحتية للدولة في ليبيا .

6- يمكن تشجيع البلدان التي لها وجود ونفوذ في أجزاء مختلفة من ليبيا على التوصل إلى تفاهم مشترك مع اللاعبين والوكالات المحايدين .

7- يجب أن تكون الدول الإقليمية مستعدة للمساعدة في مجموعة واسعة من الوظائف، بما في ذلك إعادة هيكلة المؤسسات الأمنية، والاقتصاد الليبي بقطاعاته المتنوعة ودعم منظمات المجتمع المدني في ليبيا .

عاشرا- تأسيس عملية حوار وطني شامل

الحوار هو تبادل حقيقي لوجهات النظر والآراء بين الشركاء في أي عملية، لضمان مستوى أعمق من التفاهم المتبادل والتوصل إلى بعض التغيير في علاقاتهم.⁽²⁸⁹⁾ إن الشرط الأساسي لنجاح الحوار هو مصداقية الفاعلين في مشاركة وجهات نظرهم، وكذلك المشاعر والإحباطات. وكذلك أن تكون الأطراف مستعدة للاستماع لبعضها البعض وأن تكون منفتحة على التغيير بالتوازي مع المعلومات التي تحصل عليها من بعضها البعض.⁽²⁹⁰⁾ في حالات النزاع، تعد وجهات نظر الأطراف حول النزاع أيضاً عنصراً مهماً في الحوار. لا تغير النزاعات البيئة المادية والسياسية فحسب، بل تغير أيضاً عقليات الناس، وقد تتحول العقليات الجديدة والمجزأة بدورها إلى جذور مسببة للصراعات الجديدة. لذلك، من الضروري تحويل العقليات والمفاهيم المشوهة التي تنتج الصراع، كجزء من عملية بناء السلام الشاملة.

يهدف الحوار إلى توسيع أفق المشاركين في النزاع من خلال السماح بتبادل وجهات النظر المتنوعة حول النزاع في بيئة جامعة. عمليات الحوار الوطني هي في مركز عمليات بناء السلام بعد انتهاء الصراع.⁽²⁹¹⁾ لا تحاول عمليات الحوار الوطني هذه معالجة التحديات وسوء الفهم والاختلافات التي تقع في قلب الصراع فحسب، بل تهدف أيضاً إلى إتاحة فرص جديدة

H. H. Saunders, 2001. A public peace process: Sustained (289) dialogue to transform racial and ethnic conflicts. Palgrave MacMillan; Martin Buber, Between man and man (London: Routledge, 2002).

Buber, Between man and man, p. 19 (290)

Van Lier, F. A. (2017). National dialogue in Libya: the National Dialogue Preparatory Commission; Libya case study report (291).

للأطراف للوصول إلى فهم أعمق لبعضهم البعض والسماح للأطراف بالانخراط المتبادل بطرق مختلفة وبناءة أكثر. وبهذه الطريقة، قد يصلون إلى فهم أفضل للمواقف الذاتية والمشاعر والتوقعات والإحباطات لبعضهم البعض. قد تساعد عمليات الحوار هذه أيضاً على تغيير الحالة الذهنية المعقدة والمدفوعة بالصراع التي تنتج عن الصراع، وذلك من خلال السماح للأطراف بالتعبير عن آرائهم في وجود منافسيهم أو خصومهم الرسميين.

الحوار ليس نشاطاً موجهاً بشكل خاص نحو تحقيق النتائج، حيث تهدف الأطراف إلى الوصول إلى نتيجة مشتركة في قضية معينة في نهاية العملية. إن الحوار الناجح يحقق تحولاً في العلاقات المتضررة بين الأطراف، ويمهد الطريق لعلاقات جديدة تكون الأطراف فيها مستعدة وقادرة على الانخراط بشكل بناء أكثر ومعالجة خلافاتهم بطريقة أكثر عملية إن أمكن. إذا لم يحقق الحوار هدف إيجاد أرضية مشتركة لمعالجة مسائل الاختلاف، فقد ينجح على الأقل بالحفاظ على اختلافاتهم دون الإضرار بالقيم والمصالح الأساسية لبعضهم البعض. أصبح المجتمع الليبي طرفاً في صراع لا ينتمي إليه، ووقع الكثير من أفرادَه ضحية لهذا الصراع على الأراضي الليبية التي أصبحت منصة لصراع إقليمي على النفوذ. وقد خلق هذا استياء بين شرائح المجتمع يمكن تجاوزه فقط من خلال عملية حوار طويلة. تعمل المجموعات المتطرفة العنيفة والجهات الفاعلة الأجنبية إلى تعميق الأزمة من خلال استغلال هذا الإحباط والاستياء المجتمعي أكثر. ومن ثم، ينبغي أن تبدأ عملية الحوار دون أي تأخير. أدت الروايات والصور التي تم إنتاجها ونشرها من خلال وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي خلال

النزاع إلى تعميق الانقسام داخل المجتمع الليبي. يحقق الحوار الشامل تحولاً في المجالات المعرفية والعلائقية والموضوعية. في بعض الأحيان قد يساعد التحول على المستوى المعرفي في توفير منظور جديد يمكن للأطراف من خلاله التعامل مع علاقاتهم بطريقة بناءة أكثر. في المقابل تصور أجهزة الإعلام، التي أصبحت أدوات للتدخلات من دول المنطقة، التطورات التي يمر بها المجتمع الليبي، بطريقة معينة تفيد التدافع الإقليمي بدلاً من عكس الواقع الليبي. لهذا السبب، تساهم عملية الحوار الشامل بشكل كبير في تنمية الوعي الوطني.

تهدف الحوارات أولاً وقبل كل شيء إلى تغيير النظرة اللاإنسانية لـ "الآخر" في ظروف النزاعات التي طال أمدها. تحول الحوارات صورة العدو إلى صورة أكثر حيادية في حالة الصراع، وتعمل على بناء الثقة والشعور بالمسؤولية والقابلية للمحاسبة في العلاقات. تحاول الحوارات تحقيق الشروط حتى يفهم الشركاء ويتفاعلون مع النزاع بشكل مختلف، بطريقة أقل تصادمية وأقل شخصية. تشكل الفروقات في القوة بين الجهات الفاعلة، والتحييزات المعرفية، وانعدام الثقة بين النظراء أكبر التحديات أمام الحوار الحقيقي.

في السياق الليبي، يجب أن تشمل عملية الحوار الوطني الشامل بشكل مثالي المكونات المذكورة أدناه. قد يكون بعضها غير واقعي في الوقت الحالي بسبب التوترات المستمرة، ولكن التوسع التدريجي في شمولية أرضية الحوار هو عنصر أساسي في فعاليته.

- الحوار بين مختلف عناصر المجتمع المدني في ليبيا
- الحوار بين الثوار

- الحوار بين الثوار وعناصر النظام السابق
- حوارات بين القادة والقادة المحتملين
- الحوار بين الشباب
- الحوار بين الأطراف الثانوية التي تؤثر على مسار الصراع الليبي

المنطق الذي تقوم عليه الحوارات الوطنية هو توسيع المشاركة في عملية السلام من خلال الشمول. وبعبارة أخرى، عمليات الحوار الوطني هي آليات داخلية يطورها صانعو السلام المحليون والوطنيون كأدوات لحشد جميع الأطراف المعنية من أجل "إنشاء أدوات مشتركة ودعم البنى التحتية للسلام" (292). على الرغم من ذلك، "يجب إجراء عملية الحوارات الوطنية، بحيث تكون مدفوعة من قبل أصحاب المصلحة الوطنيين" (293). نظراً لأن نموذج مكافحة التطرف العنيف الذي يتم تقديمه في هذه الدراسة متوافق مع فكرة الشكل الشامل لبناء السلام، فإن الحوار الوطني يعد ركيزة مهمة لهذا التصميم. المجتمعات المرنة التي يمكنها التعامل مع تحديات فشل الدولة أو التطرف العنيف يجب أن تتضمن حواراً وطنياً شاملاً للتخفيف من الأعمال العدائية والتوصل إلى فهم مشترك لمسار مستقبلي. لا يمكن للحوار الوطني الشامل أن يحافظ على نموذج مُرضٍ لاستراتيجية فعالة لمكافحة التطرف العنيف، ولكنه قد يزيد من الإجماع المجتمعي على مستوى القاعدة الشعبية ويمكن أن

Siebert, H. (2014). National dialogue and legitimate change. (292) Accord—an international review of peace initiatives, 25, 36–39.

Giessmann, Hans J. (2016) Embedded Peace. Infrastructures (293) for Peace: Approaches and Lessons Learned. New York: .UNDP, p. 35

يساعد في عزل الجماعات والأفكار المتطرفة في المجتمع. يمكن تحقيق أي مصلحة ذات مغزى بعد عملية حوار ضمن السياق الليبي.

الحاجة إلى حوار أكثر تعقيداً وشمولاً في حالة السياق الليبي. تمكن نظام القذافي من تفتيت المجتمع الليبي بالكامل ولم يسمح بتشكيل أي شكل من أشكال المنظمات والمؤسسات الجماعية. المؤسسات القائمة الوحيدة كانت الأسرة والقبيلة. كان بوسع الناس أن يتجمعوا في المساجد بسبب معتقداتهم وممارساتهم الدينية، لكن لم يُسمح لهم بتشكيل أي من أشكال حول المساجد قبل الثورة. يمكن للقبائل والعائلات الرئيسية والصحفيين والمثقفين والمجتمع المدني والسياسيين ورجال الأعمال وقادة الرأي وجميع شرائح المجتمع في ليبيا أن تلعب دوراً مهماً في استقرار وزعزعة استقرار البلاد. يمكن أن يلعبوا أدواراً بناءة ومدمرة لمواجهة التطرف. ولهذا يجب أن يكونوا جزءاً من أي عملية حوار وطني شامل في ليبيا. يجب أن تكون هناك آليات تحفيز للسماح لهم بأدوار بناءة. ذكر معظم من استبيننا آرائهم أن طبيعة الشعب الليبي مصالحة ومنفتحة على الحوار. إذا تم الشروع في عملية تفاوض محلية من خلال عرقلة تدخل الجهات الخارجية، كما ذكر أعلاه، فقد تؤدي إلى نتائج بالغة الأهمية.

قد تكون عملية حوار واحدة تتضمن كل هذه العناصر غير واقعية. ولهذا يجب أن تكون هناك عمليات حوار متوازية تكمل بعضها البعض. يهدف الحوار إلى تسريع عملية التطبيع (عودة الأمور إلى طبيعتها) في البلاد. في سياق ما بعد الثورة الليبية، كانت هناك جهود مختلفة للحوار، بدأ العديد منها من قبل أصحاب المصلحة المحليين. لكن الحرب الأهلية عطلت كل

جهود الحوار الرئيسية. في يناير 2014، تم إطلاق عملية حوار تضم مسؤولي نظام القذافي والمسؤولين الذين تولوا بعض المسؤوليات بعد الحرب الأهلية لتحقيق مصالح وطنية، وذلك في إطار المجموعات الوطنية الليبية للديمقراطية المدنية.⁽²⁹⁴⁾ تعرض المشاركون إلى انتقادات عديدة بسبب التحدث إلى النظام السابق، لكن المبادرة أدت إلى بعض النتائج المثمرة. أهم المشاكل الكبيرة التي تواجه عمليات الحوار الوطني هي، تحديد من يجب أن يشمل أو يستبعد من العملية، العدد المثالي للمشاركين، الهيكلية والشكل، التفويض، والأهداف، من بين أمور أخرى. على الرغم من أنه من المقبول على نطاق واسع أن يتم اختيار المشاركين من قطاعات واسعة من المجتمع بما في ذلك منظمة المجتمع المدني ومجتمع الأعمال والأحزاب السياسية والفئات المهمشة مثل النساء والشباب، لا تزال المشكلة قائمة حول كيفية تحقيق التوازن بين عدد ونوعية المشاركين، والنتائج المترتبة على ذلك⁽²⁹⁵⁾. ومع ذلك، فإنه يجب العمل على بناء عملية حوار جيدة الإعداد والتنظيم، وذات تفويض وهدف واضحين، وتتسم بالشفافية ومعايير وإجراءات اختيار واضحة، وآلية اتخاذ قرارات جيدة التنظيم، وآلية اتصال جيدة التنظيم، ومجهزة بالمواد التقنية وغيرها من الدعم، ومقادة من قبل جهة معينة مختارة بعناية وذات قبول وحظوة لدى قطاعات واسعة من المجتمع⁽²⁹⁶⁾.

Fraihat, I. (2016). Unfinished revolutions: Yemen, Libya, and Tunisia after the Arab spring. Yale University Press., pp. 90-91

Paffenholz, T., Zachariassen, A., & Helfer, C. (2017). What Makes or Breaks National Dialogues

Stigant, S., & Murray, E. (2015). National Dialogues: A Tool for Conflict Transformation? United States Institute of Peace

بالنظر إلى العدد الذي لا يحصى من القضايا التي واجهت الدولة الليبية في مرحلة ما بعد الثورة، والتي تزايدت بسبب غياب سلطة صنع القرار والمؤسسات الداعمة، سعى المجتمع الدولي بقيادة الأمم المتحدة إلى إيجاد مخرج من خلال عمليات الحوار مع اللاعبين الرئيسيين في الصراع. كان الهدف هو جسر المشهد المفتت الذي ساهم في إعاقة أي تقدم نحو المصالحة والوحدة الوطنية. من المؤكد أن هذه العمليات على الرغم من أهميتها لا يمكن ترجمتها إلى المستوى الوطني بسبب العدد الذي لا يحصى من القضايا التي تتراوح بين الشكوك وغياب الإرادة السياسية وغياب المواد الداعمة والموارد المؤسسية والهيكلية وغيرها⁽²⁹⁷⁾. لم يعارض أي من المشاركين في الاستبيان في إطار البحث فكرة الحوار الشامل، وأكدوا وجهة النظر القائلة بأن خلافاتهم لا يمكن حلها إلا بمثل هذا الجهد. ومع ذلك، لا يوجد دعم غير مشروط لمثل هذه العملية، فيما أعربت بعض الجهات الفاعلة عن عدم رغبتها في التعامل مع بعض الجهات الفاعلة الأخرى.

المهم في عملية الحوار الوطني هي الشروط التي يمكن أن يحدث فيها. المسألة الأخرى هي تحديد أولويات الأطراف. بالنظر إلى تعقيدات ليبيا، سيكون من الصعب الشروع في عملية حوار متعددة الأطراف ومتعددة الطبقات في نفس الوقت. إن القرار العملي لتحديد الأولويات هي قضية أخرى تحتاج إلى معالجة من خلال مساهمة الجهات الفاعلة المحلية. هناك الكثير مما يمكن تعلمه من جهود الحوار السابقة في ليبيا وأماكن

Van Lier, Felix-Anselm (2017). National Dialogue in Libya –The National Dialogue Preparatory Commission. Libya Case Study Report. Berlin: Berghof Foundation

أخرى. قد يكون لكل سياق خصوصياته ولكن هناك الكثير الذي يمكن تعلمه من نجاحات وإخفاقات المبادرات السابقة.

• جهود الحوار في ليبيا ما بعد الثورة

قاد المجلس الانتقالي الوطني الليبي برعاية "مركز الحوار الإنساني" HD عقب الثورة مباشرة المحاولة الأولى لتسهيل الحوار الوطني والتي أطلق عليها "الحوار ومستقبل ليبيا.. الآمال والمخاوف في ليبيا". وقد بلغت هذه العملية ذروتها في مؤتمر حول العملية الدستورية الليبية شارك فيه أكثر من خمسين فاعلاً سياسياً من مختلف أنحاء ليبيا. وقد عقد مركز الحوار الإنساني جولات إضافية من الحوار حول عملية العدالة الانتقالية في عام 2011، وقد تبعه العمل على تسهيل الحوار حول قانون العزل السياسي المثير للجدل في ليبيا، والذي يستبعد أولئك المرتبطين بعناصر النظام السابق من تولي المناصب السياسية والإدارية الرئيسية⁽²⁹⁸⁾. هذه العملية على الرغم من أنها كانت واعدة في البدايات، فشلت في الارتقاء إلى مستوى التوقعات بشكل رئيسي بسبب المخاوف الأمنية والتغييرات في المجال السياسي وكذلك الشكوك بين اللاعبين الرئيسيين في العملية. ونتيجة لذلك، في الفترة ما بين يوليو وديسمبر 2013، انطلقت محاولتان لعملية حوار وطني. الأولى عبر مكتب استشارات الحوار الوطني الذي أطلقه رئيس مجلس النواب نوري بو سهمين في يوليو⁽²⁹⁹⁾ 2013. من بين أهداف

The Libyan National Conference Process Final Report," (298) Center for Humanitarian Dialogue, November, 2018. <https://www.hdcentre.org/activities/libya>

Van Lier, Felix-Anselm (2017). National Dialogue in Libya –The National Dialogue Preparatory Commission. Libya Case Study Report. Berlin: Berghof Foundation

أخرى، عقدت هذه العملية كإجراء لمنع التوترات بين السكان وكذا داخل المؤتمر الوطني العام، من أن تقف عائقاً أمام الانتخابات المقرر عقدها لجمعية صياغة مسودة الدستور. ومع ذلك، فبدلاً من تسكين التوترات داخل المؤتمر الوطني العام، أدت العملية بشكل خاص إلى تعيين محمد الحراري (المنافس السابق لرئيس الوزراء زيدان) كمنسق لها، مما أدى إلى تفاقم التوترات داخل المؤتمر الوطني العام. كان هذا الوضع، هو الأساس الذي قامت عليه اللجنة التحضيرية للحوار الوطني التي أطلقها رئيس الوزراء زيدان في أغسطس 2013، بدعم ضمني من الأمم المتحدة.⁽³⁰⁰⁾ على الرغم من الظروف المحيطة بظهورها، كان هذه اللجنة أكثر المحاولات قابلية للبقاء ووضوحاً، ربما من خلال الدعم الدولي التي حصلت عليه.

كان لدى اللجنة 15 عضواً برئاسة فضل الأمين.⁽³⁰¹⁾ وكانت مدعومة بإطار قانوني يعرف بالمرسوم الرئاسي رقم 477 (2013)، والذي تضمن تفويضها لتطوير إطار للحوار والتضامن الوطني من خلال الانخراطات الواسعة مع المجتمع الليبي بشأن قضايا تتراوح من الأمن إلى القلاقل الاجتماعية-الاقتصادية والاجتماعية-السياسية. استند عمل اللجنة إلى طاقات شرائح متنوعة من المجتمع. كان لدى اللجنة فريق استشاري مؤلف من 73 عضواً، ولضمان امتثال اللجنة لأفضل الممارسات في العالم، قام كل من الدعم الفني للأمم المتحدة والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بتقديم الخبرة المطلوبة لتسهيل عمل اللجنة.⁽³⁰²⁾

(300) المصدر السابق

(301) The Libyan National dialogue launched, <http://www.opemam.org/node/2110>

(302) المصدر السابق

وفي ذات السياق، اعتمدت اللجنة أيضاً على تجارب عمليات الحوار الوطني الجارية في تونس واليمن. كنموذج، تبنت اللجنة عملية مدتها ستة أشهر مقسمة إلى مرحلتين كل منهما ثلاثة أشهر⁽³⁰³⁾. وقد سميت الأشهر الثلاثة الأولى بـ "جولة المشاركة والانخراط" التي تضمنت إشراك السكان المحليين في سلسلة من المناقشات والندوات، العملية التي جرت في 42 مدينة وبلدة. كانت المرحلة الثانية هي "الحوار القائم على القضايا الاستراتيجية" والذي يهدف إلى معالجة القضايا الخلافية بعد المرحلة الأولى⁽³⁰⁴⁾. بشكل عام، كان من المتوقع أن تتوج العملية بميثاق وطني من أجل تهيئة البلاد لانتقال إلى مرحلة جديدة على أسس العدالة الانتقالية وسيادة القانون والمؤسسات الديمقراطية الفعالة.

● لماذا فشلت عملية الحوار السابقة في ليبيا؟

إن أحد الأسباب المهمة وراء فشل مبادرات الحوار في ليبيا هو تدخلات الجهات الخارجية وتشبيطها للاعبين المحليين عن المشاركة في عملية الحوار. الجهات الفاعلة الخارجية ترعى وتدعم الفاعلين المحليين للعمل بطريقة معينة، ولا يريدون أن يشارك نظرائهم المحليون في حوار بناء مع المجموعات الأخرى. زادت الجهات الفاعلة الخارجية من عمق الانقسامات والتفتت في السياق الليبي لتوسيع نفوذها. يمكن فهم فشل الحوارات الوطنية في ليبيا في ضوء الإدراك الضعيف للديناميكيات المحلية في ليبيا التي بنيت على الاعتقاد الخاطئ بأن ثورة 2011 كانت

(303) المصدر السابق

Van Lier, Felix-Anselm (2017). National Dialogue in Libya – (304)
The National Dialogue Preparatory Commission. Libya Case
Study Report. Berlin: Berghof Foundation

دعوة موحدة ضد نظام القذافي العدو المشترك للشعب. كانت الإطاحة بالنظام كافياً لتوحد الناس لبداية جديدة.

ترافق ذلك مع توقع كبير بأن مجرد سقوط القذافي ونظامه كان كافياً لتوجيه المجتمع إلى فجر جديد من التحول الديمقراطي دون الحاجة إلى أي جهد كبير. لكن بدأت التدخلات الخارجية التي في عام 2012، دافعةً بالليبيين إلى حالة صراع، لم يكن لهم فيه لا ناقة ولا جمل. وعليه فقد سقطت عمليات التفاوض ضحية للأزمات التي وجهتها التدخلات الخارجية. وكما أشارت محقة بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (2016)، فإن التوقعات العالية تولد "ضغطاً اجتماعياً [والذي] يمكن أيضاً أن يدفع السلطات إلى اتخاذ قرارات متسارعة لتخفيف هذه المطالب، كما هو موضح على سبيل المثال، بمرور قانون العزل السياسي في 2013"⁽³⁰⁵⁾. لقد تجاهلت المحاولات السابقة مستوى الانقسامات في البلاد وحجم المهمة الملقة أمامها.

ونتيجة لذلك، فشلت هذه المحاولات في رؤية أهمية مبادرات الحوار الوطني في النطاق الأوسع لبناء الدولة. من المؤكد أنه "لا يوجد إجماع واضح بين الليبيين على هويتهم الوطنية، وهي نقطة خلاف في حد ذاتها، خاصة في غياب -جزئياً بسبب سياسة متعمدة من النظام السابق- لأي شخصيات توافقية وموحدة -سواء تاريخي أو فني أو سياسي أو غير ذلك- يمكن لجميع الليبيين التوافق عليه"⁽³⁰⁶⁾. كما يتبين من تقييمات بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، فإن الأزمات في ليبيا مرتبطة

UNSMIL, (2016). Towards national reconciliation in Libya. Tu- (305)
nis, 30 November

UNSMIL, (2016). Towards national reconciliation in Libya. Tunis, 30 (306)
November

بشكل كبير بالديناميكيات المحلية. تتجنب بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا التأكيد على أن الأزمات الناتجة عن التدخلات الخارجية قد عمقت التفرقة الاجتماعية. وبما أن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا تتطرق فقط للأعراض الداخلية بدلاً من حل الأزمة نفسها من خلال الإشارة إلى مصادرها الخارجية، لم تتمكن البعثة من تحقيق نتائج إيجابية من عمليات الحوار. ثانياً-تستمر الكارثة الأمنية في البلاد في عرقلة الجهود المبذولة في الحوارات الوطنية الفعالة. بسبب فشل الدولة في السيطرة على العنف داخل حدودها، نمت قوة الميليشيات على مدى تلك الفترة. في الواقع، اعتمدت الدولة على بعض هذه الميليشيات لتثبيت النظام في بعض المناطق. حتى أن بعض الميليشيات تحصل على روايتهم من الدولة، التي لا تملك سيطرة تذكر على أنشطتها⁽³⁰⁷⁾. وقد تم تسخير هذه الجماعات من قبل بعض التجمعات السياسية لتعزيز مصالحها السياسية⁽³⁰⁸⁾. ما يزيد من تفول هذه الميليشيات هو التفتت في مركز السلطة السياسية وانهايار الاقتصاد الليبي. ترك هذا الوضع الأمني بيئة خطيرة أثرت على تقدم عمليات الحوار، حيث أصبحت بعض المناطق معزولة نسبياً عن هذه العمليات. تفاقم الوضع الأمني بسبب الاستقطاب السرطاني الذي طال جميع مجالات الحياة تقريباً. والواقع أن حالة الاستقطاب يبرز برأسه القبيح كلما يتم تشكيل مبادرات للحوار الوطني.

ثالثاً- يعتمد نجاح الحوارات الوطنية على طبيعة التفويض والأهداف التي يسعى لتحقيقها. الحوارات الوطنية الفعالة تتمتع

El Fegieri, M. (2014). Truth and Reconciliation? Transitional (307)
(Justice in Egypt, Libya and Tunisia. FRIDE Policy Brief, (177

(308) المصدر السابق

بتفويضات واقعية وواضحة ذات أهداف وغايات محددة⁽³⁰⁹⁾. لسوء الحظ، يبدو أن هذا هو الاستثناء في الحالة الليبية. حيث كان التفويض للحوارات الوطنية غامض وطموح بشكل مفرط. وذلك لأن المبادرات لم تكن نتاج تخطيط ومشاورات دقيقة⁽³¹⁰⁾. بشرت أطراف عديدة في الساحة السياسية الليبية ورحبت بمختلف مبادرات الحوار الوطني، لدعم شرعيتها في أعين السكان والمجتمع الدولي. في حين افتقرت المبادرات منذ البداية إلى الأسس الضروري، مثل الإجماع السياسي الذي سيمكنها من الاستمرار خارج المعسكر الذي أنشأها.

وأخيراً، لا يزال ضعف التنسيق والتآزر بين العديد من مبادرات الحوار الوطني وعمليات السلام القائمة، المحلية والوطنية على حد سواء، يعرقل التقدم على هذا الصعيد. كان هذا في الغالب بسبب سياسات التنافس والقوة بين مختلف هياكل وكتل السلطة. كما فشل المجتمع الدول، الذي كان ينبغي أن يقود جهود التنسيق هذه، في تحقيق إنجاز. أدى ذلك إلى تآكل صورتهم كوسطاء فعالين ومخلصين، وجرهم إلى سياسات التنافس الداخلي اليومية. وعلاوة على ذلك، تثار ادعاءات من السكان المحليين يتهمون فيها المجتمع الدولي بفرض حلول عليهم. الاتفاق السياسي الليبي المعلن عنه في الصخيرات في نهاية عام 2015، والذي شكل أساس حكومة الوفاق الوطني، ظل متهماً بهذه الادعاءات باستمرار⁽³¹¹⁾. لذلك، يجب على المجتمع

Papagianni, K. (2014). National dialogue processes in political transitions. EPLO

Berghof Foundation (2017) National Dialogue Handbook: A Guide for Practitioners. Berlin: Berghof Foundation

Van Lier, Felix-Anselm (2017). National Dialogue in Libya – The National Dialogue Preparatory Commission. Libya Case

الدولي أن يتوخى الحذر في نوع عمليات الحوار الوطني التي يدعمها . ويمكن تحقيق ذلك من خلال قصر مجال دعمه على توفير الخبرة الفنية واللوجستيات، وترك عملية صنع القرار الرئيسية للفاعلين الوطنيين والمحليين.

يكنم الانقسام الاجتماعي والسياسي وانعدام التوافق المجتمعي في جذور المصاعب التي يعاني منها المجتمع الليبي، بما في ذلك التطرف العنيف . تمكنت تنظيم الدولة وجميع الجماعات المتطرفة الأخرى من نشر نفوذها بفضل الفرص المتاحة بسبب الأزمة التي تسببت فيها التدخلات الخارجية . اعتبر العديد من الفاعلين الوطنيين والدوليين أن الحوار الوطني هو الطريق المناسب نحو إعادة الاندماج الوطني في ليبيا . يجب أن يتم استخراج الدروس من الحالات الفاشلة السابقة، وأن تؤخذ بعين الاعتبار لتصميم نماذج أفضل وأكثر فعالية في المستقبل .

1- عمليات الحوار، تلك التي أُطلقت وتم تصميمها بشكل أساسي من قبل المؤسسات الغربية، أو التي تضع الجهات الفاعلة في الشتات في مركز عملية الحوار، لا تؤدي إلى النتائج المتوقعة في الميدان . قد يكون للجهات الفاعلة في الشتات علاقات قوية مع بعض الجهات الفاعلة الدولية المؤثرة، وقد توفر موارد مهمة للعمليات، ولكن قد يكون لها تأثير محدود للغاية في السياق المحلي لكونها قد تكون منفصلة عن الحقائق اليومية . يجب اعتبار الشتات محفزات في العملية . في حين يجب تصميم عمليات الحوار وعقدتها من قبل الفاعلين المحليين . يجب على الجهات الفاعلة الدولية توفير الموارد والخبرة والمساعدة في تنسيق الجهود البناءة، ولكن يجب ترك التصميم للجهات الفاعلة

المحلية .

2- يجب تصميم العمليات بمرونة حسب التغيرات في التطورات المحلية وخاصة الوضع الأمني. بسبب الديناميكيات السياسية والعسكرية المتغيرة في الميدان، يجب أن يكون هناك استعداد لتعديل العمليات، ويجب أن يكون هناك تخطيط مرن لحالات لطوارئ.

3- يجب أن تصمم عمليات الحوار بشكل تدريجي ومستجيب للطوارئ. يجب أن يكون التركيز الرئيسي على بناء الثقة بدلاً من التعامل مع القضايا الصعبة التي قد تزيد من استقطاب المشاركين في العملية. قد يكون من الأسهل البدء في الحديث عن مسائل الإجماع والمسائل ذات الاهتمام المشترك لبناء بعض العلاقات بين المشاركين. يجب أن تكون الأولوية القصوى بناء الثقة وتشكيل لغة مشتركة بين المشاركين في العمليات .

4- حتى الآن، لعب العديد من القادة، بما في ذلك القادة على المستوى المحلي، دوراً في زيادة استقطاب المجتمعات. يجب أن تكون هناك عمليات حوار من شأنها أن تخلق مستوى معين من التوافق بين القادة. الحوار بين القادة المحليين، بغض النظر عن مدى اختلافهم، يجب أن يدرج في عملية حوار أوسع.

5- يجب أن يكون هناك تنسيق بين مختلف الفاعلين الدوليين الذين قد يجرون عمليات حوار مختلفة. يجب ألا تعرقل العمليات التي تصممها مؤسسات مختلفة بعضها البعض.

- التكامل والتنسيق بين الوكالات

تشير التجارب المكتسبة للتعامل مع التطرف العنيف في سياقاته المختلفة إلى حقيقة أن تدابير مكافحة التطرف العنيف تأتي في أشكال معقدة، خاصة في الدول أو البيئات الهشة أو

التي مزقتها الحروب. على الرغم من أهمية التدخلات عالية المستوى، هناك حاجة أيضًا إلى الاعتماد على نهج متكامل بين الوكالات يدمج آليات التدخل على المستويات الجزئي والمتوسط والكلي. كما أن هناك حاجة لمزيد من التعاون بين الوكالات والجهات الفاعلة المحلية والدولية.

نهجنا تجاه مكافحة التطرف العنيف في ليبيا هو نهج المرونة المجتمعية، مما يعني أنه يجب أن يكون هناك تركيز خاص على تعبئة الموارد والجهات الفاعلة على المستوى المحلي والشعبي. يؤكد مثل هذا النهج على آليات المستوى المتوسط، لكن روابط مستوى المتوسط مع المستويين الجزئي والكلي هي نقطة الحساسية للتنسيق والمواءمة بين الوكالات. إلى جانب ذلك، قد يكون للوكالات المختلفة على المستوى الوسيط أيضًا وجهات نظر وموارد متناقضة، مما قد يحبط كفاءة بعضها البعض.

قد يكون للجهات الفاعلة المؤثرة في عمل مؤسسات الدولة الرسمية اتجاهات مختلفة بسبب الافتقار إلى التوجيه المناسب في ظل سيادة القانون. قد تكون هذه الوكالات والجهات الفاعلة مضللة، أو قد تعمل بشكل متقطع لإعاقة فعالية بعضها البعض. لا يُتوقع وجود جهاز تخطيط مركزي رفيع المستوى في دولة مدنية مزقتها الحرب تشهد ثورة أطاحت بديكتاتورية كنظام القذافي. ومع ذلك، من المتوقع أن يؤدي التنسيق والتعاون الأفضل بين مختلف الجهات الفاعلة على مختلف المستويات إلى جعل برنامج مكافحة التطرف العنيف يعمل بكفاءة أكبر.

تشكل الفجوة بين الوكالات والمنافسة بين المؤسسات، بما في ذلك المجتمع المدني، عقبة مهمة أمام جهود بناء السلام. هذه المنافسات وحتى النزاعات هي أيضًا عوامل دفع مهمة في فشل محاولات بناء الدولة. يعتبر المجتمع المدني وروابط

الدولة ركيزة أساسية للتنسيق، لكن أياً من هذه الوظائف لا يعمل بشكل صحيح في السياق الليبي. قد تكون الثغرات في العلاقات بين المجتمع المدني والدولة حالة طبيعية في الديمقراطيات العاملة التي لها سيادة القانون. في سياقات مثل ليبيا، حيث يلعب المجتمع المدني والشبكات غير الرسمية أدواراً لاستيعاب هذه الوظائف، تصبح العلاقات بين الجهات الفاعلة على مستوى القاعدة والجهات الرسمية أكثر أهمية.

إن العلاقات بين الفاعلين المدنيين وأصحاب المصلحة الرسميين هي أحد أركان التنسيق بين الوكالات. الركيزة الأخرى المهمة للتنسيق والتعاون بين الوكالات هي التفاعل بين مؤسسات الدولة المختلفة والوزارات. قد تسيطر الفصائل أو المجموعات المتنافسة على الوزارات أو المؤسسات الرسمية المختلفة، وبدلاً من العمل بشكل متناغم للمساهمة في جهود تحقيق الاستقرار، قد تعوق تلك الوكالات والمؤسسات عمل بعضها البعض. لذلك، من الضروري إيجاد أرضية مشتركة بين المؤسسات الرسمية والوزارات والجهات الاقتصادية الفاعلة والوكالات الأمنية. قد تكون هناك أيضاً منافسة بين القطاعات المختلفة، وقد يؤدي قطاع الأمن بما في ذلك الشرطة والجيش والاستخبارات إلى إعاقة عمل الوكالات الأخرى. قد تقوم هذه الجهات الفاعلة أيضاً بسحب المزيد من الموارد المالية في ظل المنافسة غير العادلة. المشكلة الثالثة في التعاون والتنسيق بين الوكالات هي التفاعل بين الوكالات/المؤسسات المحلية والوكالات الدولية. يمكن للجهات المانحة والوكالات الدولية إعطاء الأولوية لوكالات محلية معينة، وقد تعمل على توجيه الهيئات المحلية ذات التفويضات المحددة. قد تؤدي تلك التفويضات والتوجيهات إلى صراع بين الفاعلين المحليين والخارجيين، أو قد يفشل الفاعلون

المحليون في العمل بكفاءة بسبب التفويضات التي تتعارض مع الحقائق المحلية. يعد تبادل المعلومات في اتجاهين والتغذية الراجعة أمراً حاسماً لضمان حسن سير العمل والتنسيق بين الوكالات المحلية والدولية.

يعد تمكين الجهات الفاعلة على المستوى الشعبي وتعزيز الروابط الأفقية بين الجهات المحلية أحد الأولويات في التكامل بين الوكالات في ليبيا. في معظم الحالات، فشل المجتمع الدولي في توطيد المفاهيم في السياقات المحلية والبناء عليها وعلى المعايير الثقافية الموجودة في التجارب السابقة قد أعاق إعادة الإعمار. وقد أدى إلى إهمال الهياكل التشاركية المحلية، وإلى إدخال آليات للمجتمع مدني غير مناسبة، وخلق مصادر جديدة للتوتر والمنافسات ويؤثر للصراع⁽³¹²⁾.

لقد أدت تعقيدات المجتمع الليبي، والطبيعة المعقدة للتطرف العنيف في حد ذاتها، إلى تدخلات من عدد لا يحصى من الوكالات والمنظمات المنتشرة في جميع أنحاء البلاد. وقد سلطت التحديات وعدم الكفاءة التي تولدها هذه الترتيبات الضوء على أهمية اعتماد نهج التكامل بين الوكالات. بعبارة أخرى، تم تحديد نهج التكامل بين الوكالات واعتباره مناسباً للمشاكل المجتمعية المعقدة مثل التطرف العنيف، الذي يعتمد على طاقات العديد من الوكالات، على الرغم من عدم وضوح هذا النهج نسبياً مقارنة بطرق التدخل الأخرى.⁽³¹³⁾ يعتبر هذا النهج

Mertus, J. (2004). Raising expectations? Civil society's influence on human rights and US foreign policy. *Journal of Human Rights*, 3(1), 21-40. (312)

Cairns, A. (2015). Multi-agency information sharing in the public sector (Doctoral dissertation, © Ashley Sarah Cairns). Retrieved from <https://dspace.lboro.ac.uk/2134/17159> (313)

ذو صلة، إذ يتيح الاستفادة من الميزة النسبية للوكالات المختلفة ويساعد عن طريق هذه العملية في بناء قدرات الوكالات الضعيفة بشكل خاص، مثل تلك الموجودة على المستوى المحلي. علاوة على ذلك، يمكن للنهج المشترك بين الوكالات أن يعزز تطوير اللغة والمفردات المشتركة، مما يسهل بناء الإجماع من حيث التقييم المشترك للمشاكل وتطوير حلول بعيدة المدى⁽³¹⁴⁾. وبهذه الطريقة، يعزز هذا النهج من فعالية وكفاءة تقديم الخدمات والتحسينات في تحشيد الموارد واستخدامها، وذلك من خلال منع الهدر عبر آليات من قبيل تعزيز المساءلة والشفافية⁽³¹⁵⁾. على الرغم من القيمة غير المشكوك فيها للتكامل بين الوكالات، إلا أن التطبيق العملي لهذا النهج هو الأكثر إشكالية. على المستوى السطحي، يرتبط التكامل بين الوكالات مع المرونة ومستوى القدرة على التكيف لدى مختلف اللاعبين في سلسلة القرار. تحقيق هذه المهمة صعب في الغالب، لأنها تتطلب تغييرات في بعض الهياكل والمؤسسات والممارسات الراسخة والمتأصلة للمنظمات، الأمر الذي نادراً ما يحدث بالمعدل المتوقع. هناك أيضاً إشكالية قابلية التشغيل البيني بين الأنظمة المختلفة، الهياكل السياسية وإجراءات التشغيل⁽³¹⁶⁾. وتتفاقم

Greenhouse, P. M. (2013). Activity theory: a frame- (314)
work for understanding multi-agency working and engag-
ing service users in change. Educational Psychology in Prac-
tice, 29(4), 404-415

Kirkland, J., & Baron, E. (2015). Using a cognitive an- (315)
sexual and violent of-alytic approach to formulate a complex
fender to inform multi-agency working: developing a shared
. understanding. Journal of Sexual Aggression, 21(3), 394-405

Charman, S. (2014). Blue light communities: cultural interoper- (316)
ability and shared learning between ambulance staff and police

هذه المشكلة بسبب الاختلاف في المكانة والخبرة والأهداف والغايات من مختلف الوكالات. يجب التأكيد على أنه حتى العمل في نفس القطاع لا يضمن أن الوكالات ستراقب وتشارك في نفس المعايير والإجراءات التشغيلية أو الغرض من الأهداف. في الواقع، في بعض الحالات، يجب أن يكون هناك مساحة للمناورة بين توقعات المركز والوكالة الممثلة على أرض الواقع.

يمكن معالجة هذه المشكلة عندما تأخذ منظمة ذات سمعة حسنة وبعد عالمي داخل قطاع معين زمام المبادرة. يتضمن هذا الأمر وضع جدول أعمال وأهداف عريضة من خلال جلسات تشاور وعصف ذهني أوسع نطاقاً مثل ما يتعلق بتطوير الأهداف التنموية العالمية، حالياً أهداف التنمية المستدامة. من أجل الكفاءة والفعالية، يجب أن تمضي العملية وفق تقييم الاحتياجات وتطوير أنواع هذه الاحتياجات، والتي سيتم على أساسها تطوير هيكل التكامل. إذا أخذنا بعين الاعتبار خصوصية الحالة الليبية، فقد تم اقتراح هيكل ثلاثي الأطر يعزز مجالات التعليم والإعلام والتواصل وإشراك المجتمع.

في هذا المجال، يمكن إنشاء إطار تكامل أوسع لمكافحة التطرف مع هياكل منسقة للوحدات الفرعية وفقاً لهذه المجالات الثلاثة. ممكن للإطار الأوسع أن يستخرج الشكل الدقيق للتطرف العنيف ويحدده، ويعطي المصداقية لعوامل الخطر التي يتردد صداها لدى مختلف الوكالات. وبناءً على هذه الخلفية، يمكن تصميم برامج التدريب وفقاً لذلك. كما يمكن تصميم إجراءات التشغيل القياسية وإطار السياسة الأوسع على هذا المستوى. يمكن أن يكون هذا بمثابة الأساس الذي تقوم من خلاله المجالات

المحددة بربط أهدافها وغاياتها. ثم يعتمد المجال المحدد على طاقات المجموعات المختلفة، مثل مجموعات النساء والشباب في ليبيا، وخاصة تلك المستندة على المجتمع. يجب التأكيد أيضاً على ترك مساحة من المرونة والقدرة على التكيف، في حين أن المشاركة المستمرة هي المحرك لهذه الإعدادات. وبهذا، فإن إطار المراقبة والتقييم ضروري ويجب أن يتقاطع مع جميع طبقات المشاركة. وهذا سيسمح بتقييم في الوقت المناسب، وتقدير للتقدم الحاصل.

المشكلة الأخرى التي تعوق التكامل بين الوكالات هي مشاركة المعلومات التي زادها الجهل بمكونات التطرف العنيف، وكذلك بسبب مسألة الثقة. في كثير من الحالات، لا يوجد تقييم واضح لعوامل الخطر المشتركة، والأدوار المحددة لكل منظمة وكيف يتم تنسيق هذه الأدوار، وموازنة الفرد، والأهداف التنظيمية مع الأهداف العامة لـ "النادي المشترك" بين الوكالات، من بين أمور أخرى. يمكن معالجة هذه المشكلة بشكل أفضل من خلال خلق الوعي وبناء قاعدة المعرفة لمختلف اللاعبين حول قضية التطرف العنيف. ولتحقيق هذه الغاية، يجب إنشاء إطار وهياكل لنقل المعرفة.

إلى جانب ذلك، يجب توفير برامج تدريبية شاملة وجامعة تغطي قطاعات مختلفة بشكل دوري على المستويات الدولية والإقليمية والوطنية والمجتمعية. يجب أن تكون هذه البرامج مصممة لتلائم الظروف الخاصة بليبيا وتكون بمثابة منصة لبناء شبكات بين الوكالات للأنشطة الميدانية المستقبلية. على الرغم من أن غياب ثقافة مدنية قوية في ليبيا يعتبره الكثيرون بمثابة ضربة سلبية لتعزيز التكامل بين الوكالات، يمكن اعتبار ذلك ميزة إذا تم استغلاله بشكل جيد. بالنظر إلى هذه البيئة،

يمكن القول بأن الاحتكاك مقارنةً بالمعايير التنظيمية الراسخة، منخفض وبالتالي هناك مساحة أكبر للمناورة. على خلفية الثورة، ازدادت حماسة الشباب والنساء للمشاركة المدنية بشكل كبير⁽³¹⁷⁾. إلى جانب ذلك، توفر المقاومة ضد الهياكل الاستبدادية في ليبيا بيئة داعمة تسمح بتطويع هذه الهياكل. هذه مزايا يمكنها دعم وتسهيل الجهود نحو التكامل بين الوكالات.

وإزاء هذه الخلفية، يجب على المجتمع الدولي أن يكتشف جهوده في تقديم الدعم المالي واللوجستي في الوقت المناسب وبطريقة استباقية مع مراعاة الاحتياجات المحددة للسياق المحلي. وقد اتخذ المجتمع الدولي بالفعل بعض الخطوات في هذا الاتجاه من خلال إنشاء "مرفق تحقيق الاستقرار في ليبيا" في عام 2016⁽³¹⁸⁾، والذي يركز مكون تمويل الاستقرار الخاص به على ثلاث طبقات من الاستقرار الاقتصادي، واستعادة الخدمات العامة، والأمن. يجب مضاعفة الجهود من هذا القبيل ومواءمتها استراتيجياً مع مجال نهج التكامل بين الوكالات لضمان القيمة مقابل المال، عن طريق تجنب الازدواجية في الوظائف. وليس من قبيل الصدفة، أن تبقى فوائد هذا الدعم محصورة بالطبقات العليا. على الرغم من أهميته، ومع الأخذ بعين الاعتبار البعد المحلي للتطرف العنيف، فمن الأهمية بمكان أن يتم وضع خطط مماثلة على المستوى المحلي بالاعتماد على طاقات الوكالات المعنية على وجه الخصوص بقضايا الفئات الضعيفة مثل النساء والأطفال.

Perroux, J. L. R. (2015). Libya's Untold Story: Civil Society Amid Chaos. Pp. 4 (317)

Tarek Megerisi (2018). Order From Chaos: Stabilising Libya The Local Way. European Council on Foreign Relations. ECFR/265. London W1W 5PA, United Kingdom. Pp. 7 (318)

في تصميم المناهج المتكاملة بين الوكالات، يجب إعطاء المصداقية لكيفية تجميع الإجراءات الفردية ومخطط السياسات الخاصة بالمنظمات والوكالات المختلفة. إذا كانت الوكالات تفتقر إلى إرشادات مشتركة ولا يمكنها تنسيق جهودها، فقد تحبط سياسات بعضها البعض في هذا المجال. بدون هذا الأمر، لا بد من ظهور الانقسامات والالتباس، الأمر الذي قد يعوق التقدم. أخيراً، من أجل بناء هياكل مستقرة ومرنة قادرة على تحمل الاختبار المستقبلي المتعلق بالتطرف العنيف، يجب أن تكون النقطة المحورية للنهج المشترك بين الوكالات هي بناء القدرات المحلية الجاهزة للاستلام عندما يتم سحب السائر أخيراً. ومن بين كل هذه الجهود لتنسيق مبادرات تحقيق الاستقرار، فإن منع ظروف اقتصاد الحرب، والحد من أنشطة المستفيدين من الصراع، يجب أن تكون على سلم الأولويات. طالما أن الصراع المستمر لا يزال مربحاً لبعض الفاعلين المحليين، ومفيداً لهم لاستغلال الموارد من الفاعلين الدوليين، فإنهم سيثبطون جهود التعاون وتحقيق الاستقرار. يجب أن يكون التعامل مع هؤلاء الفاعلين والتعامل مع المفسدين أحد عناصر جهود التكامل والتنسيق. ومع كل ما سبق ذكره، يتلخص هذا المطلوب في النقاط التالية:

- 1- يُدخل نهج التكامل بين الوكالات دمج المستويات المتوسطة والجزئية في الإطار الأوسع لبناء الدولة.
- 2- تمكين الجهات الفاعلة على المستوى الشعبي وتعزيز الروابط الأفقية بين الجهات الفاعلة المحلية أولوية في التكامل بين الوكالات.
- 3- اللغة والمفردات المشتركة، تسهل بناء الإجماع من حيث التقييم المشترك للمشكلات وتطوير حلول بعيدة المدى. قد

تساعد أطر التحليل واللغات المشتركة بين الوكالات على تنسيق مختلف الجهود .

4- إذا أخذنا بعين الاعتبار خصوصية الحالة الليبية، يمكن أن يكون هناك هيكل ثلاثي الأطر يعلي من أهمية مجالات التعليم، والإعلام والتواصل، وإشراك المجتمع، كمجالات يمكن فيها إعطاء الأولوية للتنسيق بين الوكالات. قد يتم تدريب المسؤولين العموميين والجهات الفاعلة في منظمات المجتمع المدني على استخدام لغة وأطر تحليلية مماثلة لمعالجة قضايا مماثلة. وقد تنعكس هذه الاتفاقات أيضاً في التشريعات الوطنية والمحلية وممارسات السياسة العامة.

5- تقديم برامج التدريب التي تشمل قطاعات مختلفة بشكل دوري على المستويات الدولية والإقليمية والوطنية والمجتمعية. ودمج مساقات خاصة بشأن الصراع والتطرف العنيف في المناهج التدريبية.

6- على المجتمع الدولي أن يكتف جهوده في تقديم الدعم المالي واللوجستي لهذه الممارسات، في الوقت المناسب وبطريقة استباقية.

7- تخصيص لغة واهتمامات مكافحة التطرف العنيف نحو الإجراءات الفردية ومخططات السياسة، بحيث تكون خاصة بالمنظمات والوكالات المختلفة.

8- تعيين الأطباء والمعلمين والأئمة والصحفيين كعاملين حكوميين بشكل استراتيجي (في مختلف المناطق الليبية)، لنشر المفهوم المتكامل للممارسة واللغة لأنهم أكثر الجهات تمثيلاً في عدة قطاعات.

9- تعيين الموظفين العموميين في مدن مختلفة بشكل دوري.

المراجع

- Alesina, A., & Reich, B. (2013). Nation building. Cambridge: National Bureau of Economic Research.
- (2012). Al-Qaeda in Libya: A Profile. Federal Research Division. Washington D.C: Library of Congress. Retrieved from <https://fas.org/irp/world/para/aq-libya-loc.pdf>
- Al-Shahid. (2018, May 8). The Human and Material Cost of the War in Libya. Retrieved August 2019 ,1, from Al Shahid: <https://alshahidwitness.com/human-material-cost-libya-war/>
- Ansar al-Sharia in Libya (ASL). (n.d.). Retrieved November 2018 ,30, from Counter-Extremism Project: https://www.counterextremism.com/sites/default/files/threat_pdf/Ansar20%al-Sharia20%in20%Libya28%20%ASL-29%11092018.pdf
- Ansar Al-Sharia Libya (ASL). (2015, December 29). Retrieved from Mackenzie Institute: <https://mackenzieinstitute.com/12/2015/ansar-al-sharia-libya-asl/>
- Ballentine., K. (2003). Beyond Greed and Grievance: Reconsidering the Economic Dynamic of Armed Conflict. In K. Ballentine, & J. Sherman, The Political Economy of Armed Conflict: Beyond Greed and Grievance. Boulder: Lynne Rienner.
- Beckett, I. F. (January 2005). Insurgency in Iraq: An Historical Perspective. Strategic Studies Institute. Carlisle, Pa: U.S. Army War College.

- BerghofFoundation. (2017). National Dialogue Handbook: A Guide for Practitioners. Berlin: Berghof Foundation.
- Bhardwaj, M. (2012). Development of conflict in Arab Spring Libya and Syria: From revolution to civil war. Washington University International Review, 97-76 ,(1)1.
- Bloom, M. (2005). Dying to Kill: The Allure of Suicide Terror. New York: Columbia University Press.
- Booth, K., & Wheeler, N. J. (2009). The security dilemma: Fear, Cooperation, and Trust in World Politics. Ethics & International Affairs, 82-82 ,(1)23.
- Bosi, L., Demetriou, C., & Malthaner, S. (2014). A Contentious Politics Approach to the Explanation of Radicalization. In Dynamics of Political Violence: A Process-Oriented Perspective on Radicalization and the Escalation of Political Conflict. (B. Lorenzo, C. Demetriou, & S. Malthaner, Eds.) Farnham: Ashgate.
- Buber, M. (2002). Between man and man. London: Routledge.
- Buhaug, H. (2006). Relative Capability and Rebel Objective in Civil War. Journal of Peace Research, 708–691.
- Cairns, A. (2015, March 30). Multi-agency information sharing in the public sector. Retrieved from Loughborough University: [https://repository.lboro.ac.uk/articles/Multi-agency information sharing in the public sector/9415103](https://repository.lboro.ac.uk/articles/Multi-agency_information_sharing_in_the_public_sector/9415103)
- Call, C. T., & Wyeth, V. (Eds.). (2008). Building States to Build Peace. Boulder: Lynne Rienner.
- Callaway, R. L., & Harrelson-Stephens, J. (Studies in Conflict &

- Terrorism). Toward a Theory of Terrorism: Human Security as a Determinant of Terrorism. 796-773 ,(8)29 ,2006.
- Cederman, L. E., Wimmer, A., & Min, B. (2010). Why do ethnic groups rebel? New data and analysis. *World Politics*, 119-87 ,(1)62.
- Chandler, D. (2004). The responsibility to protect? Imposing the 'liberal peace'. *International peacekeeping*, -59 ,(1)11 81.
- Chandler, D. (2010). The uncritical critique of 'liberal peace'. *Review of international studies*, 155-137 ,(1)36.
- Chandler, D. (2012). Resilience and human security: The post-interventionist paradigm. *Security dialogue*, 217 ,(3)43.
- Chandler, D. (2017). *Peacebuilding: The Twenty Years' Crisis, 2017-1997*. New York: Springer.
- Charman, S. (2014). Blue light communities: cultural interoperability and shared learning between ambulance staff and police officers in emergency response. *Policing and Society*, 119-102 ,(1)24.
- Chivers, C. (2011, December 23). How to Control Libya Missiles? Buy them up. Retrieved from NY Times: <https://www.nytimes.com/23/12/2011/world/africa/us-seeks-program-to-buy-up-missiles-loose-in-libya.html>
- Clark, N. (2013, July 1). Education in a Transitional Libya. Retrieved from WENR: <https://wenr.wes.org/07/2013/education-in-a-transitional-libya>
- Cohen, J. D. (2016). The next generation of government

- CVE strategies at home: Expanding opportunities for intervention. *The ANNALS of the American Academy of Political and Social Science*, 128-118 ,(1)668.
- Collier, P., & Hoeffler, A. (2000). *On the Incidence of Civil War in Africa*. The World Bank. Washington DC: The World Bank.
- Constantinou, C. (2007). *Aporias of Identity: Bicomunalism, Hybridity and the "Cyprus Problem"*. *Cooperation and Conflict*, 720–247 ,(3)42.
- Counter-Extremism. (n.d.). *Libya: Extremism & Counter-Extremism*, Counter Extremism Project,. Retrieved from Counter Extremism: <https://www.counterextremism.com/countries/libya>
- (2018). *Countering Violent Extremism in Fragile and Conflict Affected States: A Report by Stabilization Unit*, , UK December 2018. London: Stabilization Unit.
- Dalacoura, K. (2006). *Islamist terrorism and the Middle East democratic deficit: Political exclusion, repression and the causes of extremism*. . *Democratization*, 525-508 ,(3)13.
- della Porta, D. (1995). *Social Movements, Political Violence, and the State: A Comparative Analysis of Italy and Germany*. Cambridge, UK: Cambridge University Press.
- della Porta, D. (2008). *Research on Social Movements and Political Violence*. *Qualitative Sociology*, 230–221 ,31.
- della Porta, D. (2014). *On Violence and Repression: A Relational Approach*. *Government and Opposition*,

- 187–159 ,(2)49.
- Denoeux, G., & Carter, L. (2009). Guide to the drivers of violent extremism. Washington DC: USAID.
- Dinnen, S. (2006). Nation-building concepts paper. Canberra: AusAID.
- El Fegieri, M. (2014). Truth and reconciliation? Transitional Justice in Egypt, Libya and Tunisia. Madrid: FRIDE.
- Elbadawi, I., & Nicholas Sambanis. (2000). Why Are There So Many Civil Wars in Africa? Journal of African Economies, 269–244 ,(3)9.
- Elsagezli, M. (2017). Violent Extremism in Libya and Its Euro-Mediterranean Implications. EuroMed Survey, 54-48. Retrieved from <https://www.iemed.org/publicacions/historic-de-publicacions/enquesta-euromed/euromed-survey2017-/violent-extremism-libya-euromediterranean-implications-Mustafa-El-Sagezli-EuromedSurvey2017.pdf/>
- Elsagezli, M. (2018). The Stabilizing Role of Small and Medium Enterprises (SMEs) Programs in Conflict Affected States (The Libyan Case. Tirana: University of New York.
- (2011). Empowering local partners to prevent violent extremism in the United States. Washington, DC: US White House.
- Estelle, E. (2017, November). A Strategy for Success in Libya. Retrieved November 2018 ,30, from Critical Threats: <https://www.criticalthreats.org/wp-content/>

- uploads/11/2017/A-Strategy-for-Success-in-Libya.pdf
- Fahim, K., & Zway, S. A. (2015, December 17). Libya's Rival Factions Sign Deal for Unity Government. Retrieved from NYTimes: <https://www.nytimes.com/18/12/2015/world/africa/libya-unity-government.html? r=0>
- Fattah, K., & Fierke, K. M. (2009). A clash of emotions: The politics of humiliation and political violence in the Middle East. *European journal of international relations*, 93-67 , (1)15.
- Fraihat, I. (2016). *Unfinished revolutions: Yemen, Libya, and Tunisia after the Arab spring*. New Haven: Yale University Press.
- Freeman, C. (2016, February 1). Isil recruiting migrant 'army of the poor' with 1,000\$ sign-up bonuses. Retrieved November 2018 ,30, from The Telegraph: <https://www.telegraph.co.uk/news/worldnews/islamic-state/12134806/Isil-recruiting-migrant-army-of-the-poor-with-1000-sign-up-bonuses.html>
- (n.d.). *From Conflict to State Building*,. LPRD. Retrieved from <https://www.libya-businessnews.com/wp-content/uploads/07/2015/LPRD-Progress-Report-2015-2011-English.pdf>
- Fukuyama, F. (2004). *State-Building: Governance and World Order in the 21st Century*. Ithaca, New York: Cornell University Press.
- Fukuyama, F. (2004). *The imperative of state-building*.

- Journal of democracy, 31-17 ,(2)15.
- Gaub, F. (2014). A Libyan recipe for disaster. *Survival*, (1)56 120-101.
- Ghani, A., & Lockhart, C. (2008). *Fixing Failed States: 222A Framework for Rebuilding a Fractured World*. Oxford: Oxford University Press.
- Giessmann, H. J. (2016). *Embedded Peace Infrastructures for Peace: Approaches and Lessons Learned*. UNDP. New York: UNDP.
- Goldstone, J. A. (1998). Social movements or revolutions. On the evolution and outcomes of collective action. In D. M. Marco Guigni, *From Contention to Democracy* (pp. -125 145). Boulder: Rowman and Littlefield.
- Gråtrud, H., & Skretting, V. B. (2017). Ansar al-Sharia in Libya: An Enduring Threat. *Perspectives on Terrorism*, -40 ,(1)11 53.
- Greenhouse, P. M. (2013). Activity theory: a framework for understanding multi-agency working and engaging service users in change. *Educational Psychology in Practice*, 415-404 ,(4)29.
- Gurr, T. R. (2000). *Peoples versus states: Minorities at risk in the new century*. Washington DC: US Institute of Peace Press.
- Hafez, M. M. (2003). *Why Muslims Rebel: Repression and Resistance in the Islamic World*. Boulder, Colorado: Lynne Rienner.

- Haftalık DAES Raporu 9-3 Ağustos. (2018, August 16). Retrieved January 2019 ,2019, from Suriye Gündemi: <http://www.suriyegundemi.com/16/08/2018/haftalik-daes-raporu-9-3-agustos/>
- Holmer, G. (2013). Countering violent extremism: A peacebuilding perspective. Washington D.C: United States Institute of Peace.
- Horgan, J. (2008, July). From Profiles to Pathways: The Road to Recruitment. *Annals of the American Academy of Political and Social Science*, 618.
- Howard, T. (2016). Failed states and the origins of violence: A comparative analysis of state failure as a root cause of terrorism and political violence. London: Routledge.
- Jacobson, M. (2010, January). Learning Counter-Narrative Lessons from Cases of Terrorist Dropouts. National Coordinator for Counterterrorism. Washington: Washington Institute.
- Jarstad, A. K. (2008). Dilemmas of war-to-democracy transitions: theories and concepts. In A. K. Jarstad (Ed.), *From war to democracy: dilemmas of peacebuilding* (pp. 36-17). Cambridge: University Press.
- Jason Pack, Smith, R., & Mezran, K. (2017). *The Origins and Evolution of ISIS in Libya*. Washington DC: Atlantic Council.
- John Pearson. (2017, May 28). Libyan extremists group Ansar Al Sharia disbands. Retrieved November 2018 ,30, from

- The National: <https://www.thenational.ae/world/libyan-extremist-group-ansar-al-sharia-disbands1.612687->
- Jones, B., & Beltyukova, A. (2016, August 2016). (4) Libya's chaos, explained in five graphics. Retrieved from CNN: <https://edition.cnn.com/04/08/2016/africa/libya-chaos-in-graphics/>
- Joscelyn, T. (2013, October 30). Social Media Jihad: Ansar al Sharia Libya's new Twitter feed. Retrieved from Long War Journal: <https://www.longwarjournal.org/archives/10/2013/social-media-jihad-ansar-al-sh1.php>
- Kaplan, R. D. (2002). *The coming anarchy: Shattering the dreams of the post cold war*. New York: Vintage.
- Keefer, P. (2008). *Terrorism, economic development, and political openness*. (N. Loayza, Ed.) Cambridge: Cambridge University Press.
- Kirkland, J., & Baron, E. (2015). Using a cognitive analytic approach to formulate a complex sexual and violent offender to inform multi-agency working: developing a shared understanding. *Journal of Sexual Aggression*, 405-394 ,(3)21.
- Lacher, W. (2013). *Fault Lines of the Revolution: Political Actors, Camps and Conflicts in the New Libya*. Berlin: SWP.
- Lalor, J. J. (1899). *Cyclopædia of Political Science, Political Economy, and of the Political History of the United States*, by the Best American and European Writers (Vol.

- 3). New York: Maynard, Merrill, & Company.
- Laqueur, W. (1987). *The Age of Terrorism*. Boulder, Colorado, US: Lynne Rienner Publishers.
- Laqueur, W. (1987). *The Age of Terrorism: A Completely Revised and Expanded Study of National and International Political Violence*. Boston: Little, Brown and Company.
- Lederach, J. P. (1997). *Sustainable reconciliation in divided societies*. Washington, DC: USIP.
- Libya-Urban Population. (n.d.). Retrieved from Trading Economics: <https://tradingeconomics.com/libya/urban-population-percent-of-total-wb-data.html>
- Lindner, E. G. (2002). Healing the Cycles of Humiliation: How to Attend to the Emotional Aspects of "Unsolvable" Conflicts and the Use of "Humiliation Entrepreneurship". *Peace and Conflict: Journal of Peace Psychology*, 8(2), 138-125.
- Lynch, M. (2016). Failed states and ungoverned spaces. *The Annals of the American Academy of Political and Social Science*.
- M. Hafez و C. Mullins. (2015) The radicalization puzzle: A theoretical synthesis of empirical approaches to homegrown extremism. *Studies in Conflict & Terrorism*. 38(11), 962-961.
- Mac Ginty, R. (2008). Indigenous peace-making versus the liberal peace. *Cooperation and conflict*, 43(2), 163-139.

- Mac Ginty, R. (2011). International peacebuilding and local resistance: Hybrid forms of peace. New York: Springer.
- Mac Ginty, R., & Richmond, O. (2016). The fallacy of constructing hybrid political orders: a reappraisal of the hybrid turn in peacebuilding. *International Peacekeeping*, 239-219 , (2)23.
- Macnair, L., & Frank, R. (2017). Voices against Extremism: A case study of a community-based CVE counter-narrative campaign. *Journal for Deradicalization*, 174-147.
- Malthaner, S. (2017). Processes of Political Violence and the Dynamics of Situational Interaction. *International Journal of Conflict and Violence*, 10-1 , 11.
- Megeresi, T. (2019). Libya's global civil war. European Council of Foreign Affairs. London: European Council of Foreign Affairs. Retrieved from https://www.ecfr.eu/page/-/libyas_global_civil_war1.pdf
- Megeresi, T. (2018). Order From Chaos: Stabilising Libya The Local Way. London W1W 5PA, United Kingdom: European Council on Foreign Relations.
- Menkhaus, K. (2007). Constraints and Opportunities in Ungoverned Spaces: The Horn of Africa". In M. Innes, *Denial of Sanctuary: Understanding Terrorist Safe Havens*. Westport: Praeger.
- Mertus, J. (2004). Raising expectations? Civil society's influence on human rights and US foreign policy. *Journal of Human Rights*, 40-21 , (1)3.

- Newman, E. (2006). Exploring the 'Root Causes' of Terrorism. *Studies in Conflict & Terrorism*, 772–749 ,29.
- Noyon, J. (2003). *Islam, Politics and Pluralism: Theory and Practice in Turkey, Jordan, Tunisia and Algeria*. London: The Royal Institute of International Affairs.
- Osborne, S. (2016, December 1). Libya's Coastal Cities Are 'Making Millions from People Smuggling. Retrieved June 2017 ,29, from The Independent: <https://www.independent.co.uk/news/world/africa/libya-coastal-cities-millions-people-smuggling-migrants-europe-un-a7450156.html>
- Paffenholz, T., Zachariassen, A., & Helfer, C. (2017). . (). What Makes or Breaks National Dialogues. Gen"ve: The Inclusive Peace & Transition Initiative (IPTI).
- Papagianni, K. (2014). *National dialogue processes in political transitions..* Brussels: EPLO.
- Paris, R., & Sisk, T. D. (Eds.). (2009). *The Dilemmas of Statebuilding: Confronting the Contradictions of Postwar Peace Operations*. London: The Dilemmas of Statebuilding: Confronting the Contradictions of Postwar Peace Operations.
- Perroux, J. L. (2015). *Libya's Untold Story: Civil Society Amid Chaos*. Waltham: Brandeis University.
- Porter, G. D. (2016, March). How Realistic is Libya as an Islamic State 'Fallback'? *CTC Centinel*, 31-1 ,(3)9.
- Posen, B. (1993). *The Security Dilemma and Ethnic Conflict*.

- Survival, 47-27 ,(1)35.
- Reardon, M. (2016, January 28). Libya, extremism and the consequences of collapse. Retrieved from Al Jazeera: <https://www.aljazeera.com/indepth/opinion/01/2016/libya-extremism-consequences-collapse160128054629594-.html>
- Richmond, O. P. (2006). The problem of peace: understanding the 'liberal peace'. Conflict, Security & Development, ,(3)6 314-291.
- Richmond, O. P. (2009). A post-liberal peace: Eirenism and the everyday. Review of international studies, -557 ,(3)35 580.
- Richmond, O. P. (2009). Liberal peace transitions: between statebuilding and peacebuilding. Edinburgh: Edinburgh University Press.
- Richmond, O. P. (2012). A post-liberal peace. London: Routledge.
- Richmond, O. P., & Mac Ginty, R. (2015). Where now for the critique of the liberal peace? Cooperation and Conflict, 189-171 ,(2)50.
- S. T. Tempelhof و M. M. Omar. (2012) Stakeholders of Libya's February 17 Revolution. Washington: US Institute of Peace.
- Saunders, H. H. (2001). A public peace process: Sustained dialogue to transform racial and ethnic conflicts. London: Palgrave MacMillan.

- Schirch, L. (Ed.). (2018). *The Ecology of Violent Extremism: Perspectives on Peacebuilding and Human Security*. Maryland: Rowman & Littlefield International.
- Shaw, M., & Mangan, F. (2014). *Illicit Trafficking and Libya's Transition: Profits and Losses*. Washington DC: United States Institute of Peace. Retrieved January 2017 ,13, from [https://www.usip.org/sites/default/files/PW-96 Illicit-Trafficking-and-Libyas-Transition.pdf](https://www.usip.org/sites/default/files/PW-96%20Illicit-Trafficking-and-Libyas-Transition.pdf)
- Shinoda, H. (2018). Peace-building and State-building from the Perspective of the Historical Development of International Society. *International Relations of the Asia-Pacific*, 43-5 ,(1)18.
- Siebert, H. (2014). National dialogue and legitimate change. *Accord: an International Review of Peace Initiatives*, 25 39-36.
- Sizer, L. (1/2017). *Libya's Terrorism Challenge; Assessing the Salafi-JihadiThreat*.The Middle East Institute.Washington DC: The Middle East Institute Counterterrorism Series. Retrieved November 2018 ,30, from [https://www.mei.edu/sites/default/files/publications/PP1 Sizer LibyaCT web 0.pdf](https://www.mei.edu/sites/default/files/publications/PP1%20Sizer%20LibyaCTweb%200.pdf)
- Skocpol, T. (1979). *States and social revolutions: A comparative analysis of France, Russia and China*. Cambridge: Cambridge University Press.
- Smith, A., & Smith., A. D. (2013). *Nationalism and modernism*. London:Routledge.

- Spencer, P., & Wollman, H. (2002). Nationalism: A critical introduction. New York: Sage.
- Stewart, F., & Brown, G. (2009). Fragile States. Center for Research on Inequality, Human Security and Ethnicity (CRISE).
- Stigant, S., & Murray, E. (2015). National Dialogues: A Tool for Conflict Transformation? Washington, DC: United States Institute of Peace (USIP).
- Subedi, D. B., & Jenkins, B. (2016). Preventing and Countering Violent Extremism: Engaging Peacebuilding and Development Actors. Counter Terrorist Trends and Analyses, 19-13 ,(10)8.
- Tawil, C. (2009). Al-Qaeda in the Middle East, North Africa and Asia: Jihadists and Franchises. In K. Hroub, & K. Hroub (Ed.), Political Islam: Context versus Ideology (pp. 252-231). London: Saqi.
- Tayler, L., & Elansari, B. (2016, May 18). We Feel We Are Cursed': Life under ISIS in Sirte, Libya. Retrieved June ,29 2017, from Human Rights Watch: <https://www.hrw.org/report/18/05/2016/we-feel-we-are-cursed/life-under-isis-sirte-libya290612#>
- (2018). The Libyan National Conference Process Final Report. Center for Humanitarian Dialogue. Retrieved from HD Centre: <http://www.hdcentre.org/activities/libya/>
- The Libyan National dialogue launched. (2014, January 16). Retrieved from <http://www.opemam.org/node/2110>

- Tilly, C. (1975). Reflections on the History of European State-Making BT - The Formation of National States in Western Europe. In C. Tilly (Ed.), The Formation of National States in Western Europe (pp. 83-3). Princeton, New Jersey: Princeton University Press.
- Tilly, C. (1985). War making and state. In P. Evans, D. Rueschemeyer, & T. Skocpol (Eds.), Bringing the State Back In (pp. 187-169). Cambridge: Cambridge University Press.
- (2016). Towards national reconciliation in Libya. Tunis: UNSMIL.
- Trauthig, I. K. (2019). Assessing the Islamic State in Libya. ECTC Advisory Network Conference (p. 6). The Hague: EUROPOL.
- UN. (2010). What is Peacebuilding? New York: United Nations Peacebuilding Fund (UNPF). Retrieved from <http://www.unpbf.org/application-guidelines/what-is-peacebuilding/#fn3-1937->
- UN. (2015). Plan of Action to Prevent Violent Extremism. New York: UN General Assembly.
- UN. (27.04.2016). Review of the United Nations peacebuilding architecture. New York: UN General Assembly & Resolution on the Peace Commission.
- UNDP. (2016). Preventing Violent Extremism Through Promoting Inclusive Development, Tolerance and Respect for Diversity, United Nations Development

- Program: A development response to addressing radicalization and violent extremism. New York: UN. USAID. (2011). The Development response to violent extremism and insurgency. Washington: USAID.
- USIP. (2018). Task force on extremism in fragile states. Washington: USIP.
- Van Lier, F. A. (2017). National dialogue in Libya: the National Dialogue Preparatory Commission. Berlin: Berghof Foundation.
- Varvelli, A. (2017). Islamic State's Re-Organization in Libya and Potential Connections with Illegal Trafficking. Washington: The George Washington University.
- Volkan, V. D. (1998). Bloodlines: From ethnic pride to ethnic terrorism. New York: Basic Books.
- Wehrey, F. (2012, September 12). The Wrath of Libya's Salafis. Retrieved November 2018 ,30, from Carnegie Endowment International: <https://carnegieendowment.org/12/09/2012/wrath-of-libya-s-salafis/dtaz>
- Weine, S. (2017). Resilience and countering violent extremism. In U. Kumar (Ed.), The Routledge International Handbook of Psychosocial Resilience. London: Routledge.
- Wilton Park. (2016). Statement: Religion, radicalization and countering violent extremism. Wiston House: Wilton Park. Retrieved from www.wiltonpark.org.uk/wp-content/uploads/Statement-on-religion-radicalisation-and-countering-violent-extremism.pdf.

Wimmer, A. (2018). Nation building: Why some countries come together while others fall apart. *Survival*, 60(4), 164-151.

Zelin, A. Y. (2013, August 8). New Evidence on Ansar Al-Sharia in Libya Training Camps." New Evidence on Ansar al-Sharia in Libya Training Camps. Retrieved from Washington Institute : <https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/new-evidence-on-ansar-al-sharia-in-libya-training-camps>

Zelin, A. Y. (2015, April 06). The Rise and Decline of Ansar Al-Sharia in Libya. Retrieved November 2019 ,14, from Hudson Institute: <https://www.hudson.org/research/-11197the-rise-and-decline-of-ansar-al-sharia-in-libya>

Zelin, A. Y. (2017, May 7). When jihadists learn how to help. Retrieved from The Washington Post: <https://www.washingtonpost.com/news/monkey-cage/wp/07/05/2014/when-jihadists-learn-how-to-help/>

Zelin, A. Y. (2018, January). The Others: Foreign Fighters in Libya. Retrieved from Washington Institute: <https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/the-others-foreign-fighters-in-libya-and-the-islamic-state>

ملحق 1: الأجندة الليبية Platform Libya

ما هي الأجندة الليبية؟

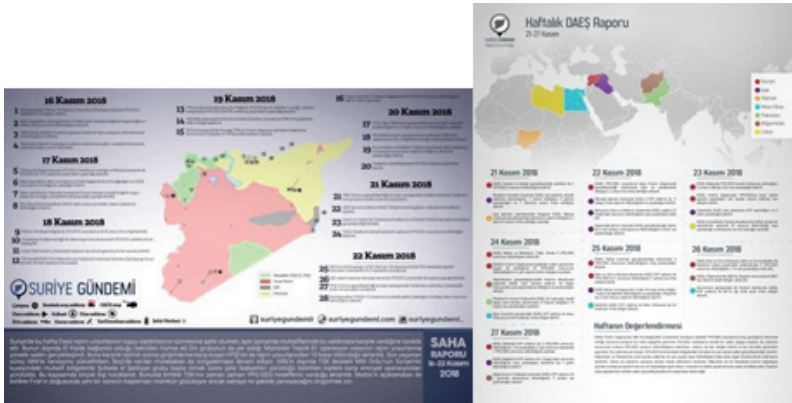
الأجندة الليبية هي بوابة غير ربحية للأخبار والتحليلات، تهدف إلى إيصال ونقل الجوانب السياسية والإنسانية والاقتصادية والديموغرافية والأمنية للوضع العام في ليبيا للجمهور، بطريقة موضوعية ومحايدة. هدف الأجندة الليبية هو توثيق التوجهات في البلاد، والتطورات السياسية، والوضع الإنساني والتطورات اليومية في ليبيا، وفي الوقت نفسه تزويد الجمهور بمراجع ومعلومات قيمة عن المنطقة.

بشكل عام، هناك حاجة لمصدر لنشر معلومات موثوقة وذات مصداقية بشأن الوضع المتغير في ليبيا، حيث تظهر جهات فاعلة جديدة وتختفي عن الوجود بسرعة، بالإضافة لاستمرار حدوث الأزمات والتحديات في مساحة مليئة بالدعاية والتضليل. مع هذا المشروع، فإن الهدف الرئيسي هو ملئ الفراغ حول الحاجة إلى منصة تقدم المعرفة حول ليبيا لجمهور الإعلام، ومراكز الفكر، والأكاديمية، ومؤسسات الدولة ووسائل الإعلام المختلفة، حول الوضع والديناميكيات في ليبيا دون أن تتأثر بتضليل الدعاية.

لهذا الغرض، تسعى منصة ليبيا إلى تكوين فريق وشبكة عمل من أعضاء ذوي اطلاع جيد على الوضع في ليبيا، وذوي صلة بالخبراء والمحللين متنوعين من حيث مجالات العمل المختلفة، واللغات المختلفة لإيصال المعلومة للجمهور بموضوعية عن الديناميكيات السياسية في ليبيا. ستقوم الأجندة الليبية بتتبع العديد من المصادر على الأرض، والبيانات والمنشورات حول البلاد، وسيتم تزويدها بانتظام بمعلومات خاصة من شبكة "الصحفيين المواطنين" في الميدان.

ستتم مشاركة المعلومات التي يتم جمعها مع الجمهور في أشكال مختلفة:

- التحليل السياسي
- التحليل الاجتماعي-الاقتصادي
- بناء الدولة (إعادة بناء القطاع الأمني SSR، نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج DDR، ومكافحة التطرف العنيف CVE، إصلاح الإدارة العامة، التطورات الاقتصادية، وما إلى ذلك)
- تحليل الأخبار
- مقالات الرأي
- التقارير الميدانية الأسبوعية
- الرسوم المعلوماتية (انفوغرافيك) الخاصة بالمبينة على وقواعد البيانات
- التاريخ (الذاكرة الليبية)
- البروفایل: الملف الشخصي بشأن أهم اللاعبين والجهات داخل ليبيا
- المقابلات والحوارات
- الخرائط
- ولإعطاء مثال عن هذه الأعمال، فإن الصور المدرجة أدناه تمثل أعمال مشابهة منشورة عبر موقع "الأجندة السورية"



التقرير الميداني الانفوغرافك (الرسوم المعلوماتية):



البروفایل

الجمهور المستهدف

تستهدف الأجندة الليبية جمهورين مختلفين. الأول الجمهور العام، والثاني جميع أنواع المؤسسات والخبراء الوطنيين

والدوليين المعنيين بالقضايا الليبية أو العاملين فيها .

أولاً - الجمهور العام

تسعى الأجندة الليبية إلى موازنة تأثير الدعاية والتضليل على الجمهور الأوسع من خلال كسب المصداقية بمرور الوقت، حتى تصبح مصدراً رئيسياً للجمهور حول ليبيا . تهدف الأجندة أيضاً إلى إعلام الجمهور عبر رسوم بيانية وخرائط سهلة الفهم، تسلط الضوء على التطورات المختلفة وتبسط الديناميات الصعبة. في هذا السياق، فإن الهدف هو أن تصبح البوابة مصدراً لوسائل الإعلام وبذلك توصل المعلومة الصحيحة للجمهور عبر وسائل الإعلام الرئيسية ووسائل الإعلام الأخرى .

المؤسسات والخبراء

تسعى الأجندة الليبية لأن تكون مصدر للمؤسسات المختلفة فيما يتعلق بقضية ليبيا . نظراً لاستراتيجية النشر الموضوعية والموثوقة، سوف تصبح البوابة مصدراً موثقاً به وذا مصداقية للمؤسسات والباحثين. من خلال أعمال مختلفة مثل التقارير الميدانية والملفات الشخصية والمقابلات والتحليل السياسي، ستعمل الأجندة الليبية كمرجع معلوماتي لهذه المؤسسات .

ستقوم الأجندة الليبية بتقسيم إنتاجها داخلياً . في حين أن الجزء الأول من المواد المنتجة يهدف إلى الوصول إلى الجمهور وإعلامه، فإن الجزء الثاني يهدف إلى الوصول إلى المؤسسات والخبراء من خلال تقديم توصيات للسياسات. سيكون للرأي والمقالات التحليلية بشكل خاص تأثير على السياسة والسياسيين. تسعى الأجندة أيضاً إلى استخدامهما مصدرا للعمل الأكاديمي. من خلال نشر الرسوم البيانية الخاصة والمستندة للبيانات والمقابلات، تهدف الأجندة الليبية إلى استخدامهما مصدرا للبحث الأكاديمي.

طريقة أخرى للوصول إلى المؤسسات والخبراء ستكون بتحليل الأخبار. لن تقوم بوابة الأجندة الليبية بنشر الأخبار العاجلة فحسب، بل ستضع الأخبار المهمة في سياق أوسع. من خلال القيام بذلك، تسعى البوابة للمساعدة في فهم عملية بناء وتشكيل الأخبار الليبية، فضلاً عن سياقها.

الكتابة لبوابة الأجندة الليبية

تهدف منصة ليبيا إلى نشر تحليلات أو مقالات رأي حول الأبعاد السياسية أو الأمنية أو الإنسانية أو الاقتصادية أو غيرها في الأزمة الليبية. مطلوب بشكل خاص مقالات حول أساليب أو تحركات أو قدرات أو أهداف الجهات الفاعلة المهمة في ليبيا. كما ستشعر منصة ليبيا آراء الباحثين في فئتين منفصلتين: مقال رأي: يستعرض حجة أو سياسة معينة حول موضوع ما، بشكل موجز وجذاب للانتباه، 900-1200 كلمة في المجموع. التحليل: بحث في موضوع معاصر أو نتائج تحليلية، بين 900-1200 كلمة أيضاً.

ستمر كل نص مرسل للمنصة بأربع مراحل قبل النشر:

- التحكيم المبدئي مع إرسال تعديل للمؤلف إن وجد

- التحكيم النهائي والاعتماد

- التحرير

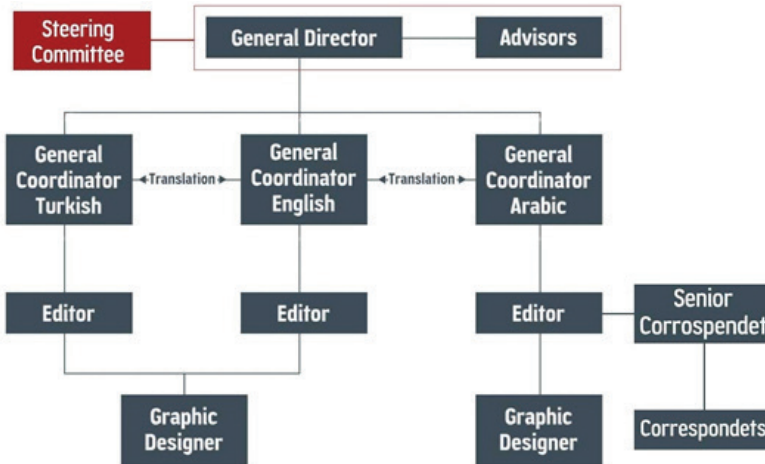
- النشر

منصات النشر

ستشارك الأجندة الليبية إنتاجها مع الجمهور عبر موقعها الإلكتروني. ستكون نوافذ الإنترنت باللغتين الإنجليزية والعربية، تحت موقع الكتروني واحد، كما ستتوفر اللغة التركية في موقع آخر. سيتضمن موقع الأجندة الليبية أقساماً مختلفة للغات، وسيكون له تصميم احترافي ولكنه بسيط. سيتم استخدام

الموقع الإلكتروني للأجنـدة الليبية كمنصة النشر الرئيسية. لكن وبالإضافة إلى الموقع، ستستخدم الأجنـدة الليبية وسائل التواصل الاجتماعي للوصول إلى الجمهور. سيتم استخدام وسائل التواصل الاجتماعي للترويج للموقع، مما يعني أنه سيتم نشر المواد الالاففة للنظر مباشرة على حسابات وسائل التواصل الاجتماعي مع رابط يشير إلى الموقع. من خلال القيام بذلك، ستتم مشاركة المعلومات الرئيسية مباشرة مع الجمهور دون الحاجة إلى زيارة الموقع. قد تقلل هذه الاستراتيجية من عدد الدخول المسجل للموقع، لكنها ستساعد الأجنـدة الليبية على أن تصبح معروفة. كما أنه عبر استخدام هذه الاستراتيجية، سيعتاد الجمهور، وخاصة أولئك الذين لديهم معرفة أعمق بالحالة الليبية، على الذهاب لموقع الويب للحصول على مقالات، لا يمكن مشاركتها على وسائل التواصل الاجتماعي.

مخطط العمل



اللجنة التوجيهية: تقوم بصياغة السياسات ومتابعة المنصة والإشراف على الأداء. تتكون اللجنة من 3 مستشارين. تجتمع

اللجنة دورياً بشكل شهري وعند الحاجة.

المديرون العامون: يقومون بتنسيق أعمال الأجندة الليبية بالكامل. يجب أن يكونوا على دراية واسعة بالحالة الليبية، وكذلك عليهم التحكم بمحتوى الأجندة الليبية. سيدير المديرون أيضاً العلاقة بين الموظفين ويتابعون التفاصيل الفنية للمشروع مثل مواضيع الصرف. سينسق المديرون أيضاً إنتاج الفيديو. سيتعامل كل مدير عام مع قسم اللغة الذي يتابعه في الأجندة بالتعاون مع محرر القسم.

المنسق العام: سيكون المنسق العام مسؤولاً عن قسم اللغة الإنجليزية، وعليه التنسيق مع المديرين العامين والمحررين. سيتولى المنسق العام إدارة المطبوعات المتعلقة بالأجندة الليبية، وسيكون الجسر بين الصحفيين المواطنين والمحررين. سيكون المنسق العام مسؤولاً عن تدقيق المعلومات التي يقدمها الصحفيون المواطنون.

المحرر: يقوم بتنظيم النشر، ويعمل على تأمين الكتاب، ويحدد مواعيد النشر. يقوم المحرر أيضاً بالتنسيق مع مصمم الرسوم البيانية لأي رسم بياني مطلوب والأمور ذات الصلة. سيكتب المحرر أيضاً مقالات لمنصة الأجندة الليبية. كما سيتابع أعمالاً من قبيل التقارير الميدانية، والتحليل الإخبارية، والملفات الشخصية. سيشارك جميع المحررين هذه الأعمال فيما بينهم، وكذا ترجمة المحتوى المنتج بأي لغة إلى اللغات الأخرى.

المراسلون: سيتواجد المراسلون -10 صحفيين ليبيين مواطنين- في جميع مناطق ليبيا. وفي الوقت نفسه يدرّبون على صياغة الأخبار والتقارير وإجراء المقابلات والتقاط الصور/مقاطع الفيديو. المراسلون المحليون هم المصدر

الرئيسي للأخبار والمعلومات المستمرة التي يتم تسليمها إلى الأجندة الليبية. يجب أن يكون لفريق المراسلين منسق في ليبيا يشرف عليهم ويدير علاقتهم مع المقر الرئيسي للمنصة. يلتزم المراسلون بدوام جزئي، ويتم وفقه تزويد المنصة بمراسلات أسبوعية على الأقل (أخبار، تقرير، مقابلة، صور/فيديو...). سيختبر المراسلون لمدة ثلاثة أشهر للتأكد على جديتهم وكفاءتهم. يعد المراسل الأقدم والأكفأ محرراً مشاركاً في القسم العربي.

مصمم الجرافيك: مسؤول عن أي رسوم بيانية وتوضيحية وخرائط، وسيدير الجزء الخاص به من الموقع. مصمم الجرافيك مسؤول أيضا عن وسائل التواصل الاجتماعي. منصة ليبيا تحتاج إلى مترجمين. أحدهما للغة العربية-الإنجليزية، والآخر للترجمة الإنجليزية-التركية.

ملحق 2: الحوار الوطني



تأسيس "عملية حوار وطني" جامعة

لماذا نحتاج للحوار؟

الحوار هو تبادل حقيقي لوجهات النظر والآراء والعواطف بين شركاء العملية لضمان مستوى أعمق من التفاهم المتبادل، والتوصل إلى بعض التغيير في علاقاتهم. إن الشرط الأساسي في الحوار هو صدق الفاعلين في مشاركة آرائهم ومشاعرهم وإحباطاتهم، وأن يكونوا مستعدين للاستماع لبعضهم البعض وأن يكونوا منفتحين على التغيير وفقاً للمعلومات التي يحصلون عليها من بعضهم البعض. في حالات النزاع، تعد وجهات نظر الأطراف

المتناقضة حول النزاع عقبة كبيرة أمام الحوار الحقيقي. لا تغير النزاعات البيئة المادية والسياق فحسب، بل تغير أيضًا عقليات الناس، وقد تتحول العقليات الجديدة والمجزأة بدورها إلى جذور مسببة للصراعات الجديدة. لذلك، من الضروري تغيير العقليات والمفاهيم المشوهة التي تُنتج الصراع، كجزء من عملية بناء السلام الشاملة.

المفتاح لتغيير عقلية آراء الخصوم هو إنشاء أرضية اتصال آمنة وصادقة، يعبر من خلالها الأطراف عن آرائهم ويستمعون إلى آراء الآخرين من أجل فهم بعضهم البعض على الأقل. إن بناء الثقة بين أصحاب المصلحة الرئيسيين على أرضية اتصال آمنة وضمن بيئة تفاعل أمر بالغ الأهمية لعملية حوار حقيقية. يهدف هذا المشروع إلى تكوين بيئة آمنة وصادقة للتفاعل بالإضافة إلى مساحة تواصل حقيقية تسمح لأصحاب المصلحة الليبيين بفهم القواسم المشتركة واحترام خلافاتهم. نعتقد أن الإيمان بهذه القدرة لدى الأطراف الليبية، سيعزز علاقاتها ويساهم في إيجاد طرق بناءة لمعالجة خلافاتهم، ويوسع من آفاقهم للتعامل مع القضايا الصعبة وتطوير المهارات للتعامل مع خلافاتهم.

يهدف الحوار إلى توسيع أفق المشاركين في النزاع، من خلال السماح بتبادل وجهات النظر المتنوعة حول النزاع في بيئة جامعة. تقع عمليات الحوار الوطني في مركز عمليات بناء السلام بعد انتهاء الصراع. لا تحاول عمليات الحوار الوطني هذه معالجة التحديات وسوء الفهم والاختلافات التي تشكل محور الصراع فحسب، بل تهدف أيضًا إلى إتاحة فرص جديدة للأطراف للوصول إلى فهم أعمق لبعضهم البعض والسماح للأطراف بالانخراط المتبادل عبر الطرق المختلفة والبناءة. وبهذه الطريقة، قد يصلون إلى فهم أفضل للمواقف الذاتية والمشاعر

والتوقعات والإحباطات المتشكلة عند مختلف الأطراف. قد تساعد عمليات الحوار هذه أيضاً على تحويل الحالة الذهنية المعقدة والمدفوعة بالصراع التي تنتج عن الصراع، من خلال السماح للأطراف بالتعبير عن آرائهم في وجود منافسيهم أو خصومهم الرسميين.

الحوار ليس نشاطاً موجهاً بشكل خاص نحو تحقيق النتائج، حيث تهدف الأطراف إلى الوصول إلى نتيجة مشتركة في قضية معينة في نهاية العملية. إن الحوار الناجح يحقق تحولاً في العلاقات المتضررة بين الأطراف، ويمهد الطريق لعلاقات جديدة تكون الأطراف فيها مستعدة وقادرة على الانخراط بشكل بناء أكثر ومعالجة خلافاتهم بطريقة أكثر عملية إن أمكن. إذا لم يحقق الحوار هدف إيجاد أرضية مشتركة لمعالجة مسائل الاختلاف، فقد ينجح على الأقل بالحفاظ على اختلافاتهم دون الإضرار بالقيم والمصالح الأساسية لبعضهم البعض. أصبح المجتمع الليبي طرفاً في صراع لا ينتمي إليه، ووقع الكثير من أفراده ضحية لهذا الصراع على الأراضي الليبية التي أصبحت منصة لصراع إقليمي على النفوذ. وقد خلق هذا استياء بين شرائح المجتمع يمكن تجاوزه فقط من خلال عملية حوار طويلة. تعمل المجموعات المتطرفة العنيفة والجهات الفاعلة الأجنبية إلى تعميق الأزمة من خلال استغلال هذا الإحباط والاستياء المجتمعي أكثر. ومن ثم، ينبغي أن تبدأ عملية الحوار دون أي تأخير. أدت الروايات والصور التي تم إنتاجها ونشرها من خلال وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي خلال النزاع إلى تعميق الانقسام داخل المجتمع الليبي.

يهدف هذا المشروع إلى توفير حوار وطني شامل يجب أن يتضمن في الحالة المثالية المكونات المذكورة أدناه. قد يكون

بعضها غير واقعي في الوقت الحالي بسبب التوترات المستمرة، ولكن التوسع التدريجي في شمولية أرضية الحوار هو عنصر أساسي في فعاليته. ولذلك فإننا نتوقع إجراءً يتطور تدريجياً للحوار الوطني في ليبيا. تظهر ثمرة هذا الحوار في اللقاءات التالية :

- الحوار بين مختلف عناصر المجتمع المدني في ليبيا
- الحوار بين الثوار
- الحوار بين الثوار وعناصر النظام السابق
- حوارات بين القادة والقادة المحتملين
- الحوار بين الشباب
- الحوار بين الأطراف الثانوية التي تؤثر على مسار الصراع

الليبي

قد تكون عملية حوار واحدة تتضمن كل هذه العناصر غير واقعية. ولذا يجب أن تكون هناك عمليات حوار متوازية تكمل بعضها البعض.

إن أحد الأسباب المهمة وراء فشل مبادرات الحوار في ليبيا هو تدخلات الجهات الخارجية وتشبيطها للاعبين المحليين عن المشاركة في عملية الحوار. الجهات الفاعلة الخارجية ترى وتدعم الفاعلين المحليين للعمل بطريقة معينة، ولا يريدون أن يشارك نظرائهم المحليون في حوار بناء مع المجموعات الأخرى. ونتيجة لذلك، فشلوا في رؤية أهمية مبادرات الحوار الوطني في النطاق الأوسع لبناء الدولة. كما يتبين من هذه التقييمات لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، فإن الأزمات في ليبيا يتم التعامل معها بشكل كبير بناءً على الديناميكيات المحلية. تتجنب بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا التأكيد على أن الأزمات الناتجة عن التدخلات الخارجية قد عمقت التفرقة الاجتماعية.

وبما أن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا تركز على الأعراض الداخلية بدلاً من حل الأزمة نفسها من خلال الإشارة إلى مصادرها الخارجية، لم تتمكن البعثة من تحقيق نتائج إيجابية من عمليات الحوار.

ثانياً- تستمر الكارثة الأمنية في البلاد في عرقلة الجهود المبذولة لأجل تحقيق الحوارات الوطنية الفعالة. تفاقم الوضع الأمني بسبب الاستقطاب السرطاني في البلد والذي طال جميع مجالات الحياة تقريباً. في الواقع فإن الاستقطاب المجتمعي يبرز برأسه القبيح كلما يتم إطلاق مبادرات الحوار الوطني.

ثالثاً- يعتمد نجاح الحوارات الوطنية على طبيعة التفويض والأهداف المرجو تحقيقها. الحوارات الوطنية الفعالة تتمتع بتفويضات واقعية وواضحة ذات أهداف وغايات محددة. لسوء الحظ، يبدو أن هذا هو الاستثناء في الحالة الليبية. حيث إن التفويض المعطى للحوارات الوطنية كان غامض وطموح بشكل مفرط.

وأخيراً، لا يزال ضعف التنسيق والتآزر بين العديد من مبادرات الحوار الوطني وعمليات السلام القائمة الأخرى، المحلية والوطنية على حد سواء، يقف عائقاً أمام تحقيق أي تقدم. كان هذا في الغالب بسبب سياسات التنافس والقوة بين مختلف هياكل وكتل السلطة. كما أن المجتمع الدولي الذي كان ينبغي أن يقود جهود التنسيق هذه، قد فشل في تحقيق إنجاز.

مقاربة جديدة للحوار

بالإضافة إلى التجارب السابقة التي تم التطرق إليها واستخلاص دروسها حول فشل عمليات الحوار السابقة، فإن المقترح الحالي يستند على ثلاثة افتراضات رئيسية:

1- عمليات الحوار، تلك التي أُطلقت وصممت بشكل أساسي

من قبل المؤسسات الغربية، أو التي تضع الجهات الفاعلة في الشتات في مركز عملية الحوار، لا تؤدي إلى النتائج المتوقعة في الميدان. يجب عقد عمليات الحوار وقيادتها من قبل الفاعلين المحليين. يجب على الجهات الفاعلة الدولية توفير الموارد والخبرة والمساعدة في تنسيق الجهود البناءة، مع ترك تصميمها للجهات الفاعلة المحلية.

2- يجب بناء العمليات بمرونة حسب التغيرات في التطورات المحلية وخاصة الوضع الأمني. بسبب الديناميكيات السياسية والعسكرية المتغيرة في الميدان، يجب أن يكون هناك استعداد لتعديل العمليات، وتخطيط مرّن لحالات لطوارئ.

3- يجب أن تبنى عمليات الحوار بشكل تدريجي ومستجيب للطوارئ. يجب أن يكون التركيز الرئيسي على بناء الثقة بدلاً من التعامل مع القضايا الصعبة التي قد تزيد من استقطاب المشاركين في العملية. قد يكون من الأسهل البدء في الحديث عن مسائل الإجماع والمسائل ذات الاهتمام المشترك لبناء بعض العلاقات بين المشاركين. يجب أن تكون الأولوية القصوى بناء الثقة وتشكيل لغة مشتركة بين المشاركين في العمليات.

خريطة طريق لعملية الحوار

بناءً على الأسباب الموضحة أعلاه، يقدم هذا المقترح تصوراً لتحسين عملية الحوار تدريجياً، على أن تكون مبنية بشكل مسار دبلوماسي-ثاني. لا ينبغي لعملية الحوار الوطني أن تحاول حل كل قضايا ليبيا، بل عليها العمل على انطلاق الحوار من أجل تسهيل بناء الثقة. وبهذه الطريقة، فإن الهدف الرئيسي من هذا الاقتراح هو تمكين الحوار لاستكشاف الأرضية الرئيسية لتوافق الآراء. ترغب عملية الحوار هذه في توفير أرضية لانطلاق عمليات الحوار الوطني المستقبلية في السياق الليبي، بشكل مستقل عن

الأجندات الأجنبية، يقوم بها الليبيون من أجل ليبيا مع الجهات الفاعلة التي لها تأثير على أرض الواقع. تنقسم عملية الحوار الوطني المقترحة إلى أربع خطوات وتستمر لمدة 9 أشهر. بعد الشهرين الأولين من التحضير، ستتطلب خطوات الحوار النشاط شهرين، مع أسبوعين بينهما للتحضير للخطوة التالية.

المرحلة الأولى: الاستعدادات (3 أشهر)

في هذه المرحلة، ستعمل مجموعة مختارة من الخبراء على تحديد الأسماء والجهات الفاعلة المحتملة في الحوار الوطني والعمل على بدء اجتماعات الحوار. هذه المرحلة ذات أهمية قصوى لتقييم الجهات الفاعلة، وكتل المشاركين وخريطة الطريق للحوار الوطني.

المرحلة الثانية: الحوار الأولي (12 شهراً)

مع بداية هذه المرحلة، تبدأ عملية الحوار النشاط. في هذه المرحلة، سيتم إجراء العديد من ورش البحث المختلفة بمشاركة أصحاب المصلحة الرئيسيين في كل مسار. سيتضمن كل مسار ممثلين لهم وجهات نظر وآراء متنوعة حول الوضع في ليبيا. يتم التخطيط لستة مسارات مختلفة (6 اجتماعات) للجهات الفاعلة الموضحة أعلاه. سيتم تنسيق عمل كل مسار من قبل مشرف محدد.

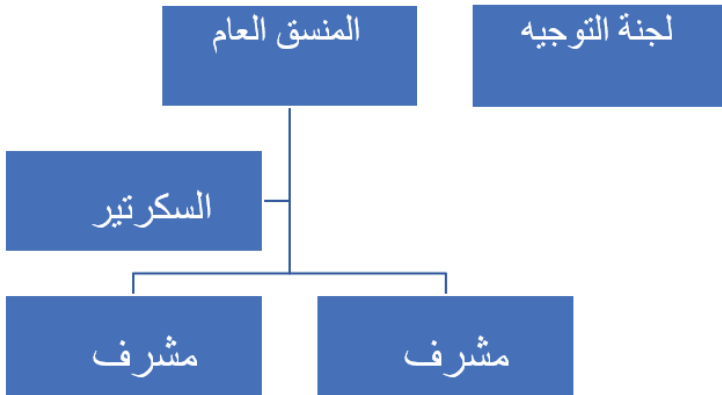
المرحلة الثالثة: حوار متقدم (12 شهراً)

تُنبئ مرحلة الحوار المتقدم على أساس أن مسارات الحوار المختلفة ستجرى. يناقش كل فريق إمكانية التوافق بين بعضهم البعض حول القضايا الرئيسية ونقاط الاختلاف الرئيسية. سيتم تنسيق كل من المسارات وإدارتها من قبل مشرف المشروع.

المرحلة الرابعة: الحوار الوطني (6 أشهر)

في هذه المرحلة، يجلس جميع الممثلين الذين تم تشكيلهم تحت ستة مسارات مختلفة معاً لمناقشة وجهات نظرهم المشتركة وتصوراتهم الخاصة ونقاط الإجماع العام حول ليبيا. الهدف الرئيسي لهذه المرحلة هو إيجاد قاعدة مشتركة لجميع الليبيين لتمكين الحوار الوطني على مستوى أعلى. في نهاية مرحلة الحوار الوطني، يمكن للمشاركين نشر إعلان مشترك. سيتم تنسيق الحوار النهائي وإدارته من قبل المنسق العام للمشروع.

مخطط عمل المشروع



سيكون المنسق العام مسؤولاً عن المشروع بأكمله. تتمثل واجباته الرئيسية في تسهيل عملية الحوار الوطني من خلال التواصل والاتصال مع مختلف ممثلي المجتمع الليبي. سيشرف على جميع الأعمال ضمن عملية الحوار الوطني.

يتولى أمين المشروع (السكرتير) مهام تنظيم فعاليات عملية الحوار الوطني. يقوم بتجهيز الدعم والمعدات اللوجستية اللازمة، بما فيها القاعات والحجوزات وتذاكر السفر لكل مشارك في عمليات الحوار.

المشرفون مسؤولون عن مساراتهم الخاصة. سيكون كل مشرف مسؤولاً عن ثلاثة مسارات، تصبح مساراً واحداً في المرحلة الثالثة. وستكون واجباتهم الرئيسية تسهيل عملية الحوار والإشراف على جميع الأعمال، من خلال تنسيق وإدارة العمل داخل كل مسار.

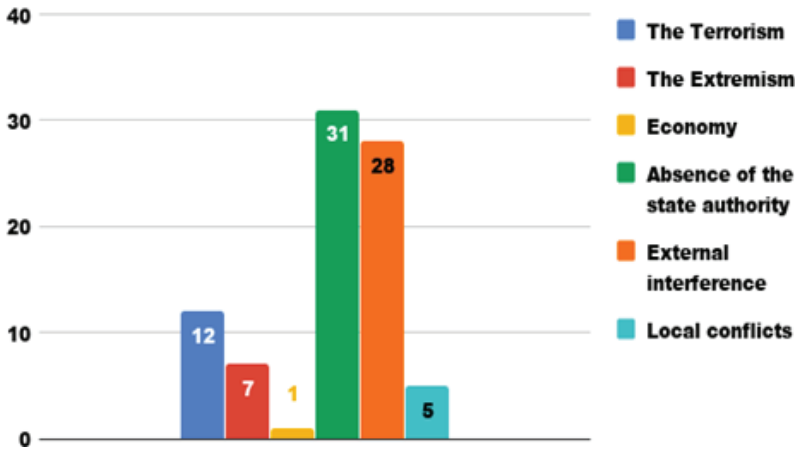
تعمل اللجنة التوجيهية كهيئة استشارية وإشرافية على عملية الحوار الوطني برمتها. تتألف اللجنة من ثلاثة أشخاص منتخبين لديهم معرفة واسعة بالشؤون الليبية، وتساعد فريق المشروع على التواصل مع الجهات الليبية. كما ستتابع اللجنة العمل المنجز ضمن عملية الحوار الوطني. قرارات اللجنة التوجيهية ملزمة وستتخذ بالأغلبية.

ملحق 3: استبيان حول التطرف العنيف في ليبيا ونواتجه

- أكبر مشكلة تواجه مستقبل ليبيا هي:

- 1- الإرهاب 12
- 2- التطرف 7
- 3- الاقتصاد 1
- 4- غياب سلطة الدولة 31
- 5- التدخل الخارجي 28
- 6- النزاعات المحلية 5

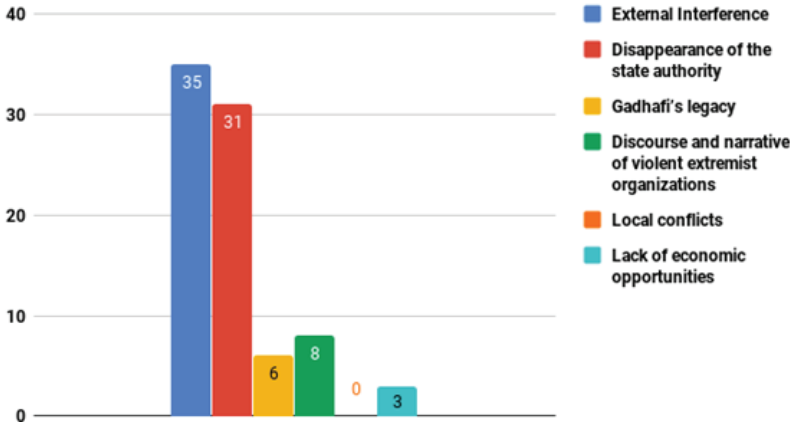
The biggest problem confronting the future of Libya is



المصدر الأساسي للتطرف في ليبيا:

- 1- التدخل الخارجي (التدخل الأجنبي) 35
- 2- اختفاء سلطة الدولة 31
- 3- إرث القذافي 6
- 4- خطاب وسرد المنظمات المتطرفة العنيفة (بروباغاندا) 8
- 5- النزاعات المحلية 0
- 6- قلة الفرص الاقتصادية 3

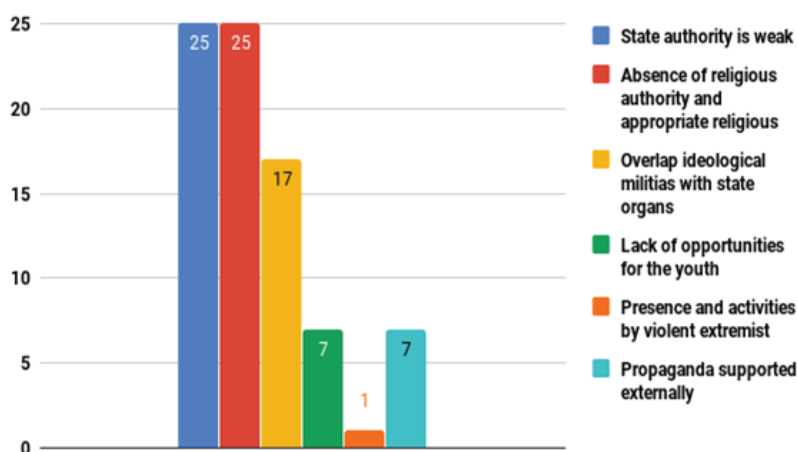
The Fundamental Source of Extremism in Libya



أي من العناصر التالية يفاقم أو يزيد من حالة التطرف في ليبيا ؟

- 1- سلطة الدولة ضعيفة 25
- 2- غياب السلطة الدينية والتعليم الديني المناسب 25
- 3- وجود ميليشيات أيديولوجية متداخلة مع أجهزة الدولة 17
- 4- قلة الفرص للشباب 7
- 5- حضور وأنشطة المنظمات المتطرفة العنيفة 1
- 6- الدعاية المدعومة خارجياً 7

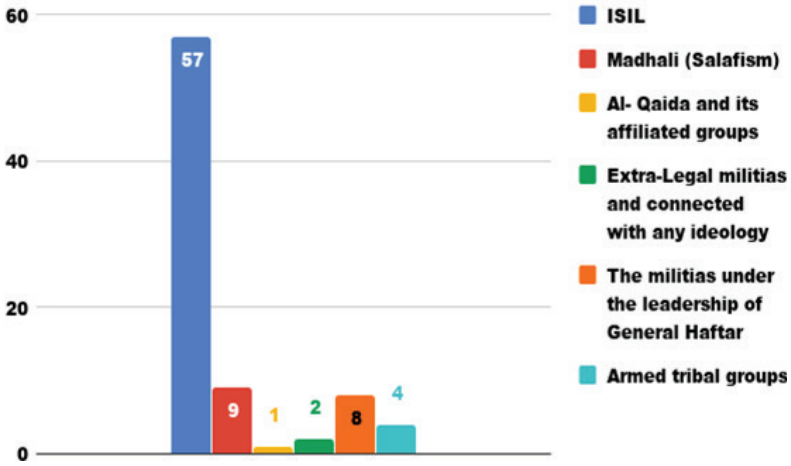
Items aggravates the situation of extremism in Libya



أي مما يلي يمكن وصفه بالتطرف

- 1- تنظيم الدولة 57
- 2- السلفية المدخلية 9
- 3- القاعدة والجماعات المرتبطة بها 1
- 4- الميليشيات الخارجة عن القانون والمرتبطة بأي إيديولوجية 2
- 5- الميليشيات بقيادة الجنرال حفتر 8
- 6- الجماعات القبلية المسلحة 4

Which one could be characterized as extremism



- أي من العناصر التالية تعتبر سبباً أساسياً للانضمام إلى الجماعات المتطرفة

1- البطالة 25

2- الميل العقائدي 29

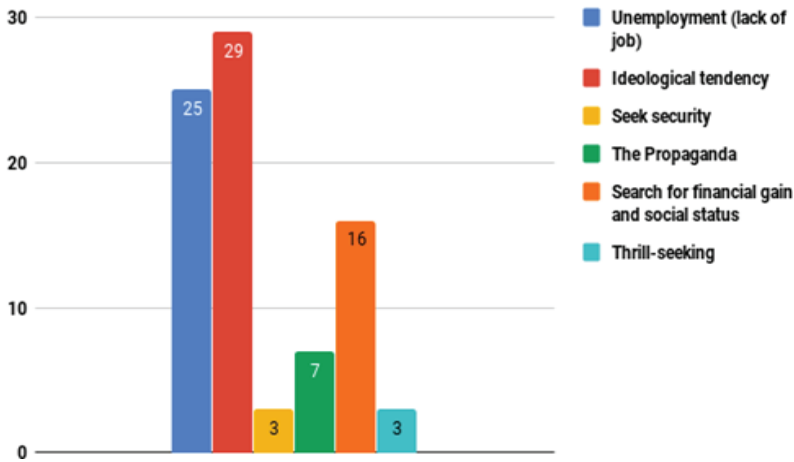
3- البحث عن الأمن 3

4- البروباغاندا 7

5- البحث عن مكاسب مالية ومركز اجتماعي 16

7- البحث عن الإثارة 3

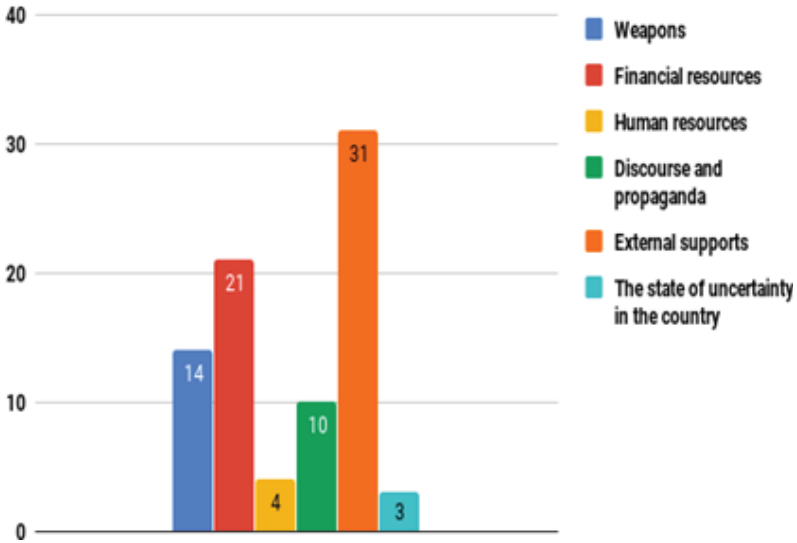
Primary reason to join extremist groups



– أي من العناصر التالية هي الأكثر قوة وتأثيراً للجماعات المتطرفة العنيفة؟

- 1- الأسلحة 14
- 2- الموارد المالية 21
- 3- الموارد البشرية 4
- 4- الخطاب والدعاية 10
- 5- الدعم الخارجي 31
- 6- حالة الغموض في عموم البلاد الدولة 3

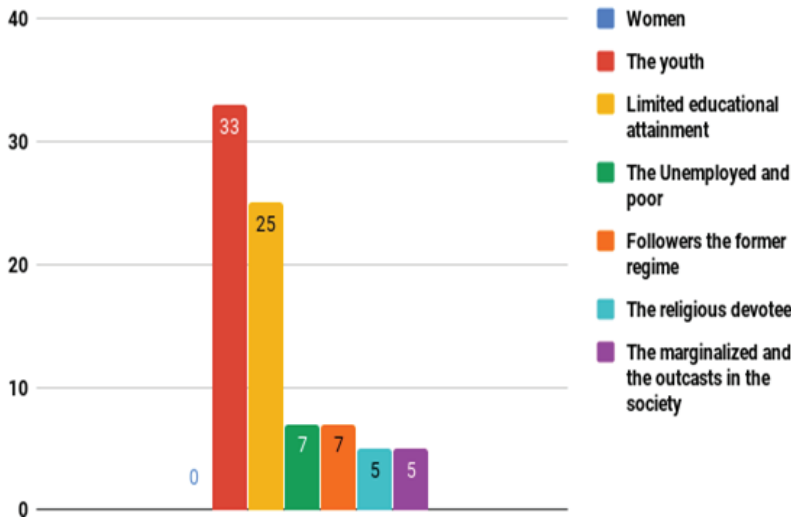
The most influential for violent extremist groups



- أي من مجموعات المجتمع التالية مستهدفة من قبل الجماعات المتطرفة العنيفة (من حيث التجنيد والاستهداف بالدعاية)

- 1- النساء 0
- 2- الشباب 33
- 3- ذوو التحصيل التعليمي المحدود 25
- 4- العاطلون عن العمل والفقراء 7
- 5- اتباع النظام السابق 7
- 6- الملتزمون دينياً 5
- 7- المهمشون والمنبوذون في المجتمع 5

Community groups are targeted by violent extremist groups



- هل الدين، الخطاب الديني، المعتقد الديني يلعب دوراً في التطرف العنيف في حالة ليبيا؟

1- أوافق بشدة 28

2- أوافق 24

3- محايد 16

4- أعارض 13

5- أعارض بشدة 2

Religion/ Religious Discourse/ Religious belief play role in violent extremism

